















جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدائرة الجنائية

السنة الثالثة والعشرون

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٧٢

القاهرة  
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٣







## الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : حسين سائح ، ونصر الدين عزام ، وحسن الشربيني ، ومحمد  
عبد المجيد سلامة .

( ١١٠ )

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ١ في القضايا (\*) :

( أ، ب، ج ) براءة اختراع . اختراع . قانون . جريمة . تقليد . إثبات  
" خبرة " .

( أ ) الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية  
الابتكار ؟

( ب ) مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ :  
هو تشجيع طلب براءات في مصر من الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد منها  
البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا ؟

( ج ) تحديد الابتكار . مسألة فنية .

العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

(\*) صدر الحكم في موضوع هذا الطعن بجملة ١٨/٢/١٩٧٣.



١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يمثل في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجاً جديداً وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلاً آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن من طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكاري مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررّة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الحديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد . وتنصب البراءة في هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد .

٢ - أفصح القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية في مذكرته الإيضاحية عن مراده بالمادة الثالثة منه بأن المقصود منها هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات ، الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية من هذه الاختراعات ، بغير نص تلك المادة بأن الاختراع لا يعتبر جديداً إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعماله بصفة علانية في مصر أو كان قد شهِر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ومن الواضح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله ، أو إذا كان خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عنه .

٣ - تحديد الابتكار في ذاته مسألة فنية والقاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر ضد المتطعون ضده أمام محكمة جناح باب الشرعية الجزئية متهما إياه بأنه في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وعرض للبيع



منتجات مقلدة . وطلب عقابه بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ والزامه أن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى من جديد وقضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض "للمرة الثانية" وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الدعوى الجنائية رفعت ضد المتهم بالطريق المباشر بأنه قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وعرض للبيع منتجات مقلدة وذلك بالتطبيق للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وطلب المدعى بالحق المدني ... إلزام المتهم بأن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . فقضت محكمة جناح باب الشرعية حضوريا بتفريم المتهم مائة جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها . واستأنف المحكوم عليه هذا الحكم حيث قضى استئنافا بالبراءة . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٢/٤/١٩٧٠ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى .



ثم قضت هذه الهيئة في ١٠/١/١٩٧١ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه فطعنتم النيابة في الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وحكمت محكمة النقض في ٢/١/١٩٧٢ بقبول الطعن ونظر الموضوع .

وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل فيما قال به المجنى عليه ... .. من أنه بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٩ طلب إلى مصلحة التسجيل والرقابة التجارية التابعة لوزارة التموين تسجيل اختراع سماه "جهاز لتدمير الفول أو ما يشابهه بواسطة التسخين الكهربى" وقدم تكملة لطلبه في ١٦/٤/١٩٥٩ وتقرر قبول الطلب في ٤/٣/١٩٦١ وقيدت براءة الاختراع برقم ٢٤٢٩ ثم عهد بمهمة إنتاج الجهاز إلى شركة "الكترىكا" التى عهدت بدورها إلى المتهم بمهمة توريد غطاء وقدر يتم فيه تركيب جهاز التسخين الكهربى الداخلى مما أتاح للمتهم الاطلاع على سر الاختراع واستخدام فكرته فى دماسه تحمل لاسمه طرحها للبيع فى الأسواق مما ألحق به أضرارا ، وقد حدد المجنى عليه اختراعه فى طلبه بأنه عبارة عن جهاز للتدمير بواسطة التسخين الكهربى وأوضح فى الطلب وصفه الكامل مرفقا به رسما ، كما أضاف بطلبه التكميلى فى ١٦/٤/١٩٥٩ بعض الإيضاحات وحدد فيه العناصر الجديدة المطلوب حمايتها بأنها عبارة عن ( ١ ) جهاز للتدمير بواسطة الكهرباء كالمبين بالشكل والموصوف بعاليه يركب جسم التسخين الكهربى فى غطاءه ( ٢ ) أن جسم التسخين الكهربى فيه يكون منعكسا فى مخلوط التدمير حتى يقترب الجزء الأسفل منه من قاع إناء التدمير أو يلمسه ( ٣ ) أن يكون تصميم جسم التسخين بحيث تكون الحرارة المولدة مركزة بقدر الإمكان فى الجزء الأسفل منه .

وحيث إن دفاع المتهم يقوم على أنه صنع جهاز تدمير بواسطة التسخين بالكهرباء سجله كنموذج صناعى برقم ١٢٨٤ سنة ١٩٦٣ وقد عرضه للبيع فى السوق ، وأن جهاز المجنى عليه لا يعتبر اختراعا وإنما يرجع إلى فكرة التسخين الكهربائى المعروفة من قديم فضلا عن أنه جهاز تنقصه التجارب للاستغلال الصناعى وغير متكامل كما أن استعماله حسبما جاء برسم الاختراع ينتج عنه انفجار ،



ويبدو أنه اهتدى في صنعه بجهاز للطهي قائم في ألمانيا منذ سنة ١٩٢٣ . أما جهازه هو ( أى المتهم ) فهو جهاز كامل الصنع وبه جميع أجزائه وقابل للاستغلال الصناعى . وليس بين الجهازين أوجه شبه إلا بتسخين مخلوط الفول والماء بواسطة الكهرباء بحجم كهربى مغمور وتسخين الماء بهذه الوسيلة معروف منذ عهد طويل ، ولو فرض جدلا أن جهاز المجنى عليه ينطوى على ابتكار جديد فإن جهاز المتهم لا يقل عنه شيئا في هذا الصدد ويعد ابتكارا لتطبيق جديد للوسيلة المعروفة بالتسخين بالكهرباء ولا يشترك في خاصية مبتكرة لجهاز المجنى عليه ، بل إنه يختلف عنه اختلافا كليا في التطبيق فضلا عن أنه أوفى بالفحص وأسهل في العمل وكفيل بالسلامة والأمن في الاستعمال مما جعل المجنى عليه يعدل في جهازه نقلا عن جهاز المتهم ليصبح جهازه قابلا للاستغلال الصناعى ، وأضاف المتهم أنه استعان في جهازه بفكرة الجهاز الألمانى "شوت" .

وحيث إنه لما كان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أن الشرط الاساسى فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يتمثل فى فكرة أصالية جديدة فيه لى صاحبها ناتجا جديدا وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر فى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة فى نظر الفن الصناعى القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكارى مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررّة من قبل ، وليس من الضرورى أن تكون النتيجة جديدة بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة فى غرض جديد وتنصيب البراءة فى هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد ، ولما كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد أفصح فى مذكرته الإيضاحية عن مراده بالمادة الثالثة منه بأن المقصود منها هو تشجيع طلب براءات فى مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد البلاد فى نهضتها الصناعية من هذه الاختراعات بخرى نص تلك المادة بأن الاختراع لا يعتبر جديدا إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعماله بصفة علنية فى مصر أو كان قد شمر عن وصفه



أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ومن الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوى الخبرة استغلاله ، أو إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عنه . لما كان ذلك ، وكان تحديد الابتكار في ذاته مسألة فنية ، وكانت القاعدة القانونية في جرائم التقليد بأن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، فإنه يتعين ندب خبير تكون مأموريته الاطلاع على طلب براءة الاختراع المقدم من المحجى عليه في ١٥/٤/١٩٥٩ وتعديله الوارد بالطلب التكميلي في ١٦/٤/١٩٥٩ وفحص جهازى التدميس للمحجى عليه والمتهم لبيان ما إذا كان جهاز المحجى عليه يعتبر جديدا في التطبيق وما إذا كان يوجد أوجه شبه بين الجهازين بالنسبة إلى العناصر الثلاثة السابق بيانها والتي طلب المحجى عليه حمايتها بالبراءة الممنوحة له برقم ٢٤٢٩ وكذلك لبيان ما إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع في مصر أو كان قد شهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ومن الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوى الخبرة استغلاله ، أو ما إذا كان في خلال تلك الفترة قد سبق إصدار براءة عنه وذلك على النحو المبين بمنطوق هذا القرار .

” فلهذه الأسباب “

قررت المحكمة ندب مصلحة الخبراء بوزارة العدل ليقوم أحد خبراءها بالاطلاع على طلب براءة الاختراع المقدم من المحجى عليه وتعديل هذا الطلب الحاصل في ١٦/٤/١٩٥٩ وفحص جهازى التدميس ، وذلك لبيان ما إذا كان جهاز المحجى عليه يعتبر تطبيقا جديدا في وسيلة تدميس الفول في وقت تقديم طلب البراءة وما إذا كان هناك أوجه شبه بين الجهازين بالنسبة إلى العناصر الثلاثة التي طلب المحجى عليه حمايتها بالبراءة الممنوحة له برقم ٢٤٢٩ وكذلك لبيان ما إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق



استعمال مثل هذا الاختراع في مصر أو كان قد شمر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر نشرًا واضحًا بحيث يكون في الإمكان استغلاله أو ما إذا كان في خلال تلك الفترة قد سبق إصدار براءة عنه . وصرحت للخبير في سبيل أداء مأموريته بالاطلاع على أوراق الدعوى وما قدم فيها أو يقدم إليه من مستندات أو أجهزة وبالإستماع إلى ملاحظات الطرفين وشهادة شهودهما بغير يمين عند الاقتضاء وبالانتقال إلى الجهات التي يرى الانتقال إليها والاستعانة بمن يرى الاستعانة به من المتخصصين وحددت جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ليقدم الخبير تقريره وعلى النيابة إخطار مصلحة الخبراء والمتهم والمجنى عليه بمنطوق هذا القرار .

---



## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وحسن الشربيني ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١١١ )

### الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢ في القضايا

( ١ ، ب ) قتل خطأ . إصابة خطأ . إثبات . " شهود " . " خبرة " .  
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . خطأ . مسئولية  
جنائية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " . حكم . " تسببه .  
تسبب غير معيب " .

محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات  
إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب  
سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعهم أمامها .  
لا إخلال بحق الدفاع .

( ب ) تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعة . لمحكمة الموضوع  
الفصل فيه بخير من قبل ما دام تقديرها سائنا مستندا إلى أنه مقبولة لها أصلها  
في الأوراق . مثال .

١ — من المقرر أن محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق  
وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود  
الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة الدرجة الأولى فإذا لم تر من جانبها حاجة  
إلى سماعهم ، وكان الدفاع عن الطاعن ترفع أمام محكمة ثاني درجة طالبا البراءة  
دون أن يشير إلى طلب استدعاء المهندس الفني لمناقشته ولم يبد من العطلات



سوى تأييد حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة ، فإن الطاعن يعد نازلا عن هذا الطلب بمسكوته عن التمسك به أمام محكمة ثانية درجة ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بمقولة إنه أخل بحقه في الدفاع غير سديد إذ أنه لا يجوز للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على فساد ما ارتآه الحكم المستأنف من انتفاء الخطأ من جانب الطاعن وأثبت قيام الجريمة المسندة إليه بكامل عناصرها في قوله : " وحيث إن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاءها بالبراءة على أن مجرد قيام المتهم بإصلاح السيارة التي تعطلت في الطريق ومحاولة الكشف عما بها من عيوب وإدارته لمحركها من الخارج لا يصح عنه لذاته خطأ ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم الإقدام عليه إذ فوجئ بالسيارة تتحرك بسرعة وهو يحاول إصلاحها بسبب أنها من نوع الهدراماتيك تنقل ذاتيا وقد بذل جهده لمحاولة السيطرة عليها دون أن يتمكن في حين أن هذه المحكمة ترى أن خطأ المتهم الذي يستوجب المسئولية ثابت في حقه إذ وقع في ظروف وملابسات تحتم عدم إقدامه على إصلاح السيارة بالطريقة التي أقدم عليها ، ذلك لأنه بإقراره يعلم مقدما أنها من النوع الذي ينقل ذاتيا فكان يتعين عليه أن يتخذ الحيطة الكافية عند إقدامه على إصلاحها من الخارج كما أنه سبق أن قام بإصلاحها بإقراره بما كان يتعين عليه أثناء تجربتها أن يتخذ ما يحول دون سيرها أو اندفاعها أثناء تدخله لإصلاحها وهو خارجها كما أنه بإقراره يعمل ميكانيكي سيارات وليس مجرد شخص عادي أو مجرد قائد سيارة مما كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة التي توجبها عليه مهنته عند إقدامه على إصلاح السيارة وهو خارجها ومن ثم فإن المتهم وهو يعمل ميكانيكي سيارات وقد سبق له أن قام بإصلاح السيارة التي قام بتجربتها ، ولما أن وقفت



منه في الطريق أقدم على إصلاحها من الخارج دون أن يتخذ الحيلة اللازمة التي يوجبها عليه عمله لمنع سيرها تلقائيا وفاته بذل عناية من يعملون في مثل مهنته خصوصا وقد ثبت من التقرير الفني أن فرامل السيارة وعجلة قيادتها بحالة صالحة للاستعمال فيكون قد ثبت لهذه المحكمة أن عناصر الخطأ قد توافرت في جانب المتهم " . وكان الحكم في هذا الذي قرره قد واجه عناصر الدعوى وألم بها ووازن بينها ورأى ثبوت خطأ الطاعن في عدم أخذه الحيلة الكافية الواجبة على مثله أخذا بأقوال الطاعن نفسه ولا يكون الحكم في ذلك قد ثبت في مسائل فنية بحتة مما توجب عليه أن يلجأ في مناقشتها إلى رأى أهل الخبرة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : ( أولا ) تسبب خطأ في موت ... وإصابة ... و ... و ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأنه لم يتخذ الحيلة الكافية أثناء إصلاحه للارش مما أدى إلى سير العربة قيادته ذاتيا ومصادمتها للمجنى عليهم فتسبب عن ذلك وفاة الأول وإصابة الباقيين بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ( ثانيا ) قاد سيارته بدون رخصة قيادة . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعت كل من زوجة المجنى عليه ووشقيقته مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد قبيل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة السيدة الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( أولا ) ببراءة المتهم من التهمة الأولى ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئولة عن الحقوق المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ( ثانيا ) بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الثانية ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .



## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بحريمتي القتل والإصابة الخطأ قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن محكمة أول درجة لم تستجب لطلبه الجازم في شأن تحقيق دفاع جوهرى حاصله مناقشة المهندس الفنى فيما تمسك به الطاعن من أن ناقل السرعة في السيارة "الفيس" قد تحرك تلقائيا دون خطأ منه وهو أمر لا يمكن تداركه في الحالة التي كانت عليها السيارة وقت الحادث ولم يستكمل محكمة ثانى درجة هذا النقص الذى شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يبين الخطأ الذى وقع من الطاعن بيانا كافيا وهل كان في مكنته تفادى وقوع الحادث ، واكتفى في هذا الصدد بالقول بأن السيارة تحركت لأنها من نوع "الهدروماتيك" ولم يتخذ الطاعن الحيطة اللازمة أثناء إصلاحها لمنع تحركها دون تحديد لمدى تلك الحيطة ودون الرجوع إلى أهل الخبرة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت أمام محكمة ثانى درجة أن الدفاع عن الطاعن ترفع طالبا البراءة دون أن يشير إلى طلب استدعاء المهندس الفنى لمناقشته ، ولم يبد من الطلبات سوى تأييد حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة . وكان من المقرر أن محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة الدرجة الأولى فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمامها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بقوله إنه أخل بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير مفيد ، إذ أنه لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه أن يشير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها ضائفا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل



على فساد ما ارتآه الحكم المستأنف من انتفاء الخطأ من جانب الطاعن ، وأثبت قيام الجرمية المسندة إليه بكامل عناصرها في قوله ” وحيث إن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاءها بالبراءة على أن مجرد قيام المتهم بإصلاح السيارة التي تعطلت في الطريق ومحاولة الكشف عما بها من عيوب وإدارته لمحركها من الخارج لا يصح عده لذاته خطأ ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه إذ فوجيء بالسيارة تتحرك بسرعة وهو يحاول إصلاحها بسبب أنها من نوع الهدراماتيك تنقل ذاتيا وقد بذل جهده لمحاولة السيطرة عليها دون أن يتمكن في حين أن هذه المحكمة ترى أن خطأ المتهم الذي يستوجب المسؤولية ثابت في حقه إذ وقع في ظروف وملابسات تحتم عدم إقدامه على إصلاح السيارة بالطريقة التي أقدم عليها ، ذلك لأنه بإقراره يعلم مقدما أنها من النوع الذي ينقل ذاتيا فكان يتعين عليه أن يتخذ الحيطة اللازمة عند إقدامه على إصلاحها من الخارج . كما أنه سبق أن قام بإصلاحها بإقراره بما كان يتعين عليه أثناء تجربتها أن يتخذ ما يحول دون سيرها أو اندفاعها أثناء تدخله لإصلاحها وهو خارجها كما أنه بإقراره يعمل ميكانيكي سيارات وليس مجرد شخص عادي أو مجرد قائد سيارة بما كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة التي توجبها عليه مهنته عند إقدامه على إصلاح السيارة وهو خارجها ، ومن ثم فإن المتهم وهو يعمل ميكانيكي سيارات وقد سبق له أن قام بإصلاح السيارة ثم قام بتجربتها ، ولما أن وقفت منه في الطريق أقدم على إصلاحها من الخارج دون أن يتخذ الحيطة اللازمة التي يوجبها عليه عمله لمنع سيرها تلقائيا وفاته بذل عناية من هم يعملون في مثل مهنته خصوصا وقد ثبت من التقرير الفني أن فرامل السيارة وعجلة قيادتها بحالة صالحة للاستعمال فيكون قد ثبت لهذه المحكمة أن عناصر الخطأ قد توافرت في جانب المتهم ” وكان الحكم في هذا الذي قرره قد واجه عناصر الدعوى وألم بها ووازن بينها ورأى ثبوت خطأ الطاعن في عدم أخذه الحيطة الكافية الواجبة على مثله أخذا بأقوال الطاعن نفسه ولا يكون الحكم في ذلك قد بت في مسائل فنية بحتة مما توجب عليه أن يلجأ في مناقشتها إلى رأى أهل الخبرة ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونسر الدين هزام ، وحسن الشربيني ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١١٢ )

### الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٤ القضائية

إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . محكمة  
الجنابات . " الإجراءات أمامها " . إثبات . " شهود " . " خبرة " . نقض .  
" نطاق الطعن " .

وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تمارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي —  
والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم بإعلان  
الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . هل ذلك ؟ . وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعن والتمهم الآخر  
لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين قد ألقى باللائمة  
على عاتق الآخر مقررًا أنه شاهده يقارف وحده جريمة قتل المجنى عليه —  
مما يفيد تعارض مصلحتهما في الدفاع ويستلزم أن يستقل محام بالدفاع عن كل  
منهما حتى تتوافر له الحرية الكاملة في مناقشة الشهود والدفاع في نطاق مصلحته  
دون غيرها ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أيضا أنه اعتمد — فيما اعتمد عليه  
في قضائه بالإدانة — على ما أسفرت عنه مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة التي  
مثل فيها الطاعن الثاني أمام المحكمة بغير محام والتي تمت فيها المناقشة في غيبة المدافع  
الذي عهد إليه بالدفاع عنه بعد أن تنازل محامي الطاعن الأول عن التوكيل  
الصادر منه إليه واستقل بمهمة الدفاع عن هذا الأخير . ولما كان القانون  
قد أوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنابات



لكي يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، وكان هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى آخرها حتى يكون ملما بما أجرت المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة مما يلزم عنه سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا لمن ينوب عنه قانونا — وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى فيما يتعلق بالطاعن الثاني . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، مما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثاني وإلى الطاعن الأول أيضا نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم شبراخطة القاهرة : قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد . . . . . بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض آلتين حادتين وتربصا له في المكان الذي أيقنا حضوره إليه حتى إذا ما ظفرا به إنها لا عليه ضربا بالآلتين الحادتين على رأسه قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد ، قد أخل بحقه في الدفاع وبنى على إجراءات باطلة ، ذلك بأن المحكمة بعد أن سمعت شهود الإثبات ومرافعة الدفاع عن الطاعن



الأول بجلسة ١٩٧٠/١١/١٧ قررت التأجيل بجلسة ١٩٧٠/١١/٢٤ لإعلان أحد الأطباء الشرعيين . وفي هذه الجلسة حضر الطاعنان كما حضر المدافع عن أولهما وتمت مناقشة الطبيب الشرعي في غيبة المدافع عن الثاني ، وعلى الرغم من بطلان هذا الإجراء فقد اعتمد الحكم على ما أسفرت عنه تلك المناقشة في إدانة الطاعن الثاني .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحامي الذي حضر مع المتهمين ( الطاعنين ) بالجلسة الأولى — موكلا للدفاع عنهما — قرر بتنازله عن التوكيل الصادر له من الطاعن الثاني نظرا لتعارض مصالحته مع مصلحة الطاعن الأول ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلسة أخرى ليوكل الطاعن الثاني محاميا عنه . وقد حضر الطاعنان بعد ذلك في الجلسة التالية ومع كل منهما محام موكل للدفاع عنه ، إلى أن نظرت الدعوى بجلسة ١٩٧٠/١١/١٧ بحضور الطاعنين والمدافعين عنهما حيث استمعت المحكمة إلى شهادة شهود الإثبات ومرافعة الدفاع عن الطاعن الأول ثم قررت التأجيل بجلسة ١٩٧٠/١١/٢٤ لتعان النيابة العامة أحد الأطباء الشرعيين لمناقشته في التقرير المقدم في الدعوى وبهذه الجلسة حضر الطاعن الأول ومعه محاميه الذي كان قد تنازل عن التوكيل الصادر له من الطاعن الثاني ، بينما حضر هذا الأخير بغير مدافع عنه وتمت مناقشة الطبيب الشرعي في غيبة محاميه وبعد أن ترفع محامي الطاعن الأول إثر إتمام هذه المناقشة ، قررت المحكمة التأجيل إلى اليوم التالي لسماع مرافعة محامي الطاعن الثاني . وبجلسة اليوم التالي استمعت المحكمة إلى مرافعة كل من انحاميين الموكلين للدفاع عن الطاعنين ، ثم أصدرت حكما في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين قد ألقى بالاتهام على عاتق الآخر مقررا أنه شاهده يقارف وحده جريمة قتل المجنى عليه — مما يفيد تعارض مصالحتهما في الدفاع ويستلزم أن يستقل محام بالدفاع عن كل منهما حتى تتوافر له الحرية الكاملة في مناقشة الشهود والدفاع في نطاق مصالحته دون غيرها ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أيضا أنه اعتمد — فيما اعتمد عليه في قضائه بالإدانة — على ما أسفرت عنه مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة التي مثل فيها الطاعن الثاني أمام المحكمة بغير محام والتي تمت فيها المناقشة في غيبة المدافع الذي



مهد إليه بالدفاع عنه بعد أن تنازل محامى الطاعن الأول عن التوكيل الصادر منه إليه واستقل بمهمة الدفاع عن هذا الأخير . ولما كان القانون قد أوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات لكي يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، وكان هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر لإجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى آخرها حتى يكون ملما بما أجزته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة مما يلزم عنه أن يتم سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا — وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى فيما يتعلق بالطاعن الثانى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، مما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثانى وإلى الطاعن الأول أيضا نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد / المستشار محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وحسن الشربيني ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١١٣ )

### الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ القضائية

سلاح . عقوبة . مصادرة . جريمة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ  
في تطبيق للقانون " .

جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح . وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالاً لنص المادة ٣٠  
من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ .  
إخفاق القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة  
بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

لما كانت جريمة حمل السلاح الناري في أحد الأفراح التي دين  
المطعون ضده بها معاقباً عليها بالمادتين ١١ مكرراً ، ٢٩ من القانون ٣٩٤  
سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ،  
٧٥ سنة ١٩٥٨ وكانت المادة ٣٠ من هذا القانون توجب الحكم بمصادرة  
الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات  
المنصوص عليها في المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء  
بمصادرة السلاح المضبوط مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠  
من القانون المشار إليه ، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً  
وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم مطروح محافظة اسكندرية (أولا) تسبب خطأ في موت ... .. بأن أطلق عيارا ناريا بقصد الابتهاج في حفل عرس فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته (ثانيا) حمل سلاحا ناريا في أحد الأفراح (ثالثا) أطلق عيارا ناريا داخل قرية، وطلبت مقابله بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمادتين ١١ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة جناح مطروح الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما هو مسند إليه . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة غرب الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتغريم المتهم خمسة جنهيات عن التهمتين الثانية والثالثة وتأييده فيما قضى به بالبراءة بالنسبة للتهمة الأولى . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمى حمل سلاح نارى فى أحد الأفراح ، وإطلاق عيار نارى داخل قرية ، وقضى بتغريمه خمسة جنهيات عن التهمتين قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل القضاء بعقوبة مصادرة السلاح المضبوط مع وجوب الحكم بها عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمى حمل سلاح نارى فى أحد الأفراح — وإطلاق "مسدس" داخل قرية — اللتين دان المطعون ضده بهما — وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها وأعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن

وقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الأولى بوصفها الجريمة الأشد. لما كان ذلك ، وكانت جريمة حمل السلاح الناري في أحد الأفراح التي دين المطعون ضده بها معاقبا عليها بالمادة ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وكانت المادة ٣٠ من هذا القانون توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح المضبوط مع وجوب الحكم بها إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .



## جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد / المستشار جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسيوطى .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ١ القضاية

( أ ، ب ) نقض . ” الطعن بالنقض . نطاقه “ . ” أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها “ . تزوير . ” الطعن بالتزوير “ . طعن .  
” الطعن بالتزوير “ . محضر الجلسة . دفاع . ” الإخلال بحق  
الدفاع . ” لا يوفره “ .

( أ ) الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . لإيداع الأسباب  
في المرحل . شرط لقبول الطعن . هما يكونان . معا . وحدة إجرائية  
لا يقوم أحدهما مقام الآخر . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائى .  
بذاته . شروط صحته . دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه .  
أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة .

عدم إشارة الطاعن . فى أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن  
بالتزوير . إلا دلى سبيل الاحتمال . مفاده : أن يكون هذا السبب  
مشوبا بالإبهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق  
الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب  
السابق تقديمها .

( ب ) خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يهيمه . عليه أن يطلب  
صراحة من المحكمة إثبات ما يهيمه بالخصم .

على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز  
الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه  
المخالفة فى طلب مكتوب قبل الحكم .

عدم إدعاء الطاعن أنه طلب إثبات دقائه بالمحضر . وخلق أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .

( ج ، د ) محضر الجلسة . إجراءات المحاكمة . تقرير التلخيص . حكم .  
” بياناته . بيانات الديباجة “ . تزوير . ” الطعن بالتزوير “ .  
طعن . ” الطعن بالتزوير “ .

( ج ) الحكم يكمل محضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات .  
ومنها تلاوة تقرير التلخيص .

( د ) الأصل أن الإجراءات قد روجت أثناء نظر الدعوى . المادة ٣٠  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره :  
عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير . لا يقدح  
في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم .  
ما دام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها .

( هـ ) حكم . ” إصداره والتوقيع عليه “ . ” بطلانه “ . بطلان .  
نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . عدم  
مراداة ميعاد ثمانية الأيام المنصوص عليه في المادة ٣١٢  
لإجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم .

( و ، ز ) معارضة . ” المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . ” حكم  
” تسببيه . تسبب غير معيب “ . قوة الأمر المقضى . نقض .  
” نطاق الطعن “ . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ . إثبات  
” قوة الأمر المقضى “ .

( ر ) المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . لا تقبل إلا إذا  
أثبت المحكوم عليه قيام دفرمنه من الحضور ولم يستطع تقديمه  
قبل الحكم .



( ز ) كون الطعن بالنقض قد انصب هل الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطاعن للحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف . لا تقبل .

١ — من المقرر أن الطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأنهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر أو يغنى عنه ، مما يستوجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون مكملته بوقائع أخرى خارجة عنه ، وأن تكون أسباب الطعن واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يثرفى أسباب طعنه بالنقض إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير فى الحكم ، إلا على سبيل الاحتمال ، فيكون هذا السبب مشوبا بالإبهام وعدم التحديد ، ولا يقبل منه — وهو يدعى بمثل هذا السبب منذ الحكم — سعيه يوم نظر طعنه ومن بعد مضى الأجل المضروب لإيداع الأسباب ، إلى رفع هذه الشائبة أو تقديم دليل على طعنه وبإجراء خارج عنه ، بسلوك طريق الطعن بالتزوير .

٢ — لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه ، إن كان يهمله تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته فى هذا المحضر ، كما عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدلائل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم . ولما كان الطاعن لم يذهب إلى الادعاء بأنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر ، وكانت أسباب طعنه قد خلت البتة من أية إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير — فى هذا الصدد — فليس يقبل من الطاعن يوم نظر طعنه بالنقض ، ومن بعد مضى الأجل المحدد لتقديم الأسباب ، سلوك ذلك الإجراء الخارج عن الطعن على الرغم من دهواه بقيام هذا السبب منذ صدور الحكم .

٣ — من المقرر أن الحكم بكل محضر الجلسة فى إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص .

٤ — الأصل طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — اعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأنه متى ذكر في الحكم أنها اتبعت فلا يجوز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وليس يقدح في ذلك أن يكون إثبات إجراء تلاوة تقرير التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم ما دام أن رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات .

٥ — إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ، لم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع . أما ميعاد ثمانية الأيام المشار إليه فيها ، فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

٦ — لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

٧ — متى كان الطعن بطريق النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستثنائى الصادر بعدم جواز المعارضة من دون الحكم الاستثنائى الحضورى الاعتبارى — فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت في الدعوى حضورا باعتبارها عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيتها لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت



في الدعوى حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بعدم جوازها . فظعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز المعارضة في الحكم الاستئنافي الحضورى الاعتبارى ، لعدم قيام العذر ، قد شابه والحكم المعارض فيه — بطلان وخطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وخطأ في الاسناد وقصور في التسييب ، ذلك بأن تخلف الطاعن عن الحضور بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ التى صدر فيها الحكم الاستئنافى المعارض فيه إنما يرجع إلى مرضه المفاجئ وقد أبدى محاميه هذا العذر بتلك الجلسة وتعدر عليه لضيق الوقت تقديم شهادة طبية واستأجل لذلك فلم تستجب له المحكمة ، كما أن محكمة المعارضة لم تستجب لطلب تأجيل نظرها إلى حين عودة محامى الطاعن الذى كان بالخارج وبحوزته الشهادة الطبية الدالة على مرض الطاعن ، وأن محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية قد خلت من تلاوة تقرير التلخيص على تقيض ما ورد مخالفا للواقع فى كل من الحكمين الاستئنافى والمعارض فيه وأن الطاعن يحتفظ بحقه فى الادعاء بالتزوير فيما ورد بهما فى شأن تلاوة تقرير التلخيص ، وذلك عند نظر طعنه وقيام المقتضى فيما لو لم يوجد وجه آخر لقبول طعنه إلا هو . هذا إلى عدم توقيع كل من ذينك الحكمين خلال ثمانية الأيام المنصوص عليها فى المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وبغير مبرر يحيز امتدادها إلى ثلاثين يوما كما أن كلا من الحكم المستأنف والحكم الاستئنافى المعارض فيه قد خالف قواعد الاختصاص المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية حينما لم يقض بإحالة الدعوى إلى محكمة الدرب الأحمر الجزئية التى وقعت جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد — التى دين بها الطاعن — بدائرة اختصاصها ، كما التفت الحكم المستأنف عن طلبات الطاعن إحالة الدعوى إلى محكمة الدرب الأحمر ، والتفت الحكم الاستئنافى المعارض فيه عن طلب إحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية لارتباطها بدعوى أخرى اتحدتا خصوما وموضوعا

وسببا كما أضفل هذان الحكمان الرد على دفاع جوهرى كان قد أصر عليه فى درجتى التقاضى ، كما ذهبوا إلى أن إعطاء الشيك كان فى ١٠ فبراير سنة ١٩٦٧ دون أصل لذلك فى الأوراق ، فى حين أن الطاعن كان إذ ذاك خارج البلاد كما أغفلا ما أثاره الطاعن من أن الشيك قد أعطى على سهيل التأمين ، ومن أن عدم صرف قيمته كان بسبب قوة قاهرة — تتمثل فى توقيع الججز على الحساب الجارى للطاعن مما ينفى عنه ركن سوء النية ، فضلا عن أن سبق القضاء بتبرئة الطاعن فى قضية مماثلة يسوغ له الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ولدى نظر الطعن بجملة هذه المحكمة المعقودة فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٢ قرر وكيل الطاعن بالطعن بالتزوير فى الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وفى الحكم المطعون فيه الصادر فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٧١ والقاضى بعدم جواز المعارضة ، فيما جاء بكليهما من تلاوة تقرير التلخيص لمخالفته للواقع وللثابت من محضرى تينك الجلستين من عدم تلاوة التقرير كما ادعى بالتزوير فى محضر جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ لخلوه من إثبات طلب المدافع من الطاعن التأجيل لمرض بجائى ألم بالطاعن وألزمه الفراش يومذاك ولتقديم الدليل على ذلك وبالتزوير فى محضر جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧١ لخلوه من إثبات طلب الطاعن والمدافع عنه التأجيل لغياب المحامى الأصل فى الحج وبموزته شهادة الطبيب المثبتة لذلك المرض وأبان الطاعن فى تقرير طعنه أنه يركن فى إثبات ما ادعى من تزوير إلى بينة الشهود والقرائن وما يقدم من وجوه إثبات أخر وإلى ما سيبين بمرافعته .

وحيث إنه عما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان لخلو محضر جلسته مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص خلافا لما جاء فى ديباجته المطبوعة ، فلما كان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص ، وكان الأصل طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — اعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأنه متى ذكر فى الحكم أنها اتبعت فلا يجوز إثبات عدم إتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وكان من المقرر أنه ليس يقدح



في ذلك أن يكون إثبات إجراء التلاوة قد ورد في ديباجة الحكم — كالحال في ادعوى المسائلة — ما دام أن رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأنهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر أو يغني عنه ، مما يستوجب أن يستوفي هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكامله بوقائع أخرى خارجة عنه ، وأن تكون أسباب الطعن واضحة محددة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر في أسباب طعنه بالنقض إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في الحكم ، إلا على سبيل الاحتمال ، فيكون هذا السبب مشوباً بالإبهام وعدم التحديد ، ولا يقبل من الطاعن — وهو يدعى بمثل هذا السبب منذ الحكم — سعيه يوم نظر طعنه ومن بعد مضي الأجل المضروب لإيداع الأسباب ، إلى رفع هذه الشائبة أو تقديم دليل على طعنه وبإجراء خارج عنه ، بسلوك طريق الطعن بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى ، لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلف العذر المانع من الحضور من واقع الشهادة المقدمة من الطاعن في قوله ” من حيث إنه عن الشهادة المقدمة من المتهم ( الطاعن ) دالة على أنه حكم عليه استثنائياً في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بعقوبة مقيدة للحرية في قضية أخرى ، فإنه فضلاً عن تقديمها بعد الحكم فإنها لا تعد عذراً مانعاً له من حضور جلسة ٢٠ ديسمبر الصادر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، لأن هذا الحكم سابق على الحكم عليه بالعقوبة المفيدة للحرية على فرض تنفيذها عليه يوم صدورها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ “ . وهو استخلاص سائق لقضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز المعارضة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن محكمة المعارضة لم تستجب لطلب تأجيل نظرها إلى حين عودة محامى الطاعن الذى كان بالخارج وبمحوزته الشهادة الطبية الدالة على مرض الطاعن ، مردوداً بأن من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة

من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إن كان يهمة تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته .  
 في هذا المحضر ، كما عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل مجرى  
 الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب  
 مكتوب قبل صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يذهب إلى الادعاء  
 بأنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر ، وكانت أسباب طعنه قد خلت البتة من أية  
 إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير — في هذا الصدد — فليس يقبل  
 من الطاعن كذلك يوم نظر طعنه بالنقض ، ومن بعد مضي الأجل المحدد لتقديم  
 الأسباب ، سلوك ذلك الإجراء الخارج عن الطعن على الرغم من دعواه بقيام هذا  
 السبب منذ صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية إذ  
 تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يرتب البطلان  
 على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد ثمانية  
 الأيام المشار إليه فيها ففسد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون  
 أن يرتب البطلان على عدم مراعاته ، لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن  
 على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان الطعن بطريق  
 النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٢١ من فبراير  
 سنة ١٩٧١ بعدم جواز المعارضة من دون الحكم الاستئنافي الحضورى الاعتبارى  
 الصادر فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ — فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض  
 فى سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف . لما كان ما تقدم ،  
 فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي ، قائب ورئيس المحكمة ومضوية لاسادة  
المستشارين : محمود مطبقه ، والدكتور محمد محمد حسنين ، ومصطفى الأسبوطي ، وحسن  
المغربى .

( ١١٥ )

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ القضائية

( ا ، ب ) إثبات "بوجه عام" . مسئولية جنائية . عقوبة . "تقديرها"  
"القدر المتيقن" . قدر متيقن . ضرب . "ضرب أحدث  
عاهة" . عاهة مستديمة . حكم . "تسييده . تسبيب غير معيب" .  
محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . تقض .  
"أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

( ا ) العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض  
المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية .

( ب ) اطمئنان المحكمة الى ثبوت إتهام المتهم مع آخرين في إحداث  
الإصابة . وعدم احتواء الوقائع على ما يدل على محدث العاهة من بينهم .  
أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا  
للادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .

١ — العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الصرف لا بالاحتمالات والفروض  
المجردة . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع  
عن المتهمين قد تمسك بدفاع قانوني معين من شأنه — لو صح — أن يؤثر  
في مسئوليتهم الجنائية ، بل اقتصر على القول بأن تشابكا حدث بين المجنى عليه  
والمتهمين ولم يعرف محدث إصابات المجنى عليه ، فإن الدعوى على الحكم بالقصور

بقالة إنه لم يستظهر كيفية إصابة المتهمين ومحامها متى تسلسل الحوادث لاحتمال أن تنكشف عن ذلك مراكر قانونية تؤثر في مسئوليتهما يكون غير سديد .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في رأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة ، كما أصيب بإصابات أخرى في الصدر والأضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر ، واطمأنت المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهمين مع آخرين في إحداث تلك الإصابات وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول - ضرب ... بكوريك على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي النقص العظمى الموصوف بيمين الجبهة . الثاني - ضرب المجنى عليه مالف الذكر بما سورة حديدية فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمواد الواردة بقرار الإحالة ، فقرّر ذلك . وأدعت كل من زوجة المجنى عليه وإبنة مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعيتين بالحق المسدنى مبلغ أربعائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

- حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب قد شابه قصور وتخاذل في التسبب، ذلك بأنه صور الواقعة بأن آخرين مع الطاعنين اعتدوا على المجنى عليه، وأثبت أن الطاعنين بدورهما قد اعتدى عليهما بما يكشف في ذاته عن قلقه وعدم استقراره في بيانه لواقعة الدعوى. هذا إلى عدم استظهاره كيفية إصابة الطاعنين ومحلها من تسلسل الحوادث لاحتمال أن تنكشف عن ذلك مراكز قانونية تؤثر في مسئوليتهم الجنائية. كما لم يبين الحكم عدد إصابات المجنى عليه وعدد من اعتدوا عليه الأمر الذي يعيق تطبيق نظرية القدر المتيقن التي اعتنقها.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعنين بها، وأقام عاينها في حقهما أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليهما. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استقر على أن الطاعنين ضربا المجنى عليه عمدا فأحدثا به الإصابات الواردة بالكشف الطبي، وكان ما خاص إليه الحكم نتيجة فهم سليم للواقع وتطبيق صحيح للقانون، فإن النعي عليه بالقلق وعدم الاستقرار في بيان الواقعة يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين قد تمسك بدفاع قانوني معين من شأنه - لوصح - أن يؤثر في مسئوليتهم الجنائية، بل اقتصر على القول بأن تشابكا حدث بين المجنى عليه والطاعنين ولم يعرف محدث إصابات المجنى عليه، فإن النعي على الحكم بالقصور بقالة إنه لم يستظهر كيفية إصابة الطاعنين ومحلها من تسلسل الحوادث لاحتمال أن تنكشف عن ذلك مراكز قانونية تؤثر في مسئوليتهم يكون غير سديد ذلك لأن العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الصرفة لا بالاحتمالات والفروض المجردة. لما كان ذلك، وكان

الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في رأسه إصابة نشأت عنها طامة مستديمة كما أصيب بإصابات أخرى في الصدر والاضلاع والساعد والعضد الأيمن والظهر واطمأنت المحكمة إلى ثبوت إسهام الطاعنين مع آخرين في إحداث تلك الإصابات وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت عنها الطامة ، وأخذت من أجل ذلك الطاعنين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمرارى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد محمد حسنين .

( ١١٦ )

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢ فى القضايا

( ا ، ب ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ) تحقيق : ” التحقيق بمعرفة  
النيابة ” . ” إجراءاته ” . ” استخراج الجثة ” . إثبات :  
” شهود ” . ” بوجه عام ” . ” خبرة ” . ” إقرار ” .  
إستدلال . إقرار . دفع : ” الدفع ببطلان الاعتراف ” .  
إكراه . دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .  
شهود . حكم : ” تسببه . تسبب غير معيب ” . بطلان .  
محكمة الموضوع : ” سلطتها فى تقدير الدليل ” . ” سلطتها  
فى وزن أقوال الشهود ” . ” سلطتها فى تقدير آراء الخبراء ” .  
قتل عمد . سرقة .

- ( ا ) استخراج الجثة . لم يرمم القانون له إجراءات أو يحدده بمدة .
- ( ب ) وزن أقوال الشهود . موضوعى . مثال لاستدلال سائق على سرقة بقرة .
- ( ج ) الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم .
- ( د ) تقدير آراء الخبراء . موضوعى .
- ( هـ ) الاعتراف فى المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير محته . موضوعى .
- ( و ) العبرة فى المحاكمات الجنائية . باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة .  
مطالبته بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا فى الحالات التى يقررها القانون .

( ز ) عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

( ح ) لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

( ط ) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود ومساير العناصر المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها .

١ — من المقرر أن القانون خلا من رسم إجراءات أو تحديد مدة لاستخراج الجثة .

٢ — إن وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع . ومتى كان الحكم قد استدل على سرقة الطاعن للبقرة من ضبط جلد لها لدى الجزار الذي باعها له وعقد البيع الموقع عليه من الطاعن بضمانة شيخ الخفراء واستعراف والد المجنى عليه على الجلد ، وكانت هذه الأدلة سائغة ومؤدية إلى مارتبه الحكم عليها من أن الطاعن سرق بقرة المجنى عليه التي ذبحت فإنه لا يضيره من بعد استيفاء دليله السائغ عدم بيانه لأوصاف هذا الجلد .

٣ — من المقرر أن الطالب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطالب الصريح الجازم . ومتى كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن وإن تمسك بمحضر الجلسة قبل الأخيرة بضم الشكوى التي يثيرها بوجه الطعن إلا أنه لم يصر على ذلك بجلسة المرافعة الأخيرة ، ومن ثم فإن ما يرمى به الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٤ — الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تقرير الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعي في إثبات الوفاة دون تقرير مفتش الصحة لا يقدر في تدليله في هذا الصدد .



٥ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بأن اعتراف الطاعن كان وليد إكراه واطرحه استنادا منه إلى أنه قول مرسل وقد أثبت وكيل النيابة خلوه (الطاعن) من أية إصابات لأن الاعتراف جاء صريحا وواقعا في وصف الحادث ومحدد لعدد الضربات والآلة المستعملة فيه وبما يتفق مع ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

٦ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه .

٧ — لا تلتزم محكمة الموضوع — في أصول الاستدلال — بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

٨ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

٩ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز شرين محافظة الدقهلية — المتهم الأول : قتل .. .. هم —

بأن ضربه بجسم صلب راض ( عصا غليظة ) قاصدا من ذلك قتله فأحدث به إصابتي الرأس الموصوفين بتقرير النصفة التشريحية واللتين أودتا بحياته ، وكان القصد من جريمة القتل تسهيل ارتكابه والمتهمين الثاني والثالث جريمة سرقة البقرة الموضحة بالتحقيقات والملوكة للمجنى عليه وهي الجنحة المعاقب عليها بالمادة ٣١٧ / ٥ من قانون العقوبات — المتهمان الثاني والثالث : اشتركا مع المتهم الأول في ارتكاب الجنحية سالفة الذكر بأن اتفقا معه على سرقة البقرة آنفة البيان وقد وقعت جنحية القتل كنتيجة محتملة لجريمة السرقة المتفق عليها — المتهمون الثلاثة : سرقوا البقرة المبينة بالتحقيقات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام ، فقرر ذلك ، وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنائيات المنصورة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ٣١٧ / ٥ و ٣٢ من قانون العقوبات ( أولا ) ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبالهما ( وثانيا ) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه أن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينهض الطاهن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد بقصد تسهيل جنحة سرقة قد شابه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والبطالان ، ذلك بأنه لم يعرض لأقوال والد المجنى عليه ووالدته وشيخ الناحية بحضر الشرطة الذي حرره الضابط من أن إصابة المجنى عليه حدثت من اعتداء البقرة عليه وقد أيد هذا التصوير تقرير مفتش الصحة كما أن والد المجنى عليه قد أبان بهذا المحضر أنه حثر على البقرة وأنها لم تسرق ، هذا إلى أن مرد اعتراف الطاهن هو عوامل الحزن على المجنى عليه ابن أخيه مما جعله أداة طيعة في يد رجال المباحث فحملوه على الاعتراف وبما يتفق وتقرير النصفة التشريحية لعلمهم المسبق بهذه الإصابات من تقرير مفتش الصحة ،



واستدل الحكم على أن الطاعن باع البقرة المسروقة لأحد الشهود من الجلد المضبوط دون أن يورد أوصافه وبما يدل على أنه لها كما أن المحكمة لم تستجب أو ترد على طلب الدفاع من ضم الشكوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٦٨ إدارى كفر الأطرش ، هذا إلى بطلان إجراءات استخراج جثة المجنى عليه لحصولها بعد انقضاء المدة المحددة بتعليمات النيابة العامة بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه لنزاع بين الطاعن وشقيقه — والد المجنى عليه — لمديونية الأخير له في باقى ثمن أطيان اشتراها منه رفض سداده فقد عقد الطاعن العزم على سرقة بقرة له وفاء لدينه وتنفيذا لهذا القصد توجه في غروب يوم الحادث إلى حقل والد المجنى عليه حيث توجد مواشيه وأقدم على سرقة بقرة منها فحاول المجنى عليه منعه فانهاه عليه الطاعن ضربا بعصا غليظة كان يحملها قاصدا من ذلك قتله تسهيلا لارتكاب السرقة فأحدث به الإصابات المميتة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وإذ أيقن الطاعن من وفاة المجنى عليه أخذ البقرة وهرب ثم باعها في صباح اليوم التالى إلى ... .. بموجب مبايعة موقع عليها منه ثم ذبحها الأخير وضبط لديه جلدتها الذى استعرف عليه والد المجنى عليه ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية واعتراف الطاعن المتصل بتحقيقات النيابة واستعراف والد المجنى عليه على جلد بقرة المضبوط وهى أدلة لا بنزاع الطاعن في أن لها معينها الصحيح من الأوراق وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وأن لها أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، ولها استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى إذ العبرة في المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته — فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التى يقررها القانون فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيانة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن

في خصوص عدم إيراد الحكم لأقوال والد ووالدة المجنى عليه وشيخ البلدة بمحضر الشرطة الأول وإطراحه لها لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بأن اعتراف الطاعن كان وليد الكراه وإطراحه استنادا منه إلى أنه قول مرسل وقد أثبت وكيل النيابة خلوه من أية إصابات لأن الاعتراف جاء صريحا وقاطعا في وصف الحادث ومحددات لعدد الضربات والآلة المستعملة فيه وبما يتفق وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، فإن ما أورده الحكم من ذلك سائغ وكاف للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة لكراهه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدلل على سرقة الطاعن للبقرة من ضبط جلد لها لدى الجزار الذي باعها له وعقد البيع الموقع عليه من الطاعن بضمانة شيخ الخفراء واستعراف والد المجنى عليه على الجلد ، وكان وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع وكانت هذه الأدلة سائغة ومؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها من أن الطاعن سرق بقرة المجنى عليه التي ذبحت فإنه لا يضيره من بعد استيفاء دليله السائغ عدم بيانه لأوصاف هذا الجلد . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الدفاع عن الطاعن وإن تمسك بمحضر الجلسة قبل الأخيرة بضم الشكوى التي يثيرها بوجه الطعن إلا أنه لم يصح على ذلك بجلسة المرافعة الأخيرة ومن ثم فإن ما يرمى به الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أن الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم . لما كان ذلك ، وكان القانون قد خلا من رسم إجراءات أو تحديد مدة لاستخراج اللجنة وبما لا يترتب عليه أي بطلان وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطاتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تقرير الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعي في إثبات سبب الوفاة دون تقرير مفتش الصحة لا يقدح في تدليله في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .



## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وطه دنانة .

( ١١٧ )

### الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ القضائية

شهادة مرضية . إجراءات المحاكمة . معارضة . حكم : " تسببيه . تسبیب  
معيب " . محكمة الموضوع : " سلطتها في تقدير الدليل " .

الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب  
رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدسة في المعارضة الاستثنائية  
مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير اختصاص على خلاف الواقع ودون  
التعرض لدعوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقدم الطاعن حتى يصح  
الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور بوجوب النقض والإحالة .

من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة  
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت  
الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن تسببها في ذلك  
يخضع لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات  
التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الشهادة الطبية التي قدمها  
محامي الطاعن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي ،  
صادرة من طبيب للأمراض الباطنية وأنها تفيد أن الطاعن يعاني من مضاعفات  
بالإشني عشر وهبوط عام مما يستلزم العلاج والراحة التامة بالفراش مدة سبعة  
أيام . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وهي في سبيل تبيان وجه إطراحها  
لشهادة قد اقتصرت على قول مرسل بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير

إحصائي على غير سند — على ما سلف بيانه — ودون أن تعرض لفحوى الشهادة وتستظهر ما إذا كان المرض الذي أثبتته ممالا يقعد الطاعن عن المثول أمامها حتى يصبح لها أن تفصل في المعارضة في غيابه من غير أن تسمع دفاعه، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه والإحالة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بولاق الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٧٠/٩/١ بدائرة قسم بولاق: أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابلة رصيد قائم وقابل للسحب — وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٧، ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب. والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لا يقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد صدر باطلا وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته إلا بسبب قهري وهو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه وطالب بتأجيل نظر الدعوى حتى يتماثل للشفاء



ويتيسر له الحضور أمام المحكمة وإبداء ما لديه من أوجه الدفاع ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وأطرحت الشهادة المثبتة للمرض لأسباب غير سائغة مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧١ ، وهي الجلسة الأولى التي حددت لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بتأييد الحكم المستأنف أن الطاعن قد تخلف عن الحضور في هذه الجلسة وأن محاميا اعتذر عن هذا التخلف وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، وبالرغم من ذلك فإن المحكمة قضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، وعرض الحكم المطعون فيه للشهادة المرضية وأطرحها بقوله : "وحيث إن المتهم تخلف عن حضور أولى الجلسات المحددة لنظر المعارضة وحضر محام عنه وقدم شهادة مرضية تتضمن مرضه بمضاعفات "قرحة بالإثني عشر وضعف عام .." ولا تعول المحكمة على هذه الشهادة نظرا لصدورها من غير أخصائي مما يجعل المحكمة لا تطمئن إليها ويتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن" ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن تسببها في ذلك يخضع لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الشهادة الطبية التي قدمها محامي الطاعن صادرة من الدكتور .. دكتور الأمراض الباطنية ، وأنها تفيد أن الطاعن يعاني من مضاعفات بالإثني عشر وهبوط عام مما يستلزم العلاج والراحة التامة بالفراش مدة سبعة أيام . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وهي في سبيل تبيان وجه أطراحها للشهادة قد اقتصرت على قول مرسل بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير أخصائي على غير سند — على ما سلف بيانه — ودون أن تعرض لفحوى الشهادة وتستظهر ما إذا كان المرض الذي أثبتته مما لا يقدر الطاعن على المثول أمامها حتى يصح لها أن تفصل في المعارضة في غيابه من غير أن تسمع دفاعه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه والإحالة .

## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين مراح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وطه دقانة .

( ١١٨ )

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢ القضائية

( أ ) جاب . مواد مخدرة . قصد جنائى . قانون : ” تفسيره ” .

المراد بجلب المخدر فى قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة .  
محموظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب  
نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى . قصد الشارح القضاء على انتشار  
المخدرات فى المجتمع الدولى . تحدث الحكم استقلا عن هذا القصد المالىس للفعل  
المأدى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى  
أو دفع المتهم بقيام قصد النعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . الماشى لم يقرن  
فى نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنده فى الحياة والإحراز . الجلب لا يقبل  
تفاوت القصد . مثال للجلب استظهاره الحكم .

( ب ) مواد مخدرة . دفعوع : ” الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة ” .  
حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

مثال لتسبيب سائق فى الرد على الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة .

( ج ) حكم : ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” . مواد مخدرة .

التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض  
الآخرون لا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . تدليل الحكم على علم الطاعنين بكنه  
ما يحمله كل منهما ليس من شأنه الدلالة على أن أحدهما مجرد ناقل للمخدر .



١ - إذ عاقب القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائس الفعل المآدى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث منه على استقلاله إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أولدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها تشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه ، بعكس ما استنته في الحيازة والإحراز لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل يتنزه عنه الشارع ، إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب مع الطاعن الأول وزن ١,١٣٠ كيلوجراما ، ومع الطاعن الثاني وزن ١,١٨٠ كيلوجراما ضبط مع كل منهما داخل علب سجاير بعد تفريغها أعدت خصيصا لحلبه ولم يدفع أى منهما بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما تضمنه من طرح الجوهر في التعامل ، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه - مادام مستفادا بدلالة القضاء من تقريره واستدلالة .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره دفاع الطاعنين من جهلهما بأن خراطيش السجاير كانت تحوى جواهر مخدرة ورد عليه في قوله : " ومن حيث إنه بالنسبة لما يشير دفاع المتهمين من أنهما لم يعلما بأن الخراطيش سالفة الذكر كانت تحوى مخدرا فهو مردود بأن المحكمة قد استظهرت علم المتهمين بأن الخراطيش المذكورة كانت تحوى مخدر الحشيش من ظروف الدعوى وملايساتها ويكفى للدلالة على ذلك أن يدفع لكل منهما

المدعى ... مبلغ خمسون جنيها وأن يمنحهما - حق الإقامة شهر ونصف في شقة مفروشة بالزيتون على الرخم من أن أحدهما لبناني والثاني مصرى وأن يلبس كل منهما عند دخوله جرك القاهرة قميصا معينا وأن يضع كل واحد منهما نظارة خاصة ذات علامة مميزة وتستظهر المحكمة من كل هذه الدلائل والظروف مجتمعة أن كلا من المتهمين كان على علم يقينى بكنهه المادة التى يحملها وأنها من المخدرات المخطور جلبها ". وكان ما أورده الحكم فى رده على هذا الدفع من رقائع الدعوى وظروفها سائغا وكافيا فى الدلالة على ما انتهى إليه من إثبات علم الطاعنين بكنهه المادة المضبوطة ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقي فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون غير سديد ولا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة بما يكون من شأنه أن يجعل الدلائل متبادلا متناقضا لا شئ فيه بقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها ، وهو ما برئ منه الحكم إذ أن ما أورده تدليلا على علم الطاعنين بكنهه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه أن يدل على أن المحكمة قد صورت الطاعن الثانى على أنه مجرد ناقل للخدر المضبوط ، إذ أن مقالته المحكمة فى هذا الخصوص لم يكن إلا ردا منها على ما أثاره الدفاع من جهل الطاعنين بكنهه ما يحملانه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٣/٨/١٩٧١ بدائرة قسم الترهة محافظة القاهرة : جلبا جوهر مخدرا ( حشيشا ) إلى الجمهورية العربية المتحدة دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣/٢ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل



بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة جلب جواهر مخدرة (حشيش) إلى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة قد شابه القصور والتناقض في التسبيب كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ذلك بأنه لم يعرض لما دفع به الطاعن الثاني من انتفاء علمه بأن ما يحمله مخدرا كما أن ما أورده تدليلا على علم الطاعنين بأنهما يجهلان مخدرا لا يصلح لحمل قضاء الحكم في هذا الشأن ولم يبين القصد من جلب المخدر في حين أنه كان يتعين عليه أن يدل على قيام نية الاتجار إذ لا يكفي لتوافر جريمة الجلب مجرد التبدل على ثبوت الفعل المادى المتمثل في إحضار المخدر . ويضيف الطاعن الثاني أن الحكم مشوب بتناقض يكشف عنه أن تحصيله للواقعة لا يوفر في حقه إلا أن يكون مجرد ناقل يجرى عليه حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكل ذلك يوجب نقض الحكم .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها والأدلة السائغة على ثبوتها في حقهما عرض لما أثاره الدفاع من جهلها بأن خراطيش السجائر كانت تحوى جواهر مخدرة ورد عليه في قوله "ومن حيث إنه بالنسبة لما يشيره دفاع المتهمين من أنهما لم يعلما بأن الخراطيش سالفة الذكر كانت تحوى مخدرا فهو مردود بأن المحكمة قد استظهرت علم المتهمين بأن الخراطيش المذكورة كانت تحوى مخدر الحشيش من ظروف الدعوى وملابساتها ويكفى للدلالة على ذلك أن يدفع لكل منهما المدعو ... .. مبلغ خمسون جنيها وأن يمنحهما حق الإقامة شهر ونصف في شقة مفروشة بالزيتون على الرغم من أن أحدهما

لبناني والثاني مصري وأن يلبس كل منهما عند دخوله جمر ك القاهرة قيصا معينة وأن يضع كل واحد منهما نظارة خاصة ذات علامة مميزة وتستظهر المحكمة من كل هذه الدلائل والظروف مجتمعة أن كلا من المتهمين كان على علم يقيني بكمية المادة التي يحملها وأنها من المخدرات المحظور جلبها " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في رده على هذا الدفع من وقائع الدعوى وظروفها سائغا وكافيا في الدلالة على ما انتهى إليه من إثبات علم الطاعنين بكمية المادة المضبوطة ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد ولا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الطاعنين من حمل المخدر المضبوط في قوله " ومن حيث إن قصد المتهمين من حمل المخدر المضبوط كان جلب هذا المخدر إلى جمهورية مصر العربية كما تشير إلى ذلك الدعوى وظروفها وملايساتها وثبوت علم المتهمين من أن ما يحملانه مخدرا ممنوعا حيازته دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة " . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلبس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه ، بعكس ما استند في الحيازة والإحراز لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل يتنزه عنه الشارع ، إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر



المجلوب مع الطاعن الأول وزن ١١٣٠ كيلوجراما ، ومع الطاعن الثاني وزن ١١٨٠ كيلوجراما ضبط مع كل منهما داخل حلب مجاير بعد تفريغها أعدت خصيصا لحلبه ولم يدفع أى منهما بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الحلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما تضمنه من طرح الجوهر فى التعامل ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة — ولو دفع بانتفائه — مادام مستفادا بدلالة القضاء من تقريره واستدلالة . أما ما أثير بشأن تناقض الحكم فى التسبيب فردود بما هو مقرر من أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة بما يكون من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لاشئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها ، وهو ما برى منه الحكم إذ أن ما أورده تدليلا على علم الطاعنين بكنهه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه أن يدل على أن المحكمة قد صورت الطاعن الثانى على أنه مجرد ناقل للمخدر المضبوط إذ أن ما قالته المحكمة فى هذا الخصوص لم يكن إلا ردا منها على ما أثاره الدفاع من جهل الطاعنين لكنه ما يحملانه . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد / المستشار محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دنانة .

( ١١٩ )

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢ ، القضائية

مواد مخدرة . حكم : "تسببيه . تسبیب معیب" .

أخذ الحكم في تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط الشاهد ما يفيد أن تحرياته دلت  
على أن المتهم يتجرف في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ثم انتهائه إلى أن الواقعة خلت من دليل قاطع  
يساند قصد الاتجار . تناقض بسبب الحكم ويوجب نقضه .

متى كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط  
( رئيس قسم مكافحة المخدرات ) ما يفيد أن تحريات هذا الأخير دلت على أن  
المطعون ضده يتجرف في المواد المخدرة ويقوم بترويجها في دائرة المركز وكان هذا  
على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد  
الاتجار فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة ما يناقض  
بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون  
على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التي  
أوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بما  
يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها  
في الدعوى ويكون الحكم معينا متعينا نقضه .



## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/٩/١٩٧٠ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون المذكور مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات — وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دان المطعون ضده بجرime إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — قد شابه التناقض في التسييب ، ذلك بأنه حصل واقعة الدعوى في أن تحريات الضابط دلت على أن المطعون ضده يتجمر في المخدرات ويقوم بتر ويجهز في دائرة المركز ، فانتقل لتنفيذ الإذن الصادر من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه فعثر معه على قطعة كبيرة وواحد وعشرين قطعة صغيرة من مخدر الحشيش وثلاثين قطعة من مخدر الأفيون وعول الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال الضابط وحصلها بما يطابق ما أورده بيانا للواقعة ، وعلى الرغم من ذلك عاد الحكم فنفي قصد الاتجار تأسيسا على أن أوراق الدعوى قد خلت من دليل قاطع يسانده ، وهو قول يناقض بعضه البعض الآخر ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما  
 محصله أن- تحريات الرائد ... .. رئيس قسم مكافحة المخدرات  
 بحافظة البحيرة دلت على أن المطعون ضده يتجبر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها  
 بدائرة مركز كوم حمادة ، فانتقل لتنفيذ الإذن الصادر من النيابة المختصة بضبطه  
 وتفتيشه ، فعثر معه على قطعة كبيرة وواحد وعشرين قطعة صغيرة من جواهر  
 الحشيش وثلاثين قطعة من جواهر الأفيون ، وعول الحكم في قضائه بالإدانة  
 على أقوال الضابط المذكور وحصلها بما يطابق ما أورده في بيان الواقعة ثم عاد  
 الحكم فنفى عن المطعون ضده قصد الاتجار في قوله ” إنه ليس ثمة في الأوراق  
 من دليل قاطع على أن إحراز المتهم — المطعون ضده — للمواد المخدرة المضبوطة  
 كان بقصد الاتجار فيها “ لما كان ذلك وكان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله  
 للواقعة وما أورده من أقوال الضابط ما يفيد أن تحريات هذا الأخير دلت على  
 أن المطعون ضده يتجبر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها في دائرة المركز ، وهذا  
 على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد  
 الاتجار فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض  
 بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون  
 على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التي  
 أوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما  
 يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها  
 في الدعوى ويكون الحكم معييا متعينا نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه  
 الطعن الأخرى .



## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ونخوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عناية ، وحسن الشربيني .

( ١٢٠ )

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢ في القضايا

( أ ) تفتيش : ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . مأمورو الضبط القضائي .  
مواد مخدرة .

المأمور الضبط في إجراء التفتيش المندوب له أن يصحب من يشاء من زملائه  
أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه . التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء  
تحت إشرافه يعتبر حاصلاً منه مباشرة في حدود أمر التدب . قيام الشرطي السرى  
بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وشره على علبة ثياب  
محتوية على المخدر في حبيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح  
في القانون . كون ظهر المعطف الذي حثرت بحبيبه على المخدر في مواجهة الضابط  
خلال إجراء الشرطي السرى لتفتيش لا يفتنى به تحقق الإشراف .

( ب ) إثبات : ” شهود “ . حكم : ” ما لا يعيب الحكم في نطاق  
التدليل “ .

إحالة الحكم في إيراد أدوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه  
ما دامت أدوالها متفقة مع ما استند إليه منها .

١ - من المقرر أن النيابة العامة إذا تدرت أحد مأموري الضبط لإجراء  
التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة  
لمعاونته في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه  
حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بتدبيره . وإذا كان البين من مدونات

الحكم المطعون فيه أن الشرطى السرى قام بتفتيش الطاعن وعثر على علبة ثقاب محتوية على المخدر فى جيب معطفه بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعلى مرأى ومسمع منه فى حضوره وتحت إشرافه ، وهو ما اطمأنت إليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ؛ لا لا معقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا وفقا للقانون . أما ما يثيره الطاعن من أن ظهر المعطف الذى عثر بحجبه على المخدر كان فى مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش فإنه لا ينتفى به تحقق إشراف الضابط على هذا التفتيش ، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قالة الخطأ فى تطبيق القانون .

٢ — لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه منها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٧١/١/٥ بدائرة قسم أول أسيوط محافظة أسيوط : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا " أفبونا " فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرفق بقرار بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون المشار إليه مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن حيازة المتهم للمخدر كانت بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التفتيش الذي أجراه الشرطي السرى المرافق للضابط تأسيساً على أن إجراءه لم يكن تحت بصر الأخير إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بقوله إن التفتيش كان تحت إشراف الضابط مع أن الثابت من أقوال الشرطي نفسه أنه عند قيامه بتفتيش المعطف الذي عثر بحجبه على المخدر كان ظهر المعطف في مواجهة الضابط مما لا يتحقق معه الإشراف الفعلي الذي يتطلبه القانون لصحة التفتيش الذي يتولاه غير المأذون له به ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه أحال في تحصيله لأقوال الشرطي السرى — التي ذكرها في عداد أدلة الإدانة — عند حصرها إلى أقوال الضابط على الرغم من اختلاف شهادتهما في وقائع جوهرية سردها الطاعن في أسباب طعنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحراز جواهر مخدرة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها لديه في حقه أدلة سائغة استقاها من أقوال النقيب ... .. والشرطي السرى ... .. ومن تفسير التحليل ومن إقرار الطاعن بملكيته للمعطف الذي ضبط بحجبه المخدر ، وهي أدلة سائغة لها أصولها الثابتة في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من نتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش الذي أجراه الشرطي السرى ورد عليه بقوله " وكذلك الأمر بالنسبة لإجراء التفتيش الذي قام به الشرطي السرى إذ أنه لم يقم بذلك إلا بعد أن كلفه بذلك رئيسه الضابط المرافق معه والذي أشرف على عملية التفتيش وأخرج الشرطي السرى غلبة الثقاب من جيب معطف المتهم أمام الضابط الذي تلقاها منه وفتحها بنفسه ووجد بها المخدر المضبوط ، الأمر الذي لا يشيب بحال من الأحوال ما قام به الشرطي المذكور طالما أنه كان تحت إشراف الضابط وأمام بصره وبعد تكليفه بذلك .. "

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن النيابة العامة إذا نذبت أحد مأموري الضبط لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بنذبه . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشرطى السرى قام بتفتيش الطاعن وعثر على علبة ثقاب محتوية على المخدر في جيب معطفه بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعلى سرأى ومسمع منه وفي حضوره وتحت إشرافه ، وهو ما اطمأنت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما يثيره الطاعن من أن ظهر المعطف الذى عثر بحجبه على المخدر كان في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش فإنه لا يلتفى به تحقق إشراف الضابط على هذا التفتيش ، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم حالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه منها ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن أقوال الشرطى السرى في تحقيق النيابة تتفق مع ما حصله الحكم من أقوال الضابط ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

بمئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٢١ )

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢ فى القضائية :

حكم : "إصداره والتوقيع عليه" . محكمة استئنافية . نقض : "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها" .

الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه فى الميعاد لا تقبل إثارة لأول مرة  
أمام محكمة النقض مادام لم يدفع به أمام محكمة ثانى درجة .

إذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن  
الطاعنة لم تدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه فى الميعاد المحدد  
قانونا ، فإنه لا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فإن  
الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم فى يوم ١٩٦٧/٦/٥ بدائرة قسم بولاق :  
١ — لم يؤدوا رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال المدة المحددة لذلك .  
٢ — عرضوا للبيع شيئا من أغذية الإنسان " نهور " مغشوشة على النحو الثابت  
بالمحضر ، وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣  
لسنة ١٩٥٦ وقرار وزارة الصناعة رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارين  
رقمى ٥١١ لسنة ١٩٥٨ و ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ . والمادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨  
لسنة ١٩٥٢ والمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .  
و ادعت إدارة الإنتاج بالقاهرة مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١١٢ ج و ٨٠٠ م على

سبيل التعويض . ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت غيابيا للأول وحضوريا للثاني وحضوريا اعتباريا للثالث براءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية المقامة عليهم والزام المدعية مصاريقها . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا للأول والثاني وحضوريا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعننت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن إدارة انتاج القاهرة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٩ والمؤيد استئنافيا — قد شابه بطلان في الإجراءات لعدم ايداع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعنة لم تدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانونا، فإنه لا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا، مع الزام الطاعنة بالمصروفات المدنية .



## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المتعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة استشاريين : حسن صالح ، وفصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وعلاء دنانة .

( ١٢٢ )

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ القضائية :

( أ ) دخان . تبغ . جمارك . تعويض . عقوبة . مسئولية جنائية .  
مسئولية مدنية .

التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ  
تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم  
الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .  
الحكم بالتعويض غير مرتبط حكما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة  
القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول  
الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها لأنهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . هل ذلك ؟  
إن المسؤولية الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة  
وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبه من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم  
توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة  
قد بنيت تلقائيا في أرضه وحشك في أن يكون قد قام بزراعتها بفقد الواقعة التي أسس  
طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم  
بالتعويض عنها .

( ب ) إثبات : " اعتراف " . حكم : " تسليبه . تسليب غير معيب " . محكمة  
الموضوع : " سلطتها في تقدير الدليل " .

محكمة الموضوع . تشكيكها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي  
تقضى له بالبراءة ويرفض الدعوى المدنية مادام حكمها يفيد تحييدها الدعوى  
والإحاطة بالظروف وبأدلة الثبوت والموازنة بينها وبين أدلة النفي . إطراح :

الحكم لما ذكره المتهم بمحضر مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . النعى عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم .  
غير سديد .

١ — إنه وإن كان قضاء النقص قد جرى على أن التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضيف تجميعات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبة المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وأن الأصل أن الحكم بالتعويض وإن كان غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم لأن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه ، هو الشك في أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها ، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لرغبة المطعون ضده في التصالح وأطرحها في قوله "إن ما ذكره المتهم (المطعون ضده) بمحضر مصلحة الجمارك من أنه يرغب في التصالح لا يعدو هذا الأمر أن يكون من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه" . فإن ما أورده الحكم من ذلك هو مما يصح ويسوغ به لإطراح ما تثيره الطاعنة (مصلحة الجمارك) من أنه يكشف عن اعتراف بالتهمة وإذا كان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام



ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما تشيره الطاعنة من أن المحكمة لم تلتفت إلى أن قبول المطعون ضده للتصالح يفيد إقراراً منه بالتهمة المنسوبة إليه ، يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤/٦/١٩٧٠ بدائرة مركز المحلة : زرع تبغا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بتعويض جمركي . ومحكمة مركز المحلة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ جنيه وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك ١٣٥٠ ج ألف وثلثمائة وخمسين جنيا على سبيل التعويض . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية والمصادرة . فطعنّت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة زراعة التبغ ورفض الدعوى المدنية المقامة منها ضده — قد شابه البطلان وانطوى على الفساد في الاستدلال ذلك بأنه أففل القضاء بالتعويضات المدنية في حين أن هذه التعويضات ليست تضمينات مدنية فحسب بل هي أيضا جزاءات تأديبية يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وعلى الرغم من أن مدير جمرك الاسكندرية طلب من النيابة العامة إحالة المطعون ضده للمحاكمة والحكم عليه

بتلك التعويضات ، هذا فضلا عن أن المحكمة لم تلتفت إلى أن قبول المطعون ضده للتصالح يفيد إقرارا منه بالتهمة المنسوبة إليه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه . وحيث إن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطاعة بالتعويض المدني المطلوب مردود بأنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب النبع تضمنيات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبة المفروضة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى . وكان الأصل أن الحكم بالتعويض وإن كان غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، لأنه في هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد لأن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة ، وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى ، ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبئت تلقائيا في أرضه ، هو الشك في أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها ، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لرفض المطعون ضده في التصالح وأطرحها في قوله "إن ما ذكره المتهم - المطعون ضده - بحضر مصلحة الجمارك من أنه يرغب في التصالح لا يعدو هذا الأمر أن يكون من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه "وما أورده الحكم من ذلك هو مما يصح وبسوغ به إطراح ما تثيره الطاعة من أنه يكشف عن اعتراف بالتهمة .



لما كان ذلك وكان يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية. إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فريحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وحضور : السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشريفي .

( ١٢٣ )

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ القضائية

( ١ ) دفاع : ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . اجراءات المحاكمة .

سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصبح أن يفنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم  
تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . النفي دلي الحكم في خصوص مقارنة اجرتها  
المحكمة بين الطاعنين وآخرى حضور المدافع عنهما ودون اعتراض منهما أو منه . .  
لا يجوز .

( ب ، ج ، د ) سبق إصرار . ترصد . ظروف مشددة . محكمة الموضوع :  
” سلطتها في تقدير الدليل ” . اثبات : ” بوجه عام ” .

( ب ) سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضى له من وثائق خارجية .

( ج ) الترصد . ما يكفي لتحقيقه .

( د ) البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع  
يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها .

( هـ ) اثبات : ” بوجه عام ” .

الدليل في المواد الجنائية لا يشترط فيه أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة  
المراد اثباتها . يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف  
من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

( و ) قصد جنائي . قتل عمد . حكم : "تسببه . تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي ويتم عما يضره في نفسه . استخلاص نية القتل موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال لاستخلاص سليم لنية القتل .

( ز ) عقوبة : "العقوبة المبررة" . نقض "المصلحة في الطعن" . طعن . قتل عمد . قصد جنائي .

لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

( ح ) سبق الاصرار . ترصد . مسئولية جنائية . قتل عمد . فاعل أصلي . تضامن .

توافر سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما في المسئولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للقاعدة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيّناً من بينهما أو غير معلوم .

( ط ) اثبات : "شهود" . محكمة الموضوع : "سلطانها في تقدير الدليل" .

محكمة الموضوع . سلطانها في الأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك . ودون التزام بتحديد موضع الدليل من أوزاق الدعوى مادام له أساس فيها .

( ي ) دفع . دفاع : "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم : "ما لا يعيب الحكم في نطاق التدايل" .

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مسافداً ضمنياً من القضاء بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .



(ك) محكمة الموضوع : "سلطتها في تقدير الدليل" . اثبات .  
"بوجه عام" .

تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع . لها أن تكون عقيدتها من كالة  
عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

(ل) اثبات : "شهود" . حكم . "ملا يعيب الحكم في نطاق  
التدليل" .

التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقوالهم  
استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

١ - من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن  
مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . ولما كان الثابت بمحضر  
جلسة المحاكمة أن المقارنة التي أجرتها المحكمة بين الطاعنين وشقيقتيهما قد جرت  
بمحضر المدافع عنهما وأن ما أثبتته من أنه يقترب منهما طولا وشكلا لم يكن  
موضعا لاعتراض من جانبهما ولم يثر الدفاع بشأنه أية مناقشة فإن النعي على الحكم  
في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٢ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد  
أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي  
منها استخلاصا .

٣ - يكفي لتحقيق ظرف التردد مجرد تربع الجاني للجنى عليه مدة  
من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى  
مفاجأته بالاعتداء عليه .

٤ - البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي  
الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف  
وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٥ - لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة  
على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن

طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقوائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٦ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضممره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعنين . وكان البين في مساق الحكم أن مقاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعنين لم يكفوا عن الاعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما نالا بغيتهما وأجهزا عليه ، قد عني الحكم به — على ما يبين من مدوناته الكاملة — أن الطاعنين لم يكفوا عن الاعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما حققا قصدهما من الإجهاز عليه بما أحدثاه من إصابات من شأنها أن تؤدي إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى من أنهما لم يكفوا عن ضربه — أي المجنى عليه — إلا بعد أن سقط أرضاً مغلوباً على أمره ” وقد أحدثا به عديداً من الإصابات أودت بحياته “ ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل من أنه قاصر وغير سائغ يكون غير سديد .

٧ — لا مصلحة للطاعنين في النفي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

٨ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلاهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك الذي يتنا نية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .

٩ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أساس فيها .

١٠ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

١١ - تقدير أدلة الدعوى من اطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

١٢ - التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٧٠/٢/١١ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : قنلا عمدا ... .. مع سبق الإصرار والترصد بأن بيئا النية على قتله «وأعدا لذلك آلات راضة» «عصى غليظة» وترصداه في المكان الذي ايقنا بمروره فيه وما أن ظفرا به حتى انهما لا عليه ضربا بها فأحدثا به إصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحما كتمهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك . وادعت زوجة القتيل مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات المنيا قضت عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بإشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وألزمتهما متضامين أن يؤديا للخدمة



بالحق المدني قرش صاع واحد على سبيل التعويض المؤقت وألزمتها المصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد قد بني على إجراءات باطلة وأخل بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي الاسناد ، ذلك بأن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استدعت ... .. شقيق الطاعنين — دون أن تتحقق من شخصيته وأوقفته إلى جوارهما فبان لها أنه يقترب منهما طولا وشكلا وهو ما يخالف ما شهد به الشاهد ... .. الذي قرر أن شقيق الطاعنين يختلف عنهما في ملامحه مما يستفاد منه أن شخصا آخر غيره هو الذي تقدم للمحكمة متسميا بإسمه وقد قامت المحكمة بهذا الاجراء بعد انتهاء الدفاع من صرافته ودون أن تلفت نظره إلى هذه المقارنة التي قصد منها تقصى ما جاء في التحقيقات من إتهام وجه إلى شقيق الطاعنين سالف الذكر ، هذا إلى أن الحكم في تدليله على توافر ظرف سبق الاصرار استند إلى ما قاله من أن الطاعنين كونا للمجنى عليه بداخل زراعة فول وفاجأه بالاعتداء عند قدومه ، في حين أن أقوال الشهود بجلاسة المحاكمة خلت مما يعين على هذا الاستخلاص ، كما استند الحكم إلى أن الطاعنين قد ارتكبا الحادث بعد ترو وتفكير دون أن يبين سنده فيما ذهب إليه واستدل على توافر ظرف الترصد من سبق علم الطاعنين بمرور المجنى عليه في الطريق الذي وقع به الحادث في حين أن الثابت من أقوال شهود الواقعة أن هذا الطريق غير مطروق من المجنى عليه وكان تدليل الحكم على توافر نية القتل قاصرا وغير سائغ إذ أن ما قاله من أن الطاعنين لم يكفيا عن الاعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا من موته يخالف ما ثبت من أقوال الشهود الذين شهدوا بأن المجنى عليه قد تحدث إليهم عقب الحادث . وإزاء عدم توافر ظرف سبق الاصرار والترصد في واقعة الدعوى فإنه لا يصح أن يؤخذ كل من الطاعنين إلا عن الفعل الذي ارتكبه دون غيره

ومن ثم فإنه لا يجوز مساءلة أى منهما عن جريمة القتل التى وقعت طالما أنه لم يتحدد على وجه التعيين محدث الإصابة التى أدت إلى وفاة المجنى عليه . وفضلا عما تقدم فقد استند الحكم إلى أقوال الشاهدين ... .. الذين حصل شهادتهما بما مؤداه أنهما شاهدا الطاعنين يعتديان بالضرب على المجنى عليه فى حين أن الثابت بمحضر الجلسة أن هذين الشاهدين قد شهدا بعدم رؤيتهما لواقعة الضرب ذاتها وأغفل الحكم الرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من أن الرؤية كانت متعذرة وقت الحادث بسبب وقوعه فى الظلام وأن المجنى عليه قد اتهم الطاعن الأول وشقيقه ... .. دون أن يوجه اتهاما إلى الطاعن الثانى كما اعتمد الحكم على شهادة شهود تناقضوا فى أقوالهم ، وبذا جاء معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المقارنة التى أجرتها المحكمة بين الطاعنين وشقيقتهما ... .. قد جرت بحضور المدافع عنهما وأن ما أثبتته من أنه يقترب منهما طولا وشكلا لم يكن موضعاً لاعتراض من جانبهما ولم يثر الدفاع بشأنه أية مناقشة ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يفنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع . لما كان ذلك ، وكان سبق الإصرار سالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا وكان يكفى لتحقيق ظرف الترصد مجرد ترصد الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالبت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه ، وكان البحث فى توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن

يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توفر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين من أنهما كما للمجنى عليه زراعة الفول القائمة في طريق عودته إلى بلدته ، وما استطرد إليه من أنهما إنما كانا ينتظران قدومه من هذا الطريق له مأخذه من أوراق الدعوى ومستحدا مما شهد به الشاهد ... .. ، الذي لا يجادل الطاعنان في صحة ما حصله الحكم من أقواله ، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت هذين الطرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعنين وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعنين لم يكفيا عن الإعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما نالا بغيتهما وأجهزا عليه ، قد عني الحكم به — على ما يبين من مدوناته الكاملة — أن الطاعنين لم يكفيا عن الإعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيقنا أنهما حققا قصدهما من الإجهاز عليه بما أحدثاه من إصابات من شأنها أن تؤدي إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بيانا لواقعة الدعوى من أنهما لم يكفيا عن ضربه — أي المجنى عليه — إلا بعد أن سقط أرضا مغلوبا على أمره ”وقد أحدثا به عديدا من الإصابات أودت بحياته“ ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد ، هذا فضلا عن أنه لا مصلحة لهما في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد ، ولما كان هذا الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين ، مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة القتل التي وقعت



تنفيذا لقصد هما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن ما حصله الحكم من شهادة الشاهدين ... .. و ... .. له أصل ثابت مما أدليا به في تحقيقات النيابة العامة وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودرن أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أساس فيها ، مما تنتفى معه عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد ، وكان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع في محاولته التشكيك في أقوال شهود الإثبات — من أن المجنى عليه لم يوجه إلى الطاعن الثانى اتهام ما بل اتهم الطاعن الأول وشقيقه الآخر ... بالاعتداء عليه ، وخلص الحكم — بعد أن فند ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص إلى اطمئنانه إلى الأدلة القائمة في الدعوى قبل الطاعنين — التي أسس عليها قضاءه بإداتهما ، وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وكان التناقض بين أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المصطفى حمزوي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد  
سلامه .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٤ القضائية

( ١ ، ب ) محكمة الإعادة . حكم . " حجية الحكم " . نقض . " نسبية  
أثر الطعن " . إثبات . قوة الأمر المقضي .

(١) محكمة النقض . هي التي تعين من الذي يتعدى إليه أثر النقض  
من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطلعوا في الحكم بالنقض .  
عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد  
النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة  
على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة  
لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . صحيح .

١ — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وإن نصت على نقض  
الحكم بالنسبة إلى الطاعن وإلى غيره من المتهمين إذا اتصل بهم وجه الطعن  
ولو لم يقدموا طعنًا ، إلا أن ذلك مشروط بأن تبين محكمة النقض في حكمها  
من الذي يتعدى إليه أثر النقض لأنها هي وحدها التي يكون لها تقدير مدى  
ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم بالنسبة إلى أحد المتهمين ، فلا يستفيد الطاعن في الطعن الحالي من نقض الحكم المشار إليه ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية معاودة نظر الدعوى ثانية بعد صدور حكم نهائي فيها . ما دام الثابت من الاطلاع على حكم محكمة النقض أنه خلا من امتداد أثره إلى غير الطاعن فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — أحمد عبد الوهاب أحمد ( متهم ) ٢ — محمد بدوي حسين ( طاعن ) ٣ — محمد عبد العال محمد ( متهم ) بأنهم في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة بندر سوهاج محافظة سوهاج : المتهمان الأول والثاني ( الطاعن ) اشتراكا بطريق التحريض والإتفاق مع مجهول على ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو تصريح نقل الحاصلات المؤرخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن حرضوا وانفقوا معه على ملء بياناته وشفعها بتوقيع مزور منسوب إلى صراف أولاد عزاز وعمدة الناحية الأسبق فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض والإتفاق . المتهمان الثاني والثالث : — استعملا المحرر المزور سالف الذكر بأن قدماه إلى شركة النيل للخليج مع علمهما بتزويره ، وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٠ — ٢١٤ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٤١ ، ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت بحضورهما بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ (ثانيا) بحبس المتهم الثاني ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين المستندتين إليه وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . (ثالثا) بحبس المتهم الثالث ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وذلك بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان الأول والثاني هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٣/٦/٢٥ بالتأييد . فطعن المتهم الأول أحمد عبد الوهاب محمد في هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت في ١٩٦٥/٣/١ بقبول



الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . ولدى نظر الدعوى ثانية أمام المحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بالنسبة لاتهم الثانى محمد بدوى حسين (الطاعن) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فطعن الوكيل عن هذا المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة . من حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسته ١٩٧١/١٠/٣ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التى حددت لنظر طعنه — غير أنه تبين بعدئذ أن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩ بوقف تنفيذ العقوبة مؤقتا مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه قبل صدور الحكم بسقوط الطعن ، مما يتعين معه الرجوع فى هذا الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن محكمة النقض كانت قد نقضت الحكم فى الطعن رقم ١٨٩٤ سنة ٣٤ ق الذى قدمه أحمد عبد الوهاب — وهو أحد المتهمين فى الدعوى — لعييب فى إجراءات المحاكمة لعدم إطلاع محكمة الموضوع على السند المدعى بتزويره عند الحكم فى الدعوى وهو سبب يتصل بجميع المتهمين مما يجعل الحكم منقوضا بالنسبة لهم سواء من قدم منهم طعنا أو من لم يقدم ، وإذ كانت محكمة الجنح المستأنفة قد خالفت هذا النظر ، واعتبرت الحكم المنقوض قائما بالنسبة للطاعن فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق ومن ملف الطعن رقم ١٨٩٤ سنة ٣٤ ق أن الدعوى الجنائية رفعت ضد ١ — أحمد عبد الوهاب أحمد ٢ — محمد بدوى حسين

( الطاعن في الطعن الحالي ) ٣ — محمد عبد العال محمد بوصف أن الأول والثاني إشتراكاً في تزوير محرر رسمي والثاني والثالث استعمالاً هذا المحرر مع كليهما بتزويره — وقضت محكمة الجناح الجزئية بحبس كل من المتهمين الأول والثاني ستة أشهر مع الشغل وبحبس الثالث ثلاثة شهور مع الشغل ، فاستأنف المحكوم عليهم وقضت محكمة ثانية درجة حضورياً في ١٩٦٣/٦/٢٥ بالتأييد ، فطعن المتهم الأول أحمد عبد الوهاب أحمد في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٨٩٤ سنة ٣٤ ق ، وقضت محكمة النقض في ١٩٦٥/٣/١ بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه تأسيساً على أن المحكمة الاستئنافية أغفلت الإطلاع على الورقة المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرهما مما يعيب إجراءات المحاكمة — ولدى نظر الدعوى ثانية أمام المحكمة الاستئنافية — بهيئة أخرى قضت تلك المحكمة حضورياً بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢ — بالنسبة للطاعن في الطعن الحالي — بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإن نصت على نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن وإلى غيره من المتهمين إذا اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعناً ، إلا أن ذلك مشروط بأن أمين محكمة النقض في حكمها من الذي يتعدى إليه أثر النقض لأنها هي وحدها التي يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم الصادر في ١٩٦٣/٦/٢٥ بالنسبة إلى المتهم أحمد عبد الوهاب أحمد فقط ، فلا يستفيد الطاعن في الطعن الحالي من نقض الحكم المشار إليه ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية معاودة نظر الدعوى ثانية بعد صدور حكم نهائي فيها ، وإذ كان الثابت من الإطلاع على حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٣/١ في الطعن رقم ١٨٩٤ سنة ٣٤ ق بأنه خلا من إمتداد أثره إلى غير الطاعن فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ومن ثم يكون الطعن على غير أساس من القانون متعين الرفض موضوعاً .

## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد  
سلامة .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢ في القضاية

شيك بدون رصيد . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم .  
"تسببه . تسبب معيب" .  
مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

متى كان الثابت أن دفاع الطاعن قام على أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة  
والكتابة واستوقعه على طلبات المؤسسة التأمينات لصرف مستحقات علاج له  
بمناسبة إصابته في قدمه وأنه لم يوقع على الشيك — المسند إليه إصداره بدون  
رصيد — الذى طعن عليه بالتزوير وساق شواهد ، فإن الدفاع على هذه الصورة  
يكون دفاعا جوهريا لما يترتب عليه من أثر في انتفاء الجريمة أو ثبوتها ،  
وإذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا  
كلاهما من بيان شواهد التزوير مكتفيا في الرد عليها بعبارة عامة بأنها واهية بغير  
أن يبين ماهية هذه الشواهد ولا وجه اعتبارها واهية ، كما لم يعن بتحقيقها باوغا  
إلى غاية الأمر فيها ومبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن ، وإذ كان لا يصح  
إطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه من عدم جواز إثبات ما دون  
في الشيك إلا بالكتابة ، إذ لا يتصور أن يحصل الطاعن على ورقة ضد  
من المجنى عليه تفيد أنه استوقعه على أوراق كان يجهل حقيقةها ، فإن الحكم  
المطعون فيه فوق إخلاله بحق الدفاع يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : أعطى بسوء نية لـ ... .. شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب وطلبت عقابه بالمسنتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وبالحلقة طعن المتهم على الشيك بالتزوير بقلم كتاب المحكمة وأعلن في الميعاد مذكرة بشواهد التزوير . وادعى المجنى عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، ومحكمة جناح باب شرق الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام ( أولا ) برفض الطعن بالتزوير وبصححة الشيك موضوع الدعوى وأسرت بتغريم الطاعن مبلغ ٢٥ ج ( ثانيا ) بتغريم المتهم خمسة جنيئات بلا مصاريف جنائية ( ثالثا ) بإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومبلغ ٢ ج مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب ، قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة ، واستوقعه أوراقا على أنها طلبات لمصلحة التأمينات لصرف مستحقات علاج له وتبين أن من بينها الشيك موضوع الدعوى فطعن عليه بالتزوير ومناق شواهد ، غير أن محكمة أول درجة ردت على هذا الدفاع بأن الأسباب التي يستند إليها الطاعن بالتزوير كلها أسباب واهية لا دليل عليها ، كما اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي وأضاف أنه مع اقتراض أن الطاعن وقع على بياض فزن لإثبات ما يخالف ما دون في الشيك يتطلب بين الطرفين دليلا كتابيا ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعن

بتحقيق دفاع الطاعن عن شواهد التزوير ، ومنها أنه عامل لدى المحبى عليه وليس بينهما تعامل يقتضى كتابة شيك بضخامة المبلغ الوارد به وقدره ٨٢٥ ج فضلا عن ظروف مرض الطاعن التى حرق فيها الشيك ، كما خلا الحكمان من بيان هذه الشواهد وعلّة إطراحها واعتبارها واهية ، فضلا عن خطأ الحكم المطعون فيه فيما تطلبه من ضرورة تقديم الدليل الكتابى فى نقي ما دون فى الشيك فإنه يكون قاصرا فضلا عن إخلاله بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى أنه عرض لدفاع الطاعن المؤسس على أنه لم يوقع على شيكات وإنما على ورقة بيضاء اعتقادا منه بأنها خاصة بالمؤسسة ، ولطعنه على الشيك موضوع الدعوى بالتزوير ، ورد الحكم على هذا الدفاع بأن الأسباب التى يستند إليها الطاعن فى طعنه بالتزوير كلها أسباب واهية لا دليل عليها ، كما يبين من الحكم المطعون فيه الذى اعتنق أسباب الحكم الابتدائى ، أنه مع افتراض أن الطاعن وقع على بياض فإن إقراره بصحة التوقيع يجعل ما دون فوق التوقيع حجة عليه ولا يجوز قانونا إثبات ما يخالف ذلك إلا بالكتابة طبقا لأحكام قانون الإثبات وما دام لم يقدم هذا الدليل فإن دفاعه يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الثابت مما تقدم ومن محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن دفاع الطاعن قام على أن المحبى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه على طلبات مؤسسة التأمينات لصرف مستحقات علاج له بمناسبة إصابة فى قدمه ، وأنه لم يوقع على الشيك موضوع الدعوى الذى طعن عليه بالتزوير وساق شواهدة فإن الدفاع على هذه الصورة يكون دفاعا جوهريا لما يترتب عليه من أثر فى انتفاء الجريمة أو ثبوتها ، وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من بيان شواهد التزوير مكتفيا فى الرد عليها بعبارة عامة بأنها واهية بغير أن يبين ماهية هذه الشواهد ولا وجه اعتبارها واهية كما لم يعن بتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ومبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن ، وإذا كان لا يصح إطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه من عدم جواز إثبات ما دون فى الشيك إلا بالكتابة إذ لا يتصور أن يحصل الطاعن على ورقة ضد من المحبى عليه تفيد أنه استوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ، فإن الحكم المطعون فيه فوق إخلاله بحق الدفاع يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزامى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشربيني .

( ١٢٦ )

### الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٤ القضائية

- ( ١ ) سيارات أجرة . جريمة . عقوبة : ” تطبيقها ” قانون .  
” تفسيره ” . نقض : ” حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون ” .  
” الحكم في الطعن ” . مصادرة . مرور . حكم : ” تسببه .  
تسبب معيب ” .

إدانة الطاعن من جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واهتبار الواقعة مخالفة . مطابقة  
على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب  
نقض الحكم وتصحيحه .

- ( ب ) نقض . ” ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ” . طعن .  
” ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ” .

العبارة في قبول الطعن ، بالوصف الذي رفعت به الدعوى أصلا دون الوصف الذي  
تقضى به المحكمة . مثال .

١ — تقضى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بمعاينة  
كل من يستعمل مقياسا غير صحيح بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل  
عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فضلا  
من المصادرة ، ومتى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده بوصف  
أنه استعمل آلة عد (عداد) سيارة أجرة غير صحيح ، إذ أسفر فحصه عن أنه يسجل



أكثر من التعريفة المقررة، مع علمه بذلك، وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ١ و ٤ و ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل ، وقضت محكمة أول درجة بمعاقبته طبقا لمواد الاتهام بغرامة مقدارها مائتي قرش ، وإذا استأنفت النيابة هذا الحكم فقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي من ناحية بيان الواقعة وثبوتها في حق المطعون ضده وفقا للوصف السابق ولكنته اعتبرها مخالفة منطبعة على المادتين ١٩ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ونزل بعقوبة الغرامة إلى مائة قرش . ولما كانت الواقعة بالوصف السابق تعتبر جنحة محكومة بالمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت على المطعون ضده على أساس أن التهمة المسندة إليه جنحة ، فإن الطعن في الحكم وإن كان قد صدر في التهمة باعتبارها مخالفة ، يكون جائزا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : استعمل آلة عداد سيارة أجرة غير صحيح إذ أسفر فحصه عن أنه يسجل أكثر من التعريفة المقررة مع علمه بذلك . وطلبت معاقبته طبقا للمواد ١ و ٤ و ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم

المستأنف إلى تغريم المتهم مائة قرش . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه ، وإن كان قد صدر في التهمة باعتبارها مخالفة ، إلا أنه لما كانت العبرة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي قد تقضى به المحكمة وكان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده على أساس أن التهمة المسندة إليه جنحه فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دان المطعون ضده بجريمة استعمال عداد سيارة أجرة غير صحيح — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش بمقولة إن الجريمة التي دين بها تعتبر مخالفة محكومة بالمادتين ١٩ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ حالة أنها تشكل جنحة عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن المصادرة ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إنه يتضح من الرجوع إلى الأوراق أن الدعوى الجناحية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه استعمل آلة عد عداد سيارة أجرة غير صحيح إذ أسفر فحصه عن أنه يسجل أكثر من التعريفه المقررة مع علمه بذلك ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بمقتضى المواد ١ و ٤ و ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل ، وقضت محكمة أول درجة بمعاقبته طبقاً لمواد الاتهام بغرامة مقدارها مائتي قرش ، وإذا استأنفت النيابة هذا الحكم فقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي من ناحية بيان الواقعة وثبوتها في حق المطعون ضده

وفتاً للوصف السابق ولكنه اعتبرها مخالفة منطبقاً على المادتين ١٩ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ونزل بالغرامة إلى مائة قرش . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف السابق تعتبر جريمة محكومة بالمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل التي تقضى بمعاينة كل من يستعمل مقياساً غير صحيح بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن المصادرة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بالعقوبة التي تتفق وصحيح القانون .



## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشربيني .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٤ القضائية

دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم : ” تسمييه . تسمييه .  
معيب “ . دفع : ” الدفع ببطلان إذن التفتيش “ . تفتيش : ” إذن تفتيش  
إصداره . بطلانه “ .

إدانة الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان الإذن  
لصدوره باسم آخر . قصور .

متى كان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن محامية الطاعن دفعت  
ببطلان الإذن الصادر بالقبض عليه وتفتيشه لأنه صدر باسم ..... الذى  
لا يتسمى به ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن على الدليل المستمد  
من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره فى شأن صحته مع أنه لو صح لما جاز  
الاستناد إليه كدليل فى الدعوى ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب  
نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يومى ٩ ، ١٠ فبراير سنة ١٩٦٨  
بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة ، الأول ( الطاعن ) : حاز جوهرًا مخدرا  
” حشيشا “ وكان ذلك بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا .  
المتهم الثانى : أحرز جوهرًا مخدرا ” حشيشا “ وكان ذلك بقصد الاتجار

وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . المتهم الثالث : حاز جوهرًا مخدرا "حشيشا" وكان ذلك بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالوصف والمواد الواردين بقرار الإحالة فقرر ذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها للأول والثالث وغيابيا للثاني في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بالسواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — ٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ( أ ) الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثالث ( أولا ) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المخدرات المضبوطة ( ثانيا ) براءة المتهم الثالث مما أسند إليه ، فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الإتجار ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أفضل الرد على ما دفع به الطاعن من بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بإجراء القبض عليه وتفتيشه ، وبطلان ما ترتب على ذلك ، تأسيسا على أنه لم يصدر باسمه وإنما صدر باسم آخر يدعى ... ، وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن محامية الطاعن دفعت ببطلان الإذن الصادر بالقبض عليه وتفتيشه لأنه صدر باسم .. الذي لا يتسمى به . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس إدانة الطاعن على الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره في شأن صحته مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى ، ومن ثم فإنه يكون ناصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية العادة  
المستشارين : محمود العمرأوي ، وإبراهيم الديواني ، وهبد الحميد الشربيني ، وحسن المغربي .

( ١٢٨ )

### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مايوفره “ . إجراءات المحاكمة . محاماة .  
مواد مخدرة . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .

إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض  
بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم  
قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم .

إن إسناد تهمة إحراز جوهر المخدر المضبوط إلى الطاعة وتهمة حيازة ذات  
المخدر إلى زوجها يقوم به التعارض في الدفاع الذي قد يقتضي أن يكون لأحدهما  
دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع  
عنهما معا مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية  
الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . ومتى كانت المحكمة  
لم تلتفت إلى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض  
فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وآخر حكم ببراءته بأنها أحرزت بغير قصد الاتجار  
أو التعاظمي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرا ” أفيونا “ في غير الأحوال  
المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات



لمعاقبتها طبقا لمواد الاتهام فقرر ذلك ، ومحكمة جنابات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرفق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمها ألف جنيه والمصادرة ، قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحراز جوهر مخدر قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعنة وزوجها — المتهم الآخر معها — على الرغم من تعارض مصلحة كل منهما عن الآخر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنة وزوجها المتهم الأول ، بوصف أن الزوج حاز جوهر مخدرا " أفيون " بقصد الاتجار وبأن الطاعنة ( المتهم الثانية ) أحرزت جوهر مخدرا " أفيون " بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وقد تولى الدفاع عنهما محام واحد أقام دفاعه عن الطاعنة على أنه فضلا عن أن التحريات لم تشملها فإنه لا سيطرة لها على ما يوجد بالمنزل ولا علم لها بالمضبوطات وأن الضابط الذي أجرى التفتيش أراد بأقواله أن يربطها بالاتهام حتى لا تشيع التهمة كما أقام دفاعه عن زوجها بأنه لم يكن موجودا بالمنزل ، وقد دان الحكم الطاعنة بما نسب إليها وقضى ببراءة الزوج مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان إسناد تهمة إحراز جوهر المخدر المضبوط إلى الطاعنة وتهمة حيازة ذات المخدر إلى زوجها يقوم به التعارض بين مصلحة كليهما في الدفاع الذي قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معا مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما أثير في الطعن .

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوي ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، وحسن المغربي .

( ١٢٩ )

### الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢ في القضائية

( أ ، ب ) استدلال . إجراءات المحاكمة . تبديد . إثبات : " شهود " .  
اختلاس : " اختلاس أشياء محجوز عليها " . حكم : " تسببيه .  
تسبيب معيب " . محكمة استئنافية : " الإجراءات أمامها " .  
دفاع : " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . استئناف :  
" نظره والحكم فيه " . شهود . نقض : " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

( أ ) إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدلالات مطبوع  
أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجري على كافة الوقائع التي  
يبلغ عنها الصارفة . يعيب الحكم . هل ذلك ؟

الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات  
ييديها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال  
يسبقه إليها الحق مفترضا صدرها منه ويجمع فيها . مقدا ما يجب عليه  
أن يقول لتتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .

( ب ) المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الأصل تحقرا ، وتحكم على مقتضى  
الأوراق حد ذلك ؟

١ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدلالات  
مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجري على كافة الوقائع التي يبلغ عنها

الصياغة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحة الجحد ولا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب — عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود — أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافره كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت في الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتدارك هذا العيب ولم تجب الطاعن إلى طلب سماع شهادة الصراف بعد أن أنكر واقعة التبديد ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع .

٢ — لئن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في إجراءات التحقيق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسلمة إليه على سبيل الأمانة لحراستها بأن لم يقدمها في اليوم المحدد للبيع واختلسها لنفسه بطريق الخس إضرارا بالهيئة سالفه الذكر مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ملوى الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا مع الشغل وأصوات بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وبلا مصاريف جنائية ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعا الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة اختلاس أشياء محجوز عليها إداريا قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تمسك بسمع شهادة الصراف الذي أوقع الجحز وأجلت المحكمة الدعوى لإعلانه غير أنها قضت فيها دون مماعة واعتمدت في ذلك على محضر مطبوع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض إلى أدلة اثبات الجريمة في قوله : ” إن التهمة ثابتة قبل المتهم من واقع محضري الجحز والتبديد إذ أن الصراف قد أثبت تواجد المتهم — المطعون ضده — في العين وخطابه مع شخصه باعتباره حائزا وأثبت تركه للأشياء المحجوز عليها في حراسته وعلم باليوم المحدد للبيع ، كما أن المتهم قد امتنع عن تقديم المحجوزات في اليوم المحدد للبيع مما يدل على توافرية عرقلة التنفيذ في حقه “ . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الصراف لم يحدد في محضر الجحز مكانا لبيع الزراعة المحجوز عليها وأن الدعوى رفعت بناء على نموذج مطبوع لمعاون المالية جعله في صورة محضر تحقيق أورد فيه أقوالا للصراف مطبوعة أيضا مؤداها أنه كان محمدا للبيع بالسوق وأن المحجوزات سلمت للحارس بعد إعلانه بميعاد ومكان البيع وأنه لم يقدم المحجوزات للبيع وبمعاينتها في مكان الجحز لم توجد فاعتبر الحارس مبدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجوى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحة الجحد ولا يصلح مأخذ دليل سليم يجب — عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود — أن يقوم على معلومات يبدىها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كل

في محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت في الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتدارك هذا العيب ولم تجب الطاعن إلى طلب سماع شهادة الصراف بعد أن أنكر واقعة التبديد فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع ، ذلك بأنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق ، إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في إجراءات التحقيق . لما كل ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

---

## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوي ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وحسن المغربي .

( ١٣٠ )

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢ في القضائية

نقض . " الصفة في الطعن " . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .  
" الصفة في الطعن " . دعوى مدنية . مسئولية مدنية .

الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

وجوب أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه .

اختصاص المستول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثاني درجة . ان يكون الاستئناف  
حرفاً من المتهم وحده . انتفاء صفة المستول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي  
بطريق النقض .

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ،  
ومن ثم فلا يكون إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، وليس يكفي لاعتباره  
كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة .  
وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة — المستولة عن الحقوق المدنية —  
وان اختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أنها لم تختصم في مرحلة الاستئناف لأن  
المتهم وحده هو الذي استأنف الحكم الابتدائي وقد صدر الحكم المطعون فيه  
قبله دونها فإن الطعن المرفوع من الأخيرة يكون غير مقبول لرفعه من غير  
خى صفة .



## الوقائع

اتهمت النياية العامة المتهم بأنه تسبب خطأ في موت ... و ... و ... وإصابة ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن لم يتنبه لحالة الطريق أثناء سيره وقاد سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر وانحرف بسيارته إلى اليسار أثناء مقابله لسيارة أخرى فاصطدم بها وأصيب المجنى عليهم الذين يستقلون السيارة فحدث بهم الإصابات الميمنة بالكشوف العظمية التي أودت بحياة الأول والثاني . وطلبت عقابه بالمسنتين ٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح أبو المظالمير الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . عارض المتهم في هذا الحكم وفي أثناء نظر المعارضة ادعى مدنيا ورثة المجنى عليهما الأول والثاني وطلبوا القضاء لهم بمبلغ ثلاثين ألف جنيه مناصفة لكل فريق قبل المتهم والشركة العامة لإستصلاح الأراضي بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية ، وقضت المحكمة (أولا) بقبول المعارضة شكلا وفي موضوعها بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيا بلا مصروفات جنائية ( وثانيا ) إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين أداء المبالغ الآتية ( أ ) ٢٥٠٠ ج ألفين وخمسمائة جنيه تعويضا للمدعية بالحق المدني والدة المجنى عليه الأول عن وفاة ابنها ( ب ) ١٠٠٠ ج ألف جنيه تعويضا للمدعي بالحق المدني " شقيق المجنى عليه المذكور " عن وفاة شقيقه . ( ج ) ٢٥٠٠ ج ألفين وخمسمائة جنيه تعويضا للمدعية بالحق المدني زوجة المجنى عليه الثاني عن وفاة زوجها . ( د ) ٣٠٠٠ ج ثلاثة آلاف جنيه تعويضا للمدعية بالحق المدني سالفه الذكر بصفتها وصية على أولادها القصر عن وفاة والدهم وألزمت المتهم والمسئول بالحقوق المدنية متضامين مصروفات الدعوى المدنية ومبلغ خمسة جنيات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات في الدعوى المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن الأستاذ ... .. نيابة عن الوكلاء عن الشركة العامة لإستصلاح الأراضي المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى المدنية أقيمت قبل المتهم والطاعة - الشركة العامة لإستصلاح الأراضى - بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية ، ومحكمة أول درجة قضت فى المعارضة بتغريم المتهم خمسين جنيهاً وبالزامه والمسئولة متضامنين بأن يؤدى تعويضات للدين بالحقوق المدنية ومصرفات الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فأبنا نف المتهم وحده هذا الحكم ولم تستأنفه الطاعة وفى ١٣/١/١٩٧١ قضت المحكمة الإستئنافية بحكمها المطعون فيه برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر محامى الشركة العامة لإستصلاح الأراضى - بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية - الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢١/٢/١٩٧١ . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ، ومن ثم فلا يكون إلا ممن كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه وليس يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانى درجة ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعة - الشركة العامة لإستصلاح الأراضى - وإن اختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أنها لم تختصم فى مرحلة الإستئناف لأن المتهم وحده هو الذى استأنف الحكم الابتدائى وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله دونها فإن الطعن المرفوع من الأخيرة يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة ويتعين إلزام الطاعة بمصرفاته مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين حزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشربيني .

( ١٣١ )

### الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ١٤ القضائية :

نقض : ” التقرير بالطعن وتقديم الأسباب ” . ” ميعاده ” . ” نظره  
والحكم فيه ” . طعن : ” الطعن بالنقض ” . ” ميعاده ” . محاماة . قوة  
قاهرة .

التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه .  
مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم  
الأسباب في الميعاد .

من المقرر أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد  
في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامي  
عنه ، فإذا لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير  
بمرض المحامي . وإذا كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم  
أسبابه متجاوزا ذلك الميعاد المقرر في القانون ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول  
شكلا . ولا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانونا لتقديم أسباب  
الطعن ما تعامل به المحامي بمقدم الأسباب من مرض زميله الذي كان الطاعن  
قد وكل إليه تقديمها مدة طويلة لم يتيسر له خلالها تحرير أسباب الطعن ،  
لأن ذلك — بفرض صحته — لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين  
تقديم الأسباب في الميعاد .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٩/٤/٢٩ بدائرة مركز أبنوب محافظة أسيوط : أحدث عمدا بـ ... .. إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي ولم يكن قاصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٣ ، ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا بتاريخ ١٩٧١/٥/٤ عملا بمادة الاتهام بمعاقبته المتهم بالسجن ثلاث سنوات ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره وقدم أسباب الطعن بتاريخ ١٩٧٢/١/٤ موقعا عليها من الأستاذ .. .. المهامى

## المحكمة

من حيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة جنايات أسيوط في ١٩٧١/٥/٤ وطعن فيه الطاعن بطريق النقض يوم صدوره ثم أودعت أسباب طعنه بتاريخ ١٩٧٢/١/٤ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على وجوب التقرير بالطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، ووجوب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . وإذا كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه قدم أسبابه متجاوزا ذلك الميعاد المقرر فى القانون ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا

ولا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانونا لتقديم أسباب الطعن ما تعلل به المحامي مقدم الأسباب من مرض زميله الذي كان الطاعن قد وكل إليه تقديمها مدة طويلة لم يتيسر له خلالها تحرير أسباب الطعن ، لأن ذلك — بفرض صحته — لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد ، لما هو مقرر من أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه ، فإذا لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار من التأخير بمرض المحامي .

---

## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد الحميد سلامة .

( ١٣٢ )

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ١٤ القضائية

( أ ، ب ) نقض : ” المصلحة في الطعن ” . طعن : ” المصلحة في الطعن ” .  
إثبات : ” بوجه عام ” . محكمة الموضوع : ” سلطاتها في تقدير  
الدليل ” . وصف التهمة .

( أ ) انتفاء المصلحة في النعي على الحكم عدم رد الراقعة إلى وصفها  
القانوني الصحيح . مادام قد قضى بالبراءة استنادا إلى عدم ثبوت الواقعة .  
( ب ) تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته لثبوتته .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على أساس عدم  
ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدهما ، فإنه لا جدوى من النعي عليه أنه لم يرد  
الحادث إلى وصف قانوني بعينه .

٢ — من المقرر إنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة  
إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته منها .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١١/٧/١٩٦٦ بدائرة قسم  
محرم بك محافظة الاسكندرية : استعدلا — مع آخرين سبق الحكم عليهم — القوة



والعنف مع مكلفين بخدمة عامة هما الشرطيان ( ... .. )  
ليحملانها بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهما وذلك بأن  
أمسكاً بهما واعتدياً عليهما بالضرب ليتمكن المتهم الثاني من الفرار بعد أن كان  
المجنى عليهما : قد قبضاً عليه تنفيذاً للحكم الصادر في القضية رقم ٤٩١ سنة ١٩٦٤  
جنح الرمل وقد بلغ المتهمان مقصدهما من ذلك الإعتداء إذ تمكن المتهم  
المذكور من الفرار . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات  
لمحاكمتهم بالمادة ١٣٧ / ١ مكرراً " أ " من قانون العقوبات . فقرر بذلك .  
ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت ببراءة كل من المتهمين مما أسند إليهما .  
فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون ، ذلك بأنه اعتبر الفعل المسند إلى المطعون ضدهما مما ينطبق عليه  
وصف الجنحة المنصوص عليها في المادتين ٢٤١ / ١ ، ٢٤٢ / ١ من قانون  
العقوبات في حين أن هذا الفعل ينطبق عليه — وفقاً للتطبيق القانوني الصحيح —  
وصف الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ / ١ مكرراً " أ " من هذا القانون ،  
وهي الجريمة التي أسندتها النيابة العامة إلى المطعون ضدهما في وصف التهمة  
المقامة بها الدعوى الجنائية قبلهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى عرض إلى الوصف  
القانوني للفعل المسند إلى المطعون ضدهما فأشار إلى أنه لا يندرج تحت نص  
المادة ١٣٧ / ١ مكرراً " أ " من قانون العقوبات ، بل يعتبر مجرد جنحة ضرب  
ينطبق عليها نص المادتين ٢٤١ / ١ ، ٢٤٢ / ١ من هذا القانون . ثم تناول الحكم  
أدلة الثبوت في الدعوى وخلص إلى أن هذه الأدلة يحوطها الشك في صحة إسناد

الواقعة موضوع الإتهام إلى المطعون ضدهما مما انتهى معه إلى القضاء ببراءتهما مما أسند إليهما عملاً بالمادتين ١/٣٨١، ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدهما ، فإنه لا جدوى من النعى عليه أنه لم يرد الحوادث إلى وصف قانوني بعينه، ذلك بأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد  
سلامة .

( ١٣٣ )

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢ في القضايا

إثبات . " بوجه عام " . " قرائن " . حكم . " تسليبه . تسليب  
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

( أ ) للحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا حقا إلى النتيجة التي انتهت  
إليها . مثال لاستنباط صحيح .

( ب ) تساعد الأدلة في المواد الجنائية . منها مجموعة تكون عقيدة القاضي .

( ج ) الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر أن للحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا حقا  
إلى النتيجة التي انتهت إليها . ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه خلاص  
عما أورده من نتيجة تفتيش منزل المتهم وضبط مطواة به — أبان التقرير الطبي  
الشرعي إمكان حدوث إصابة المجنى عليه منها — إلى أن تلك المطواة هي التي استعملت  
في الحادث دون أن ينال من هذا عدم ثبوت وجود آثار دماء عليها ، ذلك  
بأنها لم تضبط بمكان الحادث بل بمنزل الطامن بعد فترة من وقوع الواقعة .

٢ — الأدلة في المواد الجنائية ضئيلة متسلسلة يكل بعضها بعضها ومنها مجموعة  
تكون عقيدة القاضي .



٣ - متى كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم - ردا على دفاع الطاعن - له سند في الأوراق . ومن ثم فإن ما يشير في هذا الصدد من دعوى الخلفاء في الإسناد لا يبدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقشة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٨/١٩٦٨ بدائرة مركز قويسنا محافظة المنوفية ( أولا ) ضرب عمدا ( ... .. ) بمطواة فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ( ثانيا ) أحدث عمدا بعبد الحميد عبد العزيز السيد الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد الواردة بقرار الإحالة ، وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا غملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من هذا القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المعلن فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد شابه خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول من بين ماعول في قضائه على ما شهد به ... .. مأمور مركز قويسنا من أن المجنى عليه ذكر له أن الطاعن هو محدث إصابته وقد نازع الطاعن في إمكان تحدث المجنى عليه بتعقل على الرغم

من إصابته إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بمقولة إن الأقوال التي صدرت من المجنى عليه قد وقعت في حوالى الساعة الثانية بعد الظهر ، وأنه توفي في الساعة الرابعة والنصف مساء وأن هذه الفترة الطويلة بين سؤاله ووفاته تؤدي إلى الاطمئنان إلى أن المجنى عليه كان يجيب بتعقل وإتزان ، في حين أن أوراق الدعوى قد دخلت مما يفيد وفاته في الساعة التي حددها الحكم وهذا يعيبه ، كما أنه اعتمد — من بين ما اعتمد عليه — على ما ذهب إليه من ضبط المطواة المستعملة في الحادث بمنزل الطامن ، على الرغم من خلوها من أثر الدماء دون بيان للدليل الذي استند عليه فيما ذهب إليه ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطامن بارتكابها وأورد الأدلة التي قامت على صحتها ، عرض لدفاع الطامن الذي أناره بوجه طعنه في شأن التشكيك في قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل إثر إصابته ورده في قوله ” وضع للحكمة في جلاء وبصورة مؤكدة ومن واقع أوراق الدعوى أن إصابة المجنى عليه ... .. قد حدثت في حوالى الظهيرة من يوم ١٢/٨/١٩٦٨ “ ، وأن مأمور مركز قويسنا ... .. قد سأل عن محدث إصابته بعد حدوثها بحوالى نصف ساعة أو يزيد قليلا وأنه أجابه بأن المتهم هو الذى أحدث هذه الإصابة به بطعنه بمطواة وجاء في التقرير الطبي الشرعى أنه كان في مكانة المجنى عليه المذكور التحدث ولفترة يتعذر تحديدها فنيا بتعقل بعد هذه الإصابة التي حدثت به وجاء في شهادة الدكتور ... .. أمام المحكمة ما يتضمن هذا المعنى وأن فترة التحدث بتعقل وإتزان من جانب المجنى عليه المذكور بعد إصابته قد تمتد إلى ساعات يتعذر تحديدها فنيا . فإذا كان ذلك ، وكان الثابت في أوراق الدعوى أن المجنى عليه المذكور قد توفي بالمستشفى في الساعة الرابعة والنصف مساء فإن المحكمة تطمئن إلى صدق شهادة ... .. مأمور مركز قويسنا وما تضمنته من سؤاله للمجنى عليه المذكور عن أحدث إصابته وإجابته بأنه هو المتهم الذى أحدثها به لطعنه بمطواة وهو الذى تلقى إجابته بعد حوالى نصف ساعة أو أكثر بقليل من وقت وقوع الحادث وقبل نقل المجنى عليه إلى المستشفى الذى تم الساعة

اثنين وعشرة مساء وظل به حتى الساعة الرابعة ونصف مساء حيث توفي " لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم — ردا على دفاع الطاعن — له سند في الأوراق ومن ثم فإن ماثيره في هذا الصدد من دعوى الخطأ في الاسناد لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكل بعضها بعضها ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن خاص مما أورده من نتيجة تفيش منزل المتهم وضبط مطواة به أبان التقرير الطبي الشرعي إمكان حدوث إصابة المجنى عليه منها ، إلى أن تلك المطواة هي التي استعملت في الحادث دون أن ينال من هذا عدم ثبوت وجود آثار دماء عليها ، ذلك بأنها لم تضبط بمكان الحادث بل بمنزل الطاعن بعد فترة من وقوع الواقعة . لما كان ذلك ، فإن ماثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير أدلة الدعوى لا يقبل منه إثارتها أمام هذه المحكمة . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٤ القضائية

( أ ، ب ) حكم : "بياناته . بيانات التسبيب" . "تسببيه . تسبيب معيب" .  
سب وقذف . دعوى مدنية . نقض : "أسباب الطعن" .  
ما يقبل منها " .

( أ ) الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض عن جريمة القذف أو السب .  
وجوب اشتراط بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب .  
علة ذلك ؟

( ب ) اقتصار الحكم . في بيان ألفاظ السب والقذف . على الإحالة  
إلى ما ورد بعريضة المدعى المدني . دون بيان الوقائع التي اعتبرها  
قذفا أو العبارات التي عدّها سبا . قصور .

١ - من المقرر أن الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف  
أو السب يجب أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى  
لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية بحيث الواقعة محل القذف  
والألفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإزالة حكم القانون  
على وجهه الصحيح .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الإحالة على ما ورد في عريضة  
المدعى المدني دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفاً أو العبارات التي عدّها سبا ،  
فلأنه يكون قاصراً .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح روض الفرج الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في خلال سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : استولى منه بطريق النصب على المبالغ المبينة بعريضة الدعوى كما أنه سب وقذف في حقه على النحو المبين بتلك العريضة . وطلب عقابه بالمواد ٣٣٦ و ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبإلزام المستأنف ضده (الطاعن) بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى — في الدعوى المدنية — بإلزامه بالتعويض عن جرمي السب والقذف ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه جاء خلوا من عبارات السب والقذف التي بنى عليها قضاءه ، مما لا يمكن معه التحقق مما إذا كان الطاعن قد تجاوز بها حقه في الدفاع المخول له بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وبما يقعد محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلزام الطاعن بالتعويض على قوله "وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المتهم هو الذي تقدم بشكواه ضد المدعى المدني وقد ضمنها سبا وقذفا لا يدخل في مقام الدفاع وتمس المدعى المدني في سمعته إذ أنها ماسة بالشرف والاعتبار ويفترض سوء القصد بالإضافة إلى أنه لم يكن في مقام الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم كما تقول المادة ٣٠٩ عقوبات ..."

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيمارتبه من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الإحالة على ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفا أو العبارات التي عدّها سبا ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد / المستشار جمال المرمقوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وحسن المغربى .

( ١٣٥ )

### الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ التضيائية

( أ ، ب ) اختصاص : ” الاختصاص النوعى ” . ضرب : ” ضرب أحدث  
عاهة ” . ” ضرب بسيط ” . عاهة . معارضة : ” نظرها والحكم فيها ” .  
نقض : ” الحكم فى الطعن ” . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ  
فى تطبيق القانون ” . دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” .  
حكم : ” تسببه . تسبب معيب ” . استئناف : ” نظره والحكم فيه ” .

( أ ) عدم جواز أن يضار المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١  
لإجراءات . إدانة المتهم ابتداءً بجمعة الضرب . وتأيد الحكم غيابياً بناء على استئناف  
المتهم . القضاء فى المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى .  
على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عاهة مستديمة . خطأ .

( ب ) قصر الحكم بحته على الاختصاص دون التعرض لموضوع الواقعة . وجوب أن يكون  
النقض مقررنا بالإحالة .

١ — تنص المادة ١/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز  
بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . ومن ثم فإنه لا يجوز  
لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم فى الدعوى بعدم الاختصاص على  
أساس أن الواقعة جنائية حتى لا تسوى مركز رافع المعارضة وإلا فإنها تكون  
خالفت ما نص عليه القانون فى المادة المذكورة . ولما كان الحكم المطعون فيه  
صدر فى المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المتهم — المطعون ضده — قاضياً

بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تكون جنائية عاهرة مستديمة وأحال القضية إلى النيابة العامة لتجرى شئونها فيها ، وكان الحكم المعارض فيه يقضى بإدانة المطعون ضده بجنحة ضرب المجنى عليه ضرباً نثأت عنه إصابته المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ، فإنه يتعين نقضه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من إنزال صحيح القانون عليها فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأتهما : أحدثا عمداً .. .. الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنياً ضد المتهمين طالبا إلزامهما متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المرافعة الجزئية قضت في الدعوى حضورياً اعتبارياً بتفريم كل من المتهمين خمسة جنهات وإلزامهما متضامنين أن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليه الأول هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بئدب السيد الطبيب الشرعى للكشف على المجنى عليه لبيان ما إذا كان قد شفى من إصابته دون تخلف عاهرة من عدمه . ثم قضت في موضوع المعارضة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة جناح المرافعة بنظر الدعوى . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى استئنافيا بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لما أثبتته التقرير الطبي من نشوء عاهة مستديمة لدى المجنى عليه مع أن الاستئناف مرفوع من المتهم وحده ولا يجوز أن يسىء لمركزه طبقا لحكم المادة ١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وهو ما تنبه إليه الحكم المطعون فيه فاستلقت النظر إلى هذا الخطأ الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المتهم — المطعون ضده — قاضيا بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تكون جنائية عاهة مستديمة وأحال القضية إلى النيابة العامة لتجرى شئونها فيها . ولما كان الحكم المعارض فيه يقضى بإدانة المطعون ضده بجنحة ضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه إصابته المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وكان الحكم المطعون فيه لم يتقيد بما تقضى به المادة ١/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . ومتى كان ما تقدم فإنه لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم في الدعوى بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية حتى لا تسوئ مركز رافع المعارضة وإلا فإنها تكون خالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان ذلك الحكم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من إزال صحيح القانون عليها فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .



## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومصطفى الأسيرطى ، وعبد الحميد الشريعتى ، وحسن المغربى .

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ، أسباب الإباحة وموانع العقاب : ” الدفاع الشرعى “ . دفع .

ج ، د ، هـ ) ” الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى “ . حكم . ” تسببيه .  
تسبب معيب “ . دفاع شرعى . دفاع : ” الإخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره “ . نقض : ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .  
” الحكم فى الطعن “ . حيازة . تعرض .

( أ ) حق الدفاع الشرعى من النفس . شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على  
نفس غيره .

( ب ) حق الدفاع الشرعى من المال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل  
يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى المادة ٢٤٦ / ٢ عقوبات . ومنها جرائم منع  
الحيازة بالقوة .

( ج ) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من النفس والمال . هدم اشتراط إرادته بصرفه  
لفظه وبعبارة المألوفة . كفاية أن يكون الدفاع المبدى بجلسة المحاكمة مفاده  
التمسك به .

( د ) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفع الجوهرية . وجوب مناقشته فى الحكم  
والرد عليه . هل ذلك ؟ إغفال ذلك : عيب .

( هـ ) إتصال وجه العائن بغير الطاعن من المحكوم عليهم . وجوب النقض والإحالة بالنسبة  
إلى الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين . الذين لم يطعنوا فى الحكم بطريق النقض .  
المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — إن حق الدفاع الشرعي عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، ومن ثم فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى فيه مظنة الدفاع الشرعي عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

٢ — من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعن وكان المجنى عليه وشقيقه هما اللذان بدأ بالعدوان بقصد منع حيازة الطاعن لها بالقوة ، فإنه يكون للطاعن الحق فى استعمال القوة اللازمة لرد هذا العدوان .

٣ — لا يشترط فى التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس والمال إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، ولما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار فى صرافته أنه " ثبت أن كشكا مقاما وأن عائلة المجنى عليه اقتحمت الكشك واعتدت علينا وأن عضو الاتحاد الاشتراكي انتقل إلى مكان الحادث مع طرفى النزاع وأثبت أن الكشك مقام فعلا ولا يهمنى إن كان مقاما من يومين أو شهرين " فإن ذلك مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس والمال .

٤ — من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الدفع الجوهري التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع — لو صح — أن يؤثر فى مسئولية الطاعن . ولما كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بما يفنده فإنه يكون مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

هـ - إن اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليهما الآخرين يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن وكذلك إليهما - ولو أن كليهما لم يقدم طعنا - وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز كفر سعد محافظة دمياط : ( المتهم الأول ) أحدث عمدا بـ ... الإصابتين الموصوفتين بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي تخلف لديه من جراء إحداهما عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقات بحركات المرفق والساعد الأيسر مما يقلل من كفاية المصائب على العمل بنحو ١٥ ٪ ( المتهم الثاني ) ( أولا ) أحدث عمدا بـ ... الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . ( ثانيا ) ضرب ... فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . ( المتهم الثالث ) ضرب ... فأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٤٠ / ١ و ٢٤١ / ١ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات دمياط قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وأزمنته أن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ( ثانيا ) بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة خمس عشرة يوما عما أسند إليه . ( ثالثا ) بمعاقبة المتهم الثالث بغرامة قدرها خمسة جنيهات . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب عمدة نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع إيرادا وردا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه قبل" متصف ليل يوم ۱۹ ديسمبر سنة ۱۹۶۸ بقليل بناحية عزبة العباسية بدائرة كفر سعد محافظة دمياط لتزاع حول إقامة كوخ على قطعة أرض قامت مشاجرة بين كل من المتهمين الأول والثالث ( الطاعن وشقيقه ) وبين المتهم الثانى وأخيه ( المدعى بالحقوق المدنية ) أحدث فيها المتهم الأول بالمجنى عليه .. الإصابات الموصوفتين بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والى تخالف لديه من جراء إحداهما عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقات بحركات المرفق والساعد الأيسر مما يقلل من كفايته عن العمل بنحو ۱۵ ٪ ، كما أحدث المتهم الثانى عمداً بالمتهم الثالث الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ، وأحدث المتهم المذكور بالمتهم الأول الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وضرب المتهم الثالث المتهم الثانى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً " وأورد الحكم فى مقام سرد أقوال المجنى عليه ( المدعى بالحقوق المدنية ) التى كانت من بين ما عول عليه فى إدانة الطاعن - قوله " فقد شهد ... .. بالتحقيقات وبالجلسة أن قطعة أرض فضاء بين منزله ومنزل المتهم الأول وإخوته أقام عليها الأخير ليلة الحادث كوخاً توطئة للاستيلاء عليها " . كما أورد عندما عرض لبيان توافر العمد فى حق المتهمين فى الدعوى قوله " وحيث إن ركن العمد فى التهم المستندة إلى كل منهم فلأنها ثابتة قبله من قيام التشابك بينهم البعض بسبب النزاع على قطعة أرض فضاء بين ملك كل منهما يرغب كل فريق الاستيلاء عليها .. .. " .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن أثار فى مرافقته أنه " ثبت أن كشكا مقاما وأن عائلة .. ( عائلة المجنى عليه ) اقتحمت الكشك واعتدت علينا وأن عضو الاتحاد الاشتراكى انتقل

إلى مكان الحادث مع طرفي النزاع وأثبت أن الكشك مقام فعلا ولا يهمني إن كان مقاما من يومين أو شهرين". وكان هذا الذي أبداه الدفاع بجلسته المحاكمة مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس والمال الذي لا يشترط في التمسك به إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، وكان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته — على نحو ما سلف — ما يرشح لهذا الدفاع ، ولما كان حق الدفاع الشرعي عن النفس قد شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحياة بالقوة . لما كان ذلك ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذي وقع على الطاعن والاعتداء الذي وقع منه وأي الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفى فيه مظنة الدفاع الشرعي عن النفس ، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر الذي تصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس كما أنه كان يتعين عليها أن تبحث فيما له الحياة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعن وكان المجني عليه وشقيقه هما اللذان بدأ بالعدوان بقصد منع حياة الطاعن لها بالقوة فإنه يكون للطاعن الحق في استعمال القوة اللازمة لرد هذا العدوان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع — لو صح — أن يؤثر في مسؤولية الطاعن ، وفي إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وكذلك بالنسبة إلى المحكوم عليهما الآخرين لاتصال وجه الطعن بهما ولو أن كليهما لم يقدم طعنا ، وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : محمود العمرأوي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد محمد حسين ، وحسن  
المغربي .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢ في القضايا

( أ ، ب ) تفتيش : "إذن التفتيش . إصداره" استدلال . حكم : "تسببه .  
تسبب معيب . " نقض : " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق  
القانون " " الحكم في الطعن " .

(أ) اشتغال مدونات الحكم على ما يقيد إخراج المتهم الجوهر المخدر .  
وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقله من مكان إلى آخر . وانتهائه . رغم  
ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة إنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق  
القانون .

(ب) حجب الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها . وبحسب  
أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

١ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه أورد من أقوال الشاهد ما مفاده  
أنه بناء على التحريات التي أجراها استصدر إذنا من النيابة العامة بضبط  
وتفتيش المطعون ضدهما لضبط ما يحسبونه من مواد مخدرة حيث علم  
من تحرياتهم أنهما سيعودان من بعض بلاد محافظة الدقهلية حاملين مواد مخدرة  
فقام تنفيذا لهذا الإذن بإعداد كمينين لهما مؤلفين منه ومن زميله الذي أجرى  
ضبطهما محرزين المواد المخدرة ، وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم يتضمن  
أن المطعون ضدهما يحوزان المخدر ، وأن الإذن بالتفتيش إنما صدر



لضبطهما حال نقلهما المخدر باعتبار أن هذا الفعل من مظاهر الإحراز السابق على النقل ، بما مفهومه أن الإذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها وليس لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، فإن الحكم إذاً أقام نقضه على أن إذن التفتيش صدر عن جريمة مستقبلية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدتهما بأنهما ، المتهم الأول : أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهم الثانية : أحرزت بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيش وأفيون ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقاً للواد الواردة بقرار الإحالة ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت في الدعوى حضوراً عملاً بالمادتين ١/٣٠ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة كل من المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، فطاعت النيابة العامة هذا الحكم بطريق النقض ... .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدتهما من تهمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اتخذ من قول الضابط بأن تحرياته دلت على أنهما سيمودان من محافظة الدقهلية إلى محافظة كفر الشيخ حاملين المواد المخدرة دليلاً على أن الجريمة لم تكن قد وقعت بالفعل وقت صدور الإذن بالتفتيش ، ورتب على ذلك بطلانه وما تلاه من إجراءات ، مع أن الثابت من محضر التحريات

— وهو ما سلم به الحكم المطعون فيه — أن التحريات دلت على أنهما يتجبران في المواد المخدرة وينقلانها من الدقهلية إلى كفر الشيخ وما قاله الضابط من أنهما سيعودان حاملين المواد المخدرة لا ينتفى به إحرازهما المواد المخدرة وقت صدور الإذن ، ومن شأن ذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال ببراءة لفضائه بالبراءة " أن الرائد ... .. قرر بتحقيقات النيابة أن المتهمين سيعودان من بعض بلاد محافظة الدقهلية حاملين مواد مخدرة ومؤدى ذلك أن التحريات التي أجريت تمت عن جريمة لم تقع بعد وأن إذن النيابة بالضبط والتفتيش إنما صدر لضبط جريمة مستقبلية والأصل أن تكون التحريات قد تمت عن جريمة حالة وأن إذن التفتيش يجب أن يصدر لضبط جريمة وقعت فعلا لا لضبط جريمة مستقبلية ولو توفرت الدلائل الجدية على أنها لاشك واقعة ومن ثم يكون إذن النيابة بتفتيش المتهمين قد وقع باطلا وهو ما يبطل بذاته وتبعاً له ما قيل من اعتراف المتهم الثانية بحيازتها للخدر المضبوط لأن هذا الاعتراف وثيق الصلة بذلك الإجراء الباطل ومرتب عليه ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهمين مما أسند إليهما " . وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد من أقوال الشاهد الرائد ... .. ما مفاده أنه بناء على التحريات التي أجراها استصدر إذن النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضدهما لضبط ما يحزرانه من مواد مخدرة حيث علم من تحرياتهما أنهما سيعودان من بعض بلاد محافظة الدقهلية حاملين مواد مخدرة ، فقام تنفيذاً لهذا الإذن بإعداد كمينين لهما بمؤلفين منه ومن زميله الملازم أول ... الذي أجرى ضبطهما محززين المواد المخدرة . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يتضمن أن المطعون ضدهما يحزران المخدر ، وأن الإذن بالتفتيش إنما صدر لضبطهما حال نقلهما المخدر باعتبار أن هذا النقل من مظاهر الإحراز السابق على النقل ، بما مفهومه أن الإذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها وليس لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن إذن التفتيش صدر عن جريمة مستقبلية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوي ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، وعبد الحميد الشربيني .

(١٣٨)

### الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢ القضائية

(أ، ب، ج) قتل عمد . قصد جنائي . أسباب الإباحة وموانع  
العقاب : "الدفاع الشرعي" . دفعوع : "الدفع بقيام حالة  
الدفاع الشرعي" . حكم : "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .  
دفاع : "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض :  
"أسباب الطعن . ما لا يتقبل منها" . محكمة الموضوع : "سلطانها  
في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي" . "سلطانها في تقدير الدليل" .  
سلاح . ذخيرة .

(أ) نية القتل . أمر داخل يتناق بالإنرادة . تقدير توافرها . موضوعي .  
الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .

(ب) التمكن بقيام الدفاع الشرعي . الذي يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب  
أن يكون جدياً وصريحاً . أو أن ترشح الواقعة كما أثبتتها  
الحكم اقيامه .

الذي دلى المحكمة بعدم تحدثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعي .  
لا يصح . ما دامت لم تر من جانبها . بعد تحديقها الدعوى . قيام  
هذه الحالة .

(ج) تقدير الوقائع — التي يستنتج منها حالة قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها —  
تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . مثال لتسبیب سائق  
في نفي حالة الدفاع الشرعي .



( د ، هـ ، و ، ز ) حكم : ” بياناته . بيانات التسبب ” . ” ما لا يعيبه في نطاق التدليل ” . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . محكمة الموضوع : ” سلطتها في وزن أقوال الشهود ” . نقض : ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . قتل عمد . سلاح . استدلال . إثبات . ” شهود ” . ” معاينة ” .

( د ) عدم رسم القانون شكلا أو نمطا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( هـ ) عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال في معاينة .

( و ) وزن أقوال الشاهد . مرجعه إلى محكمة الموضوع . لها الأخذ بها في أية مرحلة . ولو خالفت ما شهد به أمامها .

( ز ) عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي .

١ — إن تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع . ولما كان الحكم المطعون فيه عرض لنية القتل واستقفاها ثبوتا في حق الطاعن من استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته وهو ” مدفع رشاش ” ومن إطلاقه منه على جسم المجنى عليه ومن الباعث على الحادث وهو الانتقام لإصابة والده وردا على المشاجرة التي حدثت في صباح يوم الحادث وكان أحد أطرافها شقيقه ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام تلك النية من الظروف والملابسات التي أوضحها في هذا الشأن سائغا وكاف لإثبات توافرها فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون عودا منه إلى مناقشة أدلة الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعي يجب — حتى تنترم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . ولما كان كل ما قاله الدفاع بصدده حالة الدفاع الشرعي قوله

”وقد تتوافر احتياطيا ظروف الدفاع الشرعى“ دون أن يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، فإنه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه ولا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة أن تتحدث فى حكمها بإدانتها عن إنتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هى لم تر من جانبها ، بعد تحقيق الدعوى ، قيام هذه الحالة .

٣ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها . متعلق بموضوع الدعوى . للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها . ولما كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه للاعتداء الذى وقع على والده فى المشاجرة السابقة على الحادث وأنه بادر المجنى عليه وأطلق عليه العيار من المدفع الرشاش بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فسقط المجنى عليه أرضا بسبب إصابته ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

٤ - لم يرسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا . لحكم القانون .

٥ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، ومن ثم فإنه لا يقدر فى سلامة الحكم إغفاله تحصيل المعاينة والتحدث عنها لأنها لم تكن ذات أثر فى قضاء المحكمة ولم تعول عليها .

٦ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها الأخذ بها فى أية مرحلة ، ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها . ومتى كان الحكم قد عالج وجود طلقتين من غير السلاح المضبوط مع الطاعن بمكان الحادث باحتمال تخلفها عن طلقات حدثت فى وقت سابق أو لاحق عليه وهو تعليل سائغ فى العقل والمنطق ويتفق مع ما قرره الشهود بمراحل التحقيق كالثبات بمدونات الحكم

تقلا عنهم من أن أحدا خلاف الطاعن لم يطلق النار وقت الحادث وهو ما لم يجادل الطاعن في صحته وبما له معينة بالتحقيقات فإن ما يشير في هذا الخصوص لا يكون له محل .

v — إن دفاع الطاعن بأن الحادث اكتشف صدفة ولم يبلغ عنه وأن المحكمة التفتت عن الرد عليه رغم أهميته في تحديد وقت وقوع الحادث مردود بأنه دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة وقد كونت قناعتها بأن الحادث وقع عصرا وقبل حلول الظلام إستنادا إلى أقوال الشهود التي اطمأنت إليهم .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم . المتهم الأول (أولا) : شرع في قتل ... من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن أطلق عليه عيارا ناريا من سلاح كان يحمله "بندقية آلية رشاش" قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته . فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( ثانيا ) : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية آلية رشاشة" . ( ثالثا ) : أحرز بغير ترخيص ذخائر "طلقات" مما تستعمل في السلاح الناري آنف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله وإحرازه . المتهمان الثاني والثالث : شرعا في قتل ... عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن انهالا عليه طعنا بمطواة في وجهه وبطنه ومواضع أخرى من جسمه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو خشية ضبطهما واضطرازا للفرار ومداركة المجنى عليه بالعلاج . المتهم الرابع : أحدث عمدا بالمتهم الثاني الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الخامس : أحدث عمدا ... الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . من السادس إلى التاسع : أحدثوا عمدا ... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد



على عشرين يوما . العاشر : أحدث عمدا بالمتهم الخامس الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقدر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . فقرر ذلك ، وادعى كل من المجنى عليهما ... مدنيا قبل المتهمين الأول والثاني والثالث بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام ( أولا ) بمعاقبة ( الطاعن ) بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وذلك عن التهم المسندة إليه . ( ثانيا ) بمعاقبة ... بالسجن مدة ثلاث سنوات ( ثالثا ) بمعاقبة ... بالحبس مدة سنتين . ( رابعا ) إلزام المتهم الأول ... بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد كتعويض مؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أنساب المحاماة ( خامسا ) إلزام المتهمين ... : متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد كتعويض مدني مؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أنساب المحاماة ، فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الشروع في القتل العمد وإحراز سلاح مششخن " مدفع رشاش " وذخيرة بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ومخالفة القانون ، ذلك بأن ما أورده تدليلا على نية القتل هو خلط بينها وبين الباعث على الجريمة ولا يؤدي إلى توافرها وقد نفى الشهود قيامها ، كما أن الحكم أغفل الرد على دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وعال وجود طلقتين بمكان الحادث لسلاح آخر بأسباب غير مقبولة ، ولم يعرض لدفاعه بأن الحادث اكتشف صدفة ولم يبلغ منه فبدت مبهلة ساعة وقوعه وهل كان قبل أم بعد الخروب وعند

حلول الظلام ، هذا إلى أن الحكم ذهب إلى أن شهود الحادث نفوا أن أحداً غير الطاعن أطلق النار في حين أن الشاهد ... شهد بالجلسة بما يخالف ذلك ، كما أن الحكم لم يتناول في بيانه واقعة إحرازه للسلاح والذخيرة ولم يبين دليله على إسنادها إلى الطاعن ونوع السلاح ، كما أغفل ذكر دفاعه والإشارة إلى المعايينة ودلالاتها على أن الحادث وقع في وقت غير الذي حدده الحكم ، كل ذلك بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لنية القتل واستقاها ثبوتاً في حق الطاعن من استعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهو "مدفع رشاش" ومن إطلاقه منه على جسم المجنى عليه ومن الباعث على الحادث وهو الانتقام لإصابة والده ، ورداً على المشاجرة التي حدثت في صباح يوم الحادث ، وكان أحد أطرافها شقيقه . لما كان ذلك ، وكان تعمد القتل أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام تلك النية لدى الطاعن من الظروف والملازمات التي أوضحها في هذا الشأن سائفاً وكافياً لإثبات توافرها ، فإن منعه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون عوداً منه إلى مناقشة أدلة الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن كل ما قاله الدفاع بصدد حالة الدفاع الشرعي قوله "وقد تتوافر احتياطياً ظروف الدفاع الشرعي" دون أن يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه مبناه ، وكان من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعي يجب — حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، فإن ما ورد على لسان الدفاع فيما سلف بيانه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، ولا يفيد دفعا جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه ولا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ، مادامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة . ولما كان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها ، وكان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية



الإنتقام من المجنى عليه للإعتداء الذي وقع على والده في المشاجرة السابقة على الحادث وأنه بادر المجنى عليه وأطلق عليه العيار من المدفع الرشاش بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فقط المجنى عليه أرضا بسبب إصابته ، فهذا الذي قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعى ، كما هي معرفة به في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد علل وجود طلقتين من غير السلاح المضبوط مع الطاعن بمكان الحادث باحتمال تخلفها عن طلقات حدثت في وقت سابق أو لاحق عليه وهو تعطيل سائق في العقل والمنطق ويتفق وما قرره الشهود بمراحل التحقيق كالثابت بمدونات الحكم نقلا عنهم ، من أن أحدا خلاف الطاعن لم يعلق النار وقت الحادث وهو ما لم يجادل الطاعن في صحته وبما له معينه بالتحقيقات فإن ما يشير في هذا الخصوص لا يكون له محل لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها الأخذ بها في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بأن الحادث اكتشف صدفة ولم يبلغ عنه ، وأن المحكمة التفتت عن الرد عليه رغم أهميته في تحديد وقت وقوع الحادث فإن نعيه هذا مردود بأنه دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي حولت عليها المحكمة وقد كونت قناعتها بأن الحادث قد وقع عصرا وقبل حلول الظلام استنادا إلى أقوال الشهود التي اطمأنت إليهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه حدثت مشاجرة في صباح يوم الحادث بين ... و ... و ... ، وفي عصر ذلك اليوم قدم المتهم حاملا مدفعا رشاشا واخترق به شوارع البلدة وهو يطلق منه عدة أعيرة نارية ، وفي هذه الأثناء كان المجنى عليه يجلس بجوار محل عمه ، وما أن شاهد المتهم حتى سبه وأطلق ناحيته عيارا نارا قاصدا إزهاق روحه فأصابه في وجنته ووقع على الأرض ، وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الحادث والتقرير الطبي ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فتنى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهيم الواقعة بأركانها وظروفها - حسبما استخلصتها المحكمة - كان ذلك وفقا لحكم القانون .



ومن ثم فإن ما أورده الحكم في تحصيل الواقعة ومحصل أقوال الشهود كاف  
ليبان أركان جريمة إحراز السلاح المششن والذخيرة بدون ترخيص ولتفهم الواقعة  
بأركانها وظروفها بما تتكامل به عناصرها القانونية ويضحى ما يشير الطاعن في هذا  
الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله تحصيل  
المعاينة والتحدث عنها لأنها لم تكن ذات أثر في قضاء المحكمة ولم تعول عليها ،  
والأصل أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة  
ذات الأثر في تكوين هذه العقيدة . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على  
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المصطفى حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٣٩ )

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠ القضائية

(أ) محكمة الجنايات : "تشكيلها" . بطلان . قضاة . إجراءات  
المحاكمة .

الندب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو يخضع عنه ولاية  
القضاء . جلوس مفتش قضائي لمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها . القانون  
لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من خير  
المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .

(ب) أسباب الإباحة : وموانع العقاب : "الدفاع الشرعي" . دفع : "الدفع  
بقيام حالة الدفاع الشرعي" . حكم : "تسببيه" . تسببيه غير معيب .

حق الدفاع الشرعي لم يشرح لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان .  
مثال لاستخلاص مائع للدليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعي .

(ج) إثباتات : "شهود" . حكم : "تسببيه" . تسببيه غير معيب .  
محكمة الموضوع : "سلطانها في تقدير الدلائل" .

محكمة الموضوع لا تلزم أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تنجم عليه  
قضاها .

١ - جرى قضاء النقض بأن الندب للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع  
عن القاضي المنتدب صفته أو يخضع عنه ولاية القضاء ، ولا يترتب على جلوس

لمفتش القضائي بمحكمة الجنايات بطلان تشكيلها ، ولما كان القانون لا يربط بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين — على ماورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون لإجراءات الجنايات — وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن مفتش قضائي ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشككة وفق القانون .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد ورد على دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي بقوله إن الثابت من أقوال الشاهد التي اطمأنت إليها المحكمة أن المجني عليه وابنه بعد أن اعتديا على أخ المتهم كان المتهم قد توجه إلى الجرن الذي يبعد عن الحادث بنحو عشرين مترا وأحضر فأسا دابها واعتدى بها على المجني عليه بأن ضربه بها على رأسه وظهره ، ومن ثم فإن المتهم عندما ضرب المجني عليه لم يكن رد عدوانا يقع على أخيه أو يخشى حصول عدوان عليه وإنما كان معتديا على المجني عليه انتقاما منه لسابقة تعديده وابنه على أخ المتهم ولم يكن مدافعا ، وبذلك فإن الدفع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن أخيه يكون متعينا لإطراحه . ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد لا يناقض ما أورده الطاعن في أسباب طعنه من أنه بعد أن تماسك المجني عليه وابنه مع شقيق الطاعن أسرع الطاعن إلى الجرن وأحضر فأسا فأخذ الشاهد يحول بينه وبين الاشتراك في المشاجرة حوالي ثلث ساعة ، وبعد أن أصيب أخوه دفعه الطاعن ثم جرى نحو المجني عليه واعتدى عليه بالفأس — مما مؤداه صحة ما حصله الحكم من أن اعتداء الطاعن على المجني عليه كان انتقاما لما وقع من اعتداء على أخيه وبعدها انتهاء ذلك الاعتداء — وإذا كان حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإن ما أثبتته الحكم فيما تقدم يكون سائغا وكافيا لتبرير ما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعي .

٣ — لا تلزم محكمة الموضوع أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .



## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية :  
مضرب ... .. عمدا بفأس على رأسه وظهوره فأحدث به الإصابات  
الموصوفتين بالقرار الطبي الشرعى ، وقد نشأت عن إحداها عاهة مستديمة  
يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام قبوة الرأس شاملا الصفحتين في مساحة  
أقصى أبعادها ٢ X ٣ سم ولا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى مما أصبح معه المجنى  
عليه أشد تأثرا بالتقلبات الجوية وبالإصابات الخفيفة التي قد تقع على هذا الجزء  
الفاقد والتي ما كانت لتؤثر عليه لو ظل محميا بالعظام وتقدر نسبة هذه العاهة  
بمحوالى ١٠٪ فضلا عما قد يحدث مستقبلا من مضاعفات نتيجة لهذا الفقد  
العظمى كالتهابات السحايا والمخ ونوبات الصرع . وطلبت إلى مستشار الإحالة  
إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد الموضحة بتقرير الاتهام . فقرر ذلك  
وادمى المجنى عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل  
التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، ومحكمة جنايات طنطا قضت  
لحضوريا عملا بالمادتين ١٧ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحوس  
بمع الشغل لمدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثمائة جنيه  
والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ،  
ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق  
النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب  
الذى نشأت عنه عاهة مستديمة — قد شابه البطلان وانطوى دلى فساد فى الاستدلال  
وخطأ فى الإسناد — ذلك بأنه كان من بين الهيئة التى أصدرته مفتش قضائى مما  
ييجعل تشكيل المحكمة باطلا كما أن المدافع عن الطاعن دفع بأنه كان فى حالة دفاع  
شرعى عن أخيه وماله ، ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع أخذا بأقوال للشاهد  
السيد عبد الجواد السعدنى تحالف ماقرره المجنى عليه نفسه وعلى خلاف انشأت

بالأوراق من أقوال ذلك الشاهد ، هذا إلى أن الحكم قد خُط بين إصابتي المحبني عليه برأيه وظهوره نتيجة ما دفع به الطاعن من تنافي بعض الدليلين القولي والفني في صدد إصابة الرأس التي تخلعت عنها العاهة حيث قرر الشهود أنها حدثت بسن الفأس مما يؤداه أن تكون الإصابة قطعية بينما جاء بالتقرير الطبي الشرعي أن تلك الإصابة يجوز حدوثها من أي جزء من الأجزاء غير الحادة بالفأس مما مفاده أنها رضية ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن النذب للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو يجمع عنه ولاية القضاء ولا يترتب على جلوس المفتش القضائي بمحكمة الجنايات بطلان تشكيلها ، وكان القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين — على ماورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية — ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن مفتش قضائي ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ومن ثم فلا سند للنعي ببطلان تشكيلها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي بقوله إن الثابت من أقوال ... .. التي اطمأنت إليها المحكمة أن المحبني عليه وابنه ... .. يعد أن اعتديا على ... .. كان المتهم قد توجه إلى الجرن الذي يبعد عن الحادث بنحو عشرين مترا وأحضر فأسا عاد بها واعتدى بها على المحبني عليه بأن ضربه بها على رأسه وظهوره ، ومن ثم فإن المتهم عند ما ضرب المحبني عليه لم يكن يرد مدونا يقع على أخيه أو يخشى حصول عدوان عليه ، وإنما كان معتديا على المحبني عليه انتقاما منه لسابقة تعديه وابنه على ... .. ولم يكن مدافعا وبذلك فإن الدفع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن أخيه يكون متعيينا لإطراحه ، ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد ... .. لا يناقض ما أورده الطاعن في أسباب طعنه من أنه بعد أن تماسك المحبني عليه وابنه مع شقيق الطاعن أسرع الطاعن إلى الجرن وأحضر فأسا فأخذ الشاهد يحول بينه وبين الإشتراك في المشاجرة حوالي ثلث ساعة وبعد أن أصيب أخوه دفعه الطاعن ثم جرى نحو

المجنى عليه واعتدى عليه بالفأس — مما مؤداه صحة ما حصله الحكم من أن اعتداء الطامن على المجنى عليه كان انتقاما لما وقع من اعتداء على أخيه وبعد انتهاء ذلك الاعتداء — وإذا كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة ممتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإن ما أثبتته الحكم فيما تقدم يكون سائفا وكافيا في تبرير ما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى ، وإذا كانت محكمة الموضوع لا تلتزم أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تعيم عليه قضاها ، وكان الحكم لم يشر إلى أقوال المجنى عليه في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى فإن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال أو الخطأ في الإسناد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليه أصيب بجرح رضى طوله ١٥ سم بفروة الرأس مقترن بكسر منخسف بعظام الجمجمة هو الذى خلفت عنه العاهة وجرح بأعلا الظهر ، ثم عرض الحكم للرد على دفاع الطامن بشأن تناقض الدليلين القولى والفقى بما أورده من أن الشهود أجمعوا على أن الطامن اعتدى على المجنى عليه بفأس على رأسه وظهره وأن الطبيب الشرعى أوضح في تقريره بأن إصابة الرأس التى خلفت العاهة يجوز حدوثها من أى جزء من الأجزاء غير الحادة من الفأس ولم ينف أن إصابة الظهر يمكن حدوثها أيضا من فأس وإن لم يستطع أن يقطع بمنشئها ، وانتهت المحكمة من ذلك — وهى على بينة مما شهد به الشهود وما ورد في التقرير الطبي الشرعى وسائر الأوراق — إلى أن إصابتي المجنى عليه برأسه وظهره حدثتا من الفأس أخذا بما قرره الشهود وبما يتلاءم به فحوى الدليلين القولى والفقى بغير تناقض ، فإنه لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه بالخلط بين الإصابتين — لما كان ما تقدم فإن النعى برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .



## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دنانة .

( ١٤٠ )

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢ ، القضائية

( ١ ) شيك بدون رصيد . جريمة . إرتباط . دعوى جنائية . حكم .  
” حجته ” .

إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد يكون نشاطا  
إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى  
الجنائية عنها جميعا بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار  
أى شيك منها .

( ب ) دعوى جنائية . ” انقضاؤها ” . دفوع : ” الدفع بعدم جواز نظر  
الدعوى لسابقة الفصل فيها ” . قوة الأمر المقضى . حكم . ” حجته ” .  
نظام عام .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارتها  
في أية حالة كانت عليها الدعوى . تصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه بمجر  
محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض  
الحكم والإحالة .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد  
في وقت واحد وعن دين واحد وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا  
إجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعا بصور حكم نهائى واحد  
بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .

٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجاوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى. وإذا كان البين مما جرى به منطوق الحكم أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة في مدونات حكمها فتقسطه حقه لإيراد له وردا عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : أعطى بسوء نية لـ ... .. شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة المطرية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى . وبعد أن أنمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبجواز نظرها وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المفضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على القصور في التسييب ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، تأسيسا

على أنه كان مدينا للمجنى عليها في مبلغ ٢٣٧ ج وحرر لها جملة شيكات في وقت واحد بالمبلغ جميعه قيمة كل منها عشرة جنيهات وتعددت تواريخ استحقاقها وقد ضبطت عن واقعة إصدار الشيك الأول المستحق الوفاء في ١٩٦٩/٨/١ القضية رقم ٦٠٥١ لسنة ١٩٦٩ جنح المطارية ، واعترفت المجنى عليها في تحقيقاتها بهذه الوقائع ، وحكم عليه فيها نهائيا ومن ثم فإن ما قارقه الطاعن من إصدار الشيكات جميعا بغير رصيد يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة في إصدار أى شيك منها ، إلا أن الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه برفض هذا الدفع ، إلا أنه لم يعرض له في مدوناته أو يرد عليه بما يسوغ رفضه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى في منطوقه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبجواز نظرها وأيد الحكم المستأنف لأسبابه ، دون أن يعرض في مدوناته لهذا الدفع أو يرد عليه بما ينفيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد ، وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وكان اليمين مما جرى به منطوق الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع ، مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة في مدونات حكمها فتقسطه حقه بإيرادا له وردا عليه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، وذلك دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد ! المستشار محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشربيتى .

( ١٤١ )

### الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ) نقض : "إيداع الأسباب . ميعاده" . شهادة مرضية . قوة قاهرة .  
طعن : "الطعن بالنقض . إجراءاته" .

( أ ) أسباب الطعن بالنقض . وجوب إيداعها في ظرف أربعين يوما من تاريخ  
الحكم الحضورى . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ب ) كون المرض الذى تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ليس من  
شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحمايه لهذا الغرض . أثره : عدم قبول  
الطعن شكلا .

١ — توجب المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداع الأسباب التى  
بنى عليها الطعن بالنقض فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى .  
٢ — متى كان الطاعن قد قدم شهادة مرضية لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب  
أثبت فيها ما نصه "بالكشف الطبى على ( الطاعن ) وجد أنه يعانى من تضخم  
الكبد والطحال وقد أعطى العلاج اللازم ونصح له بالراحة التامة وعدم مغادرة  
الفراش لمدة خمسة أشهر" وكان المرض الذى احتج به لتبرير ذلك كما يؤخذ عن  
الشهادة المرضية ليس من شأنه أن يقعه عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال  
بحمايه لهذا الغرض بالوسيلة التى يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ، فإن هذا المرض  
لا يعتبر عذرا ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

## الوقائع

لأتهمت النياية العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : عرض للبيع و باع ألبانا مغشوشة وغير مطابقة لقرار وزارة الصحة الخاص بالألبان مع علمه بذلك بأن أضاف نحو ٢٩٪ و نزع ٧٥٪ دسم على النحو المبين بالأوراق و طلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة المطرية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والمصادرة وكفالة عشرين جنيتها لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى فى معارضته بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن حكم عليه حضوريا بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بقرار بالطعن فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ وأودع أسبابه فى ٢٣ مايو سنة ١٩٧١ موقعا عليها من الأستاذ ... .. المحامى ، وقدم الطاعن شهادة مرضية مؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٧١ لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ، وهى صادرة من مستشفى الجمعية اليونانية بالقاهرة أثبت فيها ما نصه ” بالكشف الطبى على ( الطاعن ) وجد أنه يعانى من تضخم بالكبد والطحال ، وقد أعطى العلاج اللازم وتنصح له بالراحة التامة وعدم مغادرة الفراش لمدة خمسة أشهر ” لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب إيداع الأسباب التى يخفى عليها الطعن فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذى احتج به لتبرير ذلك — كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه — ليس من شأنه أن يقعه عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التى يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ، فإن هذا المرض لا يعتبر مذكرا ويكون طعنه غير مقبولا شكلا .

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حراري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين دزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دةة .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٤ القضائية

( أ ، ب ، ج ، د ) إجراءات المحاكمة : " الشفوية " : إثبات " شهود " ،  
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " : حكم " تنبيهه . تسبيب  
معيب " . تحقيق : " التحقيق بمعرفة المحكمة " .

( أ ) وجوب بناء الحكم الجنائي على التحقيق الشفوي الذي تجريه  
المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩  
لإجراءات .

عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة  
أو ضمنا .

( ب ) حق المحكمة في إبداء مآراء في شهادة الشاهد . لا يكون إلا بعد سماعها .  
علة ذلك ؟

( ج ) حق الدفاع في سماع الشاهد . تعلقه بما قد يباينه في الجلسة ويسع  
الدفاع مناقشته . عدم جواز مضادته .

( د ) إلتفات المحكمة عما تمك به المتهم من ضرورة سماع الشاهد . يعيب  
الإجراءات .

( هـ ) إجراءات المحاكمة . المحكمة الاستئنافية : " الإجراءات أمامها " ، " نظرها  
الدعوى والحكم فيها " . تحقيق : " التحقيق بمعرفة المحكمة " .



حق المحكمة الاستئنافية في القضاء على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع وسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .

١ — الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكناً ، وإنما يصبح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .

٢ — يوجب القانون سؤال الشاهد أولاً ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ماتراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

٣ — من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد يتعلق بما قد يبيده في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحق فلا تصح مصادرته في ذلك .

٤ — متى كان الطاعن قد تمسك بضرورة سماع أقوال شاهد الإثبات الذي قام بالقبض عليه أو التصريح له بإعلانه كشاهد نفى ، إلا أن المحكمة لم تنجبه إلى طلبه ولم تعرض له أو ترد عليه بما ينفي لزومه — فإن سير الإجراءات على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهد لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٥ — من المقرر أنه وإن كانت المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقاً بالجلسة وإنما تبنى قضائها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١٣٣ من قانون

الإجراءات الجنائية أن تسمع - بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك -  
الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفى كل نقص  
في إجراءات التحقيق .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في ليلة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠  
بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : شرعوا في سرقة محل تجارى  
خاص بـ ... .. وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم  
والجريمة متلبسا بها ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٧ و ٤٥ و ٣١٧/٤ - ٥ و ٣٢١  
من قانون العقوبات . ومحكمة السيدة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣١ يناير  
سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل  
والنفاذ ، فاستأنف المتهم الثالث ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة  
استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن في هذا الحكم بطريق  
النقض ... .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه - إذ دان الطاعن بجريمة  
الشروع في السرقة - قد شابه البطلان في الإجراءات وانطوى على الاختلال  
بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تحقق شفوية المرافعة طبقا لما توجبه المادة ٢٨٩  
من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ تمسك الطاعن أمام درجتى التقاضى بسماع  
شاهد الإثبات عريف الشرطة الذى قام بالقبض عليه ، أو التصريح له بأعلانه  
كشاهد نقي ، إلا أن المحكمة لم تحفل بما تمسك به ، ولم تعرض لهذا الطلب  
أو ترد عليه بما ينفى لزومه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى  
أن الطاعن تمسك بضرورة سماع أقوال شاهد الإثبات عريف الشرطة الذى قام

بالقبض عليه ، أو التصريح له بإعلانه كشاهد نفى ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، ولم تعرض له أو ترد عليه بما ينفي لزومه . لما كان ذلك وكان الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجرية المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا — وهو ما لم يحصل — ومن ثم فإن سير الإجراءات على النحو الذي جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهد لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة سالفه الذكر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كانت المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا بالجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص في إجراءات التحقيق كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — هذا فضلا عن أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى وكان حق الدفاع في سماع الشاهد يتعلق بما قد يبديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحق فلا تصح مصادره في ذلك . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نفضه والإحالة .



## جلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشربيني .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٢ القضائية

(١) اثبات : "شهود" . حكم : "ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل" .  
نقض : "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام  
استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفصيلات  
أو يركن إليها في تكوين عقيدته . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . جـدل  
موضوعي لا يجوز .

(ب) ضرب أفضى إلى موت . مسئولية جنائية . رابطة السببية .

اثبات تقرير الصفة التشريعية لحدث وفاة المجنى عليه من إصابات  
التي أحدثها الطاعن : — مجتمعة وأن كلاهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت  
في إحداث الوفاة صحيح في تقدير مسؤوليتهما ومساؤولتهما معا عن جناية الضرب  
المفضي إلى الموت وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما  
والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه .

١ — من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية  
شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام  
الثابت أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ومادام أنه لم يورد تلك  
التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

٢ — إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية — مما لا ينازع الطاعنان في صحة اسناد الحكم بشأنه — أن وفاة المجنى عليه نشأت من الإصابات المجتمعة التي أوقعها به الطاعنان وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في أحداث الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساءلتها معا عن جنابة الضرب المقضى إلى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب في تقدير مسئوليتها وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت وهي موت المجنى عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ بذاتة مركز أطسا محافظة الفيوم : ( أولا ) المتهمان الأول والثاني ( ١ ) ضربا ... .. فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . ( ب ) ضربا ... .. فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . ( ثانيا ) المتهمان الأول أيضا والثالث : تضاربا فأحدث كل منهما بالآخر الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والأوراق والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك وادعى المجنى عليه الثاني مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين الأول والثاني متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ و ٦١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والمتادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثالث ( أولا ) بمقابلة كل من المتهمين الأول والثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ( ثانيا ) : براءة المتهم الثالث مما أسند إليه . فظعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعنين بجريمتي الضرب المفضى إلى الموت والضرب العمد قد انطوى على خطأ فى الإسناد وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه لدى إيراده لشهادة ... .. الذى عولت المحكمة على أقواله فى قضائها بالإدانة — أسند إليه عبارة لم ترد فى شهادته هى أنه "إذا كان لا يستطيع تحديد أماكن الضرب من جسم المجنى عليه ، فإن مرد ذلك أنه كان على بعد" كما أن المحكمة أخذت بأقوال شهود الإثبات رغم تناقضها فى أكثر من موضع — مما أقرب به الحكم نفسه معلة ذلك بأن هذه الخلافات تنصب على تفصيلات ثانوية لا يعتد بها ، وكان الأحرى بها وقد استبان لها ذلك أن تورد مواضع الخلاف بعد تنقيتها من شوائبها حتى يستقيم استدلالها بالشهادة. ثم إن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت دون أن يحدد الفعل الذى قارفه كل منهما ومدى مساهمته فى إحداث الوفاة ودون أن يستظهر فى حقهما اتفاقا أو إصرارا سابقا مما كان يتعين معه مؤاخذتهما من القدر المتيقن فى "حقهما وهو الضرب البسيط ، وأخيرا فإن الحكم فى مجال ذكره لمواد القانون التى دان الطاعنين بمقتضاها — أورد من بينها المادة ٦١ من قانون العقوبات التى تنص على صورة من صور موانع المسؤولية هى حالة الضرورة فىكون قد دامل الطاعنين بالنقضيين فى وقت واحد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأقام عليهما فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهى أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق وتؤدى إلى ما رتب به الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ أن ... .. شهد بأنه كان يعمل فى حقله عندما سمع صياحا وشاهد الطاعنين يضربان المجنى عليه بعضى من الشوم لها كعوب من الحديد وأن المسافة بينه وبينهم كانت حوالى ١٠٠ متر وعندما سأله المحكمة عما إذا كانا قد ضرباه على رأسه



أجاب بأنه رآهما يضربانه ولكنه لم يتبين مواقع الضرب من جسمه إلا عندما توجه إلى المجنى عليه فيما بعد فوجده مصابا في رأسه وذراعه وجسمه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للحكمة أن تستنبط من الوقائع ومن أقوال الشهود ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وكان يبين مما تقدم أن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أن عدم تمكن الشاهد ... .. من تحديد أماكن الضرب من جسم المجنى عليه مرجعه بعده عن مكان الحادث لا يعدو أن يكون استنتاجا سائغا في العقل والمنطق لجماع ما تؤدي إليه أقوال الشاهد المذكور من أنه كان على بعد حوالي مائة متر من مسرح الجريمة وقت ارتكابها ومن أنه لم يتمكن من التحقق من موضع الضربات وليس فيه ثمة تحريف لشهادته أو إخراج لها عن مدلولها ، فإن رمى الحكم بالخطأ في الإسناد على الوجه الذي ساقه الطاعنان لا يكون له محصل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال شهود الإثبات ... .. و ... .. و ... .. بما مؤداه أنهم شاهدوا الطاعنين يضربان المجنى عليه بالعصى فأحدثا به الإصابات التي أودت بحياته ، وعلى أساس ما استخلصه من تلك الأقوال في جوهرها بنى الحكم يقينه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت المسندة إليهما ، وكان من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الثابت أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا يتجاوز إثارتة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها خلص إلى إدانة الطاعنين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت في قوله " إنه يبين من العرض السابق للوقائع والأدلة عليها أن القصد الجسائي متوفر لدى كل من المتهمين ... .. و ... .. من استعمالهما في ضرب المجنى عليهما ... .. و ... .. بالعصى الغليظة ذات الكعوب الحديدية ومن تعدد الضربات في أجزاء جسميهما والعصا على هذا النحو من شأنها إحداث الأذى بجسم المضروب وقد أحدثته فعلا بجسم المجنى

عليه .. وأدت إلى وفاة شقيقه .. متأثرا بإصاباته سالفة الوصف بمجموعة ،  
 أى تلك التى أحدثها كل من ... و ... .. مع لأن كليهما يسأل عن جميع  
 نتائج أفعال الضرب وقد قطع الطبيب الشرعى فى تقريره بأن الوفاة تعزى  
 إلى الإصابات التى أحدثتها جميع الضربات بمجموعة . لما كان ذلك ، وكان مفاد  
 ما أورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية — مما لا ينزع الطاعنان  
 فى صحة إسناد الحكم بشأنه أن وفاة المحنى عليه نشأت من إصاباته بمجموعة التى  
 أوقعها به الطاعنان وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت فى إحداث  
 الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساءلتها معا عن جناية الضرب المفضى إلى الموت  
 يكون قد أصاب بحجة الصواب فى تقدير مسئوليتها واثبت بما فيه الكفاية  
 العناصر التى تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التى حدثت وهى موت  
 المحنى عليه ، يكون منعاهما فى هذا الشأن على غير سند . لما كان ذلك ، وكان  
 من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضه  
 ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكانت أسباب  
 الحكم المطعون فيه قد خلصت فى غير تناقض إلى ثبوت جرمية الضرب المفضى  
 إلى الموت والضرب البسيط فى حق الطاعنين فإن استطراد الحكم إلى الإشارة  
 إلى المادة ٦١ من قانون العقوبات لا يقدح فى سلامته ما دام هو قد أورد  
 مواد العقاب الواجبة التطبيق فى القانون بل إن خطأه فى ذكرها لا يبطله ما دام  
 قد انتهى إلى نتيجة يقرها القانون ، ويكون النعى عليه فى هذه الخصوصية  
 غير قويم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
 رفضه موضوعا .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسين سعد صالح ، ونصر الدين حسن عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٢٨٤ سنة ٢٠٠٤ القضائية

(أ، ب) إجراءات المحاكمة . حكم : " وصف الحكم " . وكالة .

(أ) وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي يكون طبقاً لحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . مناط اعتبار الحكم حضورياً هو بحضور المتهم بالجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

(ب) وجوب حضور المتهم بنفسه جلسات المرافعة . تجاوز حضور وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . حضور وكيل المتهم على خلاف القانون لا يجعل الحكم حضورياً .

(ج) إجراءات المحاكمة . حكم : " وصف الحكم " . إستئناف . معارضة . وكالة . إعلان .

حضور المتهم بجريرة يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترالع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالإستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانه قانونياً . المادتان ٣٩٨ ، ٦٠٦ إجراءات .

(د) إجراءات المحاكمة . إعلان . إستئناف . نقض : " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .



لا تقوم طريقة أخرى ، مقام الإعلان متى أوجب القانون لإتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالإستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .

١ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وإن مناط إعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

٢ — الأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة إلا أنه يجوز أن يحضر وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، ومتى كان حضور المتهم شخصا أمرا واجبا ، فإن حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا .

٣ — إذا كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس — وإن حضر الجلسة المؤجلة إليها ادعوى للنطق بالحكم ، إلا أنه لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة ، بل حضر وكيل عنه ترفع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكما غيابيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا يفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الإستئناف — ان اخثار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الإستئناف — إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا ، وذلك إعمالا لنص المادتين ٣٩٨ ، ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

٤ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء الميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وإذا كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف إعلانا قانونيا — لشخصه أو في محل إقامته — إلى أن قرر فيه بالإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذا حاسب الطاعن على عدم التقرير بالإستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها ، تأسيسا على أن في ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور

الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني ، يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر شبرا : ١ — أقام البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة ٢ — أقام البناء المبين بالمحضر مخالفا للأعمال الفنية على الوجه المبين بالمحضر ٣ — أقام البناء المبين بالمحضر والذي تزيد قيمته على ألف جنيه قبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١١ و ١٣ و ١٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة بندر شبرا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١ من القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٦١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنميات وإلزامه بسداد ضعف رسوم الترخيص عن التهمتين الأولى والثانية وتغريمه ألف وأربعمائة واثنين وخمسين جنميا عن التهمة الثالثة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة بنا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته بعدم قبولها . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بنا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها — مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول معارضة الطاعن شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الحضوري الاعتباري بعدم قبول

الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه على الرغم من اقراره بأن الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٦٨ هو في حقيقته حكم غيابي لا يبدأ ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره بل من يوم اعلانه، فقد أخطأ إذ اعتبر دفع الطاعن لغرامة المحكوم بها عليه يقوم مقام الاعلان القانوني ويعتبر علما يقينيا بصدور الحكم وأسس على ذلك قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه أقام البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص ومخالف للأصول الفنية ودون الحصول على موافقة اللجنة المختصة على الرغم من أن قيمته تزيد على ألف جنيه . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٦٨ بتغريمه خمسة جنميات وإلزامه سداد ضعف رسوم الترخيص عن التهمتين الأولى والثانية وتغريمه ١٤٢٥ ج عن التهمة الثالثة ، فاستأنف هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا باعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لاتقريره بعد الميعاد تأسيسا على أن الحكم الابتدائي صدر حضوريا بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٦٨ ولم يقرر المتهم باستئنافه إلا بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٦٨ أي بعد فوات ميعاد العشرة الأيام المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . فعارض في الحكم، وقضت المحكمة في حكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وقالت في أسباب حكمها : " وحيث إنه مع التسليم بأن الحكم المستأنف صدر غيابيا تمشيا مع الدفاع عن المتهم فإن الثابت من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم وعلم به علما يقينيا في ١٨/٤/١٩٦٨ بدليل أنه قام بسداد الغرامة المقررة بها عليه وقدرها خمسة جنميات في هذا التاريخ بالقسيمة رقم ٧٣١٩٢٣ عن طريق الشرطي محمود صالح الجمال . ولما كان ذلك ، وكان ميعاد الاستئناف بالنسبة للمتهم طبقا لنص المادة (٤٠٦) إجراءات جنائية هو عشرة أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد للمعارضة في الحكم الغيابي وميعاد المعارضة طبقا لنص المادة ( ٣٨٨ ) إجراءات جنائية هو الثلاث أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي وكان المتهم لم يقرر بالاستئناف إلا في ١٩٦٨/٦/٥ ومن ثم يكون قد تجاوز ميعاد الاستئناف .. " . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكر



المحكمة عنه . وأن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى . والأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة ، إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فإن حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن - وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - وإن حضر الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم ، إلا أنه لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضر وكيل عنه ترفع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكما غيابيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا يفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف - إن اختار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الاستئناف ، إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا ، وذلك إعمالا لنص المادتين ٣٩٨ و ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد ، فإن أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه . وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف إعلانا قانونيا - لشخصه أو في محل إقامته - إلى أن قرر فيه بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حاسب الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها تأسيسا على أن في ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 حسين محمد سراج ، وقصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح  
 الشربيني .

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ القضائية

دعوى مدنية . تعويض . استئناف . محكمة استئنافية . نقض . إجراءات  
 المحاكمة .

وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية  
 ما دامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للدعوى  
 المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات  
 المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . ليس له استئناف  
 تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز  
 النصاب الإنهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات .

قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعوى بالحقوق  
 المدنية حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن .  
 فيه ابتداء بطريق الاستئناف ؟ هله ذلك : حيث يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف  
 لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

نقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى  
 المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجوز  
 أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت  
 فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت  
 للدعوى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة

الجزئية فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإتهائى للقاضى الجزئى ، وبالنألى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . وإذا كان الطاعن فى دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإتهائى لتلك المحكمة لو وصف بأنه مؤقت . ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم القاضى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانتها وإلزامه التعويض المطالب به ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف كما تقدم القول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز دشنا : بدد كمية الكسب المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة ... والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلفا لنفسه لإضراراً بالدائن الحاجز، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. وادعى المبنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جناح دشنا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام ( أولا ) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ ( ثانيا ) فى الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وألزمته المصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة قضا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا



وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني المصروفات المدنية . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرب أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي ، وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإتهائي لذلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت . ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائته وإلزامه التعويض المطالب به ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداءً بطريق الاستئناف كما تقدم القول . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون غير جائز ويتمين الحكم بذلك وبصدارة الكفالة وبالإلزام للطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
حسين سعد ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٤٦ )

### الطعن رقم ٢٩٦ سنة ٤٢ القضائية

إثبات . " شهود " . " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

تدخل المحكمة في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو إمامة قضائها على فروض  
تناقض صريح روايته . لا يجوز . مثال .

من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها  
على وجه خاص يخالف صريح عبارتها أو تقيم قضائها على فروض تناقض صريح  
روايته بل كل ما لها أن تأخذ بها ، إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ،  
وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على افتراض صدور حركات لا إرادية  
من المجنى عليه وهي انحناءه بعض الشيء إلى أسفل مع انحراف إلى الخلف  
وهو ما لا سند له من أقوال شاهد الإثبات أو تقرير الصفة التشريحية كما أوردها  
الحكم ، ومن ثم يكون قد تدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح  
عبارتها وهو ما لا يجوز له ، ويبقى بعد ذلك التعارض قائماً بين الداليل القولى  
والفنى لما يرفع . الأمر الذى يعيب الحكم بما يوجب نقضه والإحالة .

### الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بآبانه في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة  
مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : قتل .. .. عمدا

بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات فصدر قراره بذلك . وادعى والد القتل مدنيا قبل المتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف جنيه مناصفة بينهما والمصاريف المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اعتمد — من بين ما اعتمد عليه في قضائه — على شهادة الخفير ... .. وذهب إلى أنها توافق ما ورد بتقرير الصفة التشريحية في حين أنها تناقضه ، إذ مؤدى الشهادة المذكورة أن يأتي مسار العيار الناري في جسم المجنى عليه — وهو أطول قامة من الطاعن — من الأمام إلى الخلف في الجزء الأسفل من جسمه ، وذلك أخذا بما قرره الشاهد من أن الطاعن كان يصوب المسدس إلى المجنى عليه في وضع أفقي بينما الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب في أعلا جزء من جسمه وهو العنق وجاء اتجاه العيار بميل قليل من أعلا إلى أسفل مما يؤكد أن الخفير المذكور لم يظن لأمر إصابة المجنى عليه وحين أراد الحكم أن يوائم بين الدليين القولى والفنى ساق افتراضا لا أثر له في الواقع بقوله إن المجنى عليه انحنى وقت إطلاق العيار ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشاهد ... .. وهو الشاهد الوحيد الذى أثبت الحكم أنه رأى الحادث وقت وقوعه — وجاءت شهادته حسبما أوردها الحكم متضمنة أن الطاعن كان في مواجهة المجنى عليه حين أطلق النار عليه وأنه أطلق العيار في وضع أفقي



ولم يطلقه إلى أعلا في الهواء ، وأثبت الحكم أن المجنى عليه كان أطول قامته من الطاعن  
ثم أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية كدليل آخر على إدانة الطاعن موضحا  
أن فتحة دخول العيار كانت أسفل يسار مقدم العنق وأن اتجاه سير المقذوف بالعنق  
والصدر في الوضع العادى للجسم كان من اليسار إلى اليمين أساسا بميل قليل لأسفل  
وانحراف طفيف من الأمام إلى الخلف ، كما أثبت الحكم في مدوناته أنه من البديهي  
أن المجنى عليه عندما فوجيء باطلاق العيار أن يعمل بحكم الغريزة الطبيعية على توقي  
الإصابة عند انطلاق المقذوف بالانحناء بعض الشيء إلى أسفل مع الانحراف  
إلى الخلف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يجوز للحكمة أن تتدخل  
في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها أو تقيم  
قضائها على فروض تناقض صريح روايته بل كل ما لها أن تأخذها إذا هي اطمأنت إليها  
أو تطرحها إن لم تثق بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على افتراض  
صدور حركات لا إرادية من المجنى عليه وهي انحناءه بعض الشيء إلى أسفل  
مع انحراف إلى الخلف وهو ما لا سند له من أقوال شاهد الإثبات — أو تقرير  
الصفة التشريحية — كما أوردها الحكم ، ومن ثم يكون قد تدخل في رواية  
الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ، ويبقى بعد  
ذلك التعارض قائما بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع ، الأمر الذى يعيب  
الحكم بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث بقيه أوجه  
الطعن .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : حسين منعد سائح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٤ القضائية

أمر حفظ . أمر بالأوجه . مستشار الإحالة . نيابة عامة . دعوى مدنية .  
تحقيق . نقض : "حالات العامن . الخطأ في تطبيق القانون" . دعوى جنائية :  
"انقضاؤها" .

لادعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد صدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون .  
المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .

بعد الأمر الذي تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها في شكوى بحفظها إداريا أيا ما كان سببه — أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حججه التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام الأمر قائما ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت في الأمر الصادر منها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة ، مادام الأمر قد صدر بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون — طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمواد ١٩٩ وما بعدها من قانون الإجراءات — مما يجعله حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ويحول دون الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد صدوره إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغى النائب العام في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها

بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ — قد خولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لأي سبب كان بغير نص يقيد الحالات التي تصدر النيابة فيها هذا الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر . لما كان ذلك فإنه يكون من الجائز للمدعى بالحقوق المدنية — العاعن — أن يطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة في الشكوى المشار إليها وفقا لما تقضى به المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا جانب الأمر — الصادر من مستشار الإحالة بعدم جواز الطعن هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح القانون متعينا تقضيه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

## الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت بالأوراق — في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى النيابة العامة نسب فيها إلى المطعون ضدهما أنهما ارتكبا تزويرا في محرر رسمي هو ورقة إعلان صحيفة الدعوى رقم ٣٨٩١ سنة ١٩٧٠ مدني كلني دمياط المقامة عليه من ثانيهما بطلب صحة ونفاذ عقد بيع ابتدائي نسب صدوره إليه وذلك بأن اتفق المطعون ضده الثاني مع تاع المطعون ضده الأول على استلام إعلان صحيفة الدعوى المشار إليها على اعتبار أنه تابع للعلن إليه — العاعن — وتنفيذا لهذا الاتفاق قرر المطعون ضده الأول للحضر الذي باشر الإعلان على غير الحقيقة أنه تابع للطاعن ويقم معه . قم الإعلان واستلام صورته على هذا الأساس ، في حين أن المطعون ضده الأول ليس تابعا للطاعن وإنما يعمل لدى المطعون ضده الثاني ، فباشرت النيابة العامة التحقيق ثم أمرت بحفظ الشكوى إداريا وتظلم الطاعن من قرار الحفظ . وادعى مدنيا قبل المطعون ضدهما بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فأمر رئيس النيابة باستيفاء التحقيق ثم أمر بعد إجراء الاستيفاء بحفظ الأوراق ، فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الأمر أمام مستشار الإحالة بحجة دمياط الابتدائية ، فأصدر أمره بعدم جواز الطعن ، فطعن وكيل المدعى بالحقوق المدنية في هذا الأمر بطريق النقض .. الخ



## المحكمة

حيث إن الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — ينهى على الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة أنه إذ قضى بعدم جواز الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكواه إدارياً قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن ذلك الأمر لا يعتبر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية مما يجوز أن يكون محلاً للطعن وفقاً للمادة ۲۱۰ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ هو لا يعدو أن يكون إيذاناً من النيابة العامة بإيقاف سير التحقيق في الدعوى على اعتبار أنه لم يؤسس على أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة فيها غير كافية وهذا الذي ذهب إليه الأمر المطعون فيه يتنافى مع ما هو مقرر من أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق تكون قد أجرت في الدعوى يعد أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أياً ما كان السبب الذي بني عليه ، ومن ثم يكون الطعن فيه جائزاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الوقائع المسندة إلى المطعون ضدهما والتي تكون حسب ظاهر الاتهام وفي حالة ثبوتها جنايتي اشتراك في تزوير محرر رسمي واستعمال هذا المحرر مع العلم بتزويره — كانت موضع تحقيق من النيابة العامة في الشكوى رقم ۲۱۴۰ سنة ۱۹۷۰ إدارياً قسم دمياط ، وانتهت النيابة العامة فيها إلى إصدار أمر بحفظها إدارياً . لما كان ذلك ، فإن هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها يعد — أياً ما كان سببه — أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه . وهو أمر له حجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام بالأمر قائماً ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت في الأمر الصادر منها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة مادام أن الأمر قد صدر منها بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ۶۴ والمواد ۱۹۹ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية مما يجعله حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه ويحول دون الرجوع إلى الدعوى

الجنائية بعد صدوره إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ — قد خولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لأي سبب كان بغير نص يقيد الحالات التي تصدر النيابة فيها هذا الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر . لما كان ذلك ، فإنه يكون من الجائز للدعي بالحقوق المدنية — الطاعن — أن يطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة في الشكوى المشار إليها وفقا لما تقضى به المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذ جانب الأمر المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف صحيح القانون متعينا نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها مع إلزام المطعون ضدها المصاريف .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد محمد  
عسنى .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧١

تعد . جريمة : " أركان الجريمة " . قصد جنائى . فاعل أصلى . موظفون  
عموميون . حكم : " تسببه . تسبب غير معيب " . اتفاق .  
اشتراك . خبز .

( ١ ) الركن الأدبى فى جناية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه  
بتوافر تية خاصة لدى الجانى . بالإضافة إلى القصد الجنائى العام . هى انتوؤه  
الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لايجل له أدائه أو امتناعه  
عن أداء عمل كلف بأدائه .

( ب ) استظهار الحكم — بعد إرادته ما يكفى لثبوت العنصر المادى  
لجريمة — أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم  
من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدى  
من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا  
١ و ٢ عقوبات .

( ج ) قصد المراهمة فى الجريمة . تحققه : بوقوعها نتيجة لاتفاق المساهمين  
تنفيذا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها . ولولم ينشأ هذا الاتفاق إلا لحظة  
تنفيذ الجريمة .

( د ) كفاية مراهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . لاعتباره  
فاعلا أصليا فيها .



(٥) إثبات الحكم أن الطاعن ألقى بحجر إلى الخبز المضبوط من الخبز إلى الطريق العام . واستظهاره أن ذلك كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا به . كفايته لاعتباره فاعلا أصليا .

١ — يتحقق الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتحصل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

٢ — متى كان الحكم بعد أن أورد وقائع المقاومة بما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة ، استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقي الجناة مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم بعدم تمكينهم من ضبط الخبز ناقص الوزن واقتياد الفاعلين إلى مخفر الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم ، وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهم من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

٣ — من المقرر أن قصد المساهمة في الجريمة أرونية التدخل فيها يتحقق حتما إذا وقعت نتيجة إتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها ، أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأهمهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم بختة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

٤ — يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .

٥ - متى كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أنه ألقى بجوال الخبز المضبوط من الخبز إلى الطريق العام واستظهر استظهارا سليما أن ذلك منه كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا بأدائه ، فإن الطاعن يكون قد ساهم في الجريمة باعتبار أنها تتكون من عدة أفعال وقارفها مع الباقيين بفعل من الأفعال المكونة لها ، وهو ما يكفي لاعتبار كل منهم فاعلا أصليا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز فارسكور محافظة دمياط : ( أولا ) المتهمون جميعا - استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين هم مفتش التكوين بدمياط والقوة المرافقة له ليحملوهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم بأن تماسكوا معهم وضربوهم حتى امتلصوا منهم حرز العيش المضبوط بخبز المتهم الأول وحالوا دون إتمام عملية الضبط ، وقد حدث مع التعدي ضرب من المتهم الأول على الشرطي السرى المرافق للقوة فحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمياط قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١٣٧ مكرر فقرة ١ و ٢ والمادة ١٧ و ٥٥ / ٥٦ و ١ / ٥٦ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني والثالث بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر ( ثانيا ) بمعاقبة كل من المتهمين الباقيين بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة للأربعة الأخريات لمدة ثلاث سنوات ، فطعن المحكوم عليه الرابع في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال

وظيفتهم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ، ذلك بأن كل ما أسنده إليه الحكم هو إلقاءه بحوال الخبز ناقص الوزن المضبوط من الخبز إلى الطريق العام دون أن يسند إليه استعماله لأى قوة أو عنف أو تهديد أو إسهام في الوقائع المتتابعة التى سبقت الضبط من باقى المحكوم عليهم مما لا يوفر فى حقه قيام الجريمة التى دين بها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن مفتش مباحث التكوين يرافقه أربعة من رجال الشرطة قاموا بضبط خبز ناقص الوزن من إنتاج مخبز المحكوم عليه الأول وإثر ذلك أحاط المحكوم عليهم الثلاثة الأول بالشرطى الذى يحمل المضبوطات وجذبوها منه ثم حضرت المحكوم عليهم الخامسة والسادسة شقيقتا الأول والسابعة زوجته والثامنة وأخذن فى الصباح بينما اعتدى الأول على أحد رجال الشرطة وتمكنت الأخريات من خطف الحوال المضبوط من الشرطى فأخذ الرابـع " الطاعن " وقذف به من نافذة المخبز إلى الطريق العام بقصد منع رجال القوة من ضبطه مما أدى إلى انصراف مفتش التكوين ورجاله خشية الموقف وأثناء انصرافهم بالسيارة قذفها الثالث بحجر أتلـف زجاج بابها الخلفى ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال مفتش التكوين ورفاقه من رجال الشرطة والتقارير الطبيـة وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد وقائع المقاومة بما يكفى لتوافر العنصر المادى للجريمة ، استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقى الحناة مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم بعدم تمكينهم من ضبط الخبز ناقص الوزن واقتياد الفاعلين إلى مخفر الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم ، وقد تمكنوا بما استعمالوه فى حقهم من وسائل العنف والتعدى من بلوغ قصدهم فإن الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان إذ الركن الأدبى فيها يتحقق متى توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تصل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة ، هى أن يؤدى عملا لا يحمل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة



المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلب بأدائه . لما كان ذلك ، وكان يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن — وهو مالا يجادل فيه — أنه ألقى بجوال الخبز المضبوط من الخبز إلى الطريق العام واستظهر الحكم استظهارا سليما أن ذلك منه كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا بأدائه ، فإنه يكون قد ساهم في الجريمة باعتبار أنها تتكون من عدة أفعال وقارفها مع الباقي بفعل من الأفعال المكونة لها وهو ما يكفي لاعتبار كل منهم فاعلا أصليا فيها ، إذ من المقرر أن قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها يتحقق حتما إذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم يلشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها ، أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم بغاية وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون هلى غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الدبوانى ، ومصطفى الأسبوطى .

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢ فى القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ) دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .  
إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية : ” الإجراءات أمامها “ .  
إثبات : ” شهود “ .

( ١ ) كفالة حرية الدفاع . برجوب استماع المحكمة إلى ما يديه المتهم من أقوال  
وطلبات وأوجه دفاع . مشروطة بإدائها قبل قفل باب المرافعة .

( ب ) حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقديم مذكرات .  
عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدى فى مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى  
للمحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه .

( ج ) الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . وأنه على محكمة ثانى  
درجة تدارك ما قد يقع من خطأ فى ذلك . قيدا ذلك : ألا يكون سماع الشاهد  
متعللا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .

( د ) ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة بسماع شهود . مفاده : نزوله  
عن سماعهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها  
من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه فى ختام  
مرافعته بسماع باقى الشهود . النعى بعدم سماعهم لا يقبل .

( هـ ، و ) محكمة الموضوع : ” سلطتها فى تقدير الدليل “ . ” سلطتها فى وزن  
أقوال الشهود “ . إثبات : ” بوجه عام “ . ” شهود “ . نقض :  
” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ . حكم : ” تسببيه . تسبیب غیر  
معيب “ .

( هـ ) وزن أقوال الشهود . وتقدير الظروف التي يؤد فيها الشهادة . موضوعي .  
أخذ المحكمة بشهادة شاهد . يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع  
لحلها ، على عدم الأخذ بها .

( و ) . صادرة محكمة الموضوع في اعنتدها أو مجادلتها في تقديرها . أمام محكمة  
النقض . لا تجوز . ما دامت قد بينت راقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر  
سائفة افتتبع بها وجدانها .

١ — من المقرر أن كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه  
المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة  
بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة وأوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك  
من مذكرات

٢ — متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجب الدعوى للحكم دون  
أن تصرح بتقديم مذكرات ، فإنه بفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنه طلب  
في مذكرته المقدمة بعد حجب الدعوى للحكم وإقفال باب المرافعة ضم دفترالأحوال ،  
فإن هذا الطلب لا يكون على المحكمة إلزام بإجابته أو الرد عليه .

٣ — الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى  
وأن تتدارك المحكمة الاستئنافية ما يكون قد وقع من خطأ في ذلك ، إلا أن هذه  
القاعدة يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية  
أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والآخر أن يتمك المتهم أو المدافع عنه  
بسماعه حتى لا يفترض في حقه أنه قبل صراحة أو ضمنا الاكتفاء بأقواله  
في التحقيق .

٤ — متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المتهم  
لم يتمك بسماع شهود مما يعد نزولا منه عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به  
أمام محكمة أول درجة ، ومع ذلك فإن محكمة ثاني درجة أجابته لطلب سماع  
شهود الإثبات وسمعت أقوال من حضر منهم وترافع بعد ذلك المدافع عن الطاعن  
دون أن يتمك في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود أو بطلبات فإن ما يثيره  
في هذا الشأن يكون غير سديد .



٥ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها .

٦ — متى بينت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضائها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها ، فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ليلة ٩ يولية سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم المطرية محافظة الدقهلية : شرعا في سرقة المهورات الخشبية الميينة بالمحضر والملوكة للشركة العربية للشحن والتفريغ ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة متابسة بها . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٤ و ٥ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة المطرية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بخمس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لكل ، فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبالنسبة للتهم الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما اسند إليه ، وبالنسبة للتهم الثاني برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في سرقة قد أحل بحقه في الدفاع وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن أصر أمام المحكمة الاستئنافية على سماع الشهود كما طلب في المذكرة المقدمة في فترة حجب الدعوى للحكم ضم دقتر أحوال الدفاع المدني ، إلا أن المحكمة قد اكتفت بسماع شاهدين منهم والتفتت عن طلبه ضم الدقتر رغم أهميته — كما التفتت عن دفاعه المبدى بالمذكرة — هذا إلى أن موقف الطاعن

لا يعدو أن يكون صورة مماثلة لموقف آخر استبعد من الاتهام رغم اتحاد حال كليهما ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وأن تتدارك المحكمة الاستئنافية ما يكون قد وقع من خطأ في ذلك ، إلا أن هذه القاعدة يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والآخر أن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه حتى لا يفترض في حقه أنه قيل صراحة أو ضمنا الاكتفاء بأقواله في التحقيق . لما كان ذلك ، وكانت كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة وأوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المتهم لم يتمسك بسماع شهود مما يعد نزولا منه عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومع ذلك فإن محكمة ثاني درجة أجابته لطلب سماع شهود الإثبات وسمعت أقوال من حضر منهم وترافع بعد ذلك المدافع عن الطاعن دون أن يتمسك في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود أو بطلبات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بتقديم مذكرات ، فإنه بفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنه طلب في مذكرته المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم وإفقال باب المرافعة ضم دفتر الأحوال فإن هذا الطلب لا يكون على المحكمة إلزام بإجابته أو الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فلا يقبل من الطاعن المنازعة في اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ، ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المغربى .

( ١٥٠ )

### الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢ القضائية

حكم : ” بيانات حكم الإدانة “ . ” بيانات التوبيخ “ . ” تسديده . تسبيب معيب “ . سب وقذف . نقض : ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .

حكم الإدانة . فى جريمة السب العلنى . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب التى بنى قضاءه عليها . إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم . فى هذا الشأن . إلى ما ورد بمحضر شكوى إدارية . لا تغنى .

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة السب العلنى يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب التى بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ السب وكان لا يغنى عن هذا البيان الإحالة فى شأنه إلى ما ورد بمحضر الشكوى الإدارية ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن بما يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الزيتون الجزئية ضد الطاعنة متهما إياها بأنها فى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩ اعتدت عليه بالسب العلنى بالألفاظ الواردة بالمحضر الإدارى رقم ٦٣٥٨ لسنة ١٩٦٩ الزيتون .



وطلب عقابها بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامها أن تدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى حضوريا - عملا بمواد الإتهام - بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣ جنيهات لوقف التنفيذ والزامها بدفع مبلغ ٥١ جنيها تعويضا مؤقتا والمصروفات ومبلغ ٢ جنيهين أتعاب محاماة . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بنقضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها لمدة ثلاث سنوات من اليوم وألزمت المتهمة بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية ومبلغ ٥ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة السب العلني قد شابه القصور ، ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع أن الحكم الأخير قد خلا من بيان أقوال المجنى عليه وشاهديه واكتفى في بيان ذلك إلى ماورد بتحقيقات الشكوى الإدارية المضمومة .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب التي بني قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ السب وكان لا يغني عن هذا البيان الإحالة في شأنه إلى ما ورد بمحضر الشكوى الإدارية . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن بما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراري ، ومحمود عطيفه ، ومحمد طفي الأسبوطي ، وعبد الحميد الشربيني .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢ في القضائية

- ( أ ، ب ) تلبس . تفتيش : ” التفتيش بغير إذن “ . مواد مخدرة . محكمة الموضوع :  
” سلطتها في تقدير قيام حالة التلبس “ . حكم : ” تسببيه . تسبیب غیر  
معيب “ . نقض : ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ . مأمورو  
والضبط القضائي . دفعوع : ” الدفع ببطلان القبض والتفتيش “ .  
( أ ) تقديم المتهم بظانته . طراوية واختيارا إلى مساعد الشرطة .  
للتأكد من شخصيته . حضوره . هل مخدر داخلها . تتوافر به حالة  
التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر .  
( ب ) تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب .  
مادامت تقيمه على أسباب مائنة . كون ما أورده الحكم تدليلا  
على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش  
كان وسائله . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .  
( ح ) دفاع : ” الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ . حكم : ” تسببيه . تسبیب  
غير معيب “ .

الدفاع الموضوعي . كفاية أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة . ردا عليه .

- ( د ، هـ ) محكمة الموضوع : ” سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى “ . ” سلطتها في وزن أقوال الشهود “ . حكم : ” تسببيه .  
تسبیب غیر معيب “ . إثبات : ” بوجه عام “ . ” شهود “ . نقض :  
” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

( د ) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

( هـ ) وزن أقوال الشهود . مرجعه إلى محكمة الموضوع . المجادلة فيها  
اطمأنت إليه المحكمة . أمام النقض . لا تقبل .

١ — متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقته العائلية إلى مساعد الشرطة للاستيثاق من شخصيته حين سماع أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تعدد ، وبفتحه إياها عثر فيها على المخدر ، وأبان الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان عن طوعية واختيار إثر تخلي الطاعن عن البطاقة فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من البطاقة أو غير ظاهر ما دام أن الطاعن قد تخلى عنها باختياره .

٢ — من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . ومتى كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش كاف ومائع في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — لا يقدح في سلامة الحكم عدم رده صراحة على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي حولت عليها المحكمة .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .



• — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز سافلتة محافظة سوهاج : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا " حشيشا " بدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٦٠ و ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بقرار ذلك ، ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار جوهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه قصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه جاء قاصرا في الرد على الدفع ببطلان التفتيش وكان ما حصله الحكم ردا منه على هذا الدفع من قوله إن الطاعن قدم المخدر المضبوط إلى الشاهد الأول طواعية وإختيارا ليس له أصل في الأوراق ، كما أغفل الحكم الرد على ما أناره الطاعن في شأن خلو محضر مساعد مركز الشرطة من واقعة ضبط المخدر ، واستفسار محرر المحضر عن صاحب المخدر ونفى بعض الشهود رؤية واقعة الضبط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه حين سماعه أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تعدد ، طلب إليه إبراز بطاقةه العائلية للاستيثاق من شخصيته وافتحها عثر بداخلها على المخدر ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة — أدلة مستمدة من أقوال الشهود وما ثبت من تقرير التحليل ، وقد عرض الحكم من بعد ذلك للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله ” وحيث إنه عما دفع به الحاضر مع المتهم ( الطاعن ) ببطلان التفتيش لمردود بأن المحكمة تأخذ بأقوال الشاهد الأول .. المساعد الأول بمركز شرطة ساقته في كيفية ضبط المتهم والتي تأيدت بأقوال الشاهدين ... على ما سلف بيانه ، ومتى كان الثابت من هذه الأقوال جميعها أن المتهم هو الذي قدم إلى الشاهد الأول المخدر الذي كان معه طواعية واختيارا ودون مسعى مقصود من هذا الشاهد فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعينا لإطراحه “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقةه العائلية إلى مساعد الشرطة للتأكد من شخصيته وافتحه إياها عثر فيها على المخدر ، وأبان الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو إجراء غير مشروع ، بل كان عن طواعية واختيار لا تخلي الطاعن عن البطاقة ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من البطاقة أو غير ظاهر ما دام أن الطاعن قد تخلي عنها باختياره ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمدا من واقعة ضبط الجوهر المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد تفتيش وقع عليه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وصحة تصويرهم للواقعة ، فإن ما يشير به الطاعن من منازعة في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل

الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه رد على الدفاع الموضوعي بقوله: "وحيث إنه عن الموضوع فلا تعير المحكمة التفاتاً لإنكار المتهم إذ لم يقصد منه سوى الدفاع والافلات من العقوبة"، ومتى كانت واقعة ضبط الجوهر المخدر "حشيش" على تلك الصورة التي وردت بأقوال الشهود المذكورين والتي تطعن المحكمة إليها وتأخذ بها ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً لا ريب فيه... "وكان لا يقدح في سلامة الحكم عدم رده صراحة على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي، إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة. ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس واجب الرفض.



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، وإبراهيم الدبوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد الشربيني .

( ١٥٢ )

### الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ القضائية

( ا ، ب ، ج ) إشتراك . جريمة : ” أركان الجريمة ” . مسئولية جنائية :  
” الإعفاء منها ” . اتفاق . اتفاق جنائى . سرقة . دفاع : ” الإخلال  
بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم : ” تسببه . تسبب  
غير معيب ” . نقض : ” أسباب النقض . ما لا يقبل منها ” .  
شريك .

( ا ) الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة اشريك مع باقى  
المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبب مائع .

( ب ) مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد الأفعال المكونة للاشتراك . عدول الشريك  
بعد ذلك . لا تأثير له على مسئولية الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع  
الجريمة . من إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها .

( ج ) إثبات الحكم ووقوع جريمتي القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن بإشراكه في جريمة  
السرقة . كفايته ردا على ما أثاره الطاعن عن إصفائه من المسئولية الجنائية .  
المادة ٤٨ عقوبات .

( د ، هـ ) سرقة : ” مع حمل السلاح ” . إشتراك . ظروف مشددة .  
جريمة : ” أركان الجريمة ” . مسئولية جنائية . سلاح . حكم :  
” تسببه . تسبب غير معيب ” . محكمة الموضوع : ” ساطتها  
في تقدير الدليل ” . فاعل أصلى . شريك .

(د) حمل السلاح في السرقة . قارف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سرعان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به .

(هـ) العبرة في اعتبار السلاح ظلما مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر .

كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .

كونه من الأدوات التي تعتبر مرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة .

(و، ز، ح، ط) قتل عمد . قصد جنائي . سبق إصرار . محكمة الموضوع :  
”سلطتها في تقدير توافر نية القتل“ . ظروف مشددة . حكم :  
”تسببيه . تسبیب غیر معیّب“ . ”مالا يعيبه في نطاق التدليل“ .  
نقض : ”أسباب الطعن . مالا يقبل منها“ .

(و) قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التي يأتها الجاني وتم عما يضره .

(ز) القصد الجنائي . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا .

سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .  
(ج) استخلاص نية القتل . موضوعي .

(ط) التناقض الذي يعرب الحكم . ماهيته . مثال لتسبیب لاتناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .

(ي، ك، ل) حكم : ”تسببيه . تسبیب غیر معیّب“ . ”مالا يعيبه في نطاق التدليل“ . ”بياناته . بيانات التسبیب“ . دفاع :  
”الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره“ . اشتراك .

(ي) الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .

(ك) استطراد الحكم — خطأ — إلى أن الاشتراك كان بطريق التحريض .  
لا يبره . مادام قد دلت على قيام الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلا سائغا .  
(ل) وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف  
التي وقعت فيها .

عدم رمم القانون شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان .  
كون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها . كفايته .  
(م) بقض : ” أسباب الطعن . تقديمها “ . ” نظره والحكم فيه “ .  
(م) عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان  
الطاعن قد قرر بالقض في المبدأ .

١ — يتوافر الإشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى اتحدت إرادة  
الشريك مع باقي المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا  
الاتفاق . ولما كان الحكم قد عرض في مقام استخلاصه لما ثبت في حق كل  
من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه اتفق مع باقي المتهمين سواء  
في المرة الأولى أو الثانية على سرقة المحبى عليها فقط دون الحاق أى أذى بها  
ثم أورد الحكم : ” وحيث إن المتهم الأول ( الطاعن ) انحصرت مسؤوليته  
على ما سلف في الاشتراك مع المتهمين في سرقة المحبى عليها بالتحريض على اقتراف  
الإثم مما يتعين قصر عقابه على ما اقترف “ ، منتهيا في التكييف القانوني للواقعة  
إلى أنه ارتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جناية السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و  
٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، ولما كان البين من مراجعة مدونات الحكم  
لأنها جرت على أن الطاعن اتفق مع غيره من المتهمين في الدعوى على ارتكاب  
جريمة سرقة المحبى عليها — وهى خالة والدته — وأنه رافقهم في المرتين اللتين  
توجهوا فيهما إلى منزلها وإن شيئا لم يتم في المرة الأولى وأنه في المرة الثانية  
انصرف قبل وقوع الجريمة فإن الحكم يكون قد دلت على قيام هذا الاشتراك  
من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلا سائغا .

٢ — إن عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسؤوليته الجنائية  
إذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكا ، ذلك بأن مساهمته في الجريمة  
تم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان  
قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها .



٣ — تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه "يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبين اشتركوا فيه قبل وقوع أية جريمة أو جنحة" ومتى كان الحكم قد أثبت وقوع جنائتي القتل والسرقة قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة — وهو ما لا يجادل الطاعن فيه — فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على اطراحه فضلا عن أنه دفاع قانوني ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه .

٤ — من المقرر أن حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يكن يعلم به .

٥ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطوآء ، فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة — في هذه الدعوى — في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائغة .

٦ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضممره في نفسه .

٧ — لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاهتداء على الأشخاص .

٨ — من المقرر أن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٩ — التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن اطمانت إلى توافر نية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد ايقنت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينته من أن الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للجناة بإعمال الفكر في هدوء وروية ، وهو استخلاص سائغ لاتناقض فيه ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب .

١٠ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان .

١١ — متى كان الحكم قد دلل على قيام الاشتراك من ظروف الدعوى وملايساتها تدليلا سائغا ، فإن استطراده إلى القول خطأ بأن الاشتراك كان بطريق التحريض لا يعيب الحكم لأنه لا ينال من سلامته .

١٢ — من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .

١٣ — متى كان الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز الواسطى محافظة بنى سويف (أولا) قتلوا ... عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتلها وأعد لذلك المتهم الثانى آلة حادة "سكينه" وتوجهوا إلى مسكنها وترصدوا لها بداخل دورة مياه مسكنها ، وما أن ظفروا بها حتى طعنوا المتهم الثانى بسلاحه ثم أجهز عليها تماما وكنم أنفاسها بيده فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها (ثانيا) سرقوا المبلغ المبين القدر والحلى الذهبية الموضحة بالتحقيقات للجنة عليها سالفة الذكر من مسكنها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات بنى سويف قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٢٣٤ و ٣٢ و ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ و ٣٠ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة (ثانيا) بمعاقبة المتهم الرابع بالأشغال الشاقة خمس سنوات (ثالثا) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات (رابعا) بمصادرة السكين المضبوطة (خامسا) قدرت للمحامى المنتدب عشرة جنيهاً . فطعن المحكوم عليهم الأول والثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد القانونى ، إلا أنه لم يقدم أسبا با لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من للطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه ، إذ دانه بجريمة الاشتراك فجناية سرقة بحمل سلاح قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون



والقصور في التسبب ، ذلك بأنه نسب إلى الطاعن الاشتراك بطريق التحريض على الرغم من عدم توافر التحريض كما هو معرف قانونا في واقعة الدعوى ، كما أن المسؤولية الجنائية قد انحسرت عن الطاعن لعدوله عن اقتراح الجريمة قبل وقوعها ، هذا فضلا عن أن في إرشاده عن باقي الجناة ما يعفيه من العقاب وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات . وعلى الرغم من أن الطاعن أثار جميع ذلك في دفاعه فإن الحكم لم يعرض له إيرادا وردا ، وأخيرا فإنه مع افتراض اشتراك الطاعن بالتحريض في جريمة السرقة فإنه لا يسأل عن حمل أحد مرتكبيها سكيما ، إن كانت تعد سلاحا لعدم علمه بذلك ولا تكون الواقعة مكونة بالنسبة له اشتراكا في جنحة سرقة تنطبق عليها المادة ٣١٧ من قانون العقوبات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته ما يكفي لتفهم واقعة الدعوى وظروفها وأدلتها حسبما تبينتها المحكمة وبما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن وغيره من المتهمين ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وأقوال شهودها واعترافات المتهمين فيها — ومن بينهم الطاعن — عرض في مقام استخلاصه لما ثبت في حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه اتفق مع باقي المتهمين سواء في المرة الأولى أو الثانية على سرقة المجنى عليها فقط دون إلحاق أى أذى بها ، ثم أورد الحكم قوله : ” وحيث إن المتهم الأول ( الطاعن ) انحصرت مسؤوليته على ما سلف في الاشتراك مع المتهمين في سرقة المجنى عليها بالتحريض على اقتراح الإثم مما يتعين قصر عقابه على ما اقترف ” ، منتها في التكييف القانوني للواقعة إلى أنه ارتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جناية السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، ولما

كان البين من مراجعة مدونات الحكم أنها جرت على أن الطاعن اتفق مع غيره من المتهمين في الدعوى على ارتكاب جريمة سرقة المحبى عليها - وهي خالة والدته - وأنه رافقهم في المرتين اللتين توجهوا فيهما إلى منزلها وأن شيئاً لم يتم في المرة الأولى وأنه في المرة الثانية انصرف قبل وقوع الجريمة ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن يتوافق به الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق فقد اتحدت إرادته مع باقي المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ، وقد دلى الحكم على قيام هذا الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سائفاً وأنه إذا كان الحكم قد استطرد إلى القول خطأ بأن الاشتراك كان بطريق التحريض ، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم لأنه لا ينال من سلامة استدلاله ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولية الجناحية إذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكاً ، ذلك بأن مساهمته في الجريمة تم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للإشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها ، ولما كانت جريمة السرقة التي اتفق عليها الطاعن قد وقعت فعلاً ، وكان ما أورده الحكم يتضمن الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فضلاً عن أن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان ، فلا محل لما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تنص على أنه "يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبين اشتركوا فيه قبل وقوع أية جريمة أو جنحة . . ." ، وإذا كان الحكم قد أثبت وقوع جنايتي القتل والسرقة قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على اطراحه فضلاً عن أنه هو الآخر دفاع قانوني ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون



بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لا استخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة — في هذه الدعوى — في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائغة ، ولما كان حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاماً شريكاً ولو لم يعلم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالاشتراك في جناية سرقة بحمل سلاح يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث أن الحكم المطعون إذ دانه بجنايتي قتل عمد وسرقة بحمل سلاح قد شابه القصور والتناقض في التسبيب ، وذلك بأن الحكم لم يدلل على توافر نية القتل تدليلاً كافياً ، كما أنه بعد أن أورد أن الجناة — وأحدهم الطاعن — عند توجههم إلى منزل المجنى عليها للسرقة لم يكن في عزيمتهم قتلها فإنه استطرد إلى القول بأن القتل جاء تأهباً للسرقة بجمع بين نفي التفكير في القتل وبين إثباته دون أن يورد سنداً في هذه التحول ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض نية القتل وأثبت توافرها في واقعة الدعوى في قوله : حيث إن نية القتل واضحة من الأدلة المستعملة وتعدد الطعنات والإمساك بالمجنى عليها من قفها وكنم نفسها مما أدى إلى إزهاق روحها ولما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأبها الجاني ويتم عما يضمه في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في معرض استبعاده ظرف سبق الإصرار من واقعة قتل المجنى عليها قوله :



”وحيث إن الثابت مما تقدم أن المتهمين الثلاثة الآخرين ( الطاعن هو الثالث في ترتيب المتهمين في الدعوى ) قد قاموا إلى منزل المجنى عليها في المرة الثانية أى يوم الحادث لسرقتها ولم يكن في عزمهم قتلها كما لم يسبق ذلك لإصرار منهم على ذلك القتل وإنما القتل جاء تأهباً للسرقه ومن ثم لا ترى المحكمة مساييرة النيابة العامة في وصفها للاتهام بأنه قتل مع سبق الإصرار والترصد“. ولما كان التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توافرية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينته من أن الحادث لم يكن مسبوقاً بفترة من الوقت تسمح للجناة بإعمال الفكر في هدوء وروية، وهو استخلاص سائغ لا تناقض فيه، ذلك بأنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص، كما أنه من جانب آخر فإنه لا تناقض فيما انتهى إليه الحكم بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار بأن ارتكاب جناية القتل كان تأهباً لفعل السرقة، ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، فإن هذا الطعن برمته يكون هو الآخر على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين محمود العمراري ، ومحمد محمد حسنين ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المنرجي .

( ١٥٣ )

### الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٤ القضائية

(أ، ب، ج) تفتيش " التفتيش بغير إذن " . قبض . مأمورو الضبط القضائي :  
" اختصاصاتهم " . دفع : " الدفع ببطلان التفتيش " . محكمة  
الموضوع : " سلطتها في تقدير صحة التفتيش " . نقض : " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

( أ ) حق مأموري الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل  
إيداعه بسجن القدم تهديدا لعرضه على سلطة التحقيق . ما دام يجوز له  
القبض عليه قانونا . مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطلان  
التفتيش .

( ب ) تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه بسجن القدم تهديدا لعرضه على سلطة  
التحقيق أمر لازم . أساس ذلك ؟

( ج ) التزام من قام بالتفتيش حده أو مجازته . متعلق بالموضوع  
لا بالفانون .

إقرار المحكمة بمأموري الضبط القضائي فيما اتخذوه من إجراء . عدم جواز  
المجادلة في ذلك أمام النقض .

( د ) حكم : " ما لا يعيبه في نطاق الدلائل " . " تسببيه . تسببيه  
غير معيب " .

( د ) الخطأ في بيان مصدر الدليل . لا يبرح أثره . ما دام له أصل صحيح  
في الأوراق .

( هـ ) إثبات : " شهود " . محكمة الموضوع : " سلطتها في تقدير الدلائل " .

( هـ ) حق محكمة الموضوع في التعويل على قول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . والالتفات عما عداه . دون أن تلزم بيان العلة .

١ — من المقرر أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيدا ل عرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون . ومتى كان الحكم قد أورد قوله " وحيث إن إيداع أى شخص سجن المركز أو القسم تمهيدا ل عرضه على النيابة يقتضى تفتيش هذا الشخص قبل إيداعه دون حاجة في ذلك إلى الحصول على إذن من الجهة المختصة وتكون الإجراءات التى تمت في الدعوى صحيحة ولا مطعن عليها " فإن ذلك كاف في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

٢ — إن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا ل عرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه إلتماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه .

٣ — من المقرر أن الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ ، من الموضوع لا من القانون ، ومتى كانت المحكمة قد أقرته فيما اتخذه من إجراء فلا تجوز مجادتها في ذلك أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن بأن الضابط جاوز في تنفيذ ذلك الإجراء ما كان يقتضيه لا يكون له محل .

٤ — إن الخطأ في بيان مصدر الدلائل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق . ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد أورد أنه استخلص أقوال الشاهد مما أدلى به في محضر الجلسة وفي التحقيقات مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر .



٥ — لمحكمة الموضوع أن تعمل على قول للشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليها وأن تلتفت عما عداه دون إلزام بأن تبين العلة في ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة — أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا (حشيشا) بدون تذكرة طبية وفي غير الأخوان المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وتخريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجريمة إحرار جوهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه القصور في التدبير والإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات ، تأسيسا على أنه لم يكن من حق الضابط الذي أجرى التفتيش أن يفتش الأوراق لأن التفتيش كان يجري بحثا عن سلاح وممنوعات ظاهرة ، بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى بإرادا وردا ، كما أن الحكم عول في قضائه على أن . . . شهدت بالتحقيقات وبالجلسة بأن الطاعن أخرج جميع ما في جيوبه أمام الضابط الذى عثر في جراب من البلاستيك على لفاقتين من المخدر مع أن أقوالها بالتحقيقات جرت على أن الضابط هو الذى قام بإخراج جميع ما يجيب الطاعن وعثر على المخدر ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن شجارا قام بين الطاعن ومطلقة . . . . . بسبب تنفيذها حكم نفقة صادر لصالحها ضده . فألقى عليها مادة كاوية كما اعتدى بمطوأة على أحد المتدخلين لفض الشجار فأحدث إصابته وتحور عن ذلك المحضر المقيّد رقم ٦٧٢٣ سنة ١٩٧٠ جنح قسم الجيزة ، وبعد أن أتم الضابط تحرير المحضر في الساعة العاشرة و ٤٥ دقيقة مساء قرر أن يبقى الطاعن بغرفة الحجز بالقسم حتى يعرضه على النيابة في صباح الغد ، وعند تفتيشه قبل إدخاله تلك الغرفة عثر داخل جراب من البلاستيك على لفافتين من السلوفان تحوى كل منهما قطعة صغيرة ثبت من تحليلها أنها من جوهر الحشيش وقد اعترف الطاعن بميازته المخدر المضبوط ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط الذى حرر المحضر وأجرى تفتيش الطاعن وأقوال مطلقة وأقوال من اعتدى عليه الطاعن بالمطوأة وشاهد آخر ومن تقرير التحليل ثم بعد أن عرض الحكم لدفاع الطاعن وأطرحه أورد قوله : ” وحيث إن إيداع أى شخص بحجز المركز أو القسم تمهيدا لعرضه على النيابة يقتضى تفتيش هذا الشخص قبل إيداعه دون ما حاجة في ذلك إلى الحصول على إذن من الجهة المختصة وتكون الإجراءات التى تمت في الدعوى صحيحة ولا مطعن عليها “ . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم كاف في الرد على الدفع ببطلان التفتيش وصادف صحيح القانون إذ أنه مادام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون ، هذا إلى أنه من المقرر أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محورا له من سلاح أو نحوه ، وكان الطاعن لا ينازع في حق الضابط في تفتيشه ، عند إدخاله سجن القسم وإنما يثير أنه جاوز في تنفيذ ذلك الإجراء ما كان يقتضيه ، ولما كان الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد اترم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ من الموضوع لامن القانون ، وكانت المحكمة قد أفترته فيما اتخذه من إجراء فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعمى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن

ما حصله الحكم من أقوال الشاهدة ..... له أصله الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، ومتى كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على قول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليها وأن تلتفت عما عداه دون إلزام بأن تبين العلة في ذلك ، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد أورد أنه استخلص أقوال الشاهد مما أدلى به في محضر الجلسة وفي التحقيقات مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر ، ذلك بأن الخطأ في بيان مصدر الدليل — بفرض وقوعه — لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا برفضه موضوعا .



## جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعنوية السادة المستشارين :  
 محمد العمراوي ، ومحمد عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، وحسن المغربي .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ القضائية

( ١ ، ب ) إختلاس . جريمة : ” أركان الجريمة ” . موظفون عموميون .  
 حكم : ” تسليبه . تسليب غير معيب ” .

( أ ) جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها .  
 متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المسألة  
 أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد .

( ب ) ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر  
 من رؤسائه . ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله .

١ — من المقرر أن جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون  
 العقوبات — والتي دين الطاعن بارتكابها — تتحقق متى كان المال المختلس  
 مسلما إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون المال  
 أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده  
 بسبب وظيفته .

٢ — يتحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم إلى الجاني  
 بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولا عنه لو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله  
 في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطامن بأنه في تاريخ ما بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز الصف محافظة البحيرة — بصفته موظفا عموميا اختلس المبلغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر الذي سلم إليه بسبب وظيفته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات البحيرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ و ١١٨ و ٢٧ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه وإلزامه برد مبلغ ٣٤٥ ج و ٦١٧ م وبعزله من وظيفته لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات باعتباره قد اختلس مالا مسلما إليه بسبب وظيفته قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطامن تسلم الطوابع موضوع الدعوى لتوزيعها على المدارس ثم تسلم حصيلتها — كمال خاص — لتوريدها للمنطقة التعليمية ولم يكن ذلك داخلا في اختصاص وظيفته أو من مقتضياتها وإنما قد تسلم المال بصفته الشخصية وعلى غير سند من أوامر إدارية صادرة ممن يملكها فتكون حقيقة الواقعة جنحة قد انقضت بمضي المدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المتهم (الطامن) يعمل معاونا لمراقبة شرق النيل التعليمية وهو في مكان عمله المشرف الرسمي على كل الشئون المالية بالمراقبة وأنه استنادا إلى هذه الصفة تسلم خمسمائة دفتر طوابع يوم التلميذ بمحافظة البحيرة ثمنها ألف جنيه كما تسلم مائة وثمانين دفتر طوابع جمعية رعاية مرضى روماتيزم القلب ثمنها مائة وثمانين جنيها أرسلت من مكتب الشئون العامة بمنطقة البحيرة التعليمية إلى مراقب عام مراقبة حلوان

التعليمية ( شرق النيل ) ، كما تسلم من ناظر مدرسة حلوان الإعدادية الصناعية مبلغ ٣ ج قيمة ثلاثة دفاتر إنقاذ الطفولة كانت المدرسة قد تسلمتها من مراقبة شرق النيل بحلوان وقامت ببيعها ، وتبين من أعمال اللجنة التي كلفت بفحص أمر هذه الطوابع عهدة المتهم والتحقيقات واعتراف المتهم أنه كلف بتوريد مبلغ ٣٤٥ ج و ٦٧٠ م قيمة الطوابع المباعة إلى المنطقة التعليمية بالحيزة ولم يقم بذلك . وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال سائر شهود الإثبات من رجال المنطقة التعليمية بالحيزة وأعضاء لجنة الفحص واعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة وهي أدلة سائفة تؤدي إلى مرتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من أن ما استلمه من مبالغ لم يكن في نطاق اختصاصه الوظيفي فضلا عن أنها ليست من الأموال العامة وأنه بفرض صحة ما نسب إليه فإنه يكون جريمة الخسعة التي انقضت بمضي المدة ورد على ذلك بقوله ” وحيث إن الثابت من التحقيقات أن المتهم ( الطاعن ) كان يعمل معاونا لمراقبة شرق النيل التعليمية وقت الحادث وهو في نطاق عمله هذا المشرف الرسمي على كل الشئون المالية بالمراقبة وأن دفاتر الطوابع أرسلت من المنطقة التعليمية لمراقبة شرق النيل التعليمية وأنه كلف باستلام هذه الطوابع من المراقبة وكما جاء بتأشيرته المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٩٦١ لإجراء التوزيع والبيع - وفقا للكتاب الموجه - ويكون هذا الاستلام قد تم بسبب الوظيفة بنسب على توجيه المراقبة المستمد من توجيه المنطقة وأنه يكفي أن هذا يكلف بالاستلام ليكون هذا الإجراء قد صدر ممن يملكه وأنه أصبح مختصا بمقتضى ذلك بإجراء التوزيع والبيع ويستوى في توافر هذا الاختصاص أن يحصل المتهم من قيامه بهذا العمل على أجر إضافي أو مكافأة أو يقوم به بغير أجر “ ثم أضاف الحكم إلى ذلك قوله ” وحيث إن الثابت من التحقيقات أن الدفاتر وزعت على التفاتيش والمدارس وأن حصيلة البيع سلمت إلى المتهم لتسليمها إلى المنطقة التعليمية ، ذلك أن الثابت من المحضر المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٦١ أن لجنة قامت بحصر المبالغ حصيلة البيع بالنسبة لطوابع يوم التلميذ وأن هذه اللجنة سلمت هذه المبالغ إلى المتهم لتسليمها للمنطقة التعليمية بالحيزة وأن قرار اللجنة قد اعتمد من مراقب المنطقة وهو رئيس المتهم وأنه أشر على هذا المحضر بما يأتي : ” قد تنبه على السيد .. ( الطاعن ) بالتوجه يوم ٢٢ مايو إلى المنطقة لتسليم العهدة “ ويكون المستفاد



من ذلك أن المبالغ التي حصلت من بيع دفاتر الطوابع سلمت إلى المتهم بصفته موظفا بمراقبة شرق النيل التعليمية بتكليف من رئيسه لتسليمها لمنطقة التعليمية بالجيزة ويكون المتهم بمقتضى هذا التكليف قد تسلم المبالغ بسبب وظيفته وتكون الواقعة المسندة إليه والمؤسسة على اختلاسه لهذه المبالغ جناية منطبقة على المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات وليست جنحة كما صور الدفاع وهي لم تنقض بمضى المدة القانونية وأن المادة المشار إليها تنطبق متى سلم المبلغ إلى المتهم بسبب وظيفته وسواء كان المبلغ من المال العام أو من المال الخاص إذ أن التجريم ينصرف إلى كل مال يسلم بسبب الوظيفة بصرف النظر عن صفة هذا المال . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص بعد ذلك إلى إدانة الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عموميا ( معاون مالى مراقبة شرق النيل التعليمية ) اختلس مبلغ ٣٤٥ ج و ٦٧٠ م سلم إليه بسبب وظيفته لتسليمه لمنطقة الجيزة التعليمية ولم يقيم بذلك واختلاسه لنفسه ، وأعمل في حقه المادتين ١/١١٢ و ١١٨ من قانون العقوبات وكانت جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات والتي دين الطاعن بارتكابها تتحقق متى كان المال المختاس مسلما إلى الموظف العمومى بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ويتحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه ولم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته . لما كان ما تقدم ، فإن الواقعة التي أثبتها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تكون بهذه المثابة جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى إليه في هذا الصدد . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير مسديد ويتعين معه رفض الطعن موضوعا .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشربيني .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ القضائية

بلاغ كاذب . جريمة : " أركانها " . حكم : " بيانات التسييب " .

الركن الأساسى فى جريمة البلاغ للكاذب — وهو تعمد الكذب فى التبليغ — مقنضاه :  
علم المبلغ علما يقينا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده  
برى منها .

شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة فى حكمها توافر هذا العلم اليقيني  
بطريق الجزم بدليل ينتجه عقلا .

من المقرر أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب  
فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينا لا يداخله أى شك فى أن  
الواقعة التى أبغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برى منها . كما أنه يلزم لصحة الحكم  
بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر  
ذلك فى حكمها بدليل ينتجه عقلا .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة قصر النيل الجزئية  
ضد الطاعن متهما إياه بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم قصر النيل :  
أبلغ كذبا مع سوء القصد ضده . بأن نسب إليه الدأب على تهديده بالاعتداء وهو

أمر لوصح لاستوجب عقابه قانونا . وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات مع الزامه أن يدفع مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المدني المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض الطاعن في هذا الحكم وعند نظر المعارضة طلب الحكم على المدعي المدني بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت من اقامة ادعائه الكيدى ضده وذلك عملا بالمادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية . وقضت المحكمة الجزئية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وفقا شاملا لكافة الآثار الجنائية ( ثانيا ) بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم وإحالتها بحالتها إلى محكمة عابدين الجزئية ، فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى من جديد وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . الخ . وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع . الخ .

## المحكمة

حيث إن الوقائع — حسبما تبينتها المحكمة — تبرز في أن المدعي بالحق المدني ... .. أقام هذه الدعوى بطريق الإدعاء المباشر ضد ... .. بوصف أنه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ أبلغ كذبا وبسوء القصد ضده بأن نسب إليه الدأب على تهديده بالاعتداء وهو أمر لوصح لاستوجب عقابه وانتهى



إلى طلب معاقبته طبقا لنص المادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المدني المؤقت والمصاريف . وقال المدعى بالحق المدني شارحا لدعواه إنه نظرا لنزاع بينه وبين المتهم بخصوص مبالغ سلمها إليه للتخليص على سيارة بالجمرك فقد أبلغ الأخير ضده كذبا نقطة شرطة الجزيرة بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بأنه دأب على تهديده بالقتل وأشهد على ذلك .. التي أثبت على لسانها بمحضر الشرطة أقوالا تؤيد بلاغه ، وإذا وجه المدعى بالحق المدني بهذه الشكوى كذب ما جاء بها وطلب إعادة سؤال الشاهدة التي أنكرت صدور الأقوال المنسوبة إليها بالمحضر ونفت صدور عبارات التهديد بالقتل من المدعى بالحق المدني .

وحيث إن الحكم المستأنف بين واقعة الدعوى بما حصله أن المدعى بالحق المدني ... .. ذكر في صحيفة دعواه إن المتهم ... .. أبلغ ضده نقطة شرطة الجزيرة بأنه دأب على تهديده بالاعتداء عليه وأنه ذكر للسيدة ... .. بأنه " سيمحو المتهم من الوجود " فاصطحبها إلى نقطة الجزيرة حيث أثبت هذه الأقوال على لسانها في المحضر فلما سئل المدعى بالحق المدني أنكر هذه الواقعة ، كما أنه بإعادة سؤال ... .. نفت صدور ما نسب إليها من أقوال أثبتت بالمحضر وأورد الحكم أقوال شاهدة الإثبات ... .. بما مؤداه أن المدعى بالحق المدني لم تصدر عنه في حضورها أقوال تنطوي على التهديد بقتل المتهم وأن كل ما تفوه به مما نقلته للمتهم هو أنه " سيتخذ إجراءاته " وأن الأخير طلب إليها بعد يومين من هذه الواقعة أن تتوجه معه إلى قسم الدق حيث وقعت على محضر لم تسأل فيه ولم تطلع على فحواه رغم معرفتها للقراءة والكتابة نظرا لأنها كانت على عجلة من أمرها مشغولة بولدها كما أورد أقوال شاهد الإثبات ... .. بما حصله أن المدعى المدني طلب إليه أن ينقل إلى المتهم أن باستطاعته الحصول على حقوقه بالقوة والقانون معا دون أن يصدر عنه شمة تهديد بالقتل ، وبعد أن أورد الحكم أقوال باقي شهود الإثبات وشهود النفي ونوه عن بعض المستندات المقدمة في الدعوى وأوجه الدفاع التي اعتصم بها المتهم وأشار إلى بعض المبادئ القانونية في التعريف بأركان جريمة البلاغ الكاذب ، انتهى إلى معاقبة المتهم بحبس شهر مع الشغل مع وقف تنفيذ العقوبة وإلزامه بأن يدفع

للدعى بالحق المدني ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وذلك في قوله " ... .. ومن حيث إنه بإثقال هذه القواعد على واقعة الدعوى وهي قيام المتهم بإبلاغ شرطة الجزيرة في ١٩٦٩/٩/٣٠ ضد المدعى بالحق المدني يتهمه بإيائه بتهديده بالمحو من الوجود واستنادا إلى أقوال ... .. فإن المحكمة يهملها أن تشير إلى أنها تعلم أن اطمئنانا كاملا إلى أقوال الشاهد ... .. الذي جرت شهادته من بدايتها في خط صريح واضح ألقى الضوء على أركان الواقعة ... .. ومن حيث أن الشاهد ... .. قرر في شهادته أن الفاظا بذاتها تحمل معنى التهديد الذي يمس حياة المتهم لم تصدر عن المدعى بالحق المدني وأن كل ما قاله هو اتخاذ الإجراءات التي تكفل استرداد حقوقه وهو ذات ما قرره الشاهدة ... .. في شهادتها أمام المحكمة وفي أقوالها أمام شرطة الدق مقررة بأن أقوالها السابقة كانت بغير علمها وفي حضور المتهم الذي اصطحبها إلى الشرطة حيث كان يتواجد محاميه، وأيا كان الشأن في صحة ما قرره نفس الشاهدة من أنها وقعت دون أن تقرأ أقوالها فإن الذي يبين من الأوراق أنها كانت مدينة للمتهم بموجب شك لا يقابله رصيد بادر المتهم إلى تحويله إلى وكيل محاميه واتخاذ الإجراءات الجنائية ضدها أمام محكمة عابدين إثر هذا العدول مما يرجع معه أنها كانت على الأقل غير مختارة في الادلاء بنفس الأقوال ... .. والذي تخلص إليه المحكمة من كل ما تقدم أن المتهم استغل العبارة التي صدرت من المدعى بالحق المدني من أنه سوف يشوف شغله ويتخذ إجراءاته على النحو الذي فيه راحة له — مستغلا شعور الشاهدة التي استبد بها الخوف نتيجة الشك الذي حرته ولا يقابله رصيد ومن ثم يتحقق كذب البلاغ وعلمه بذلك ... .. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ ، وهذا يقتضي أن يكون المبلغ عالما علميا يقينا لا يداخله أي شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها كما أنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلا . لما كان ذلك ، وكانت أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها قد جاءت خلوا مما ينبغي أو يرشح بأن المتهم عند إبلاغه ضد المدعى بالحق المدني قد تعمد الكذب في هذا التبليغ أو أنه تواطأ مع ... .. للإدلاء بما أدلت به من أقوال في محضر الشرطة . وكان ما أورده الحكم المستأنف للتدليل



على علم المتهم بكذب ما أبلغ به لا يؤدي إلى ما رتبته عليه من نتيجة ، ذلك بأنه استمد عقيدته في هذا الصدد من أمرين : ( أولهما ) أن الرواية التي أثبتت على لسان ... .. بمحض الشرطة من أن المدعى بالحق المدني سيجعوا المتهم من الوجود ، والتي على أساسها قدم الأخير بلاغه — رواية مختلفة لم تصدر منها ، وبفرض صحة ذلك فالغالب أن يكون المتهم هو الذي أجبرها على الإدلاء بها تحت تأثير التهديد بالإبلاغ ضدها في جريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وما أورده الحكم في هذا الشأن لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة ، ذلك بأنه أثبت في مدوناته أن الشاهدة ... .. أقوت بأنها توجهت لقسم الشرطة بمحض إرادتها واختيارها وأنها تعرف القراءة والكتابة مما ينتفى معه عقلا مظنة توقيعهما على أقوال لم تصدر منها ، كما أن ما ذهب إليه الحكم من ترجيح أن الشاهدة المذكورة أدلت بأقوالها عن غير طوعية واختيار — فضلا عن أنه لا يكفي على ما سلف بيانه للإدانة في جريمة البلاغ الكاذب — فإنه لا سند له من أقوال الشاهدة في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ( وثانيهما ) أن ... .. شهد بأن المدعى بالحق المدني لم يصدر عنه ثمة تهديد بقتل المتهم وكل ما قاله وطلب إليه نقله إلى المتهم هو أنه سيعمل على اتخاذ الإجراءات التي تكفل استرداد حقوقه وما أورده الحكم في هذا المقام لا يؤدي هو الآخر إلى ما رتبته عليه ذلك بأن أقوال الشاهد المذكور كما أثبتتها المحكمة لا تنصب على الواقعة موضوع البلاغ الكاذب بل تتناول واقعة أخرى سابقة عليها وبالتالي فإنها لا تصلح أساسا لإثبات تعمد المتهم الكذب في التبليغ في الدعوى المطروحة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه ، فإن الحكم المستأنف إذ قضى بإدانة المتهم وإلزامه بالتعويض المدني يكون قد خالف صحيح القانون ومن ثم يتعين إلغاؤه والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بصرفاتها .



## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشربيتي .

( ١٥٦ )

### الطعن رقم ٨ لسنة ٢ القضائية

( ١ ) حكم : " إيداعه " . بطلان . نقض : " أسبابه . مالا يقبل منها " .

على الطاعن حتى يكون له التمسك ببطلان الحكم — لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما  
التالية لإصداره — أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على عدم إيداع الحكم ملف  
الدعوى موثقا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

( ب ) حكم : " تسييبه . تسييب غير معيب " . إثبات : " شهود " .

تقرير الشاهد بحضور الجلسة أنه لا يذكر شيئا من الواقعة لا يفيد تناقضا مع ما حره  
بمحضر ضبط الواقعة من أنه قابل أحد المتهمين .

( ج ) حكم : " بياناته " . إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة .

تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص لا يجوز الادعاء بما يخالفه إلا بالطعن  
بالتزوير .

( د ) عقوبة . غرامة . تنفيذ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . قانون .  
عمل . تضامن . نقض : " حالات الطعن . مخالفة القانون " .

العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى القضاء بالعقوبة والثانية تنفيذها . مرحلة  
القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية العقوبة دون استثناء . مؤداه . لا يحكم بعقوبة  
إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجرائم الجنائية بتعدد المساهمين  
المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل مريان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئولية . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر والنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل بما أداء عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحجة لخزينة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للسنتين ١/٨٧ ، ٢٢١ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل وبغرامة منفردة ستقوم الدولة بتخصيها بالتضامن فيا بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .

( هـ ) إثباتات : "شهود" . محكمة الموضوع : "سلطانها في تقدير الدليل" .  
نقض : "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

الذي على المحكمة إقرارها أنوال شهود التي . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى .  
لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

١ — استقر قضاء النقض على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد وإذا كان الطاعن لم يقدم شهادة بهذا المعنى فإن منعه على الحكم المطعون فيه في هذه الخصوصية لا يكون مقبولا .

٢ — إذا كان البين من مراجعة محضر الجلسة أن الشاهد لم يشهد بأنه لم يقابل أيا من المتهمين عند تحريره محضر الضبط — على خلاف ما أثبتته بحضره على حد قول الطاعن وكان ما قرره الشاهد في هذا الصدد هو أنه لا يذكر شيئاً عن تلك الواقعة — التي انقضت عليها قرابة الأربعة أعوام ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب الذي نعه الطاعن على الحكم من أنه عول في الإدانة على كل من محضر ضبط الواقعة الذي جاء به أن محرره قابل المتهم الثاني وما قرره بالجلسة من أنه لم يقابل أيا من المتهمين .

٣ — من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن وإذا كان البين من الاطلاع على الأوراق أن محضر الجلسة تضمن إثبات أن السيد عضو اليسار تلا تقرير التلخيص وبعد أن انتهت المحكمة من سماع شهادة الشهود حجت الدعوى للحكم بجلسة محددة وبها صدر الحكم المطعون فيه ، فإن ما يجادل فيه الطاعن من خلو محضر جلسة المحاكمة من إثبات تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويم ولا يعتد به .

٤ — من المقرر أن العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى مرحلة القضاء بالعقوبة والثانية مرحلة تنفيذها . وبالنسبة للرحلة الأولى — أي مرحلة القضاء بالعقوبة — فإنه يحكمها مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ومقتضاه ألا يحكم بالعقوبة — أيا كان نوعها بما في ذلك الغرامة — إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها ومؤداه كذلك أن يوقع الجزاء الجنائى على كل من ساهم في ارتكاب الجريمة بحيث يتعدد بتعدد هؤلاء المساهمين ولا يغنى الحكم به على أحدهم عن الحكم على الباقيين وتطبيقا لهذا المبدأ العام في المسئولية الجنائية نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون العقوبات على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد . وبالنسبة للرحلة الثانية — أي مرحلة تنفيذ العقوبة — فإنه وإن كان الأصل هنا أيضا هو مريان مبدأ شخصية العقوبة بحيث لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته ولا تصيب غيره ، إلا أن الشارع نص في حالات محدودة وأردة على سبيل الحصر — وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها — على التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم أى أنه إذا حكم على أكثر من شخص في جريمة واحدة كل بعقوبة الغرامة فللدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها عليهم جميعا من واحد منهم فقط ، ويكون لهذا الأخير أن يرجع على شركائه المتضامنين معه — تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدنى — كل بما أداه عنه مما قضى عليه به من غرامة ، والتضامن في هذا المقام لا يقصد به توقيع جزاء عقابى ولكن مجرد تحقيق مصلحة مالية بحجة للخرانة العامة بما يتبعه لها من يسر في تحصيل الغرامات المقضى بها



في خصوص أنواع معينة من الجرائم تستلزم طبيعتها الخاصة اتخاذ مثل هذا الإجراء الوقائي وخروجاً على المبادئ العامة . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٨٧ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه : يكون أصحاب العمل مسئولين بالتضامن فيما بينهم عن أية مخالفة لأحكام هذا الفصل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢١ من القانون المذكور تنص على أنه ” يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش “ ومفاد نص المادتين ٨٧ / ١ و ٢٢١ ، ٢٣١ مالم يوفق الذكر وتطبيقاً للمبادئ التي سبق سردها ، أنه إذا حكم بالغرامة على أكثر من شخص لمخالفته أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون العمل فإنهم يكونوا متضامنين في أداء هذه العقوبة ، أي يكون للدولة اقتضاء مجموع مبلغ الغرامات المحكوم بها من أي واحد منهم ، دون أن يفيد ذلك بحال من الأحوال الحكم بتقسيم مبلغ الغرامة المحكوم بها على موتهكي الجريمة بحسب عددهم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان كلا من الطاعن والمتهم الآخر باعتبارهما صاحبا عمل وبغرامة منفردة — مستقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما إعمالاً لنص المادة ٨٧ / ١ من قانون العمل — لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير ذي وجه ولا يعتد به .

• — منعى الطاعن في شأن إطراح المحكمة لأقوال شهود نفية لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأنهما في يوم ١١ يولييه سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية (أولا) لم يحورا عقد عمل من نسختين باللغة العربية لكل عامل (ثانيا) لم يوفرا للعمال وسائل الإسعافات الطبية (ثالثا) لم ينشأ ملفا خاصا لكل عامل (رابعا) لم يعدا سجلا لقيود الغرامات وطلبت عقابهما

بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٦٥ و ٦٩ و ٧٠ و ٢١٥ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .  
ومحكمة الشهداء الجزئية قضت حضوريا بالنسبة للأول وغيابيا للثاني بتفريم  
كل منهما مائتي قرش عن كل تهمة مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة للتهمتين  
الأولى والثالثة . فعارض المتهم الثاني وقضى في معارضته بقبولها شكلا  
وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه . ومحنة  
شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه  
في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا .  
وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية بالنسبة إلى الطاعن  
والمحكوم عليه الآخر إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية لتعكم فيها من جديد هيئة  
استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد وقضت حضوريا  
عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف  
وتفريم كل من المتهمين مائتي قرش عن كل تهمة من التهم المسندة إليهما  
على أن تتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة بالنسبة للتهمتين  
الأولى والثالثة بلا مصروفات جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه الثاني في هذا  
الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

## المحنة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجرائم  
عدم تحرير عقود عمل للعمال وفقا لقانون العمل وعدم توفير وسائل الإسعاف  
الطبية لهم وعدم إنشاء ملف خاص لكل منهم وسجل لقيد الغرامات قد شابه  
البطلان والقصور في التسبب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله ،  
ذلك بأنه لم يقع عليه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره ، كما أنه عول في الإدانة  
على كل من محضر ضبط الواقعة وشهادة محرره بالجلسة على الرغم من التناقض  
الظاهر بينهما ، إذ بينا جاء بالمحضر أنه قابل المتهم الثاني ... ..  
فإنه قرر بالجلسة أنه لم يقابل أيا من المتهمين . ثم إن المحكمة لم تعرض في حكمها إلى  
أقوال شاهدي نفي الطاعن مع أنها قاطعة الدلالة في تبرئة ساحتها ، فضلا عن ذلك

فإن محضر جلسة المحكمة خلا من إثبات تلاوة تقرير التخليص وأخيراً فإن الحكم المطعون فيه أوقع على كل من المتهمين عقوبة مستقلة عما وقع منهما من مخالفات لأحكام قانون العمل رغم أن المادة ٨٧ من هذا القانون تنص على تضامن أصحاب العمل فيما بينهم عن أية مخالفة لأحكامه مما كان يقتضى توقيع عقوبة واحدة عليهما معاً .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم شهادة بهذا المعنى فإن منعا على الحكم المطعون فيه في هذه الخصوصية لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧١ أن السيد ... .. مفتش العمل لم يشهد بأنه لم يقابل أيا من المتهمين عند تحريره محضر الضبط — على حد قول الطاعن على خلاف ما أثبتته بحضره — وكل ما قرره في هذا الصدد هو أنه لا يذكر شيئا عن تلك الواقعة — التي انقضت عليها قرابة الأربعة أعوام — ومن ثم فقد انحصر عن الحكم حالة التناقض في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن محضر جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧١ تضمن إثبات أن السيد عضو اليسار تلى تقرير التخليص وبعدها انتهت المحكمة من سماع شهادة الشهود حجت الدعوى للحكم بـ ١٠ من أبريل سنة ١٩٧١ ، وبها صدر الحكم المطعون فيه ، وكان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن فإن ما يجادل فيه في هذا الشأن يكون غير قويم ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : ( الأولى ) مرحلة القضاء بالعقوبة ، ( والثانية ) مرحلة تنفيذها . وبالنسبة للمرحلة الأولى . أي مرحلة القضاء بالعقوبة فإنه يحكمها مبدأ أساسى لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ومقتضاها ألا يحكم بالعقوبة — أيا كان نوعها بما في ذلك للغرامة — إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها ومؤداه



كذلك أن يوقع الجزاء الجنائي على كل من ساهم في ارتكاب الجريمة بحيث يتعدد بتعدد هؤلاء المساهمين ولا يفي الحكم به على أحدهم من الحكم على الباقين ، وتطبيقا لهذا المبدأ العام في المسؤولية الجنائية نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون العقوبات على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد : وبالنسبة للرحلة الثانية أى مرحلة تنفيذ العقوبة ، فإنه وإن كان الأصل هنا أيضا هو سرعان مبدأ شخصية العقوبة بحيث لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسؤوليته ولا تصيب غيره ، إلا أن الشارع نص في حالات محدودة واردة على مهيل الحصر — وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها — على التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم أى أنه إذا حكم على أكثر من شخص في جريمة واحدة كل بعقوبة الغرامة فللدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها عليهم جميعا من واحد منهم فقط ويكون لهذا الأخير أن يرجع على شركائه المتضامين معه — تطبيقا للقواعد العامة للمسؤولية التضامنية في القانون المدني — كل بما أداه منه مما قضى عليه به من غرامة . والتضامن في هذا المقام لا يقصد به توقيع جزاء عقابي ولكن مجرد تحقيق مصلحة مالية بحجة الخزانة العامة يتيح لها من يسر في تحصيل الغرامات المقضى بها في خصوص أنواع معينة من الجرائم تستلزم طبيعتها الخاصة اتخاذ مثل هذا الإجراء الوقائي وخروجا على المبادئ العامة . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٨٧ الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه يكون أصحاب العمل مسئولين بالتضامن فيما بينهم عن أية مخالفة لأحكام هذا الفصل . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٢١ من القانون المذكور تنص على أنه ” يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . . . ” ومفاد نص المادتين ٨٧/١ و ٢٢١ سالفتي الذكر وتطبيقا للمبادئ التي سبق سردها ، أنه إذا حكم بالغرامة على أكثر من شخص لمخالفته أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون العمل فإنهم يكونوا متضامين في أداء هذه العقوبة أى يكون للدولة اقتضاء مجموع مبلغ الغرامات المحكوم بها من أى واحد منهم ، دون أن يفيد ذلك بحال من الأحوال

الحكم بتقسيم مبلغ الغرامة المحكوم بها على مرتكبي الجريمة بحسب عددهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إزدان كلا من الطامن والمتهم الآخر باعتبارهما صاحبا عمل وبغرامة منفردة (ستقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما إجمالا لنص المادة ١/٨٧ من قانون العمل) لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير ذي وجه ولا يعتد به. لما كان ما تقدم وكان باقى ما ساقه الطامن فى شأن اطراح المحكمة لأقوال شهود نفيه لا يعدو المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه. والخوض بشأنه لدى محكمة النقض — فإن الطامن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد الحليم سلامة .

(١٥٧)

### الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) حكم : "تسببيه . مالا يعيب الحكم فى نطاق التدليل" . مواد مخدرة .  
جريمة : "أركانها" .

التناقض الذى يعرب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت  
البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . عدم استناد الحكم  
إلى التحريات المتضمنة اتجار المتهم فى المواد المخدرة — لا فى بيان الواقعة  
ولا فى ثبوتها . استدلاله فى إدانة الطاعن بجريمة إحرار أفون بغير قصد التعاطى  
أو الاتجار أو الاستعمال الشخصى بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله  
على عدم توافر قصد الاتجار بضالة كمية المخدر المضبوط دون الأخذ بالتحريات فى شأن  
هذا القصد . لا هيب .

(ب) دفاع : "الإخلال بحق الدفاع : مالا يوفره" . إثبات : "خبرة" .  
حكم : "تسببيه . مالا يعيب الحكم فى نطاق التدليل" . مواد  
مخدرة .

عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو بحببه من آثار المخدر لا يعيبه .  
وجود المخدر مجردا لا يلزم منه بالضرورة تخاف آثار منه بالجيب كفاية  
أن ينقل الحكم من تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفون لتبرير  
القضاء بالإدانة .

١ — التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى  
بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . وإذا كان



يبين مما أورده الحكم أنه لم يعرض لما جاء بالتحريات — إن صح أنها تضمنت أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة ويحرزها في منزله — ولم يستند إليها في بيان الواقعة ولا في ثبوتها ، وإنما استخلص إدانة الطاعن بالجريمة التي دانه بها — إحراز أفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — من أقوال الضابط بالتحقيقات — بما لا تناقض فيه — ومن تقرير التحليل ودلّل على عدم توافر قصد الاتجار تدليلاً سائفاً مستمداً من ضالة كمية المخدر المضبوط ودون أن يأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد ، وإذا كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى متى كانت سائغة فإنه ينحسر عن الحكم دعوى التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال .

٢ — لا على الحكم إن هولم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من خلو جيبه من آثار الأفيون ذلك بأنه فضلاً عما جاء بمذونات الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفاً فإنه يفرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . وإذا كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الأفيون فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بالإدانة ولا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ يونية سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أحرز بقصد اتجار جوهر مخدراً ( أفيونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١/ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة

المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة  
الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض في .. .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه أنه — إزدانه بجريمة إحرار  
أفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — قد أنطوى  
على تناقض في الأسباب وفساد في الاستدلال وثابه قصور في التمهيد . ذلك  
بأنه استند إلى التحريات التي جاء بها أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة ويحرزها  
في بيته وإلى حاصل واقعة الضبط من أنه عثر في جيبه على قطعة صغيرة من الأفيون  
مما لا يمت للاتجار بسبب ، وقد عول الحكم على هذين الدليلين المتناقضين معا ، كما اتخذ  
من أقوال صاحب التحريات والضبط سنداً للادانة بينما واقعة الضبط وحاصلها  
يتعارض مع هذه الأقوال — هذا إلى أن الطاعن دفع بعدم إمكان ضبط مادة الأفيون  
في جيب جلبابه لأنها تترك بطريق اللزوم أثراً في الجيب — وهو ما لم يتحقق في أوراق  
الدعوى — غير أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه — وكل  
ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله  
أن النقيب .. .. استصدر إذناً بضبط الطاعن وتفتيشه ومسكنه  
لضبط ما لديه من مواد مخدرة دلت على وجودها التحريات السرية ، وتنفيذا  
لهذا الإذن قام بتفتيشه فمشر بجيب جلبابه العلوى الأيسر على لفافة  
من السلوفان بداخلها مادة أثبت تقرير التحليل أنها أفيون وتزن ٢٥ و٠ جرام  
وحين واجه الطاعن بها أقر له بإحرازها بقصد التعاطي ولم يعثر الضابط  
على شيء آخر بالمسكن — وقد عول الحكم في ثبوت الواقعة على هذه الصورة  
في حق الطاعن على أقوال الضابط وتقرير التحليل ، وحصل أقوال الضابط  
بما يطابق استخلاصه للواقعة حسبما سبق بيانه وأثبت ما أورده تقرير التحليل  
من أن المسادة المضبوطة هي من مخدر الأفيون — لما كان ذلك ، وكان التناقض  
الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت به بعض

الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان يبين مما أورده الحكم : — مما تقدم — أنه لم يعرض لما جاء بالتحريات — إن صح أنها تضمنت أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحوزها في منزله — ولم يستند إليها في بيان توافر الواقعة ولا في ثبوتها ، وإنما استخلص إدانة الطاعن بالجريمة التي دانه بها من أقوال الضابط بالتحقيقات بما لا تناقض فيه — ومن تقرير التحليل ، ودل على عدم توافر قصد الاتجار تدليلا سائغا مستمدا من ضالة كمية المخدر المضبوطة ودون أن يأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد ، وإذا كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى متى كانت سائغة — فإنه ينحسر عن الحكم دعوى التناقض في التسبيب أو الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الأفيون فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بالإدانة ، ولا على الحكم إن هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من خلوجيه من آثار الأفيون ذلك بأنه فضلا عما جاء بمدونات الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفا ، فإنه يفرض وجوده بمجرد أن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب ، ومن ثم فإنه لا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .



## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(١٥٨)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٠٢ القضائية

حكم : "تسبيبه . تسبيب معيب" . مواد مخدرة . جريمة : "أركانها" .

أخذ الحكم بالتحريات السرية التي تفيد اتجار المتهم في المواد المخدرة وتدلله على صحته  
بما شهد به الضابط الذي قام بإجرائها وأن المتهم اعترف له بإحرازه المخدر بقصد الاتجار  
ثم نفى بعد ذلك قصد الاتجار عن المتهم بمقولة أنه لم يتم دليل قاطع على توافره . تناقض  
يعجز محكمة النقض عن تعزف حقيقة ما إذا كان إحراز المتهم للمخدر بقصد الاتجار أم بغير  
هذا القصد .

إذا كان الحكم المطعون فيه يعسد أن أورد في تحصيله للواقعة ما دلت عليه  
التحريات السرية للضابط الشاهد من أن المطعون ضده "يحرز المواد المخدرة  
ويروجها" ذكر في سياق التدليل على صحته ما شهد به الضابط المذكور من أن  
التحريات السرية دلت على أن المطعون ضده "يتجر في المواد المخدرة ويروجها"  
وأنه اعترف لهذا الشاهد بإحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار ثم نفى الحكم  
بعد ذلك قصد الاتجار عن المطعون ضده بقوله : "وحيث إنه عن قصد الاتجار  
فلم يتم في الأوراق دليل قاطع على توافره في حق المتهم ومن ثم فإن المحكمة لا ترى  
مجاراة النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن الإحراز كان بقصد الاتجار وترى إعمالاً  
لنص المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الحيازة كانت بغير قصد الاتجار  
أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي" . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته المحكمة  
في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يستطيع

محكمة النقض أن تتعرف حقيقة ما إذا كان إحرار المطعون ضده للمخدر بقصد الاتجار أو بغير هذا القصد مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم محرم بك محافظة الإسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للأواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرime إحرار حشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه تناقض في التسبيب ذلك بأنه بعد أن دلى على توافر قصد الاتجار في حق المطعون ضده عاد في موضع آخر منه إلى القول بأنه لم يقم دليل قاطع على توافر هذا القصد ، مما يعيب الحكم بالتناقض ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه بعد أن أورد في تحصيله للواقعة ما دلت عليه التحريات السرية للتقيب ... .. من أن المطعون ضده "يحرز المواد المخدرة ويروجها" ذكر في سياق التدليل على صحتها ما شهد به الضابط المذكور

من أن التحريات السرية دلت على أن المطعون ضده "يتجبر في المواد المخدرة ويروجها" وأنه اعترف لهذا الشاهد بإحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار ثم نفى الحكم بعد ذلك قصد الاتجار من المطعون ضده بقوله: "وحيث إنه من قصد الاتجار فلم يقيم في الأوراق دليل قاطع على توافره في حق المتهم ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مجازاة النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن الاحراز كان بقصد الاتجار وترى إعمالاً لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الحيابة كانت بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي". لما كان ذلك ، وكان ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يستطيع محكمة النقض أن تتعرف حقيقة ما إذا كان إحراز المطعون ضده للمخدر بقصد الاتجار أو بغیر هذا القصد، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض بما يستوجب نقضه والإحالة بغیر حاجة إلى بحث الوجه الآخر للعلم.



## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد / المستشار محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشربيني .

( ١٥٩ ) .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٤ القضائية

( ١ ) حكم : ” بيانات التسليم ” . بطلان .

بيان نص القانون الذي حكم بموجبه كل حكم بالإدانة . بيان جوهرى .  
أرجيته المادة ٣١٠ أ.ج . والتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . خلو  
الحكم منه . بطلانه .

لا يصح الحكم من البطلان إشارته بمادة الإتهام التي طلبت النيابة العامة  
تطبيقها مادام لم يفصح عن أخذه بها .

( ب ) محكمة استئنافية . وصف التهمة . دفاع : ” الاخلال بحق الدفاع .  
ما يوفره ” . سرقة . نصب .

الزام المحكمة الاستئنافية في تحييص الواقعة وإسباغ الوصف الصحيح ولو كان  
هو الأشد بشرط عدم الإساءة لمركز المتهم المتأنف وحده — بمراعاة ضمانات  
المادة ٣٠٨ أ.ج من وجوب تفيه المتهم إلى تغيير الوصف القانونى ومنحه أجلا  
لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تفيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة للنصب  
التي هاقبته عنها محكمة أول درجة إلى تهمة السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

١ — نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم  
بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى  
اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه  
قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإنه يكون

باطلا . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار إلى مادة الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

٢ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية وإن كان لها — بل عليها — أن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير — بشرط ألا يترتب على ذلك إساءة لمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده إلا أنها تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانوني للفعل المسند إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك . ولما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية لم تنبه المتهم ( الطاعن ) إلى التغيير الذي أجرتة في وصف التهمة بإسنادها إليه تهمة السرقة بدلا من تهمة النصب التي قضت محكمة أول درجة بمعاقبته عنها ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيبا من هذه الناحية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يوايه سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : سرق كمية الورق المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ ... .. وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنميات لوقف النفاذ . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة سرقة قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه خلا من بيان نص القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه . كما أنه أجرى تغيير ووصف التهمة التى ساءلته عنها محكمة أول درجة وهى تهمة النصب ، بأن أسند إليه تهمة السرقة التى دانه على أساسها دون أن يلفت نظره إلى هذا التغيير ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإنه يكون باطلا . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار إلى مادة الإتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن المحكمة الاستئنافية وإن كان لها — بل عليها — أن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير — بشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده إلا أنها تلتزم فى هذا الصدد بمراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانونى للفعل المسند إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، ولما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية لم تنبه المتهم ( الطاعن ) إلى التغيير الذى أجرته فى وصف التهمة بإسنادها إليه تهمة السرقة بدلا من تهمة النصب التى قضت محكمة أول درجة بمعاقبته عنها ، فإنها قد تكون أخلت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها معيبا من هذه الناحية أيضا . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : محمود المرصاوي ، ومحمود مطينة ، ومصطفى الأسيوطي ، وحسن المغربي .

(١٦٠)

### الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ القضائية

(١، ب) قصد جنائي : "القصد الخاص" . "القصد العام" . مواد  
مخدرة . حكم : "تسببيه" . تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع :  
"سلطتها في تقدير الدليل" .

(١) توافر أركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . بتحقيق الفعل  
المادى والقصد الجنائي العام . عدم استلزامها قصدا خاصا من الإحراز . مثال .

(ب) قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . ما دام  
تقديرها سائغا .

(ج، د) قصد جنائي : "القصد الخاص" . حكم : "تسببيه" . تسبب  
غير معيب" . مواد مخدرة . نقض : "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها" .

(ج) التناقض الذي يعيب الحكم . تعريفه .

(د) تحصيل الحكم الواقعة وأقوال جهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده  
ما قصد إليه في اقتناحه بعدم توافر قصد الاتجار . يقتضي به التناقض .

(هـ) محكمة الموضوع : "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض : "أسباب  
الطعن" . ما لا يقبل منها" . مواد مخدرة .

الجلد أمام النقض . حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئتها والأخذ بما  
تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه . لا تجوز .

١ — لا تستلزم جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر عليها مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم تفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه .

٢ — من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا .

٣ — إن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

٤ — متى كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهدة للإثبات كما هى قائمة فى الأوراق ثم أورد ما قصد إليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار مستندا فى ذلك إلى ما اطمأن إليه من أقوال شاهدة للإثبات واعتراف المتهم بتحقيقات النيابة بأنه يحرز الجواهر المخدرة لحساب آخر كلفه بنقلها — بما ينفى قيام التناقض ، فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٥ — إن ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال شاهدة للإثبات وظروف الضبط قد جرت بأن المطعون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . ومن ثم لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم سيدى جابر محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرافق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرافق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز جوهر المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أورد في محصل الواقعة وأقوال شاهدى الإثبات أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ، ثم عاد ونفى قصد الاتجار استناداً إلى أنه لا دليل عليه في الأوراق في حين أن الأدلة طبقاً للثابت في الأوراق متوافرة على ثبوت هذا القصد .

وحيث إنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه أورد في تحصيله واقعة الدعوى وأقوال شاهدى الإثبات أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ، إلا أنه يبين منه في معرض استظهاره للقصد من الإحراز أنه عرض له ونفى قصد الاتجار بقوله " وحيث إنه عن قصد الاتجار فلم يقم في الأوراق دليل يقينى على توافره في حق المتهم ، ومن ثم فإن المحكمة تعتبره محرراً بغير قصد الاتجار



أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى إعمالا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ "مستندا فى ذلك إلى ما اطمأن إليه من أقوال شاهدة الإثبات وافتراض المتهم بتحقيقات النيابة بأنه يحوز الجواهر المخدرة لحساب آخر كلفه بنقلها لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث يتفق بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهدة الإثبات كما هى قائمة فى الأوراق ثم أورد ما قصد إليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يتوافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودائه بموجب المادة ٣٨ من القانون بآدى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما بمجرد أن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون . فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال شاهدة الإثبات وظروف الضبط قد جرت بأن المطعون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة فهو لا يبدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن برهته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، ومصطفى الأسبوطى ، وهبى الحبيب الشربيني .

( ١٦١ )

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢ ع القضائية

( أ ، ب ) مواد مخدرة . قصد جنائى : حكم : " تسمييه . تسييب  
معيب " . إثبات : " بوجه عام " . " قرائن " . تقضى :  
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

( أ ) قصد الاتجار فى المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره  
بلا معقب . شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف  
الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

( ب ) إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجرق المواد المخدرة  
ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . إتهام  
الحكم . رغم ذلك . إلى قى قصد الاتجار إستنادا إلى خلوص  
الأوراق من أية تحريات تماند توافره فساد فى الاستدلال .

١ - قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٠  
لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها  
بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة  
وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

٢ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أن تحريات وكيل قسم مكافحة  
المخدرات دلت على أن المتهم يتجرق فى المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة  
بالطرق والمحال العامة ، وأن الكمية المضبوطة مع المتهم هى ثلاث طرب كاملة

من الحشيش واثنتي عشر لفافة من هذه المادة المخدرة ، فان الحكم إذ دلت على نفي قصد الاتجار بقالة إنه لا يوجد ما يركى لإتهام المتهم باعتباره متعجرا لحلوا الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر ، فإنه يكون قد استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق مما كان له أثره في عقيدة المحكمة ، ويكون استخلاصه لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره أقوال الضابط مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز مخدر ونفى عنه قصد الاتجار ، قد شابه تناقض في التسييب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المطعون ضده يقبر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة لحسابه وأنه ضبطت معه ثلاث طرب من مادة الحشيش واثنتي عشر لفافة من ورق السلوفان بكل منها



قطعة من هذه المادة ، عاد وتفي عنه قصد الاتجار مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن وكيل قسم مكافحة المخدرات قد دلت تحرياته السرية أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة لحسابه الخاص ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرقات والمحال العامة ، فاستصدر إذا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، وتمكن من القبض عليه أثناء سيره بالطريق حاملا كيسا من الورق وجدت بداخله ثلاث طرب كاملة من الحشيش وكيس من النايلون بداخله اثنتى عشر لفافة من ورق السلفان بكل منها قطعة من هذه المادة المخدرة وبعد أن ساق الحكم أدلة الثبوت في الدعوى ، عرض لقصد الاتجار فأطرحه بقوله " أما عن قصده فلا تجد المحكمة في أدلة الدعوى ما يركى الإتهام باعتباره متجرا إذ خلت الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر ، ومن ثم تأخذ المحكمة باليقين في أمره باعتباره محرزا المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى " لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن وكيل قسم مكافحة المخدرات قد أجرى تحريات سرية دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرقات والمحال العامة ، وأن الكمية المضبوطة مع المطعون ضده هي ثلاث طرب كاملة من الحشيش واثنتى عشر لفافة من هذه المادة المخدرة ، فإن الحكم إذ دلت على نفي قصد الاتجار بقالة إنه لا يوجد ما يركى إتهام المطعون ضده باعتباره متجرا نخلو الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر ، يكون قد استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق مما كان له أثره في عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان ما استخلصه الحكم من نفي قصد الاتجار لدى المطعون ضده لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره أقوال الضابط ، فإنه يكون استخلاصا غير سائغ كان له أثره في منطق الحكم واستدلالة بما يعيبه بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراري ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، والدكتور محمد  
محمد حسنين .

(١٦٢)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢ في القضائية

قصد جنائي . مواد مخدرة . حكم : "تسببيه . تسبب معيب" . محكمة الموضوع :  
"سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه هام" . "قرائن" .

قصد الاتجار في جريمة إحراز المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .  
شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .  
مثال تسبب معيب في نفي قصد الاتجار .

لئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي  
الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر  
تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة . وأدلتها وقرائن  
الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات ضابط  
قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يروج المخدرات ، وقد  
ضبطه وهو في الطريق العام ومعه سبع طرب من مادة الحشيش وأنه سبق  
الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية مخدرات ، مما كان من مقتضاه  
أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتخصها وتتحدث عنها بما تراه فيما إذا  
كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاءها  
على مجرد قول مرسل بغير دلائل تستند إليه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون  
معيبا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم سيدى جابر محافظه الاسكندرية : نقل بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرافق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أنه أحرز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى على صورة تجعل المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة حاد واستخلص ما يخالف هذه الحقيقة واستند في نفي قصد الاتجار عنه إلى مجرد القول بأنه لم يقدّم دليل على توافره مع أن الثابت من محضر التحريات وظروف الواقعة وأقوال رجال مكتب المخدرات أن المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أنها تخلص في أن التحريات السرية التي قام بها التقيب .. من قسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية قد دلت على أن المتهم — المطعون ضده — يحزر المواد المخدرة



ويروجها فاستصدر في يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وإذ علم أن المذكور في طريقه لتسليم كمية من المخدرات لأحد عملائه أمام كازينو أسبورتنج بطريق الجيش فانتقل ورفقته الشرطي السرى ... وقوة من رجال الشرطة لحفظ النظام إلى المكان المذكور ثم انتظر برفقة الشرطي السرى بجوار سور الكورنيش إلى أن أبصر المتهم يخرج من الكازينو ثم ينحرف يمينا بطريق الجيش حاملا بيده كيسا من الورق الأزرق فأسرع خلفه وقام بضبطه من الخلف وانتزع الكيس من يده وفحصه فتبين له أنه يحوى سبع طرب كاملة من الحشيش". وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة قال "أنه قد تبين أنه سبق أن قضى بعقاب المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في القضية رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٥٤ مخدرات قسم أول بور سعيد". ثم تحدث عن القصد من الإحراز بقوله "من قصد الاتجار فلم يقيم في الأوراق دليل قاطع على توافره في حق المتهم ومن ثم فلا ترى المحكمة مجازاة النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن الإحراز كان بقصد الاتجار". وانتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة المطعون ضده طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به. لما كان ذلك، ولأن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها. وكان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يروج المخدرات، وقد ضبطه وهو في الطريق العام ومعه سبع طرب من مادة الحشيش وأنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية مخدرات، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتخصصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أولا تصلح، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه.

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المحامى / جمال صادق المرصافى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمرارى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديوانى ، والدكتور محمد  
محمد حسنين .

( ١٦٣ )

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢ ٤ القضائية

( ا ، ب ) تجمهر . جريمة : "أركان الجريمة" . قانون : "تفسيره" . قصد جنائى .  
محكمة الموضوع : "سلطانها فى تقدير الدليل" . حكم : "تسببيه . تسبیب  
غير معيب" .

( ا ) شروط قيام جريمة التجمهر المؤتمة با قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

( ب ) تقدير ثوابر قصد التجمهر . موضوعى . مثال لتسبیب صائغ فى نفي قيامه .

( ج ، د ) قبض وحبس بدون وجه حق . جريمة : "أركان الجريمة" . قصد  
جنائى . موظفون عموميون . مسئولية جنائية . حكم : "تسببيه" .  
تسبیب غير معيب" . قانون : "تفسيره" . أسباب الإباحة وموانع  
العقاب .

( ج ) الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسئولية عن الموظف العام إذا حسنت  
نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به اقوانين أو ما اعتقد أن لإجراؤه  
من اختصاصه .

( د ) إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى  
فى نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراؤه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة  
للشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله  
اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهازه إلى تبرئته من تهمة  
القبض . صحيح .

(هـ) دعوى مدنية . طعن : "الصفة في الطعن" . نقض : "الصفة في الطعن" . سرقة .

لا صفة لادنى المادنى في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .

(و، ز، ح، ط، ي) محكمة الموضوع : "سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" . "سلطانها في وزن أقوال الشهود" . "سلطانها في تجزئة أقوال الشهود" . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم : "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . "ما لا يعيبه في نطاق التدليل" .

(ر) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .

(ز) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(ح) لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما ترتاح إليه منها والإعراض عما هداه . دون التزامها ببيان العلة .

(ط) عدول الشاهد من أقواله السابقة . لا ينفى وجودها .

(ي) حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول الشاهد دون قول آخر له .

(ك، ل) محكمة الموضوع : "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم : "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . "ما لا يعيبه في نطاق التدليل" . دعوى مدنية . قتل عمد . نقض : "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(ك) تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفايته لبرئته المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصرو وبصيرة . مجادلتها في ذلك أمام النقض . لا تجوز .

(ل) مثال لاستطراد لا يعيب الحكم في نفي تهمة القتل .

١ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ اتجاه فرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم



وظلت أصحابهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأشياء وقد وقعت جميعا حال التجمع .

٢ - متى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمع لدى المطعون ضدهم الثمانية الأول إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأي غرض غير مشروع وهملته بأدلة سائغة ، فلا يكون للطاعين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة في معتقدها .

٣ - تنفي الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه .

٤ - متى كان الحكم قد أثبت حسن نية المطعون ضده التاسع مرتكب الجرم وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجرامه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تمثل في أن يقتص الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وكان المطعون ضده التاسع قد تثبت وتحرى عن ظروف الحادث من العمد (المطعون ضده العاشر) وقد علل الحكم اعتقاد المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من احتجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الاعتداء على قاتلي أخيه - فإن الحكم إذا انتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون .

٥ - لا صفة للطاعين المدعين بالحقوق المدنية فيما أثاراه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعواهما المدنية .

٦ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها دون أن تتقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٧ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه .

٨ — لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة فيما أعرضت عنه من أدلة الثبوت أو أخذت به من أقوال شهود النفي ، مادام لقضائها وجه مقبول .

٩ — إن عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها .

١٠ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد دون قول آخر له ودون أن تبين العلة في ذلك فمردده اطمئنان المحكمة واقتناعها .

١١ — من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية مادام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة .

١٢ — إن استطراد المحكمة في نفي تهمة القتل بمقولة وجود صلة قرى وثيقة تربط المطعون ضدهم بالقتيل لا يعدو أن يكون تزييدا لا يعيب الحكم يعد الذي أثبتته المحكمة من أنه قد داخلتها الريبة في عناصر الإثبات .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : المتهمون من الأول إلى التاسع —  
اشتركوا وآخرين مجهولين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض  
منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والأشخاص مع علمهم بالغرض منه حالة  
كونهم مسلحين بعضى وفؤوس وآلات أخرى . بأن توجهوا إلى الزراعة المملوكة  
لـ . . . . . حاملين الأسلحة آنفة الذكر وقد وقعت الجرائم الآتية تنفيذا  
للغرض المقصود من التجمهر : ( أ ) المتهمين الأول والثاني — قتل عمدا . . . . .  
بأن انتويا قتله فأنهالا عليه بالكوريك وبعضا قاصدين من ذلك قتله فأحدثا  
به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته ( ب ) المتهمين  
الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر — سرقوا البرسيم المملوك لـ . . . . . ( ج ) المتهم  
الثالث أحدث عمدا . . . . . الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة  
لا تزيد على العشرين يوما ( د ) المتهم الرابع — أحدث عمدا . . . . . الإصابات  
الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . ( هـ ) المتهمان  
العاشر والحادي عشر — حبسا . . . . . بنقطة شرطة تسمى الأمديد دون أمر  
من المختصين وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة  
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠  
لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ٢٨٠ و ٥/٣١٧ من قانون  
العقوبات . فقرر ذلك ، وادعت أرملة القتيل عن نفسها وبصفتها وصية على  
أولاده القصر ضد المتهمين من الأول إلى التاسع بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه  
تعويضا عن فقد مورثهم . وادعى . . . . . بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه ضد  
المتهمين العاشر والحادي عشر تعويضا عن الضرر الذي لحقه من حبسه دون  
وجه حق ، متضامنين في ذلك مع وزارة الداخلية بصفتها المسئولة عن الحقوق  
المدنية ، كما ادعى . . . . . قبل المتهمين جميعا بالحق المدني طالبا الحكم  
بأن يدفعوا له مبلغ ألفين وخمسمائة جنيه تعويضا عن سرقة البرسيم وما ناله بسبب  
الدعوى من ضرر ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ٢٣ مارس  
سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والمادة ١/٣٠٤ من قانون  
الإجراءات الجنائية . ( أولا ) بالنسبة للتم التاسع . . . . . بانقضاء الدعوى



الجناثية قبله بوفاته وإثبات ترك الخصومة في الدعوى المدنية الموجهة إليه .  
 (ثانيا) بإثبات تنازل المدعين بالحق المدني عن مخاصمة وزارة الداخلية .  
 (ثالثا) بتغريم كل من المتهمين الثالث والرابع مبلغ ثلاثة جنيهاً عن تهمة الضرب مع براءتهما من تهمة التجمهر . ( رابعا ) ببراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم . (خامسا) رفض الدعاوى المدنية الثلاثة وألزم رافع كل دعوى مصاريف دعواه المدنية وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . (سادسا) أمرت بحجج العبارات الجارحة الواردة بمذكرات المدعى بالحق المدني ( الثالث ) فطعن المدعيان بالحق المدني الأولى والثاني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة الاشتراك في التجمهر وتهمة السرقة والقتل العمد والحبس بدون أمر من المحاكم المختصة التي وقعت تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر ورفض دعوييهما المدنيتين قد شابه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه استند إلى شهادة بعض الشهود الذين قال عنهم أنهم أجمعوا على أن الزراعة مملوكة للمطعون ضدهم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر لا لمالك الأرض والتفت عن أقوال الجيران ومهندس الزراعة والمالك ووكيله وخفرائه مع أن أولئك المطعون ضدهم الثلاثة أجروا لدى المالك بموجب عقود عمل وليس صحيحا ما قاله الحكم من أن المالك دفع لهم مبالغاً من النقود ليتزولوا له عن الحيازة . كما أخطأ الحكم إذ انساق وراء البلاغ وأقوال الخفراء في وصف الحادث بأنه مشاجرة مع أنهم لم يبلغوا مكانه إلا بعد وقوعه بأكثر من ساعتين . وأخطأ الحكم إذ جازأ شهادة ... .. وأخذ منها بما مفاده أن المطعون ضدهما الأول والثاني هما فحسب اللذان حضرا المكان الحادث واحتدمت المناقشة بينهما وبين القليل مع أن باقي أقوال هذا الشاهد تدل على حصول التجمهر ويؤيد ذلك اعتراف المطعون ضدهم الثالث والرابع والخامس بأنهم توجهوا للإستيلاء على الزراعة ومع ذلك فسرت المحكمة حضور المطعون ضدهم إلى الحقل في الصباح بأنه إنما كان بغرض العمل وهو تصوير لا ترشح له

الواقعة . كما أخطأ الحكم لأنه لم يأخذ بشهادة شهود الإثبات في صدد التجمهر وإنما قال إن الثابت من أقوال مالك الأرض أن واقعة التجمهر مدسوسة لحصول الإبلاغ عنها من قبل وقوع أى اعتداء وغاب عن المحكمة أن مجرد التجمهر مؤتم في القانون كما التفت الحكم عن أقوال شهود الإثبات في تهمة القتل العمد بحجة اختلافهم فيمن أصيب أولا أهو القاتل أم غيره من المجنى عليهم وفي الآلة المستعملة وعدد الضربات وموقف الضارين من المجنى عليه ، مع أن اختلاف أقوال الشهود في بعض التفاصيل لا يعيبها . كما أخطأ الحكم في نفي تهمة القتل عن المطعون ضدهما الأول والثاني مع أن اشتراكهما في الحادث ثابت من وجود إصابات بهما لم تفتن إليها المحكمة ، كذلك لا محل للاستدلال على نفي هذه التهمة بمقولة أن ثمة صلة من القربى الوثيقة تربط المتهمين بالقاتل وأخيرا أخطأ الحكم حين برأ المتهمين بحبس الطاعن بدعوى انعدام سوء القصد مع أنه يكفي لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ عقوبات توافر القصد العام . كما استند الحكم في تبرئة المطعون ضده الأخير إلى أن قرار التحكيم قد برأه من تهمة التحريض على الحبس مع أن هذا القول ليس له أصل في قرار التحكيم ومن شأن ذلك كله أن يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أورد أدلة سائغة ومقبولة لها أصل في الأوراق لإثبات أن الثلاثة المتهمين بسرقة الزراعة هم الزارعون للأرض المتنازع عليها بطريق المزارعة مع المالك وبذلك قضى ببراءتهم من تلك التهمة ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعنين المدعين بالحقوق المدنية لاصفة لهما فيما أثاراه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعواهما المدنية . أما ما ينهض على الحكم من أنه أخذ بتصوير بعض الشهود دون بعض فردود بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها دون أن تتقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وللمحكمة في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح



ما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة فيما أعرضت عنه من أدلة الثبوت أو أخذت به من أقوال شهود النفي ما دام لقضائها وجه مقبول وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه. وأما النعي على الحكم بأن مجرد التجمهر مؤثم في القانون فإن ذلك مردود بأنه يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إتجاه فرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعا حال التجمهر. لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم الثمانية الأول إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأي فرض غير مشروع وعلالته بأدلة سائغة ومن ثم فلا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة في معتقدها وبالتالي فإن ما يثار في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا. وأما عن جناية القتل العمد المسندة إلى المطعون ضدهما الأول والثاني فقد أورد الحكم أن الواقعة مشكوك فيها للتناقض بين أقوال شهود الإثبات الثلاثة في تحديد من الذي أصيب أولا أهو القاتل أم غيره من المجنى عليهم الآخرين إذ ادعى شاهد الإثبات الأول أنه هو بالذات الذي أصيب أولا ثم أصيب بعده القاتل بينما اتفق الشاهدان الآخران في أن القاتل هو الذي أصيب أولا. كما اختلفوا في بيان الآلة التي استعملها الضاربان وعدد الضربات وموقفهما من المجنى عليه. وتنعي المدعية بالحق المدني على الحكم أن اختلاف أقوال الشهود في بعض التفاصيل لا يعيبها وأن شاهد الإثبات الأول بعد أن اختلف مع الشاهدين الآخرين في تحقيق النيابة عاد وتطابق معهما. ولما كان ما حصله الحكم له أصله الثابت في الأوراق وكان عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها، فإن الحكم يكون صحيحا فيما أثبتته من تناقض الشهود لأن له أن يأخذ بقول الشاهد دون قول آخر له ودون أن يبين العلة في ذلك فردده



اطمئنان المحكمة واقتناعها بما أنها لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، ولأنه من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بظرونها عن بصر وبصيرة وتكون المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت لا تخرج عن كونها جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض أما عن استطراد المحكمة في نفي تهمة القتل بمقولة وجود صلة قرابي وثيقة تربط المطعون ضدهم بالقتيل فإن ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون تزيده لا يعيبه بعد الذي أثبتته المحكمة من أنه قد داخلها الريبة في عناصر الإثبات وبخصوص تبرئة المطعون ضدهما التاسع والعاشر من تهمة القبض على الطاعن الثاني لانتفاء سوء القصد عنهما فإنه يبين من مدونات الحكم أنه قد أورد كافة شروط الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات التي تنفي المسؤولية عن الموظف العام إذا حصلت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه ، إذ أثبت الحكم حسن نية المطعون ضده التاسع مرتكب الحجز وقال عنه أنه لم يصدر عن دوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءه من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تمثل في أن يقتص الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وكان المطعون ضده التاسع قد ثبت وتحرى عن ظروف الحادث من العمد (المطعون ضده العاشر) وقد علل الحكم اعتقاد المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من احتجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الاعتداء على قاتلي أخيه . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا ما انتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهما المذكورين من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب

سديد القانون . وأخيرا عمایة قوله الطاعن الثاني من أن الحكم استند في تبرئة العمدة إلى ما ليس له أصل في قرار التحكيم فإنه يفرض أن هذا القرار لم يشر إلى تلك الواقعة فإن ما أورده الحكم عنها لا يعد وأن يكون تزييدا لا يعيبه ولا يؤثر في سلامة استدلاله مادام أنه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده المذكور على أسباب صحيحة كافية بذاتها في قوله أنه لم تثبت سوء نيته وأنه يصدق عليه ما يصدق على المتهم السابق . ولما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلاسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برياسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : محمد العمراوى ، وعمود عطيفه ، و ابراهيم الديوانى ، والدكتور محمد  
محمد حسنين .

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢ ٤ القضائية

( ا، ب، ج ) دعوى مدنية : ” نظرها والحكم فيها “ . ضرر . تعويض . مسئولية  
مدنية . رابطة السببية . خطأ . حكم : ” تسببيه . تسبب غير معيب “ .  
” ما لا يعيبه فى نطاق التدليل “ .

( ا ) الضرر المستوجب للتعويض . كفاية لإثبات الحكم إدانة المحكوم عليه  
عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله بياناً له .

( ب ) عدم بيان الحكم الضرر بنوعه المادى والأدبى . لا يعيب الحكم .  
هله ذلك ؟

( ج ) عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال  
من سلامته . ما دام قد بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر  
وعلاقة سببية .

( د ) دعوى مدنية : ” نظرها والحكم فيها “ . إجراءات المحاكمة . دفاع :  
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم : ” تسببيه . تسبب  
غير معيب “ . محكمة استئنافية .

خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدنى فى قرة  
جزء الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية . مفاد : التفاته عنها .



نفي الطاعن على الحكم عدم إعلانه بذلك المذكورة . غير سديد . ما دامت المحكمة قد التفتت عنها بمخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد حول عليها في قضائه .

( هـ ، و ) رابطة السببية . محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير قيام رابطة السببية ” . خطأ . ضرر . حكم : ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . نقض : ” أسباب الطعن : ما لا يقبل منها ” . قتل خطأ .

( هـ ) رابطة السببية . أفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها . مادام يقيم قضاءه على أسباب سائفة .

( و ) مثال لتسبیب سائف في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .

( ز ، ح ) إثبات : ” إعراف ” . ” بوجه عام ” . محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل ” . نقض : ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . حكم : ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . إعراف .

( ز ) الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لها الأثر على ما تراعى لها مخالفته للحقيقة والواقع .

( ح ) إقرار المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث مطرحة اعتراف شقيقه بإرتكابه . مجادلتها في ذلك . لا تجوز .

( ط ، ي ) إثبات : ” بوجه عام ” . ” شهود ” . ” معاينة ” . محكمة الموضوع : ” سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى ” . حكم : ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . ” ما لا يعيبه في نطاق التدليل ” . نقض : ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . جريمة : ” أركان الجريمة ” . شهود . معاينة . قتل خطأ .

( ط ) الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى . تستخلصها محكمة الموضوع من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث . مثال .

( ي ) عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة . باستنتاج سائف تجريه المحكمة مثال .

مدم بيان الحكم أى من إشارات الجرار صدم المجنى عليها . لا يعيبه .  
لأنه ليس من أركان الجريمة .

(ك،ل) إجراءات المحاكمة . دفاع : "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .  
محكمة استئنافية : "الإجراءات أمامها" . حكم : "تسبب . تسبب  
غير معيب" . نقض : "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(ك) الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم  
الذى يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته  
الختامية .

تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن .  
حضوره الجلسات المتعاقبة التى نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به .  
ثم طلبه حجز الدعوى للحكم . إعتباره متنازلاً عن طلبه .

(ل) عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج  
من المحكمة إلى رد .

١ — من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض  
أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض  
من أجله .

٢ — لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن  
فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة  
بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .

٣ — من المقرر أنه متى بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر  
وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تثير  
عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه التعويض .

٤ — متى كان يبين من مدونات الحكم ، إنها قد خات من الإشارة إلى تقديم  
المذكرة التى تشير إليها الطاعن بوجه النعى ، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم

قد حول على شيء مما جاء بها وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد التفتت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من أن المدعين بالحقوق المدنية قد ما للحكمة الإستثنائية إبان حجزها الدعوى للحكم مذكرة مصرح بتقديمها ولم يعلن الطاعن بها يكون غير سديد .

٥ — من المقرر أن قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فضل فيها إثباتا أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن دال تدليلا سائغا على توافر الخطأ في حق الطاعن مما أدى إلى اصطدام الجرار بالمجنى عليها ، خلص إلى حدوث إصابات التي أودت بحياتها نتيجة هذا الخطأ واصطدام الجرار بها ومرور إحدى إطاراته فوقها مستندا في ذلك إلى دليل قى أخذا بما أورده التقرير الطبي الموقع على المجنى عليها ، وكان ما أورده الحكم من ذلك سديدا وكافيا في التدليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حوسب عنه ، فلا محل لمسايشه في هذا الصدد .

٧ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها ألا تعمل عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع .

٨ — متى كان الحكم بعد أن حصل دفاع الطاعن بما مفاده إنكاره مانسب إليه وقوله بأنه ذهب إلى مكان الحادث بعد وقوعه فوجده الجرار المملوك لأبيه يقوده أخوه . عرض لأقوال هذا الأخير بما مفاده قوله أنه كان يقود الجرار المملوك لأبيه فاحتك إطاره الأيمن بالمجنى عليها أثناء سيرها ثم خلص الحكم إلى القول بأنه قد استبان له من عناصر الثبوت في الدعوى أن الطاعن هو الذى كان يقود الجرار وقت الحادث وأنه مرتكبه ، وكان ما أورده الحكم من أدلة كافية وسائغا وتتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأدلة السائغة التي ضمنها حكمها فلا يقبل مجادلته في تقديرها



أو مصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها  
بغير معقب .

٩ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود  
وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى  
حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها  
سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصاها في الأوراق . ولما كان  
يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن اعتبر من أوجه خطأ الطاعن التزامه أقصى  
يمين الطريق ، إلا أنه لم يورد ، يؤدي أقوال الشاهد في هذا الخصوص بل نقل  
عن محضر المعاينة ما ثبت له منها من أن عرض الطريق يبلغ نحو خمسة أمتار —  
فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من تويله على أقوال الشاهد بما تضمنه من أن عرض  
الطريق يبلغ اثني عشر مترا وترتيبه على ذلك خطأ الطاعن في التزامه أقصى يمين  
الطريق وهو على هذا الاتساع على الرغم من أن الثابت من المعاينة أن عرض الطريق  
لا يتجاوز خمسة أمتار يكون في غير محله .

١٠ — لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها  
بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن الشهادة  
أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجزئ المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد  
بالقدر الذي رواء مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها . ومتى كان يبين  
من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الشاهد قوله بأن الجرار قد اصطدم بالحجني عليها  
ومر فوقها بإطاره الأيمن ، وكان لا يعيب الحكم عدم تحديده أي من إطارات  
الجرار قد صدم الحجني عليها ، ذلك لأن هذا ليس ركنا من أركان الجريمة ،  
فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم اكتفى بالقول بأن الجرار الذي كان يقوده  
اصطدم بالحجني عليها ومر فوقها بإطاره الأيمن دون أن يعنى ببيان ما إذا كان هذا  
الإطار هو الأمامي أو الخلفي — يكون غير سديد .

١١ — من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه  
هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه  
في طلباته الختامية . ومتى كان المدافع عن الطاعن — بعد أن طالب أمام المحكمة

الاستثنائية ضم ملف قضية دون أن يفصح عن علة هذا الطلب وأمرت المحكمة بضمه ثم توالى نظر الدعوى في جلسات متعاقبة حضرها الطاعن جميعا ولم يتمسك أو المدافع عنه بتنفيذ ذلك الطلب — طلب بالجلسة الأخيرة حجز الدعوى للحكم فقررت المحكمة ذلك وصرحت للخصوم بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع، وإذا كان الطاعن لا يذهب في أسباب طعنه إلى القول بأنه قدم مذكرة في الأجل الأخير أصرف فيها على طلبه بضم ملف اللجنة شارحا علة هذا الطلب، بل إنه إذ طلب حجز الدعوى للحكم فيها بحالتها قد عد متنازلا عنه بعدم تمسكه به وإصراره عليه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا.

١٢ — متى كان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها، وكان ما ينمى الطاعن من أن الحكم اعتبر من قبيل خطأ الطاعن عدم استعمال آلة التنبيه وإغفاله الرد على دفاعه من أن الصوت الذى يصدره الجرار أثناء سيره يغنى عن استعمال آلة التنبيه مردودا بأنه يبين من الحكم أنه اعتبر من قبيل خطأ الطاعن سيره بالجرار دون استعمال آلة التنبيه على الرغم من ازدحام الطريق بالأهليين، ولما كان ما أورده الحكم من ذلك يسوغ به ما رتبته عليه من توافر الخطأ في حق الطاعن فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص.

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز المحلة (١) تسبب خطأ في موت ..... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته للقوانين والوائح بأن قاد جرارا بحالة ينجم عنها الخطر قصدم المجنى عليها وأحدث إصاباتا التي أودت بحياتها (٢) قاد جرارا بحالة ينجم عنها الخطر، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥، وادعى كل من ..... و ..... من نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر ..... مدنيا قبيل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية صاحب الجرار الذى ارتكب به الحادث متضامنين

بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ، ومحكمة مركز المحلة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وإلزامه والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه ، وكذا المصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ، فاستأنف منهم هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ وألزمه التعويض قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه قصور في التسبيب ومخالفة النابت بالأوراق واعتراه البطلان ، ذلك بأن الطاعن تمسك بمرحلي المحاكمة بانتفاء صلته بالحادث وأنه لم يقدر الجرار وقت وقوع الحادث بل كان أخوه هو الذي يقوده باصترافه في قضية اللجنة رقم ٣٦٥٤ سنة ١٩٦٨ مركز المحلة الكبرى المقيدة ضده في تاريخ الحادث ذاته لقيادة الجرار غير المرخص بتسييره وبلا رخصة قيادة وعلى الرغم من استجابة المحكمة لضم ملف هذه اللجنة فقد قضت في الدعوى دون ضمه ، كما خلاص الحكم المطعون فيه إلى توافر ركن الخطأ من أقوال الشاهد ..... مخالفا لما شهد به هذا الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية كما أخذ بأقواله من أن عرض الطريق يبلغ اثني عشر مترا مخالفا لما هو ثابت بمحضر المعاينة من أن عرض الطريق لا يتجاوز خمسة أمتار كما لم يعن الحكم ببيان أي الإطارات اصطدمت بالمحني عليها كما أغفل الرد على دفاع الطاعن من أن الصوت الذي يصدره الجرار يتضاءل إلى جانبه صوت آلة التنبيه كما خلا الحكم من التدليل على توافر علاقة السببية كما أن المدعين بالحقوق المدنية قدما مذكرة في فترة حيز القضية للحكم أمام المحكمة الاستئنافية ورغم عدم إعلانها للطاعن قضت المحكمة في الدعوى



كما خلا الحكم من بيان لاسم المدعين بالحقوق المدنية وصفتهما في المطالبة بالتعويض وعلاقتهما بالجنح عليهما وأساس التعويض المقضى به وعناصره وماهية الضرر الذي أصاب المحكوم لهما به وهل هو ضرر مادي أو أدبي وأساس المسؤولية المدنية لكل من المحكوم عليهما بالتعويض وسند التضامن بينهما ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد طلب أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته ٢١ من أبريل سنة ١٩٧١ ضم ملف تلك اللجنة دون أن يفصح عن علة هذا الطلب فأمرت المحكمة بضمه ثم توالى نظر الدعوى في جلسات متعاقبة حضرها الطاعن جميعا ولم يتمسك أو المدافع عنه بتنفيذ ذلك الطلب وبجلسته ٦ من أبريل سنة ١٩٧٠ طلب المدافع عن الطاعن حجز الدعوى للحكم فقررت المحكمة ذلك وصرحت للنصوم بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وإذ كان الطاعن لا يذهب في أسباب طعنه إلى القول بأنه قدم مذكرة في الأجل الأخير أصر فيها على طلبه بضم ملف اللجنة شارحا علة هذا الطلب وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية وكان المدافع عن الطاعن لم يتمسك بطلب ضم القضية ولم يفصح عما يرمى إليه من طلبه بل إنه إذ طلب حجز الدعوى للحكم فيها بحالتها قد عد متنازلا عنه بعدم تمسكه به وإصراره عليه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت دفاع الطاعن — وحصله بما مفاده إنكاره ما نسب إليه وقوله بأنه ذهب إلى مكان الحادث بعد وقوعه فوجد به الجرار المملوك لأبيه يقوده أخوه — عرض لأقوال هذا الأخير بما مفاده قوله أنه كان يقود الجرار المملوك لأبيه فاحتك إطاره الأيمن بالجنح عليها أثناء سيرها ثم خلاص الحكم إلى القول بأنه قد استبان له من عناصر الثبوت في الدعوى أن الطاعن هو الذي كان يقود الجرار وقت الحادث وأنه مرتكبه وكان من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع . وكان ما أورده

الحكم من أدلة كافية وسائغا ، وتتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأدلة السائغة التي ضمنها حكمها فلا يقبل مجادلته في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب ، فإن منعى الطاعن بهذا الوجه يضحى برمته في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من تعويله على أقوال الشاهد بما تضمنته من أن عرض الطريق يبلغ اثني عشر مترا وترتيبه على ذلك خطأ الطاعن في التزامه أقصى يمين الطريق وهو على هذا الاتساع ، على الرغم من أن الثابت من المعاينة أن عرض الطريق لا يتجاوز خمسة أمتار فانه لما كان يبين من مطالعة الحكم أنه وإن اعتبر من أوجه خطأ الطاعن التزامه أقصى يمين الطريق ، إلا أنه لم يورد مؤدى أقوال الشاهد في هذا الخصوص بل نقل عن محضر المعاينة ما ثبت له منها من أن عرض الطريق يبلغ نحو خمسة أمتار ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإن منعى الطاعن في هذا الشق من وجه الطعن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم اكتفى بالقول بأن الجرار الذي كان يقوده اصطدم بالجنى عليها ومرفوقها باطاره الأيمن ، دون أن يعنى ببيان ما إذا كان هذا الاطار هو الأمامي أو الخلفي ، فانه لما كان يبين من مطالعة الحكم أنه نقل عن ذلك الشاهد قوله بأن الجرار قد اصطدم بالجنى عليها ومرفوقها باطاره الأيمن ، وكان الأصل أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأحكامها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجزئ المحكمة بتلام به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها وكان لا يعيب الحكم عدم تحديده أى من إطارات الجرار قد صدم الجنى عليها ذلك لأن هذا ليس ركنا من أركان الجريمة ، فإن منعى الطاعن بهذا الشق لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم اعتبر من قبيل خطأ الطاعن عدم استعماله آلة التنبيه وإخفائه الرد على دفاعه من أن الصوت الذي يصدره الجرار أثناء سيره يغنى



عن استعمال آلة التنبيه ، مردودا بأنه لما كان يبين من مطالعة الحكم أنه اعتبر من قبيل خطأ الطاعن سيره بالجرار دون استعمال آلة التنبيه على الرغم من إزدحام الطريق بالأهلين ، وكان ما أورده الحكم من ذلك يتسوخ به ما رتبته عليه من توافر الخطأ في حق الطاعن ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، لأن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن دلل تدليلا سائغا على توافر الخطأ في حق الطاعن مما أدى إلى اصطدام الجرار بالمجنى عليها ، خاص إلى حدوث إصابات التي أودت بحياتها نتيجة هذا الخطأ واصطدام الجرار بها وصرور إحدى إطاراته فوقها ، مستندا في ذلك إلى دليل قني أخذا بما أورده التقرير الطبي الموقع على المجنى عليها وكان ما أورده الحكم من ذلك سديدا وكافيا في التدليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي حوسب عنه ، فلا محل لما يثيره في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان ما يتعاه الطاعن على الحكم من أن المدعين بالحقوق المدنية قدما للمحكمة الاستئنافية إبان حجزها الدعوى للحكم فيها مذكرة مصرح بتقديمها ولم يعان الطاعن بها ، فإنه لما كان يبين من مدونات الحكم ، أنها قد خلت من الإشارة إلى تقديم تلك المذكرة وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها ، وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد التفتت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها فإن هذا النعي يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع بعدم قبول الدعوى المدنية أو بانتفاء صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض وكان الحكم الاستئنافي قد أشار في صدره إلى اسم كل من المدعين بالحقوق المدنية وإلى اسم الطاعن والمسئول عن الحقوق المدنية ، فإن ما يثيره الطاعن من خلو الحكم المطعون فيه من اسمي المدعين بالحقوق المدنية يكون غير ذي محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية



لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، وأنه لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض كما أن من المقرر أنه متى بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تثير عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال المصفاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراري ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، ودكتور محمد  
حسنين .

(١٦٥)

### الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٤ القضائية

حكم . "بياناته . بيانات الديباجة" . نقض : "أسباب الطعن . مالا يقبل  
منها .

صدور الحكم باسم الأمة . في ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١  
سبتمبر ١٩٧١ . الذي ينص على أن تصدر الأحكام وتنقل باسم الشعب . لا ينال من مقومات  
وجود الحكم قانونا .

البيان من استقراء نصوص الاعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣  
والدستور المؤقت الصادر في ٥/٣/١٩٥٨ والدستور الصادر في ٢٥/٣/١٩٦٤ ،  
وقانوني السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ودستور  
جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١/٩/١٩٧١ ، ودستور  
اتحاد الجمهوريات العربية - أن الأمة تشمل مضمونا من الشعب ،  
وأن الهدف الاسمي من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم  
الشعب يكن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح من صدورها باسم  
الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد . ومن ثم فإن عبارتي  
"باسم الأمة" "واسم الشعب" . تلتقيان عند معنى واحد في المقصود  
في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر  
كل السلطات فيها . لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه

باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون الطعن عليه لهذا السبب في غير محله .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/١١/١٩٦٩ بدائرة مركز شربين محافظة الدقهلية : ( أولا ) أحدث بـ ... .. الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . ( ثانيا ) أحدث بـ ... .. الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤١ و ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح شربين الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر عن التهمتين وكفالة عشرة جنيهات بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لأنه صدر في ٢ مارس سنة ١٩٧٢ باسم الأمة لا باسم الشعب كما يقضى بذلك دستور جمهورية مصر العربية الذي صدر الحكم في ظله .

وحيث إن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ثم المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت جميعا في صياغة متطابقة على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " كما رددت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمي ٥٦



السنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هذه العبارة ثم جاءت المادة ٧٢ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، والذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه ونصت على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " لما كان ذلك ، وكان كل من دستوري عامي ١٩٦٤ و ١٩٧١ قد نص في مادته الأولى على أن " الشعب المصري جزء من الأمة العربية " كما نص أولهما في مادته الثانية على أن " السيادة للشعب " وأطلق في الوقت ذاته على المجلس التشريعي اسم مجلس الأمة — كما نص الدستور الراهن في مادته الثالثة على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " وكانت المادة الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية . وأطلق في الوقت نفسه على المجلس التشريعي اصطلاح مجلس الأمة الاتحادي — فإن البين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب ، ويكون الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب — يكن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن ضدها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد . لما كان ذلك ، فإن عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " يلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها . لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون الطعن عليه لهذا السبب في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين حزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دقانة .

( ١٦٦ )

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٤ القضائية

( أ ) إجراءات المحاكمة . حكم : ” وصفه “ .

المادة ٣٢٩ أ ج . مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لها أن يحضر المتهم عند  
النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي  
تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا مادام التأجيل لجلسات متلاحقة .

( ب ) معارضة . إجراءات المحاكمة . إستئناف .

عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضرية الإعتبارية : سواء الصادرة  
من محكمة أول درجة — ولا يجوز إستئنافها — أو من محكمة الدرجة الثانية ، إذا لم يحضر  
الطاعن بجلسات المعارضة لبدء عذرته في التخلف عن مهود الجلسة التي صدر فيها الحكم  
الحضوري الاعتباري المعارض فيه .  
المادة ٢٤١/٢ أ . ح .

( ج ) طعن : ” نطاق الطعن “ . نقض : ” قبول الطعن ونطاقه “ .

التمرض في الطعن بالنقض — إيراد على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة —  
للحكم الحضوري الاعتباري أو الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده . غير مقبول .

١ — مناط إعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات  
الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك  
أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا  
مقبولا مادام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

٢ — تنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه "... لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال والحضورى الاعتبارى إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز" وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الطاعن لم يحضر بجلسات المعارضة ليندى عذره في تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وليبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

٣ — إذا كان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح باب الشعرية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٥/٧/١٩٧٠ بدائرة قسم باب الشعرية أصدر له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا واعتباريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا واعتباريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم



المستأنف وألزمته مصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية . فعارض ، وقضى بعدم جواز المعارضة مع إلزام المتهم المصاريف المدنية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون وانطوى على القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة على الرغم من خلو هذا الحكم الأخير من بيان تاريخ إصداره وأسماء الخصوم والهيئة التي أصدرته ، فضلا عن أن الطاعن حضر أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل للسداد فتأجلت الدعوى ولم يحضر حتى تحدد لنظرها أخيرا جلسة ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ مع تكليف النيابة بإعلان الطاعن ، ومع ذلك صدر الحكم حضوريا إعتباريا بتلك الجلسة دون إعلانه ، وإذ عارض الطاعن في هذا الحكم ، ولم يحضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته وحضر محاميه وقدم شهادة تفيد مرض الطاعن في يوم ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ ، وتأجلت الدعوى وتوالت بالجلسات دون حضوره حتى قضت المحكمة في ٢١ فبراير سنة ١٩٧١ بالحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر المعارضة ، في حين أنه كان يتعين عليها أن تقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وهذا بالإضافة إلى أن الطاعن أثار في مرافعته أمام محكمة أول درجة أن المدعى المدني أقام ضده دعوى أخرى عن واقعة إصدار شيك بدون رصيد أيضا ، وطلب الطاعن ضمها للارتباط ، إلا أن المحكمة لم توجهه إلى طلبه ولم ترد عاياه بما ينفي لزومه ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن حضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر استئنائه وطلب التأجيل للسداد ، فتأجلت الدعوى ولم يحضر ثم تحدد لنظرها أخيرا جلسة ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ ، وفيها صدر الحكم حضوريا إعتباريا بتأييد الحكم المستأنف ، ويبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن أعلن

بتلك الجلسة ، وأنه عارض في هذا الحكم ، ولم يحضر في أية جلسة من جلسات المعارضة كما لم يحضر محاميه ولم يقدم شهادة تفيد مرض الطاعن في يوم ٧ يونيو سنة ١٩٧٠ — وذلك خلافا لما يدعيه الطاعن في تقرير طعنه — فقضت المحكمة بعدم جواز المعارضة تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم عذر تغييبه بجلسته ٧ يونيو سنة ١٩٧٠ ومن ثم تكون معارضته غير جائزة عملا بالمادة ٢٤١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، ما دام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت وجه الحق في القانون إذ اعتبرت الحكم حضوريا ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " . . . لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال والحضوري والاعتباري إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز " وهي واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ١٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الطاعن لم يحضر بجلسات المعارضة ليبدى عذره في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري المعارض فيه وليبين وجه العذر الذي منعه من المشول فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها دون الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم أو الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده ومن ثم فإن باقي ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : حسين سامح ، ونصر الدين حزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد سلامه .

(١٦٧)

### الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ القضائية

وصف التهمة . عاهة مستديمة . ضرب . دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع .  
مالا يوفره “ .

عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني  
السليم . تعديل وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوما . عدم  
تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن إسناد واقعة مادية  
أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت  
فيها الدعوى .

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل  
المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع  
المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى  
هي أنه الوصف القانوني السليم .

وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة —  
تهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة — هي بذاتها الواقعة التي اتخذها  
الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجدي الذي دان الطاعن به — الضرب الذي  
زادت مدة علاجه على عشرين يوما — وكان مبرر التعديل هو عدم قيام الدليل  
على أن العاهة المستديمة التي وجدت بالمجنى عليه قد حدثت نتيجة اعتداء الطاعن  
عليه ولم يتضمن ذلك التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف



عن الأولى مما لا يعطى الطامن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم تنبيهه إلى ذلك التعديل — لأن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرتة من تعديل في الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ومن ثم يكون ما يثيره الطامن في هذا الصدد في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ١٩٦٧/٩/٢٢ بدائرة طره قسم المعادى محافظة القاهرة : ضرب سيد عبد العزيز محمد بمطواه في يده اليمنى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد الحساسية السطحية بأجزاء من الساعد واليد وإعاقة حركة تعبئة الإبهام مما يقلل من قدرته على العمل بنحو ٧٠٪ ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد الواردة بتقرير الاتهام . فقرر بذلك ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض . وذلك على اعتبار أن التهمة هي ضرب المجنى عليه الذى عولج بسببه مدة تزيد على عشرين يوما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطامن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه كما انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه صدر من هيئة غير تلك التى سمعت المرافعة . كما أن الهيئة التى اشتركت في المداولة كانت غير تلك التى تلتته ولم يوقع من الهيئة الأولى

على مسودة الحكم سوى رئيسها وأحد أعضائها . كما أن المحكمة عدلت وصف التهمة المسندة إلى الطاعن والتي دارت عليها المرافعة من تهمة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة إلى تهمة ضرب عوبج بسببه مدة تزيد على عشرين يوما دون أن تنبهه إلى ذلك التعديل عملا بالمادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا وقد استند الحكم في قضائه إلى شهادة شهود اكتفى ببيان مؤدى شهادة البعض وأحال في بيان شهادة البعض الآخر إلى ما أدلى به أمين المكتب التنفيذي بالاتحاد الاشتراكي مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق وهو ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يتضح من مطالعة الأوراق أن أعضاء الهيئة التي اشتركت في المداولة وأصدرت الحكم قد وقعوا على قائمته وهو ما يكفي في هذا الصدد طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم ، وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مبرر التعديل — كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — هو عدم قيام الدليل على أن العاهة المستديمة التي وجدت بالمجنى عليه قد حدثت نتيجة اعتداء الطاعن عليه ولم يتضمن ذلك التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى مما لا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنه لاصحة لما ذهب إليه الطاعن من دعوى الخطأ في الإسناد إذ أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه إنما يستند إلى أصل صحيح في أوراق الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وحنن الشريفي ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٦٨ )

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٠ القضائية

رشوة . نصب . جريمة : " أركانها " .

الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات يجب أن يكون صادرا  
من الموظف على أساس أن العمل الذي طلب الجمل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه هو من أعمال  
وظيفته الحقيقية .

الزعم القائم على انتقال صفة وظيفة منبئة للصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني لا تتوافر به جريمة  
الرشوة بل يكون جريمة النصب .  
مثال .

نصت المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠  
لسنة ١٩٦٢ على أنه " يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها  
في المادة السابقة ( ١٠٣ ) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل  
أو أخذ وهذا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته  
أو للامتناع عنه " مما مفاده اشتراط الشارع أن يكون زعم الموظف باختصاصه  
بالعمل الذي طلب الجمل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه صادرا على أساس  
أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية أما الزعم القائم على انتقال صفة وظيفة  
منبئة للصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني — كما هو الحال في الدعوى المطروحة  
إذ الوظيفة التي انتقلها المتهم هي وظيفة ملاحظة بالبلدية للإشراف  
على الاشتراطات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة في حين أن وظيفته



الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافظة — فلا تتوافر بهذا الزعم جريمة الرشوة التي نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المعاقب عليها طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بانتحال الجناني لصفة غير صحيحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإما أقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ، ويكون النعي عليه في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١/١٠/١٩٦٥ بدائرة قسم السويس محافظة السويس : بصفته مستخدما عموميا " ملاحظ عمال بالإدارة الهندسية بمحافظه السويس " طلب وقبل رشوة من سعد شعبان زايد مقابل عدم تحرير محضر ضده لإدارته محلا بدون ترخيص . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالوصف والمواد الواردين بقرار الاتهام فقرر بذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت بحضوريا عملا بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إليه هي انتحال صفة غير صحيحة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن باعتباره مرتكباً لمجرد جنحة النصب وطبق في حقه نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تأميسا على أنه انتحل صفة كاذبة هي أنه ملاحظ البلدية المختص بمراقبة توافر الاشتراطات الصحية في المحال العامة وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من النقود من أحد أصحاب هذه المحال — في حين أن ما وقع من المطعون ضده بوصفه موظفا عاما إنما يكون جنائية الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بما يطابق وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية ضده ، إذ أن القانون لم يشترط بما

نص عليه في هذه المادة أن يكون العمل الذي يتقاضى عنه الموظف الرشوة من أعمال وظيفته — على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — بل أن الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة تتحقق ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة إذا زعم الموظف كذبا أن العمل من أعمال وظيفته — وهو واقع الحال في الدعوى المطروحة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله — " أن المتهم ... ( المطعون ضده ) ويعمل رئيسا للكناسين بمحافضة السويس — قد زعم لنفسه وظيفة أخرى منقطعة الصلة بعمله إذ زعم أنه ملاحظ بالبلدية للإشراف على الاشتراطات الصحية الخاصة بالمحلات العمومية وانتحل هذه الصفة أمام المبلغ ... .. وأنه سيحرره محضرا لإدارته محلا للكلوى بدون ترخيص وحصل منه يوم ١٣/١٠/١٩٦٥ على مبلغ جنبيه تحت تأثير هذا الائتعال الكاذب لوظيفة ليست له . وكان المبلغ قد أبلغ الواقعة إلى وحدة مباحث السويس يوم ١٢/١٠/١٩٦٥ فاتخذ الملازم أول ... .. الإجراءات لضبط المتهم أثناء تقاضيه مبلغ الجنيه واستصدر إذنا من النيابة بتفتيش المتهم بعد تحرير محضر بالتحريات أثبت فيه رقم الجنيه الذي سيسلمه المبلغ للمتهم وتم ضبط المتهم يوم ١٣/١٠/١٩٦٥ بعد تسلمه المبلغ وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة متبعة لها أصلها الثابت بالأوراق — مما لا تجادل فيه الطاعنة — عرض لدفاع المطعون ضده القائل على الإنكار فأطرحه ثم خُص إلى اعتبار ما وقع منه مكونا لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وهي الجريمة التي دانه بها — وذلك بقوله " وحيث إن الثابت أن الوظيفة التي انتحلها المتهم هي وظيفة ملاحظ بالبلدية للإشراف على الاشتراطات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة في حين أن وظيفته الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافضة . ومن ثم فإن ذلك لا يعتبر زعما لأمر يخرج عن اختصاص وظيفته مما تشير إليه المادة ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات بل يعتبر اتحاذا لصفة غير صحيحة مما تنص عليه المادة ٣٣٦ من القانون المذكور ، ذلك أنه لما كان أساس جريمة الرشوة هو الاتجار بالوظيفة فإنه يشترط لقيامها أن تكون للوظيفة الحقيقية التي يشغلها المتهم أثر

فی الرکن المادی لتلك الجريمة فإذا انتحل صفة وظيفة أخرى لاصلة لها بوظيفته الحقيقية فلا تتوافر في حقه جريمة الرشوة وإنما تتوافر بالنسبة له جريمة النصب بانتحال صفة غير صحيحة وبالتالي يكون الثابت في حق المتهم أنه في يوم ۱۳/۱۰/۱۹۶۵ بدائرة قسم السويس بمحافظة السويس توصل إلى الاستيلاء على مبلغ مائة قرش من ... .. وكان ذلك بانتحال صفة غير صحيحة بأن زعم أنه ملاحظ بالبلدية لمراقبة توافر الاشتراطات في المحلات العمومية واستولى على المبلغ على هذا الأساس — الأمر المعاقب عليه بالمادة ۳۳۶ من قانون العقوبات “ وما قاله الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه صحيح في القانون ، ذلك بأنه لما كانت المادة ۱۰۳ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ قد نصت على أنه ” يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة ( المادة ۱۰۳ ) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأً أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه ” مما مفاده اشتراط الشارع أن يكون زعم الموظف باختصاصه بالعمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه صادراً على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية أما الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبهة الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا تتوافر به جريمة الرشوة التي نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المعاقب عليها طبقاً للمادة ۳۳۶ من قانون العقوبات بانتحال الجاني لصفة غير صحيحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما أقام عليه قضاءه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ، ويكون النعي عليه في غير محله . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(١٦٩)

### الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢ في القضائية

(١) تفتيش : "إذن التفتيش . تنفيذه" . بطلان . دفع . محكمة النقض :  
"الحكم في الطعن" . نقض : "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
مواد مخدرة .

الدفع يبطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفع  
القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن  
قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .  
عله ذلك ؟ إقتضاء تلك الدفع لتحقيق موضوع لا شأن لمحكمة النقض به .

(ب) تفتيش : "إذن التفتيش . تنفيذه" . بطلان . دفع . مأمور الضبط  
القضائي . مواد مخدرة .

تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى — المادة ٢/٤٦ إجراءات . متى يشترط ؟ عندما يكون  
التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . هلته ؟  
الحفاظ على هورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست .

جذب يدي الطاعنة لا يتطوى على مسامع بعوراتها أو اطلاع عليها . الدفع يبطلان  
التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة لا سند له .

(ج) تفتيش : "إذن التفتيش . إصداره" . بطلان . دفع . مواد  
مخدرة . إجراءات .

تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بحضر التحريات . . هل ذلك؟ الأعمال الإجرائية محكمة صحة و بطلاناً بمقدماتها لا بنتائجها .

( د ) مأمور الضبط القضائي . تفتيش : "إذن التفتيش . تنفيذه" . مواد مخدرة .

رجل الضبط القضائي . حرية في اختيار الطرف المناسب لإجراء التفتيش المأذون به من النياية بطريقة مثمرة ما دام يتم خلال المدة المحددة بالإذن .

( هـ ) تفتيش : "إذن التفتيش . إصداره" . بطلان . دفع . نقض : "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . مواد مخدرة . محكمة النقض : "الحكم في الطعن" .

عدم إثارة شيء من جدية التحريات بجلسة المحاكمة . عدم جواز إثارة لدى محكمة النقض . بدل موضوعي .

( و ) مواد مخدرة . عقوبة . جريمة . محكمة النقض : "سلطاتها في تصحيح الحكم" . نقض : "حالاته . مخالفة القانون" .

إدانة الحكم للطاعة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ٣٧ / ١ ، ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعانيها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعة طبقا لأداة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .

١ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد له في الإذن الصادر به إنما هو من الدفع القانوني المختلطة بالواقع وهي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضي تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تتر شيئا من بطلان التفتيش

لإجرائه بعد الميعاد المحدد له وقد خلت مدونات الحكم مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعنة إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى — طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية — عندما يكون التفتيش من المواضيع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست ، وإذ كان ما قام به الشاهدان على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — من جذب يدي الطاعنة لا ينطوي على المساس بعورات المرأة أو الاطلاع عليها — وهو ما لم يخطئ به الحكم في تقديره — فإنه لا يكون ثمت سند لما تثيره الطاعنة من بطلان تفتيشها لعدم إجرائه بمعرفة أنثى .

٣ — تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ولا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافا لما ورد بمحضر التحريات لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها .

٤ — لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن .

٥ — إذا كانت الطاعنة لم تثر شيئا بجلسة المحاكمة عن عدم جدية التحريات فإن النعي بشأنها ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة إحراز حشيش وأفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأعمل في حقها حكم المواد ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ،



وكان الحكم قد قضى بمعاينة الطاعنة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى من محكمة النقض إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون لمصلحة الطاعنة ولو لم يرد ذلك في أسباب الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١٨/٣/١٩٦٩ بدائرة مركز الوسطى محافظة بنى سويف: أحرزت جوهرين مخدرين (حشيشا وأفيونا) وكان ذلك بقصد الإتيجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها على محكمة الجنايات لمعاقتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضورها عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين الأول والثاني عشر من الجدول الأول المرافق بمعاينة المتهممة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغیر قصد الإتيجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانها بجريمة إحرار حشيش وأفيون بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن تفتيش الطاعنة قد جرى بعد انتهاء الأجل المحدد بإذن التفتيش — كما أن المدافع عن الطاعنة دفع ببطلان تفتيشها لعدم إجراءاته بمعرفة أننى طبقا للمادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رد الحكم على هذا الدفع برد غير سائغ وعول

علل تصولر شاهدى الإلبلات لواقعة التفتلش علل ما ىشفر إلهه من وءوء كلس المءدر فى صسدر الطاعنة وهسو من مورات المرأة اللل ءرم القانون المساس بها إلا بمعرفة أنى — هذا إلى أن شواهل الواقع تءل علل ءءم صءق الءءرللال الل بنى عللها صءور الإءن فءء ءاء بمءضر ءءرللال الضابلل المأءون له بالءفتلش أن الطاعنة ءءوز مواد مءءرة قامء بءءزءها وءولى ءوزلعلها علل المءمنلن؁ فى ءلن أن الضابلل ءرانى فى ءنفلء إءن الءفتلش منذ صءوره فى ١٢/٣/١٩٦٩ ءلى ظهر يوم ١٨/٣/١٩٦٩ ولم لسفر الءفتلش عن العءور علل أى مءسدر فى منزل الطاعنة كما أن ما ضبلل من المءءرات لم لىكن مءزءا ولم لىءب أن الطاعنة ءقابلل مع أى شىء للبلع أو الشراء؁ ءلر أن الءم المءعون فىه ءاء قاصرا عن اسءظهار ما ءاء بمءضر الءءرللال فى هذا الشأن مما لعلله ولوجب ءقضه .

وءلء أنه لما كان الءفع ببلان الءفتلش لإءرائه بعء الأءل المءسءل له فى الإءن الصاءر به إنمسا هو من الءفوع القانونللة المءءلطة بالواقع وهى لا ءءوز إءارئها لأول مرة أمام مءكمة الءقض مالم لىكن قء الءفع بها أمام مءكمة الموضوع أو كانت مءوناء الءم ءرلش؁ لقلام ذلك البلان لأنها ءقتضى ءءقلقا موضوعلا لا شأن لمءكمة الءقض به؁ وكان الءابء من مءضر ءلسة المءكمة أن الطاعنة لم ءر شلئا عن بلان الءفتلش لإءرائه بعء الملعااء المءسءل له؁ وقء ءلل مءوناء الءم مما لرلش لقلام ذلك البلان؁ فإنه لا لقلل من الطاعنة إءارئه لأول مرة أمام مءكمة الءقض . لما كان ذلك؁ وكان الءم المءمون فىه قء عرض للءفع المبلءل من المءافع عن الطاعنة ببلان ءفتلشها لءءم لإءرائه بمعرفة أنى وءر علله بما اطمأنء إلهه المءكمة من الأخء بالصولر الذى قال به شاهء الإلبلات من أن الطاعنة — كانت ءضم ذراعلها علل صءرها ءلى لا لسلطما كانت ءءفلله من مءءرات ءءل الملاءة اللل كانت فوق ملابسلها؁ فلما ءءب الشاهءان بءلها سقلل السكلس بما ءواء من المءدر المضبوط؁ وأن ما قام به الشاهءان من فعل لا لبعءو الإمسالل بءللها الللن من عاءءلها الظهور فلا لىكون ذلك اءلاع منلها علل ءزء من أءزاء المرأة لا لءوزلها الإءلاع علله؁ ولما كان لمءكمة الموضوع أن ءسلءلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المءرولة أمامها علل بساط البءء الصورة الصءلءة لواقعة الءصوى ءسبا لؤءى إلهه اقءناعلها ما ءام اسءءلاصها ساءعا



متفقاً مع العقل والمنطق ، وإذ كان مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى — طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية — عند ما يكون التفتيش من المواضيع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست ، وكان ما قام به الشاهدان على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — من جذب يدي الطاعنة لا ينطوي على المساس بعورات المرأة أو الاطلاع عليها — وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ، فإنه لا يكون ثمت سند لما تثيره الطاعنة من بطلان تفتيشها لعدم إجراءاته بمعرفة أنثى . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ولا يقـدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافاً لما ورد بمحضر التحريات لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها ، ولما كان لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن ، وكانت الطاعنة لم تثر شيئاً بجملة المحاكمة عن عدم جدية التحريات فإن النعي بشأنها ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة إحراز حشيش وأفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأعمل في حقها حكم المواد ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم قد قضى بمعاينة الطاعنة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يقتضي من محكمة النقض إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون لمصلحة الطاعنة ولو لم يرد ذلك في أسباب الطعن ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون .



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين سماح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وطه دنانة .

( ١٧٠ )

### الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٢٤ القضائية

دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . مخامة . إجراءات المحاكمة .  
نقض : ” الحكم في الطعن “ .

سمح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة من المتهمين جميعا مع أخد لها في حكمها بقول أحدهم كشاهد  
ضد اثنين منهم . إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب النقض والإحالة بالنسبة  
للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

إذا كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعنين  
الأول والثاني على ما قرره الطاعن الثالث في حقهما من أنه وبلغ باب أولهما فشاهد  
الطاعنين الثاني والرابع ومعهما شخص آخر وكان أولهما يمسك عصا وثانيهما يمسك  
فأسا وجثة المجنى عليه ملقاة على الأرض والدماء تنزف منها ، مما مؤداه أن الحكم  
قد اعتبر الطاعن الثالث شاهد لإثبات ضد الطاعنين الأول والثاني وهو ما يتحقق  
به التعارض بين مصالحهم الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الأول  
والثاني عن دفاع الطاعن الثالث . وإذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد  
بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخلت بحق  
الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة  
بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول وللطاعن الرابع — الذي لم يقدم أسبابا — لوحدة  
الواقعة وحسن سير العدالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٩/١/٧ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : ( أولا ) قتلوا ... .. همدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك آلات حادة واستدرجوه إلى منزل أولهم وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه بهذه الآلات قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) سرقوا البندقية المبينة الوصف بالمحضر والملوكة لوزارة الداخلية . ( ثالثا ) المتهم الأول أيضا أحرز دون ترخيص سلاحا ناريا مششخنا - بندقية لي أنقيلد ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣١٧/٤ - ٥ من قانون العقوبات و ١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به فقره بذلك ، ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وذلك عن التهم المسندة إليهم . فطعن المحكوم عليهم والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون الثلاثة الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم القتل العمد والسرقة وإحراز سلاح نارى بغير ترخيص قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن محاميا واحدا تولى الدفاع عنهم على الرغم من تعارض المصلحة فيما بينهم ، إذ عول الحكم المذكور من بين ماعول عليه في قضائه على ماقرره الطاعن الثالث في حق الطاعنين الأول والثاني مما كان يتعين معيه أن يتولى الدفاع عنهما محام آخر ، وذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعنين الثلاثة الأول . كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد

في قضائه بإدانة الطاعنين الأول والثاني على ماقرره الطاعن الثالث في حقهما من أنه وجب باب أولهما فشاهد الطاعنين الثاني والرابع ومعهما شخص آخر وكان أولهما يمسك عصا وثانيهما يمسك فأسا وجثة المجنى عليه ملقاة على الأرض والدماء تنزف منها ، مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر الطاعن الثالث شاهد لإثبات ضد الطاعنين الأول والثاني وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الأول والثاني عن دفاع الطاعن الثالث . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول وللطاعن الرابع — الذي لم يقدم أسبابا — لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى أو طعن النيابة العامة .

---



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حنين ساح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(١٧١)

### الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢ في القضايا

وصف التهمة . قتل عمد . قتل خطأ . دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع .  
ما يوفره “ . بطلان .

تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم  
مما تملك المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ أ. ج — هو تعديل في التهمة نفسها يشمل  
على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ .  
وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال  
بحق الدفاع .

التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير  
في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة بإجراءه  
بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ،  
ولأنما هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن  
واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ ، مما كان يتعين معه على المحكمة  
أن تلفت الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أخلت  
بحق الطاعن في الدفاع ويكون حكمها مشوباً بالبطلان مما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٩٧١/٣/٢٤ بدائرة مركز كفر صقر محافظة الشرقية: (أولاً) قتل ... .. عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه عياراً نارياً من الطبنجة مهدته قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته: (ثانياً) أطلق أعيرة نارية داخل القرى من الطبنجة مهدته على النحوميين بالمحضر. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الإتهام. فقرر بذلك. وادعى مدنياً والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاد المجنى عليه. كما ادعت مدنياً والدته وزوجته وطلبوا القضاء لهم قبل المئتمن بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة جنايات الزقازيق — بعد أن عدلت وصف التهمة الأولى إلى قتل خطأ قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٨ / ١ — ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمة الأولى وتفريمه جنيهاً مصرى عن التهمة الثانية وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ جنيه مع المصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه فى الدفاع، ذلك بأن المحكمة أسندت إليه تهمة جديدة لم ترد فى أمر الإحالة بأن دأته من تهمة قتل المجنى عليه خطأ بدلاً من تهمة قتله عمداً الموجهة إليه من النيابة العامة دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل خلافاً لما تقضى به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه عياراً نارياً من الطبنجة مهدته قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته غير أن محكمة الجنايات قضت بإدانة بوصف أنه

سبب خطأ في موت المجنى عليه وكان ذلك نتيجة إخلاله إخلالا جسيما بما تفرضه عليه وظيفته ، وطبقت في حقه المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة بإجرائه بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت الدناع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويكون حكمها مشوبا بالبطلان مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٧٢ )

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢ ٤ القضائية

( أ ) تهريب . جمارك . مواد مخدرة .

الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص  
من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي .

( ب ) دعوى جنائية : ” تحريكها ” . جمارك . حكم : ” بياناته . تسببيه .  
تسبيب معيب ” . بطلان .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات  
بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام  
للجمارك أو من ينيبه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ سنة ١٩٦٣  
بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء اغفاله بطلان الحكم .  
ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا ينفي عن النص عليه بالحكم .

١ — الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع  
بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية جريمة من جرائم التهريب الجمركي .

٢ — مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦  
سنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك من أنه ” لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ  
أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه ” ،  
هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء  
تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام

للمحرك أو من ينبيه في ذلك . وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لانهصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٩/١/٢٣ بدائرة قسم التهمة محافظة القاهرة : ( أولا ) جلب جواهر مخدرة ( حشيشا ) إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة . ( ثانيا ) شرع في تهريب البضائع المبينة بالمحضر بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول إدخالها إلى البلاد بطريق غير مشروع دون أن يوضحها بالإقرار المقدم منه للسلطات الجمركية وكان ذلك بقصد التخليص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبسا بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبيد ١٢ من الجدول الأول المرفق به وجنحة بالمواد ٥ و ١٣ و ٢٨ و ٣٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وألزمته بأن يدفع إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره مائتي جنيه وذلك على اعتبار أن جلب المخدر كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة المشروع في التهريب الجمركي قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يشرف في مدوناته

إلى أن الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من أنابه في ذلك ، وهو بيان جوهري يترتب على إغفاله البطلان .

وحيث إن المطعون ضده دين بجريمة الشروع في تهريب مخدرات بأن حاول إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . لما كان ذلك ، وكانت هذه الجريمة من جرائم التهريب الجمركي ، وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه في ذلك وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من فوضه في ذلك فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، وطه دقانه .

( ١٧٣ )

### الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

اجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . محكمة ثاني درجة . نقض : " أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها " . بطلان .

لا عبرة بالخطأ المأدى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .  
الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن مهور من كاتب الجلسة لا يمس  
سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة  
الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى . لا يقبل منه النعى بالبطلان على تلك الإجراءات  
لأول مرة أمام النقض .

من المقرر أن لا عبرة بالخطأ المأدى الواقع بمحضر الجلسة وإنما العبرة هي  
بحقيقة الواقع بشأنه . وإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة  
أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن قيد اسمه خطأ إلا أنه حضر بنفسه ومعه  
محاميه أولى جلسات المحاكمة وطلب التأجيل فتأجلت الدعوى بالجلسة أخرى حضر  
فيها الطاعن أيضاً ومعه محاميه ثم تخلف عن الحضور بعد ذلك فصدر الحكم  
حضورياً اعتبارياً بأدائه ، وإذا استأنف هذا الحكم وحضر أول جلسة فقد  
قرر بنفسه أن اسمه كان مقيداً خطأ ثم ترفع المدافع عنه وطلب أصلياً البراءة  
واحتمالياً استعمال الرأفة وتأجل نظر الدعوى بالجلسة أخرى وفيها حضر الطاعن  
ومعه محاميه الذى صمم على طلباته فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان  
ذلك ، فإنه لا شبهة في أن ما جاء بمحاضر جلسات محكمة أول درجة من الخطأ في اسم

الطاعن إنما كان عن سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم . وكان الطاعن لم يثرأى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية — وما كان له أن يشيره بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى — فإنه لا يقبل منه إثارة النعي على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٧١/١/١٤ بدائرة قسم شبرا : أخفى المواسير المبيينة بالأوراق مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وطابت معاقبته بالمادة ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة جناح شبرا قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الإنهاام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . فعارض المتهم وقضى في معارسته بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اخفاء أشياء مسروقة قد شابه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، ذلك بأنه وإن كانت النيابة العامة قد وجهت الإتهام للطاعن باسمه الحقيقي رجب حميد و رجب إلا أنه قيد خطأ في محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة باسم رجب محمود رجب الأمر الذي ترتب عليه عدم مثوله أمام تلك المحكمة وسماع دفاعه ، مما يجعل حكمها باطلا ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف فإنه يكون باطلا بدوره مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن قيد اسمه رجب محمود رجب وليس رجب حميدو رجب إلا أنه حضر بنفسه ومعه محاميه أولى جلسات المحاكمة وطلب التأجيل فتأجلت الدعوى. بجلسة أخرى حضر فيها الطاعن أيضا ومعه محاميه ثم تخلف عن الحضور بعد ذلك فصدر الحكم حضوريا اعتباريا بادانته، وإذا استأنف هذا الحكم وحضر أول جلسة فقد قرر بنفسه أن اسمه كان مقيدا خطأ، ثم ترفع المدافع عنه وطلب أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة وتأجل نظر الدعوى بجلسة أخرى، وفيها حضر الطاعن ومعه محاميه الذي صمم على طلباته، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه. لما كان ذلك، فإنه لاشبهة في أن ما جاء بمحاضر جلسات محكمة أول درجة من أن اسم الطاعن رجب محمود رجب كان عن سهو من كاتب الجلسة، وهو مالا يمس سلامة الحكم، إذ لا عبرة بالخطأ المأدى وإنما العبرة هي بحقيقته الواقع بشأنه. ولما كان مؤدى ما سلف إرادته أن الطاعن لم يثرأى بطلان في إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية - وما كان له أن يثيره بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى - فإنه لا يقبل منه إثارة النعي على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشربيني .

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٤ القضائية

حكم : ” بياناته . بيانات الديباجة “ . بطلان . نقض : ” أسباب  
الطعن . ما يقبل منها “ .

خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة  
الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره : بطلان الحكم المطعون فيه .

إذا كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة  
ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن إلتضح من محاضر جلسات المحاكمة  
الابتدائية أنها لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، فإن الحكم  
المطعون فيه — وقد أيد الحكم الابتدائي الباطل واعتنق أسبابه — يكون قد  
تعيب بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطبا عن بأنه في يوم ١٩٦٨/٢/٢١ بدائرة قسم الجماية  
محافظة القاهرة : قام بتهديب التبغ المبين بالمحضر . وطلبت معاقبته بأحكام  
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم  
بمبلغ ١٣٢٠ جنيها . ومحكمة الجماية الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام  
بتفريم المتهم مائة جنيه ومصادرة الدخان المضبوط وإلزامه أن يدفع لمصلحة  
الجمارك مبلغ ألف وأربعين جنيها وإلزامه بمثل قيمة ما لم يضبط من هذه الأذخنة

والمصاريف المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته المدعية بالحق المدنى . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ذلك بأنه اعتنق أسباب الحكم الابتدائى الذى شابه البطلان لحصول ديباجته من بيان المحكمة التى أصدرته وذلك يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التى صدر منها مما يؤدى إلى الإهمال ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها لم تستوف بيان المحكمة التى صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه — وقد أيد الحكم الابتدائى الباطل واعتنق أسبابه — قد تعيب بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث مائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشريبنى .

(١٧٥)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢ ع القضائية

دخان . حكم : "تسبيبه . تسبب معيب" . إثبات : "خبرة" . دفاع :  
"الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

إخفال الحكم بيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل  
من الوزن المقرر - وعدم إبداءه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها لقرار الوزارى ٧٥ مكر لسنة ١٩٦٨  
الذى استند إليه في الإدانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالخطاف وبيان نسبه .  
فصور يوجب النقض والإحالة .

إذا كان الحكم المطعون فيه - في إدانته للطاعنين بجريمة إنتاج وعرض دخان  
معسل للبيع أقل من الوزن المقرر - قد أغفل بيان وزن عبوات الدخان المعسل  
التي أخذت كمينات وأرسلت للتحليل ولم يورد نتيجة التحليل ويبين مدى مخالفتها  
لقرار الوزارى رقم ٧٥ مكر لسنة ١٩٦٨ الذى استند إليه الحكم في الإدانة ،  
كما أنه أغفل الإشارة إلى رد المعمل الكيماوى الذى كان تحت بصره ، ولم يتعرض  
لدفاع الطاعنين المؤسس على تأثر وزن الدخان بالخطاف وبيان نسبه ، وكلها  
أمور جوهرية قد يتغير وجه الرأى بمناقشتها ولها أهمية في تعرف حقيقة الواقعة  
ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذى يعم الحكم بالقصور في البيان مما  
يوجب نقضه والإحالة .



## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٠/٥/١٩٦٩ بدائرة مركز أبو تيج :  
 ( الأول ) عرض للبيع الدخان المعسل المبين بالمحضر أقل من الوزن المقرر .  
 ( والثاني ) أنتج بقصد البيع الدخان المعسل سالف البيان أقل من الوزن المقرر .  
 وطلبت عقابهما بأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزارة الصناعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ والجدول الثاني المرفق للقرار الوزاري . ومحكمة أبو تيج الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما ١٠ ج . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة أسبوط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد حكم محكمة أول درجة الذي دان أولهما بجريمة عرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر ودان الثاني بجريمة إنتاج دخان معسل بقصد البيع أقل من الوزن المقرر واعتنق أسبابه ، قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأن محكمة أول درجة عولت في الإدانة على أقوال الشاهد مفتش إنتاج أسبوط الذي قرر أمامها بأنه يجهل إن كان هناك نسبة مسموح بها للجفاف تخصم من وزن الدخان المعسل أم لا وأحال في ذلك على المعمل الكيماوي ، وقد أجلت المحكمة نظر الدعوى وكلفت النيابة العامة بالتحري عن مقدار النسبة المذكورة من المعمل الكيماوي وقد وردت إجابة المعمل فامضة وعامة وتضمنت أن العوامل الجوية يمكن أن تؤثر على جفاف الدخان المعسل مما يترتب عنه نقص في وزن العبوات ولم توضح النسبة المحددة وعلى الرغم من غموض هذه الإجابة فقد دان الحكم المطعون فيه الطاعنين مكثفيا في ذلك بشهادة مفتش الإنتاج ونتيجة التحليل وخلا

من مناقشة إجابة المعمل الكيماوى ولم يتعرض لتحديد النسبة المسموح بها للجفاف مما يدل على أن المحكمة لم تستظهر واقعة الدعوى وتفحص أدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وخلص إلى إدانة الطاعنين بقوله : " حيث إن الوقائع توجب فى أن السيد مفتش إنتاج أسيوط فى يوم ١٠/٥/١٩٦٩ أثناء مروره فى أبوتيج توجه إلى محل تجارة ... .. الطاعن الأول — وطلب تفتيش محله وأثناء التفتيش وجد عشرون رابطة فى كل منها ٢٠ باكوا من فئة العشرين مليا من إنتاج مصنع ... .. الطاعن الثانى وقدم فاتورة رقم ٧٢ مؤرخة ١٤/١/١٩٦٩ فأخذ منها عينة وأرسلها إلى معامل التحليل وقد جاء التحليل بأن العينات تخالف القرار الوزارى رقم ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ . وحيث إنه مما تقدم تكون التهمة ثابتة فى حق المتهمين مما جاء بنتيجة التحليل المرفق ومن عدم إبدائها لدفاع مقبول الأمر الذى يتعين معه إدانتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة ١١/٣/١٩٧٠ أن المحكمة سمعت أقوال السيد / ... .. مفتش إنتاج أسيوط محرر محضر ضبط الواقعة فقرر أنه لا يعلم بوجود نسبة محددة لجفاف الدخان وأن المعمل الكيماوى لديه تعليمات بذلك وقد تمسك الدفاع عن الطاعنين بوجوب الاستفسار عن هذه النسبة وتحديدتها فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٣/٥/١٩٧٠ وكلفت النيابة العامة بالتحرى من المعمل الكيماوى للدخان بالقاهرة عن نسبة الجفاف المسموح بها عن كل فترة يظل فيها الدخان من وقت إنتاجه حتى بيعه إن كان هناك مسموح ، وقد ورد كتاب مراقب عام معامل الدخان بمصلحة الكيمياء المؤرخ فى ١١/٤/١٩٧٠ متضمنا أن العوامل الجوية يمكن أن تؤثر فى جفاف الدخان المعسل مما يترتب عنه نقص فى وزن العبوات غير أنه يراعى فى تقارير المعمل ظروف الجفاف وغيرها بحيث تصدر تقارير المعمل عن هذه العينات بعد إرجاع جميع نتائج التحليل وكذلك وزن العبوات إلى درجة الرطوبة الأصلية التى كانت عليها العينة عند التصنيع وأن ظروف الجفاف وغيرها تؤخذ فى الاعتبار سواء فى تطبيق القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٣٣ أو القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار الوزارى

رقم ٧٥ مكر لسنة ١٩٦٨ الخاص بوزن العبوات. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان وزن عبوات الدخان المعسل التي أخذت كمعينات وأرسلت للتحليل ، ولم يورد نتيجة التحليل ويبين مدى مخالفتها للقرار الوزاري رقم ٧٥ مكر لسنة ١٩٦٨ الذي استند إليه الحكم في الإدانة ، كما أنه أغفل الإشارة إلى رد المعمل الكيميائي الذي كان تحت بصره ، ولم يتعرض لدفاع الطاعنين المؤسس على تأثر وزن الدخان بالهفاف وبيان نسبته ، وكلها أمور جوهرية قد يتغير وجه الرأي بمناقشتها ولها أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الأمر الذي يصم الحكم بالقصور في البيان مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

---



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دقانة .

(١٧٦)

### الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢ القضائية

دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع بما يوفره “ . إجراءات المحاكمة . بطلان .  
نقض : ” أسباب الطعن . ما يقبل منها . الحكم في الطعن “ . محاماه .

إصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة من هذا  
الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكثفة بمثل المحامى الحاضر .  
دون الإفصاح في الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات  
المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن و"طاعنين الآخرين لوحدة الواقعة  
ولحسن سير العدالة .

من المقرر أن للتمم مطلق الحرية في اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ،  
وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى في تعيين محام له ، وإذا كان  
يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن اعترض على التمسك  
في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأصر هو والمحامى الحاضر على طلب تأجيل  
نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت  
عن هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكثفة  
بمثول المحامى الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته  
وأن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو إخلال بحق الدفاع  
فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم  
والإحالة وذلك بالنسبة لهذا الطاعن وللطاعنين الآخرين نظرًا لوحدة الواقعة  
ولحسن سير العدالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٩/٤/٧ بناحية المشايعة بحرى من أعمال مركز الغنائم محافظة أسيوط: (أولا) قتلوا .. عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترصدوا له في المكان الذي أيقنوا سلفا ضروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه أحداها فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت بهذه الجناية أخرى هي أن المتهمين في المكان والزمان سالف الذكر شرعوا في قتل .. عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وذخيرة وترصدوا له في مكان وجوده وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه أحداها وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج (ثانيا) أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) (ثالثا) أحرز كل منهم ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في إحرازه أو حيازته . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٩ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول ٣ المرافق وأدعى شقيق القتيل مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامين بأن يؤدوا للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل تأنيب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ذلك بأن الثابت من الأوراق أن محاميه الموكل لم يحضر جلسة المحاكمة وحضر عنه محام آخر التمس تأجيل نظر الدعوى لليوم التالي لحضوره غير أن المحكمة لم تنجبه إلى طلبه واعطته مهلة للاطلاع ، اعتذر بعدها بعدم كفايتها وبالرغم من ذلك ومن تمسك الطاعن بحضور محاميه الأصلي استمرت المحكمة في نظر الدعوى وسمعت المرافعة وانتهت بقضائها بإدانة الطاعن .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن مثل أمام المحكمة وتخلف محاميه الموكل عن الحضور وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تنجيبه وطلب التأجيل لليوم التالي حتى يتسنى لميله أن يحضر فلم تستجب المحكمة إلى طلبه وقررت الاستمرار في نظر الدعوى بمهلة المحامي الحاضر فترة للاطلاع . اعتذر بعدها بعدم كفايتها وعاود المطالبة بالتأجيل ، كما أصر الطاعن على طلب حضور محاميه الموكل غير أن المحكمة استمرت في السير في إجراءات المحاكمة وسمعت مرافعة المحامي الحاضر ثم قضت بإدانة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لا تتم مطابق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، وكان يبين مما تقدم أن الطاعن اعترض على السير في الدعوى في ضية محاميه الموكل وأصر هو — والمحامي الحاضر — على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحامييه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت من هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكثفة بمثل المحامي الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة لهذا الطاعن وللطاعنين الآخرين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .



## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمود العمرارى ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسين ، وعبد الحميد الشربيني .

( ١٧٧ )

### الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢ في القضائية

( أ ، ب ، ج ، د ) تفتيش : " إذن التفتيش . بياناته . تنفيذه " . تحقيق .  
مأمورو الضبط القضائي : " اختصاصاتهم " . نقض :  
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . حكم :  
" تسببه . تسبب معيب " . بطلان . إجراءات .

( أ ) وجوب أن يكون إذن التفتيش واضحاً محدداً بالنسبة إلى الأشخاص والأماكن المراد  
تفتيشها . وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره . مدوناً بخطه وموقعاً عليه بامضائه .  
عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش .

( ب ) عدم تعيين إذن التفتيش اسم المأمور له بتنفيذه . لا يعيبه .

( ج ) قيام أى من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش . لا يعيبه . مادام الإذن لم يعين مأموراً بعينه .

( د ) القضاء ببطلان إذن التفتيش تلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون .  
الأصل في الإجراءات الصحة .

١ — لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . وكل ما يتطلبه في هذا  
الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن  
المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره . وأن يكون مدوناً  
بخطه وموقعاً عليه بامضائه .

٢ — من المقرر أنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش .

٣ - لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .

٤ - من المقرر أن الأصل فى الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقدم الدليل على خلاف ذلك ، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم أن من أجرى التفتيش هو رئيس قسم مكافحة المخدرات يصاحبه ضابط مباحث قسم شرطة بنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه ولأن من أجراه لم يكن مأذونا له به قانونا ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم بنها محافظة القليوبية : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أفيونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الإحالة ، فقرر ذلك فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، ومحكمة جنايات بنها قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم من التهمة المسندة إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان إذن التفتيش لخلوه من بيان اسم من يقوم بتنفيذه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه لا يعيب إذن التفتيش خلوه من تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش ، ويكون التفتيش صحيحا إذا قام بتنفيذ الإذن أى من مأمورى الضبط القضائى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه برر قضاءه ببطلان الإذن الصادر بتفتيش المطعون ضده بقوله : "وحيث أن الذي يبين من مطالعة عبارات الإذن الصادر من النيابة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٠ بالتفتيش أنه جاء قاصرا على تفتيش شخص المتهم وسكنه وغير معين فيه على الإطلاق من يقوم بتنفيذه فيكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع باطلا ومخالفا للأصول والأوضاع التي أوجبها القانون لأن الذي أجراه لم يكن مأذونا له به قانونا ، ولا يكون الإجراء بهذا الوصف أساسا صالحا لما بني عليه من النتائج " . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش ، وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه ، فإنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه وإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن من أجرى التفتيش هو رئيس قسم مكافحة المخدرات يصاحبه ضابط مباحث قسم شرطة بنها ، وكان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه ولأن من أجراه لم يكن مأذونا له به قانونا ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمود العمرأوى ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسين ، وحسن المغربي .

(١٧٨)

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢ ٤ القضائية

(أ ، ب) محضر الجلسة . حكم : ” بياناته . بيانات الديباجة “ .

(أ) محضر الجلسة . بكل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .

(ب) أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . الذي خلت ديباجته من إثبات أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . لا يعيب أيهما . مادام هذا البيان قد أثبت بمحضر جلسة محكمة أول درجة .

(ج ، د ، هـ ، و) حكم : ” تسليبه . تسبيب غير معيب “ . إثبات : ” بوجه عام “ .  
” شهود “ . محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل “ نقض :  
” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ . شهود .

(ج) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها  
مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع .  
مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض لا تجوز .

(د) اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجني عليه وشاهده . مفاده : إطراحها  
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها دلي عدم الأخذ بها .

(هـ) حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراتح إليه من الأدلة ، وأقوال الشاهد  
في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

(و) التناقض في أقوال المجني عليه . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص  
الأداة منها استخلاصا سائنا لا تناقض فيه .

١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .

٢ - متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه أثبت باسم القاضي الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة وأمين السر واسم المحكمة ، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - خلو ديباجته من هذا البيان .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .

٤ - إن في اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه وشاهده ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ - لمحكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراه إليه منها وأن تعمل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

٦ - إن التناقض في أقوال المجنى عليه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية : سرق النقود المبينة قدرا وقيمة بالمحضر والمملوكة لـ ... .. وكان ذلك من إحدى وسائل النقل العامة البرية . وطلبت معاقبته وفقا للمادة ١/٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . ومحكمة الرمل الجزئية قضت في الدعوى بحضورها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ بحبس

المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بالمقضى بها مدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنفت النيابة العامة والمتهم هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إذ دان الطاعن بجرمة السرقة قد صدر باطلا وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن المجنى عليه قد تناقض في أقواله إذ قرر وشاهده في محضر ضبط الواقعة أن الطاعن ضبط ويده في جيب المجنى عليه وألقى بالنقود بعد ضبطه ثم عاد وقرر بالجلسة أن مجهولا تدخل وأخرج يد الطاعن وأخذ منه النقود وفر هاربا وقد أخذ الحكم بالرواية الأولى ولم يعرض لهذا التناقض كما أ طرح أقوال شاهد النفي وأغفل الرد على دفاع الطاعن مع أن الاستفادة من ظروف الدعوى أنها وليدة التلقيق بقصد الكيد لوالد الطاعن هذا إلى أن الحكم قد أيد حكم محكمة أول درجة الذي خلا من اسم القاضي الذي أصدره واسم ممثل النيابة وأمين السر واسم المحكمة التي أصدرته مما يجعله باطلا بطلانا جوهريا .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وما ثبت بمحضر الضبط وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراه إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة التي أوردتها في حكمها إلى أن الطاعن ارتكب



الحرية التي دانتها بها وكان التناقض في أقوال المجني عليه — بفرض صحة وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى وفي اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجني عليه وشاهدته ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لهما على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوطا من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه أثبت اسم القاضي الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة وأمين السر واسم المحكمة فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه خلو ديباجته من هذا البيان لما هو مقرر من أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته والتي لا يحتاج الطاعن أن هذه الهيئة هي غير تلك التي سمعت المرافعة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطوفة ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وعبدالحليم الشريدى .

( ١٧٩ )

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢ ٤ القضائية

( أ ب ، ج ) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات : ” الإجراءات  
أمامها “ . دفاع : ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .  
محاماة : ” قبول المحامى للمرافعة أمام محكمة الجنايات “ .  
” استبعاد المحامى من الجدول “ . تقضى : ” أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها “ .

- ( أ ) حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
- ( ب ) المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون  
للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧  
لإجراءات .
- ( ج ) ثبوت أن المحامى الذى تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات .  
غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه  
من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات  
يتولى الدفاع عنه .

٢ — تقضى المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن المحامين المقبولين  
للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين — دون  
غيرهم — بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

٣ - متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه حضر الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الأستاذ .. المحامي وهو الذي شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين أن الذي قام بالدفاع عن الطاعن في ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة منطوية على إخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : حاز جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) وكان ذلك بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للفيء والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنود ١٢ من الجدول رقم واحد المرافق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالخس مع الشغل مدة ستة شهور وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة مخدر بقصد التعاطي قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحامي الذي حضر معه أمام محكمة الجنايات وتولى الدفاع عنه غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية وقدم إثباتا لطعنه شهادة بذلك من نقابة المحامين .



وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الأستاذ .. المحامي وهو الذي شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه . ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنايات ، وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين — أن الذي قام بالدفاع عن الطاعن في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن إستبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة منطوية على إخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

## جاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، وحسن الشريفي ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(١٨٠)

### الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢ في القضايا

(أ) إثبات : ” بوجه عام “ . حكم : ” تسببه . ” سبب معيب “ . دفاع :  
” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .

تعديل الحكم في نضائه بالإدانة على أقوال المجني عليها والتقرير الطبي الشرعي  
في بيان السلاح المستعمل رقم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع في مرافعة . سكوت  
الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولي والفني بما يزيل التعارض يعيبه  
بما يستوجب النقض والاحالة .

(ب) طعن : ” المصلحة في الطعن “ . نقض : ” الطعن بالنقض . نطاقه .  
المصلحة في الطعن “ . ارتباط . قتل عمد . إثبات :  
” بوجه عام “ .

الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم من رفعه يمتد إلى  
الحكم برمته وأو كان واردا على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة  
إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوتعت العقوبة المقررة لأشدها وهي  
القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .

١ — إذا كان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة — من بين ما عول عليه —  
على أقوال المجني عليها الثانية وعلى التقرير الطبي الشرعي على الرغم مما بينهما  
من تناقض واضح في بيان السلاح الذي استعمله الطاعن الثاني في إصابة المجني عليها  
المذكور وما إذا كان بندقية روسية الصنع حسب شهادتها أم المدفع الرشاش

المضبوط حسبما جاء بالتقرير الطبي الشرعى وأنه بالرغم من أن الدفاع قد أثار أمر هذا التناقض في مرافعته — كما يبين من محضر جلسة المحاكمة — إلا أن الحكم سكت عن التعرض له . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الدفاع من أمر هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعد جوهرى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد في حكمها ما يفيد أنها عندما قضت في الدعوى كانت على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

٢ — لا يحتاج الطاعن بانتفاء مصلحته في الطعن على الحكم — بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن التعرض لما يرفع هذا التناقض — بمقولة أن النعى وارد على جريمة الشروع في القتل وأن المحكمة قد اعتبرت الجرائم المسندة إلى الطاعنين جميعا بما فيها جريمة الشروع في قتل المجنى عليها الثانية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرتها جميعا جريمة واحدة وأوقعت العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، إذ أن عيب التناقض سالف الذكر يمتد إلى الحكم برمته ليشمل جريمة القتل العمد بدورها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز أسبوط محافظة أسبوط : ( أولا ) قتلا ... .. عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتله وترصداه في مكان وجوده وأعد كل منهما سلاحا ناريا ( مدفعار شاشا ) و ( بندقية ) وما أن ظفرا به حتى أطلق أولهما عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكرا في قتل ... .. عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن أطلق عليها المتهم الثانى خيارا ناريا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى ولكن خاب أثر



الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج الأمر المنطبق عليه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . ( ثانيا ) أحرز كل منهما سلاحا ناريا لا يجوز الترخيص بميازته وأحرازه ( ثالثا ) أحرز كل منهما ذخيرة " طلقات " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه مما لا يجوز ترخيصه ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٥٧ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق . وادعى نجل المجنى عليه الأول مدنيا . وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وللمحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط والزامتهما متضامين بأن يدفعا للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهما بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والشروع فيه وأحراز أسلحة نارية وذخيرة لا يجوز الترخيص بها — وقد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعنين الجوهرى القائم على تكذيب الدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى لما ذهبت إليه المجنى عليها .. .. من أنها أصيبت من طلقة من تلك التى أطلقها الطاعن الثانى من بندقيته الروسية الصنع التى كان يحملها إذ ثبت من التقرير الفنى أن أصابتها ووالدها المجنى عليه كانت من مثل المدفع المضبوط والذى أسند إلى الطاعن الأول أنه كان يحمله واستعمله فى ارتكاب الحادث وقد عول الحكم على هذين الدليلين دون أن يعرض لما بينهما من تناقض مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في تحصيله لواقعة الدعوى ما يفيد أن الطاعن الثاني قدم إلى مكان الحادث وهو يحمل بندقية روسية الصنع كان يخفيها تحت الملابس النسائية التي تستر بها وأطلق منها عدة أعيرة نارية بقصد قتل المجنى عليه الأول فأصاب أحدها المجنى عليها الثانية وأحدث بها الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي، وردد الحكم هذه الرواية حين حصل مؤدى شهادة هذه المجنى عليها إلا أنه عاد بعد ذلك ونقل عن التقرير الطبي الشرعي أن أصابتها من الجائز أن تحدث من مثل المدفع الرشاش المضبوط، وكان الحكم قد حول في قضائه بالادانة من بين ما حول عليه — على أقوال المجنى عليها الثانية وعلى التقرير الطبي الشرعي على الرغم مما بينهما من تناقض واضح في بيان السلاح الذي استعمله الطاعن الثاني في إصابة المجنى عليها المذكورة — وأنه بالرغم من أن الدفاع قد أثار أمر هذا التناقض في مرافعته — كما يبين من محضر جلسة المحاكمة — إلا أن الحكم سكت عن التعرض له . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الدفاع من أمر هذا التناقض بين الدليين القولي والفني يعد جوهريا مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد في حكمها ما يفيد أنها عندما قضت في الدعوى كانت على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى . ولا يرد على ذلك اعتماد الحكم على أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة بشد بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل فيما انتهت إليه المحكمة . كما أنه لا يغير مما تقدم أن يكون هذا النعي واردا على جريمة الشروع في القتل وأن المحكمة قد اعتبرت الجرائم المسندة إلى الطاعنين جميعا بما فيها جريمة الشروع في قتل المجنى عليها الثانية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرتها جميعا جريمة واحدة وأوقعت العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد بما لا يوفر للطاعنين المصلحة في التمسك بعيب التناقض سالف الذكر ، إذ أن ذلك العيب — وهو قيام التناقض بين الدليين القولي والفني وقصور الحكم عن التعرض لما يرفع هذا التناقض — إنما يمتد إلى الحكم برمته ليشمل جريمة القتل العمد بدورها الأمر الذي لا يحتاج معه الطاعن في هذا المقام بانتفاء مصلحته في الطعن .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ونصر الدين عزام ، ومحمد الدين عطية : وحسن الثيني ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٨١ )

### الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢ في القضائية

بناء . مبانى . حكم : " تسببه . تسبب معيب " . عقوبة : " تطبيقها " .  
غرامة .

قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه  
دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار  
عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . هل ذلك ؟

وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان  
آخر خارج عنه .

إذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه  
إذ دان الطاعنة بتهمة إقامة بناء بدون ترخيص وإقامة بناء قيمته أكثر  
من ألف جنيه بدون موافقة اللجنة قد قضى بتغريمها ٥٠٠ قرش وضعف رسوم  
الترخيص عن التهمة الأولى وقيمة المبنى عن التهمة الثانية ، وكان الحكم لم يبين  
قيمة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية أو يبين في مدوناته قيمة ذلك المبنى  
حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون فإنه يكون  
قد شاب قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية لأنه يشترط  
أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان  
آخر خارج عنه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١٦ بوليه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة (أولا) أقامت بناء بدون ترخيص (ثانيا) أقامت بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون موافقة اللجنة . وطلبت عقابها بمقتضى مواد القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة بلدية القاهرة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وضعف رسوم الترخيص عن التهمة الأولى وقيمة المبنى عن التهمة الثانية . فعارضت المتهممة وقضى فيها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفت . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتغريمها بقيمة المبنى عن تهمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه بدون موافقة اللجنة — قد شابه الغموض والإبهام والتجهيل بمقدار عقوبة الغرامة المقررة بها . ذلك أنه لم يبينها في منطوق الحكم أو في أسبابه مما يعيبه بما يستوجب نقضه . وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه إذ دان الطاعنة بتهمة إقامة بناء بدون ترخيص وإقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه بدون موافقة اللجنة قد قضى بتغريمها ٥٠٠ قرش وضعف رسوم الترخيص عن التهمة الأولى وقيمة المبنى عن التهمة الثانية . ولما كان الحكم لم يبين قيمة الغرامة المقررة بها عن التهمة الثانية أو يبين في مدوناته قيمة ذلك المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون ، فإنه يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقررة بها عن التهمة الثانية لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشربيني ، ومحمد عبد المجيد  
سلامة .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢ القضائية

(أ) مأمور الضبط القضائي . دفع . تفتيش . مواد مخدرة .

ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ أ . ح . لإنباط  
تلك الولاية على جميع أذراع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، إضافة صفة  
الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط  
القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم حينها . شمل اختصاص الضابط  
رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها ورفض الدفع  
ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش دل أساس ذلك صحيح في القانون .

(ب) إجراءات المحاكمة . حكم : ” وضعه وإصداره ” . نقض : ” أسبابه .  
مالا يقبل منها ” .

الذي بأن المحكمة كوت رأيها في الدعوى قبل نظرها . استنادا إلى تحشير الرد  
على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل مادامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد  
عليه على ذلك ؟ المسودة ودية لتحضير الحكم للحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها  
ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم  
والتوقيع عليه .

١ — ولاية ضباط شعب البحث الجنائي هي ولاية عامة مصدرها نص  
المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بتعداد من يعتبرون  
من مأموري الضبط القضائي فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع

أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعني مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بشمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة محافظة سوهاج بأكملها فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها هذا الضابط يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا محل للنعي عليه بالخطأ أو بالقصور في التسبب في هذا الصدد .

٢ — منعي الطاعن بأن المحكمة قد كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها استناداً إلى ما جرى على مسودة الحكم من تعديل بأن أضيف إليها بطريق التحشير الرد على الدفع وأن ذلك يفيد أن المحكمة أعدت المسودة قبل المرافعة في الدعوى وسماع دفاع الطاعن — هذا النعي لا يكون مقبولاً إذا كان يبين من الاطلاع على نسخة الحكم الأصلية أن الحكم أورد بياناً لما تم في الدعوى من إجراءات المحاكمة ومن بينها سماع الطاعن ودفاعه كما عرض للدفع المبدى منه ببطلان التفتيش بإرادته ورداً عليه . إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : أخرب بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً ( أفبونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق بقرار بذلك ، ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧



و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول ١ / المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة إحراز أفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك ببطان القبض عليه وتفتيشه لحصولها بمعرفة مأمور غير مختص هو رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي بسوهاج خلافا للإذن الصادر من النيابة الذي ينصرف إلى أى من مأموري الضبط المختصين قانونا بضبط المواد المخدرة وهم التابعون لقسم مكافحة المخدرات ، إذ أن الاختصاص الوظيفي لرئيس وحدة تنفيذ الأحكام قاصر على ضبط المحكوم عليهم لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم ولا يمتد إلى القبض على الأشخاص وتفتيشهم لضبط ما يحزرونه من مواد مخدرة — غير أن المحكمة ردت على هذا الدفع بما لا يصلح ردا عليه ، فضلا عن أنها كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها بدليل أن مسودة الحكم المطعون فيه أضيف إليها بطريق التحشير الرد على الدفع مما يفيد أن المحكمة أعدت المسودة قبل المرافعة في الدعوى وسماع دفاع الطاعن . وذلك كله يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز أفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها — عرض إلى مدافع به الطاعن من بطلان التفتيش لحصوله من ضابط غير مختص تأسيسا على أن إذن النيابة بالتفتيش صادر لأحد مأموري الضبطية المختصين قانونا في حين أن الذي قام بتنفيذ الإذن يشغل وظيفة رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي بسوهاج ، ورد عليه بأن عبارة " المختصين

قانونا ، لا تعنى فقط ضباط مكافحة المخدرات وإنما تعنى الضباط المخصصين محليا بإجراء التفتيش وأن الضباط الذى قام بالتفتيش يشمل اختصاص وظيفته دائرة محافظة سوهاج بأكملها . لما كان ذلك ، وكانت ولاية ضباط شعب البحث الجنائى هى ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى تكفلت بتعداد من يعتبرون من مأمورى الضبط القضائى ، فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إخفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام . ولما كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه بشمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائى لدائرة محافظة سوهاج بأكملها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش التى قام بها هذا الضابط يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا محل للنعى عليه بالخطأ أو بالقصور فى التسبب فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على نسخة الحكم الأصلية أن الحكم أورد بيانا لما تم فى الدعوى من إجراءات المحكمة ومن بينها سماع الطاعن ودفاعه ، كما عرض للدفع المبدئ منه ببطلان التفتيش بإرادته وردا عليه — على نحو ما تقدم بيانه — وكانت العبرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية فى أن تجرى فيها ما يترأى لها من تعديل فى شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه فإن معنى الطاعن بأن المحكمة قد كونت رأيا فى الدعوى قبل نظرها ، استنادا إلى ما جرى على مسودة الحكم من تعديل لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، وحسن الشرباني ، ومحمد  
عبد المجيد سلامة .

( ١٨٣ )

### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢ في القضائية

تفتيش : " إذن التفتيش لإصداره " . مواد مخدرة . حكم : " تسببه -  
تسبب معيب " . نقض : " حالته . الخطأ في تطبيق القانون " .

لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش .

تقرير الضابط بحرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت  
وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفى لتقرير إصداره  
الإذن قانونا .

استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف  
إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش  
ومى دائما احتمالية .

فضاء الحكم بطلان إذن التفتيش تأسيسا على أن تلك العبارة تم عن أن الإذن ينصب  
على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذى أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في تطبيق القانون الذى يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب  
أن يكون مع النقض الإحالة .

من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة بصياغة إذن التفتيش  
وإذا كان الثابت من الأوراق ومما أورده الحكم المطعون فيه أن الضابط  
( بحرى التحريات ) شهد بأن تحرياته السرية التى قام بها أسفرت عن أن المطعون



ضده يزاول نشاطه في تجارة المخدرات ويحتفظ بها في مسكنه فاستصدر إذنًا من النيابة بضبط وتفتيش مسكنه مما أسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة . ومفاد ذلك أن رجل الضبطية القضائية قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه ، الأمر الذي يكفي لتبرير إصدار الإذن قانونًا ، ولا يؤثر في سلامته أن يكون مصدر الإذن قد استعمل عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " التي أوتتها المحكمة بأنها تتم من أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ قد وإن كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال إلا أنه في سياقه الذي ورد فيه لا يدع مجالًا للشك في أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائمًا احتمالية إذ لا يمكن إلزام مقدمها بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلاً عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إذن التفتيش لصدوره من جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد تعيب بفساد في الاستدلال أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( حشيشًا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٢/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند / أ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الذي تقدمت به النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار إستناداً إلى صحة ما دفع به الحاضر معه من بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن العبارة التي وردت بإذن النيابة العامة من التصريح بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لضبط ما " قد " يوجد لديه من مواد مخدرة إنما تنصرف إلى نتيجة التفتيش ولا تفيد معنى احتمال وقوع الجريمة كما ذهب إليه الحكم .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المطعون ضده دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ، كما يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المشار إليه فقبله ورتب على ذلك براءة المطعون ضده في قوله " وحيث إنه بالرجوع إلى محضر التحريات الذي تقدم به الرائد ... إلى السيد وكيل نيابة سوهاج لإستصدار الإذن تبين أن المطلوب فيه هو الإذن بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من ... أن الضبط ما يحوزون أو يحوزون من مواد مخدرة ... وقد تأمر عليه من السيد وكيل النيابة بالإذن لأي من مأموري الضبطية القضائية المختصين قانوناً بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من ذكرت أسماءهم بناحية الحديدية مركز المراقبة لضبط ما قد يوجد في حوزتهم أو في إحرازهم من جواهر مخدرة ... الخ وحيث إنه من المقرر قانوناً أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة ( جناية أو جنحة ) واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ولا يصح بالنال إصدار إذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الحديدية على أنها مستقعة بالفعل وحيث إن الثابت من إذن التفتيش موضوع الدعوى إنه كلف السيد الضابط تفتيش شخص ومسكن المتهم وغيره لضبط ما قد يوجد لديه من مواد مخدرة . وحيث إنه لا شك أن عبارة ما قد يوجد تم عن احتمال وقوع الجناية أو عدمه بمعنى أنه يتم عن تكليفه بالبحث عن جريمة قد تكون واقعة

بالفعل أو قد لا تكون ولما كان هذا على خلاف المقرر قانوناً من أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وبالتالي لا يصح إصدار إذن التفتيش لضبط جريمة مستقلة ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان إذن التفتيش في محله متعين القبول وبالتالي تبطل كافة الإجراءات التي تمت بناء عليه “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش ، وإذا كان الثابت من الأوراق ومما أورده الحكم المطعون فيه أن الرائد ... .. شهد بأن تحرياته السرية التي قام بها أسفرت عن أن المطعون ضده والمسجل بالقسم تحت رقم ٥٩٤ فئة “ أ ” يزاول نشاطه في تجارة المخدرات ويحتفظ بها في مسكنه فاستصدر إذناً من النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه مما أسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة . ومفاد ذلك أن رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وإن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه ، الأمر الذي يكفي لتبرير إصدار الإذن قانوناً ولا يؤثر في سلامته أن مصدر الإذن قد استعمل عبارة “ ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة ” التي أولتها المحكمة بأنها تتم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ قد وإن كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال ، إلا أنه في سياقه الذي ورد فيه لا يدع مجالاً للشك في أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش ، وهي دائماً احتمالية إذ لا يمكن إلزام مقدمها بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلاً عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد تعيب بفساد في الاستدلال أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : محمود العمراوى ، والدكتور محمد محمد حسين ، ومصطفى الأسيوطى  
وعبد الحميد الشربيني

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٤ القضائية

( أ ، ب ) إعلان . إجراءات المحاكمة . قانون " تفسيره " . بطلان .

( أ ) خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الإعلان من بيان عدم وجود المطلوب  
إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أجمع .  
بطلان الورقة . حلة ذلك .

( ب ) إجراءات الإعلان عملاً بالمادة ٢٣٤ إجراءات . تمامها بالطرق المقررة .  
في قانون المرافعات . تفصيل ذلك .

( ج ، د ) دعوى جنائية . " إنقضاءها بمضى المدة " . بطلان . إعلان .  
شيك بدون رصيد . إجراءات . حكم : " تسليبه . تسليبه .  
غير معيب " .

( ج ) تقرير بطلان العمل الإجرائي . يزال عنه آثاره القانونية .

( د ) القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة حتى جنة إعطاء شيك بدون رصيد .  
لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع لادعوى بين حجز الدعوى  
للحكم . صحيح .

١ - متى كانت العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة التكليف بالحضور قد جاءت  
خلو من بيان عدم وجود المطلوب إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه  
وما إذا كان هذا قد أدلى باسمه أم أجمع ، وكان عدم مراعاة ذلك يترتب عليه

البطلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات — لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من إجراءات — فإن ورقة التكليف بالحضور تكون باطلة .

٢ — من المقرر أن إجراءات الإعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تم بالطرق المقررة في قانون المرافعات . ولما كان مما تقضى به المادتان ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ أنه إذا لم يجد المحضر المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه تسليم الورقة إلى من يقرر أنه ويكمله أو أنه يعمل في خدمته إذا أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً لما ذكر — أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها في اليوم ذاته لجهة الإدارة التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة كما يجب عليه أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته . ولقد أفصحت المذكرة الإيضاحية عن أنه يعد من قبيل الامتناع الذي يوجب تسليم الورقة لجهة الإدارة امتناع من يوجد بموطن المطلوب إعلانه من ذكر لاسمه أو صفته التي تميزه تسليم الصورة لأن مثل هذا الامتناع يحول دون تسليم الصورة إليه على النحو الذي رسمه القانون .

٣ — من المقرر أنه لكي تحدث الإجراءات أثرها وتقطع المدة يجب أن تكون صحيحة ومستكاملة شرائطها اللازمة فإذا كانت باطلة فإنها لا تقطع المدة إذ أنه متى تقرر بطلان العمل الإجرائي زالت عنه آثاره القانونية فيصبح كأن لم يكن .

٤ — متى كان آخر إجراء صحيح من إجراءات محاكمة المظنون ضده هو ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية المؤرخة ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ بـجلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٦٧ لنظر معارضته فإن مدة انقضاء الدعوى الجنائية بمضى

المدة تبدأ من هذا التاريخ ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد فتكون المدة القانونية المقررة لانقضاءها هي ثلاث سنين من ذلك التاريخ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أصاب صحيح القانون لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع لمدة التقادم في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم في ١٨ أبريل سنة ١٩٧١ .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الأزبكية الجزئية ضد المطعون ضده متهما إياه بأنه في يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أعطاه شيكا ليس له رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٢٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية . عارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٧١ بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فطعن النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدة القانونية



المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية قد انقطعت بإعلان المطعون ضده إعلاناً صحيحاً في ١٩٦٧/٤/٢٤ لحضور جلسة ١٩٦٧/٦/١٨ وفي ١٩٧٠/٣/٢٨ لحضور جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ أمام المحكمة الاستئنافية وبهـذا الانقطاع لا تكون المدة المقررة لانقضاء الدعوى قد انقضت بعد من تاريخ آخر إجراء حتى صدور الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة على أنه منذ تاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣ وهو تاريخ صدور الحكم الغيابي تبدأ مدة التقادم إذ لم يتخذ أي إجراء منذ هذا التاريخ من الإجراءات التي تقطع المدة إذ ثبت أن وكيل المتهم الذي قرر بالمعارضة في هذا الحكم ولم يعلن المتهم إعلاناً قانونياً إلى أن حجزت الدعوى للحكم في ١٩٧١/٤/١٨ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين وفي مواد المخالفات بمضي سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" . وكانت المادة ١٧ من ذات القانون قد نصت على أنه "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء" . وكان البين من الاطلاع على ورقتي الإعلان اللتين أسست عليهما النيابة العامة طعنهما في شأن انقطاع مدة التقادم أن المحضر دُون في أولاهما أنه بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ توجه لإعلان المتهم (المطعون ضده) بـجلسة ١٩٦٧/٦/١٨ وخاطبه مع شخصه ووقع باستلام الصورة وأما الأخرى المؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٠ وهي عن إعلانته بـجلسة ١٩٧٠/٥/١٠ فقد أثبت بها المحضر عبارة "توجهت لإعلان المذكور باطنه فامتنع تابعه عن الاستلام" وأثبت في موضع آخر عبارة "امتنع تابع المراد إعلانته عن الاستلام دون أن يبدي سبباً" ثم قام في اليوم نفسه بتسليم صورة الإعلان إلى الضابط المنوب بقسم الشرطة وأخطار المغالوب بإعلانه بذلك . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات الإعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية

تم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكان مما تقضى به المادتان ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من ١١/٩/١٩٦٨ أنه إذا لم يجد المحضر المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه تسليم الورقة إلى من يقر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر - أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها في اليوم ذاته لجهة الإدارة التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة كما يجب عليه أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته . ولقد أفصحت المذكرة الإيضاحية عن أنه يعد من قبيل الامتناع الذي يوجب تسليم الورقة لجهة الإدارة امتناع من يوجد بموطن المطلوب لإعلانه عن ذكر اسمه أو صفته التي يميزه تسلم الصورة لأن مثل هذا الامتناع يحول دون تسليم الصورة إليه على النحو الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، وكانت العبارة التي أثبتتها المحضر في ٢٨ مارس سنة ١٩٧٠ قد جاءت خلوا من بيان عدم وجود الطاعن المطلوب لإعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان هذا قد أدلى باسمه أم أجحى وكان عدم مراعاة ذلك يترتب عليه لبطلان عملا بالمادة ١٩ من هذا القانون - لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من إجراءات ، ومن ثم فإن ورقة التكليف بالحضور المؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٠ بجلاسة ١٠/٥/١٩٧٠ أمام المحكمة الاستئنافية تكون باطلة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر لكي تحدث الإجراءات أثرها وتقطع المدة يجب أن تكون صحيحة ومستكملة شرائطها اللازمة فإذا كانت باطلة فإنها لا تقطع المدة إذ أنه متى تقرر بطلان العمل الإجرائي زالت عنه آثاره القانونية فيصبح كأن لم يكن . ولما كان آخر إجراء صحيح من إجراءات محاكمة المطعون ضده هو ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية المؤرخة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ بجلاسة ١٨/٦/١٩٦٧ لنظر معارضته فإن مدة انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تبدأ من هذا التاريخ ، ولما كانت الدعوى الجنائية

قد رفعت على المطعون ضده من جنة إعطاء شيك بدون رصيد فتكون المدة القانونية المقررة لانقضائها هي ثلاث سنين من ذلك التاريخ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أصاب صحيح القانون لانقضائها أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع لمدة التقادم في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ حجب الدعوى للحكم في ١٨ من أبريل سنة ١٩٧١ ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى .

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ) عقوبة : " العقوبة التكميلية " . مصادرة . تموين . حكم :  
" تسببيه ، تسبیب معيب " : نقض : " حالات الطعن .  
الخطأ فى تطبيق القانون " . " الحكم فى الطعن " . قانون :  
" تفسيره " .

( أ ) عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ / ٢ عقوبات . عقوبة تمكينية .  
المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها دلى عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها  
قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة .  
وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٣٠ / ٢ عقوبات . ولو كانت تلك المحرم  
صالحة للاستهلاك .

مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

( ب ) إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة . والقضاء بمصادرة  
الحريم استناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦  
و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نقلاً للمادة ٣٠ / ٢  
عقوبات .

١ — أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات الحكم بمصادرة  
الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع بعد جريمة فى ذاته .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة

خارج السلخانة ، فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر كان يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا على اعتبار أن العرض للبيع يعتبر جريمة في ذاته ، وأن المصادرة عقوبة تكميلية وردت في قانون العقوبات دون قانون الزراعة الذي يقضى في المادة ١٤٩ منه بعدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها غيره . وإذا كان الحكم قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء عقوبة المصادرة لمجرد أن اللحوم المضبوطة صالحة للاستهلاك فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقررة .

٢ — نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود ١ ( في شأن تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح ) وب : ح : هـ من المادة ١٣٧ . كما نصت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم ، الصادر نفاذا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المحزر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة . كما قضت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين بمصادرة اللحوم موضوع مخالفة الذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها . ولما كانت إدانة الطاعن ليست عن الذبح خارج المحزر أو نقط الذبح وإنما عن عرض لحوم مذبوحة خارجه فإنه لا وجه لإقامة القضاء بالمصادرة على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز السنطة غربية : عرض للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة . وطلبت

عقابه بالمادتين ١٣٧ و ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح السنطة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنهات والمصادرة بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٠ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه وإلغاء عقوبة المصادرة وتأييده فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجرمة عرضة للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة عملا بالمادتين ١٣٧ و ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة بيد أن الحكم لم يقض بمصادرة اللحوم المضبوطة تأسيسا منه على أن هذا القانون قد قضى في المادة ١٣٩ منه بتوزيع اللحوم المضبوطة والصالحة للاستهلاك — كالحال في صورة الدعوى — على الهيئات والجهات التي يعينها وزير الزراعة ومن ثم فلا محل للقضاء بمصادرتها وذلك في حين أن المادة ١٤٩ من هذا القانون تقضى بأن لا تخل أحكامه بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين وأن مصادرة اللحوم موضوع المخالفة واجب الحكم بها طبقا للمادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وحيث أن الحكم الابتدائي بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرمة التي دان المطعون ضده بها وهي عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة وقضى بتغريمه عشرة جنهات والمصادرة إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بحكمها المطعون فيه بإلغاء عقوبة المصادرة قائلا "ومن حيث أنه بالنسبة لعقوبة المصادرة



فإن المادة ١٣٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه لما موري الضبطية القضائية ضبط لحوم الحيوانات التي تذبح خارج الأماكن المخصصة للذبح وتوزيعها على هيئات وجهات يعينها وزير الزراعة إن كانت صالحة للاستهلاك أما إن كانت غير صالحة فيتعين إعدامها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن اللحوم المضبوطة صالحة للاستهلاك ، ومن ثم فلا محل للقضاء بالمصادرة .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم والصادر نفاذا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجزأ أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود ( في شأن تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرصوم التي تفرض على الذبح ) وب وج و هـ من المادة ١٣٧ " كما قضت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين بمصادرة اللحوم موضوع مخالفة الذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها ، لما كان ذلك ، وكانت إذاعة الطامع ليست من الذبح خارج المجزأ أو نقط الذبح وإنما من عرض لحوم مذبوحة خارجه ، ومن ثم فلا وجه لإقامة القضاء بالمصادرة على حكم هذه الفقرة ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تمسكت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع بعد جريمة في ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطامع بجريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر كان يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا على اعتبار أن العرض للبيع يعتبر

جريمة في ذاته وأن المصادرة عقوبة تكميلية وردت في قانون العقوبات بدون قانون الزراعة الذي يقضى في المادة ١٤٩ منه بعدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها غيره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء عقوبة المصادرة لمجرد أن اللحوم المضبوطة صالحة للاستهلاك فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقضى بها .

---

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراني ، ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسين ، مصطفى  
الأسبوطي .

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

( أ ، ب ، ج ، د ) استئناف : ” التقرير بالاستئناف . ميعاده “ .  
” نظره والحكم فيه “ . شهادة مرضية . معارضة : ” نظرها  
والحكم فيها “ . نقض : ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

( أ ) تخلف المعارض من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته . الحكم باعتباره  
المعارضة كأن لم تكن . صحيح . ما دام المعارض لا يدهي قيام مذكر قهرى في هذا  
التاريخ حال بينه وبين الحضور بتلك الجلسة .

( ب ) ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتباره المعارضة كأن لم تكن . عشرة أيام  
من تاريخ صدوره . تجاوز هذه المدة ، وجوب الحكم بعدم قبول  
الاستئناف شكلا .

( ج ) قيام مذكر قهرى منع المحكوم عليه من التقرير بالاستئناف في الموعد المحدد  
قانونا . وجوب التقرير بالاستئناف في اليوم التالي مباشرة لزوال المانع .  
مثال .

( د ) القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف . دفاع موصى .  
مثول للطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وامسأكه من إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة  
المرضية الدالة على قيامه . إثارة من بعد لأول مرة أمام النقض . لا تقبل .

( هـ ) نقض : ” نطاق الطعن “ . ” نظره والحكم فيه “ . ” أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها “ . تبديد . طعن . إثبات . ” قوة الأمر المقضى “ .  
قوة الأمر المقضى .



الطن بالنقض فی الحکم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . وحبوب قصره  
مل ما قضی به الحکم من عدم قبول الاستئناف شكلا . أمام ذلك .

١ — متى كان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالحامسة التي نظرت فيها معارضته أمام محكمة أول درجة ، وكان لا يدعى في أسباب طعنه أنه قام لديه حذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجملة المعارضة فإن الحکم إذ قضی باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد صدر صحيحا .

٢ — من المقرر أن ميعاد استئناف الحکم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره عملا بالمادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت من الحکم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا بعد مضي ميعاد عشرة الأيام المنصوص عليه في هذه المادة فيكون ما انتهى إليه الحکم من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا قد وافق صحيح القانون .

٣ — لا تشفع للطاعن في تجاوز ميعاد التقرير بالاستئناف للشهادة المرضية المقدمة منه لمحكمة الاستئناف والمؤرخة في ٢٢ يناير سنة ١٩٧١ ( في اليوم التالي ليوم صدور الحکم المستأنف ) والتي تلزمه بالاعتكاف لمدة عشرة أيام تقضى في ٣١ يناير سنة ١٩٧١ إذ كان عليه أن يبادر في اليوم التالي مباشرة بالتقرير بالاستئناف فور زوال المانع .

٤ — أن القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف ، هو دفاع موضوعي . ومتى كان الثابت أن الشهادة المرضية التي ارفقها الطاعن بأسباب طعنه ، والتي استند إليها في أن مرضه قد استمر حتى يوم التقرير بالاستئناف في ٢ فبراير سنة ١٩٧١ محررة في أول فبراير سنة ١٩٧١ أي أنها كانت تحت يده بجملة ١٨ مايو سنة ١٩٧١ التي مثل فيها أمام المحكمة الاستئنافية ومع ذلك لم يقدم إليها هذه الشهادة أو يتكلم عنها أو يبدي في محضر الجلسة أمام تلك المحكمة ما ورد منها من دفاع ، فإنه لا يسوغ له من بعد ذلك أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - متى كان الطعن واردا على الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والإجراءات السابقة عليه وهو مالا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أنه قدم للمحكمة دليل السداد غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز ناصر محافظة بنى سويف : بدد المبلغ المبين بالمحضر وصفا وقيمة والمملوك ل... والمسلم إليه على سبيل الوديعة فاختلفت عليه لنفسه لإضرارها بالمجنى عليها . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة ناصر الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٧١ باعتبارها كان لم تكن بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢ فبراير سنة ١٩٧١ ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٧١ بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ذلك بأنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عذرا قهريا حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد هو أنه كان مريضا وقدم إثباتا لذلك شهادة مرضية مؤرخة في ٢٢ يناير سنة ١٩٧١ بضرورة خلوده للراحة لمدة عشرة أيام وأن مرضه استمر لفترة أخرى وأرفق بأسباب طعنه شهادة أخرى مؤرخة في أول فبراير سنة ١٩٧١ ينصحه فيها الطبيب بعدم الخروج في ذلك اليوم خوفا من إصابته

بالتهاب زوى وأضاف الطاعن أنه قدم للمحكمة دليل السداد وأن من شأن ذلك جميعه أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٧١ التي نظرت فيها معارضة الطاعن أمام محكمة أول درجة أنه قد تخلف عن حضور تلك الجلسة فصدر الحكم فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولما كان الطاعن يدعى في أسباب طعنه أنه قام لديه عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجلاسة المعارضة فإن الحكم إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد صدر صحيحا ويبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بالمادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف ألا في الثاني من فبراير سنة ١٩٧١ أى بعد مضي ميعاد عشرة الأيام المنصوص عليه في هذه المادة فيكون ما انتهى اليه من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا قد وافق صحيح القانون ولا تشفع للطاعن في تجاوز هذا الميعاد تلك الشهادة المرضية المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية والمؤرخة في ٢٢ يناير سنة ١٩٧١ والتي تلزمه بالإستئناف لمدة عشرة أيام تنتهى في ٣١ يناير سنة ١٩٧١ إذ كان عليه أن يبادر في اليوم التالي مباشرة بالتقرير بالاستئناف فور زوال المانع . كما لا تجديده الشهادة المرضية الأخرى التي ارفقها بأسباب طعنه والتي استند إليها في أن مرضه قد استمر حتى يوم التقرير بالاستئناف في ٢ فبراير سنة ١٩٧١ ذلك بأنها محررة في أول فبراير سنة ١٩٧١ أى أنها كانت تحت يده بجلاسة ١٨ مايو سنة ١٩٧١ التي مثل فيها أمام المحكمة الاستئنافية وقدم لها الشهادة المرضية الأولى ومع ذلك لم يقدم هذه الشهادة الأخرى أو يتكلم عنها أو يبدى في محضر الجلسة أمام تلك المحكمة ماورد فيها من دفاع ذلك بأن القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف هو دفاع موضوعي كان يجب ابدائه أمام محكمة ثاني درجة التي حضر بنفسه أمامها ولا يسوغ له من بعد ذلك أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك فإن ما أورده الطاعن بأسباب طعنه من أنه قدم للمحكمة دليل السداد مردود بأنه متى كان الطعن واردا على الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز الطعن عليه الا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والإجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

رياسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : محمود المرأوى ، ومحمود عطيفة ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد  
الشرمى .

(١٨٧)

### الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢ القضائية

(أ ، ب ، ج) تفتيش : "إذن التفتيش . تنفيذه" . مأمورو الضبط  
القضائى : "إختصاصاتهم" . إثبات : "بوجه عام" :  
"يمين" . "شهود" . دفع : "الدفع ببطلان التفتيش" .  
نقض : "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم .  
"تسببيه . تسبیب غیر معيب" . محكمة الموضوع : "سلطانها  
في تقدير الدليل" . تحقيق : "إجراءاته" .

(أ) وجوب تفتيش الأثني بمعرفة أثنى . عند ما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسامة  
التي لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها . المادة ٦ : إجراءات .  
(ب) ندب مأمور الضبط القضائى أثنى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلقها اليمين  
إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين .

(ج) أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : أطراح الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملحها  
على عدم الأخذ بها .

(د) تفتيش : "إذن التفتيش" : "إصداره" . محكمة الموضوع :  
"سلطانها في تقدير جدية التحريات" . دفع : "الدفع ببطلان  
إذن التفتيش" . حكم : "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض :  
"أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة المحقق  
تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز .

١ — من المقرر أن مجال أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون تفتيش الأثني بمعرفة أثني مثلها هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجممانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها وهي عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست .

٢ — لا تستلزم المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن تحلف الشاهدة — التي ندبت لتفتيش أثني من مأمور الضبط القضائي وأثبتت إسمها في محضر ضبط الواقعة — اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ من القانون المذكور . ومتى كانت الطاعنة لم تطعن على هذه الشاهدة وإجراءات التفتيش بأي مطعن فان ماثيره في هذا الصدد — لا يكون له محل .

٣ — من المقرر أنه متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي مافها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال . . . (الشاهدة التي ندبت لتفتيش الطاعنة) وصحة تصويرها للواقعة فان ماثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٤ — إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأمرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كان ما أورده الحكم ردا على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات هو مما يسوغ به ذلك ويكفي لحمل قضائه بعد إذ رأى في تحريات الضابط أنها صريحة واضحة وكاملة — فإن معنى الطاعنة يضحى ولا محل له .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : أحرزت بقصد الاتجار جواهر مخدرة ( أفبونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمواد الواردة بأمر الإحالة فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٧٠ ، ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٧١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمها نهمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي أو التعاطي قد شابه الفساد في الاستدلال والبطلان في الإجراءات والخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عنها دفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لا بتناؤه على تحريات غير جدية استنادا إلى أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات استصدر في ١٩٦٩/١٢/١٦ إذنا بتفتيش زوج الطاعنة لضبط ما يحوزه أو يحوزه من مواد إلا أن هذا الإذن لم ينفذ ثم استصدر في ١٩٦٩/١٢/٢٢ إذنا آخر بتفتيش الطاعنة وزوجها استنادا إلى أن تحرياته دلته على أنهما يتجران سويا بالمواد المخدرة الأمر الذي لم يرد بتحرياته السابقة رغم قصر المدة مما يدل على عدم جدية هذه التحريات . إلا أن الحكم قد أطرحت هذا الدفع بما لا يسوغ إطرأحه ولا يصلح ردا عليه كما لم يعرض الحكم لما أثاره الدفاع ببطلان التفتيش الحاصل من أتى بدون حلف يمين ولا لما أثاره من شك في نتيجة التفتيش لأن التي باشرته ليست من الموظفين وقد خلت الأوراق مما يشهد لها بالأمانة والصدق وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .



وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز الجواهر التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال وكيل قسم مكافحة المخدرات والشرطي السرى ... و ... ومن تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة لا تتجادل الطاعنة في أن لها أصلها الثابت الصحيح في الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنة القانوني والموضوعي والذي تشير في نعيها ورد عليه بقوله " إنه يبين من التحريات التي أجراها الضابط المأذون له بالتفتيش أنها تحريات صريحة وواضحة تحوى بيانات كاملة الأمر الذي أكد صحتها لسلطة التحقيق التي عولت عليها واطمأنت لصحتها وأذنت بالتفتيش وهو أمر خاضع لهذه السلطة التي قدرت جدية التحريات وتؤيد هذه المحكمة سلطة التحقيق في اعتناقها لجدية التحريات التي أصدرت إذن التفتيش بناء عليها " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك — فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات هو مما يسوغ به ذلك ويكفي لحمل قضائه بعد إذ رأى في تحريات الضابط أنها صريحة وواضحة وكاملة فإن منعى الطاعنة يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجال أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون تفتيش الأتفي بمعرفة أتفي مثلها هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها وهي عورات المرأة التي تنحش حياتها إذا مست . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تطعن على هذه الشاهدة وإجراءات التفتيش بأي مطعن وكانت هذه الشاهدة قد نذبت للتفتيش من مأمور الضبط القضائي بعد أن أثبت اسمها في محضر ضبط الواقعة ولا تستلزم المادة سالفه الذكر حلف يمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها يمين طبقاً للقاعدة التي وضعها المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكان الحكم المطعون

فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " وحيث إنه عن القول بأن الذي أجرى التفتيش غير مأذون له بذلك فإن هذا مردود بأن الضابط المأذون هو الذي اصطحب المتهم لمكتب مكافحة المخدرات وانتدب أثنى لتفتيشها وكان ذلك تحت إشرافه بعد أن أغلق عليهما الباب وكلفها بالتفتيش وهذا أمر جائز له لأن القانون يحرم عليه إجراء تفتيش الأثنى طبقا لنص المادة ٤٦ إجراءات جنائية فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال الشاهد فإن ذلك يفسد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ... .. وصحة تصويرها للواقعة فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد / المستشار جمال المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
محمود العبراري ، ومحمود صليفة ، وإبراهيم الدهراني ، وعبد الحيد الشريفي .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٥٧ : لجنة ٢ : القضائية

( أ ) تفتيش : " إذن التفتيش . تنفيذه " دفع " للدفع ببطلان القبض والتفتيش " مأمور الضبط القضائي . حكم : " تسببه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة .

صدر إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من يتدبانه أو يحارثهما  
مهمة التفتيش الذي يجره أحدهما . ما دام الإذن لم ينص صراحة على أن لا يتفرد  
أحدهما دون الآخر .

( ب ) دفع : " الدفع بتفريق التهمة " حكم : " تسببه . تسبب غير معيب " .

الدفع بتفريق التهمة . دفاع موضوعي لا يستلزم ردا صريحا .

( ج ، د ، هـ ، و ) محكمة الموضوع : " سلطتها في تقدير الدليل " إثبات " بوجه عام " " شهود " حكم : " تسببه . تسبب غير معيب " .  
نقض : " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

( ج ) حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما ترقح إليه من أقوال للشهود .  
أخذها بشهادة الشاهد . مفاده : أطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع  
لحماها على عدم الأخذ بها .

( د ) حق محكمة الموضوع في الإعراض عن أقوال شهود النفي . عدم التزامها بالإشارة  
إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها .



- ( هـ ) عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي .  
 ( و ) عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع . أمام محكمة النقض . في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .

١ — متى كان الإذن بالتفتيش قد صدر من يملكه إلى رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات ولمن يتدبانه أو يعاونهما — وهو مالا يجادل فيه الطاعن — وكان الظاهر من عباراته أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات سويًا إذ لو أراد ذلك لنص في الإذن صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر وما كان قد خولهما ندب غيرهما من مأموري الضبط القضائي لإجرائه . ولما كان لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها مادام لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له مادام أن قيام من أذن لهم به مما ليس شرطا لازما لصحته . ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة الندب إطلاقه وإباحة أن يتولاه إما رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته لا تستلزم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن ينفرد أحدهما بإجرائه فإن استخلاصه يكون سائغا ويكون التفتيش الذي قام به وكيل القسم قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا .

٢ — من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .

٣ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تباح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ،

وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما أهرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت مادام لقضائها وجه مقبول . فإذا كان الحكم قد اعتبر دفاع الطامن قولا مرسلا لا يطمئن إليه فإن ذلك من إطلاقات السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير معقب .

٦ - متى كان ما يثيره الطامن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها ، فإنه لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن في قضية الجناية رقم ٦٩١٦ سنة ١٩٧٠ الفيوم المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٦٦ سنة ١٩٧٠ بأنه في يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم ومحافظة الفيوم : احرز بقصد الإتيان بجوهرين مخدرين ( حشيشا وأفبونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٧١ عملا بمواد القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرافق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وتغريمه ٣٠٠٠ ج ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهرين مخدرين بقصد الاتجار قد انطوى على خطأ في القانون وفي الإسناد وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الإذن بهما قد صدر لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات فنفذه وكيل القسم منفردا مع أنه كان يتعين أن يكون تنفيذه منهما مجتمعين وقد جاء رد الحكم على هذا الدفع غير متفق وصحيح القانون كما تضمن مخالفة للثابت في الأوراق إذ أورد أن رئيس المكتب كان على رأس القوة التي انتقلت لتنفيذ الإذن وأنه تولى المحافظة على النظام وقت تنفيذه في حين أنه كان وقتئذ بعيدا عن ذلك النطاق هذا وقد عول الحكم على أقوال شهود الإثبات اطمئنانا منه اليها دون أن يبين سنده في هذا الإطمئنان فضلا عن أنه اطرح دفاع الطاعن في عبارة مرسلة ولم يعرض لأقوال شهود النفي التي أبدت هذا الدفاع بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال وكيل قسم مكافحة المخدرات الذي أجرى التفتيش ومساعد الشرطة والشرطي المعرى اللذين كانا برفقته وقت التفتيش ورئيس قسم مكافحة المخدرات وتقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وحيث إنه بالنسبة لما دفع به الحاضر مع المتهم من بطلان القبض والتفتيش فمردود بأن الثابت من مطالعة إذن التفتيش أنه صدر بالإذن للسيد رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات بالفيوم ولما يندبانه ويعاونهما لضبط وتفتيش شخص ومسكن ومحل تجارة المتهم وذلك بناء على التحريات السرية المشتركة التي قاما بها نحو المتهم



المذكور ومفاد ذلك أن الإذن قد خول لها حق إجراء هذا التفتيش بالطريقة التي يرونها سواء كان ذلك مجتمعين أو منفردين أو بمن يندبانه لذلك أو يعاونهما فيه هذا فضلا عن أن الثابت في الأوراق أن كلام المأذون لها بالتفتيش قد قاما سويا على رأس قوة من رجال مكتب المخدرات لتنفيذ هذا الإذن ونفذه بالطريقة التي تكفل لها نجاحها والمحافظة على النظام ولا يقدح في ذلك أن يكون أحدهما هو الذي تولى عملية التفتيش بنفسه في الوقت الذي كان فيه الآخر على رأس قوة أخرى بالقرب من مكان التفتيش للمحافظة على النظام ومن ثم فإن ما يثيره الدفاع في هذا الشأن على غير أساس من الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديدا في القانون ذلك بأن الإذن بالتفتيش صدر ممن يملكه إلى رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات ولما يندبانه أو يعاونهما — وهو مالا يجادل فيه الطاعن — وكان الظاهر من عبارته أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات سويا إذ لو أراد ذلك لنص في الإذن صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر وما كان قد خولها ندب غيرها من مأموري الضبط القضائي لإجرائه ، ولما كان لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كقبلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها مادام لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له مادام أن قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة الندب إطلاقه وإباحة أن يتولاه إما رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته لا تستلزم حصول التفتيش منها مجتمعين بل يصح أن ينفرد أحدهما بإجرائه فإن استخلاصه يكون سائغا ويكون التفتيش الذي قام به وكيل القسم قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا . ولما كان من بين مؤدى ما أورده الحكم من أقوال كل من رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أنه بعد صدور إذن التفتيش انتقلا على رأس قوة من رجال القسم وأن أولهما وقف ومعه بعض أفراد القوة بالسيارة في مكان قريب من محل تجارة الطاعن للإشراف على النظام بينما توجه ثانيهما ومعه أفراد من القوة لإجراء التفتيش وقد لحق أولهما بزميله عندما أثار الطاعن الشغب

بعد ضبط المخدر وأنه وإن كان الطاعن ينزع في وجود رئيس القسم قريبا من مكان التفتيش على رأس قوة لحفظ النظام إلا أن هذا — على فرض صحته لا يقدح في سلامة الحكم لأنه لا يؤثر على سياق استدلاله أو النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم وقد أورد في معرض رده على إنكار المتهم قوله : ” وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا ترى فيه إلا مجرد محاولة للتنصل من الاتهام المسند إليه والتي اطمأنت إليه المحكمة كل الاطمئنان أخذا بأقوال شهود الإثبات التي تطمئن إليها وتتق فيها وتلتفت عما أثاره الدفاع بخصوص بتلفيق الإتهام إذ جاء قولاً مرسلًا لم يتأيد بثمة دليل في الأوراق “ . ولما كان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتفق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تسند إليها وأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها فإذا كان الحكم في الدعوى الماثلة — قد اعتبر دفاع الطاعن قولاً مرسلًا لا يطمئن إليه فإن ذلك من إطلاقات السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها لما هو مقرر من أنها لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول ومن ثم يضحى ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ما تقدم وكان جميع ما يشير الطاعن في طعنه ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوي ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، وحسن المغربي .

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢ في القضاية

(١، ب) تأمينات اجتماعية . عمل . حكم : " بياناته . بيانات التسبيب " .  
"تسببيه . تسبيب معيب" . نقض : " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

( ١ ) عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين  
لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور .

( ب ) بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان  
مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها كافة . يعيبه .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل العمل المسند  
إلى عمال الطاعن وعمما إذا كانوا من العمال الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية  
أم أنهم من الفئات المستثناة من تطبيق هذا القانون فيكون أمرا لا جريمة فيه -  
فإنه يكون معيبا .

٢ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم  
بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما نأ تحقق به أركان الجريمة والظروف  
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه  
استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني  
على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه



قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٩/٢/٢٥ بدائرة مركز ومحافظة الجيزة . ( أولا ) لم يقيم بالاشتراك عن عماله الثلاثة بهيئة التأمينات الاجتماعية . ( ثانيا ) بصفته صاحب عمل لم يحتفظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٣ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة مركز الجيزة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بالنسبة للتهمة الأولى . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٨ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عن التهمتين تتعدد بعدد العمال وعددهم عاملين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية عن عماله وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الخاصة بهم قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه جاء خلوا من الأسباب إذ امتدحه إلى محضر ضبط الواقعة وساءل الطاعن عن التهمتين وضرب صفحا عما دفع به .

من علم مريان قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين لديه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : "وحيث إن الواقعة تبطل في أنه تحرر محضر ضد المتهم ( الطاعن ) لعدم اشتراكه من عماله الثلاثة في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً قاطعاً من محضر ضبط الواقعة ومن ثم يعمد القضاء بإدانته تبعاً لمواد الإتهام" . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل العمل المسند إلى عمال الطاعن وعماء إذا كانوا من العمال الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم أنهم من الفئات المستثناة من تطبيق هذا القانون فيكون أمراً لا جريمة فيه وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصريهما القانونية كافة . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطيفه ، ومعتطفى الأسيرطى ، وعبد الحميد الشربيني .

( ١٩٠ )

### الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢ القضائية

( ا ، ب ) هناك عرض . عقوبة : ” توقيها ” . ظروف مشددة . حكم :  
” تسببيه . تسبيب غير معيب ” . جريمة : ” أركان الجريمة ” .

( ا ) المادة ٢٦٩ / ٢ مقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هناك العرض من أحد  
من نصت عليهم المادة ٢٦٧ / ٢ . الخادم بالأجرة الذى يقارف الجريمة على من يتولى  
مخدومه تربته أو ملاحظته . استحقاقه للعقوبة المخفظة .

( ب ) الفراش بالمدرسة التى يتلقى فيها المحنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين  
تربية المحنى عليه وملاحظته . وأعمال الظروف المشددة حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩  
مقوبات . صحيح فى القانون .

( ج ، د ) محكمة الموضوع : ” سلطاتها فى تقدير الدليل ” . حكم : ” تسببيه .  
تسبيب غير معيب ” . إثبات : ” بوجه هام ” . ” شهود ” .  
هناك عرض .

( ح ) جواز الأخذ بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتضت  
بصدورها معنى نقلت منه .

( د ) التناقض فى أقوال الشهود . لا يوجب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم  
استخلاصا مائنا لا تناقض فيه .

( هـ ، و ) إثبات : ” خبرة ” . ” شهود ” . ” بوجه هام ” . محكمة الموضوع :  
” سلطاتها فى تقدير الدليل ” . هناك عرض . حكم : ” تسببيه .  
تسبيب غير معيب ” . خبرة .

( هـ ) حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره .

( و ) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . ليس بلازم . شرط ذلك .



١ — تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتغليظ العقاب في جريمة هناك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ " حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عندهم تقدم ذكرهم ". وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي يقارف بجريته على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه يعمل فراشا بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليهم تعليمهم ، فإنه إذ أعمل في حقه الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات بوصفه خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليهم وملاحظتهم يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — من المقرر أنه لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى تبين صحتها واقتنعت بصحتها عن نقلت عنه .

٤ — أن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما أكدته لديها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قصور التقرير الطبي عن تحديد الزمن الذي تم فيه استعمال المجنى عليهم لا يكون سديدا .

٦ — من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصي على الملاءمة والتوفيق . ومتى كان التقرير الطبي الشرعي قد أثبت بالنسبة للمجنى عليهما الأول والثالث أنهما متكررا الاستعمال لواطيا بإبلاج من قدم

من تاريخ يتعذر تحديده وأن الاحتكاك الخارجي بالنسبة للمجنى عليه الثاني لا يترك أثرا يدل عليه — وهو ما يتواءم مع ما قرره المجنى عليهم من تكرار التعدي عليهم من الطاعن فإن دعوى التناقض تكون غير مقبولة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ إلى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الهرم محافظة الجيزة ، هتك عرض الصبية .. و...و .. التلاميذ بمدرسة كفر نصار الابتدائية والذين لم يبلغ سن كل منهم ثمان عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد حالة كونه من المتولين ملاحظتهم (فراش المدرسة) وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام فأمر بذلك بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادتين ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٩ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض وفق المادتين ٢٦٩ و ٢/٢٦٧ من قانون العقوبات قد شابته فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عول على أدلة لا تؤدي بذاتها عقلا أو منطقا إلى الإدانة فقد أقام قضاءه على أقوال والد المجنى عليه الأول مع أنها سماعية وعلى أقوال والد المجنى عليهم مع ما شابها من تناقض في التفاصيل وتعارض مع التقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن آثار الايلاج قديمة نوعا ولا يمكن تحديد تاريخها كما عول الحكم على هذا التقرير مع ما اعتوره من قصور إذ لم يتضمن تحديد للزمن الذي تم فيه استعمال المجنى عليهم لمراقبة مدى

تعاصره مع تاريخ الواقعة . هذا إلى أن الطاعن لا يعتبر من المتولين ملاحظة التلاميذ المجنى عليهم أو تربيتهم إذ الثابت على ما يبين من أقوال ناظر المدرسة بالجلسة — أن الطاعن ليست له أية سلطة عليهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال والد المجنى عليه الأول ومن أقوال المجنى عليهم ومن التقارير الطبية الشرعية ومن المعاينة ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبة الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لامانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص من آخر متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، كما أن التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان ليس بلام من أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان التقرير الطبي الشرعي قد أثبت بالنسبة للمجنى عليهما الأول والثالث أنهما متكررا الاستعمال لواط بايلاج من قسدم ومن تاريخ يتعذر تحديده وأن الاحتكاك الخارجي بالنسبة للمجنى عليه الثاني — لا يترك أثرا يدل عليه وهو ما يتواءم مع ما قرره المجنى عليهم من تكرار التعدي عليهم من الطاعن فإن دعوى التناقض تكون غير مقبولة أما ما يثيره الطاعن من قصور التقرير الطبي عن تحديد الزمن الذي تم فيه استعمال المجنى عليهم فهو مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تقضى بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ ” حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم “ . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي يقارف جريمته على من يتولى مخدومه



تربيته أو ملاحظته وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه يعمل خراشا بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليهم تعليمهم، فإنه إذا عمل في حقه الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات بوصفه خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليهم وملاحظتهم يكون فساد أصاب جميع القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه حوضوها .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود طيفة ، وإبراهيم الدهواني ، ومصطفى الأسبوطى .

(١٩١)

### الطعن رقم ١٠ لسنة ٢ فى القضائية

( ا ، ب ، ج ، د ، هـ ) إثبات : ” بوجه عام ” . ” شهود ” . ” قرائن ” .  
جريمة : ” أركان الجريمة ” . باعث . محكمة الموضوع :  
” سلطتها فى تقدير الدليل ” . حكم : ” تسييبه .  
تسييب غير معيب ” . ” ما لا يعيبه فى نطاق  
التدليل ” . مواد مخدرة . استدلال . قرائن .  
نقض : ” المصلحة فى الطعن ” . ” أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها ” . طعن : ” المصلحة  
فى الطعن ” .

( ا ) الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة وقرائن  
الأحوال . إلا ما استثنى بنص خاص .

جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار . لا يشملها استثناء .

( ب ) تمام الإحراز بمجرد الاستيلاء المادى على المخدر مع علم الجانى بأن الاستيلاء واقع على مخدر  
يحظر القانون إحرازه بنير ترخيص .

( ج ) الباعث . لا تأثير له فى قيام الجريمة .

( د ) حق محكمة الموضوع فى استمداد اقتناهما من أى دليل تلمس إليه . مادام له ما خذ  
الصحيح من أوراق الدعوى .

( هـ ) وزن أقوال الشهود . موضوعى .

- ١ — الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها — إلا ما استثنى منها بنص خاص — جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال .  
ولما كانت جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات .
- ٢ — الإحراز في صحيح القانون يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر باستيلاء ماديا مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظره القانون إحرازه بغير ترخيص .
- ٣ — من المقرر أن البواعث لا تؤثر في قيام الجريمة ، ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن كون الباعث على ارتكاب الجريمة هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من غيره أو لأي غرض آخر .
- ٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناؤها من أي دليل تطمئن إليه ما دام أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى .
- ٥ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها من سلطة محكمة الموضوع .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : زرع وأحزر نباتا ممنوعا زراعته ( نبات الحشيش ) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٤/أ — ب و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٩٢ من الجدول ٥ الملحق . فقرر ذلك بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجرمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسهيل وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم أسند إلى الطاعن زراعته شجيرات الحشيش مع أنه ليس مستاجرا ولا حائزا الأرض القائمة عليها الزراعة وأن أحدا من الشهود لم يره وهو يزرع ذلك النبات كما وأنه من غير المستساغ من رجال الضبط قولهم بأنه قد سارع إلى مكان الزراعة واقتلع بعض شجيرات الحشيش لدى مشاهدته إياهم وأن الحكم حول على المعاينة مع أنه ثبت من معاينة النيابة العامة خلو الأرض من أي أثر لنبات الحشيش ، كما حول عند أطراح إنكار الطاعن على ما شهد به نائب عمدة الناحية ووكيل شيخ الخفراء في حين أن أقوالهما جاءت نافية للاهتمام كما أ طرح الحكم دفاعه بمقولة أنه لم يتم الدليل على امتحان زراعته للشجيرات المضبوطة مع أن عبء الإثبات يقع على النيابة العامة فهي المكلفة بتقديم الدليل على اقتراف الطاعن بالجرمة ، هذا إلى ثبوت خلاف كبير من حيث مساحة الأرض فيما جاء بمحضر الضبط وما ورد بمعاينة النيابة العامة مما لا يمكن معه الاطمئنان إلى حصول الضبط المقول به مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها استند في ثبوتها في حقه إلى ما استخلصه وأطمأن إليه من تحريات رئيس وحدة المباحث بمركز البداري التي ثبت له منها أن الطاعن يتجور في المواد المخدرة ويقوم بزراعة نبات الحشيش وما شهد به في التحقيقات هو الشرطيان .. و .. من مشاهدتهم الطاعن يعدو من ناحية مسكنه إلى ناحية لزراعة القائمة ويقتلع نحو ربع المساحة القائمة عليها شجيرات الحشيش ومن اعترافه ضابط بحيازته الشجيرات المضبوطة ، ومما شهد به نائب العمدة ووكيل شيخ الخفراء من أن الأرض المزروعة نبات الحشيش من أراضي المنفعة العامة لمملكة للدولة وأنها تقع في جهة غير معمورة وليس فيها من مساكن سوى مسكن طاعن وعائلته وما ثبت من تقرير التحليل بمصلحة الطب الشرعي — وهي أدلة

في مجموعها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق ، وهو مالا ينازع فيه الطاعن ، من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بتص خاص — جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن لا يشكها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ولحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقناعها بثبوتها من أى دليل تطمئن إليه ما دام أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى وإذا ما كانت المحكمة قد أقامت قضاؤها على ما استخلصته واطمأنت إليه من الأدلة سالفة البيان فلأنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن ضبطه وهو مباشر زراعة نبات الحشيش أو أن أحده من الشهود لم يره في تلك الحال ليس من شأنه أن يقدح في سلامة استدلال المحكم ما دام أنه اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردها من أن الطاعن كان زارعا محرزا النبات المضبوط ، وكانت المنازعة في القوة التدليلية لشهادة بعض الشهود وما يثيره الطاعن بشأن الخلاف في مساحة الأرض لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنطبت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها . لما كان ما تقدم ، وكان ما استطرد إليه الحكم في شأن دحض إنكار الطاعن وقول الحكم أنه لم يقم دليل على استحالة زراعة الطاعن للنبات المحرم ، فإنه فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون تزييدا من الحكم لا يؤثر في منطقته وصحة النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره في وجه الطعن إذ الإحراز في صحيح القانون يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير تصريح ، وكانت هذه العناصر قد توافرت في حق الطاعن فلا يجدي به بعد ذلك كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من غيره أو لئى غرض آخر لأن البواعث لا تؤثر في قيام الجريمة لما كان ذلك ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمرارى ، ومحمود عطيفه ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد الحميد  
للشربيني .

(١٩٢)

### الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ، ج ، د ، هـ ) نصب . جريمة : " أركان الجريمة " . شروع .  
حكم : " تسببه . تسبب غير معيب " .

( أ ) الطرق الاحتمالية فى جريمة النصب . مثال لتسبب سائق على توافرها .

( ب ) الطرق الاحتمالية . من العناصر الأساسية المكونة للركن المادى  
لجريمة النصب . استعمالها يعتبر من الأعمال التنفيذية .

( جـ ) الشروع فى جريمة النصب . تحققه بمجرد بدء الجانى فى استعمال  
وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . لا يؤثر فيه . كشف المجنى عليه  
أو تشككه فى أمره وامتناعه عن تسليمه المال .

( د ) بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتمالية على المجنى عليه بالقرائن  
وانخداعه بها . غير لازم . ما دامت الجريمة قد وقعت عند حد  
الشروع لسبب لا دخل لإرادة الجانى فيه . وما دام من شأن تلك  
الطرق الاحتمالية من شأنها أن تخدع اشخص المعتاد فى مثل ظروف  
المجنى عليه .

( هـ ) إيراد الحكم أن استعمال الطرق الاحتمالية كان من شأنه الإيهام  
بمشروع كاذب . لا يعيبه . ما دامت الواقعة كما أثبتت — والتي لا ينزع  
فيها الطاعن — من شأنها الإيهام بواقعة مزورة .



(و، ز) محكمة الموضوع : "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض :  
 "أسباب الطعن . لما لا يقبل منها" . حكم : "تسببيه .  
 تسبیب غیر معیب" .

(ر) قيمة الدليل . تقدرها محكمة الموضوع . ولو حملته ورقة رسمية .

(ز) الجدل أمام محكمة النقض حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .  
 لا يجوز .

١ — متى كان الحكم قد أيقن بأن الطاعن لم يكن يتنقى منذ البداية الوفاء الكامل بالمبلغ الذي اتفق عليه مع المحجني عليه ثمنًا لبيع سيارة وأنه استعان بحقيقية أورى أنها ملائمة بأوراق نقدية تعادل كامل الثمن بما يعتبر من قبيل المظاهر الخارجية التي تساعد على حمل المحجني عليه على تصديق تلك الإدعاءات والتي ترقى بالكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب ، وقد تمكن بما استعمله من طرق احتيالية من الحصول على توقيع المحجني عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر العقاري بما تضمنه هذا العقد من أن المحجني عليه أقر بقبضه الثمن كاملاً ، وبعد أن حصل الطاعن على هذا العقد بهذه الصورة استمسك به قبل المحجني عليه وطالبه بتسليم السيارة . ولما كان حصول الطاعن على العقد قد جاء نتيجة ما اتخذ من طرق احتيالية وكان يرمى من الحصول عليه الإستيلاء على السيارة منه دون الوفاء بكامل ثمنها المتفق عليه — فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الطرق الاحتيالية يكون غير سديد .

٢ — من المقرر أن الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب وأن استعمال الجاني إياها يعد من الأعمال التنفيذية .

٣ — يتحقق الشروع في جريمة النصب بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المحجني عليه حتى ولو فطن الأخير إلى إحتيال الجاني فكشفه أو داخلة الرية في صدق نواياه فامتنع عن تسليمه المال .

٤ — المحكمة ليست ملزمة ببيان مدى تأثير الطرق الإحتيالية على المحنى عليه بالذات وانخداامه بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وما دامت الطرق الإحتيالية التي استعمالها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المحنى عليه وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه .

٥ — لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده من أن استعمال الطاعن الطرق الإحتيالية كان من شأنه الإيهام بوجود مشروع كاذب ما دام الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وجاءت مجادلته بمصورة على ما استخلصه الحكم منها ، وما دامت الواقعة الثابتة بالمدونات من شأنها الإيهام بواقعة مزورة وهي إحدى الطرق الإحتيالية التي أوردها المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

٦ — من المقرر أن تقدير قيمة الدليل ولو حملته ورقة رسمية هو مما يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

٧ — متى كان ما يشير الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع من تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فإنه لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ١٧ و ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بقسحى الدق والمعادى محافظتى القاهرة والجيزة : شرع فى الإستيلاء على السيارة الميينة بالتحقيقات والمملوكة ... وكان ذلك بطريق الإحتيال . وطالبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعى ... مدنيا بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة حلوان الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات عن كل تهمة وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى

تعويضاً مؤقتاً قدره ٥١ جنيه والمصاريف ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٠ واستأنفته النيابة فى ١١ يونيه سنة ١٩٧٠ وقيد استئنافهما برقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٠ . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بقبول استئناف النيابة والمتهم شكلاً وفى الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمة الأولى وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيه لإيقاف التنفيذ وتأنيده فى الدعوى المدنية وألزمته مصاريف استئنافها وإلغاء الحكم فيما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لهذه التهمة بلامصاريف جنائية . عارض المتهم وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الحبس والإكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات وتأنيده فيما عدا ذلك وبلا مصاريف جنائية . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

بعد تلاوة التقرير ومماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى نصب قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن بنى دفاعه على عدم توافر الطرق الاحتمالية وكان ما أورده الحكم للتدليل على توافرها لا يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه فلم يبين مدى تأثير حمل الطاعن حقيقية قبل بأن بها نقوداً للجنى عليه ، هذا وقد بين القانون فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات الطرق الاحتمالية على سبيل الحصر وأدان الحكم الطاعن عن الاتهام بوجود مشروع كاذب مع أن واقعة الشراء المزعومة لا تعد كذلك فضلاً عن أن ما صدر من الطاعن — بفرض وقومه — لا يجاوز الأعمال التحضيرية التى لا ترقى إلى مرتبة الشروع ، كما أن الحكم اعتبر خطأ أن ما أثبت فى عقد بيع



السيارة الموثق من وفاء الطاعن الثمن ليس دليلا على ذلك قولا منه بأن هذا العقد لم يعد لإثبات قبض الثمن بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بقوله :

”وحيث إنه لما كان الثابت من أقوال المدعى المدنى التى تأيدت بأقوال صهره محمد على ثابت أن المتهم ( الطاعن ) بعد أن عاين السيارة واتفق معه على أن يشتريها بمبلغ ٣٢٥٠ ج حدد معه موعدا فى اليوم التالى بحمل استرا لاتخاذ إجراءات التوثيق وحضر المتهم وكان يحمل حافظة مكتظة بالأوراق المالية وعهد إلى إيهامه بأنها تحتوى كامل الثمن وأنهم توجهوا إزاء ذلك إلى مكتب التوثيق حيث تولى المتهم ، اتخاذ إجراءات تحرير العقد تمهيدا لاتوقيع عليه وأنه كلما طلب المدعى المدنى وصهره من المتهم سداد الثمن كان يتظاهر بالإنشغال فى اتخاذ الإجراءات خشية اتماء يوم العمل الحكومى وإهما إياه بوجود المبلغ بالحافظة وأثر ذلك قام المدعى المدنى بحجة المتهم وتم توثيق العقد ثم انصرفا مع صهر الأول متجهين إلى إدارة المرور لنقل الرخصة فطالب المدعى المدنى المتهم بالثمن فحاول استمهاله وعندما أصر أخرج له المتهم مبالغاً من الحافظة تبين أنه عبارة عن مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها فقط ولم استفسره عن سداد الباقي أفاده بأنه بمنزله وخشى إحضاره خوفا من فقده وإذ توجهوا إلى إدارة مرور مصر القديمة تبين أنها غير مختصة مما ترتب عليه تأجيل الإجراءات لليوم التالى وأثناء السير فى الطريق طلب المتهم استلام السيارة إلا أن المدعى المدنى رفض ذلك حتى يسلمه المتهم باقى الثمن فضرب له الأخير ميعادا للسداد فى منزل المدعى المدنى إلا أن المدعى المدنى داخله الشك فقام بإبلاغ الشرطة بالواقعة إلا أنه فوجئ بعد ذلك بادعاء المتهم سداد الثمن وقد نفى المدعى المدنى ما أثبت بالعقد من استلامه الثمن ولم تسفر التحقيقات عن نسبة التوقيع المذيل به عبارة أن الثمن دفع نقدا الواردة بالعقد لشخص معين “ ثم أطرَح الحكم ما تضمنه العقد الموثق عن الوفاء بالثمن كاملا — وهو ما اعتمد عليه الطاعن فى تأييد دفاعه — باعتبار أن المحجى عليه كان ضحية ما انخدع به من وجود كامل الثمن بالحقيبة التى يحملها الطاعن وأن إقرار المحجى عليه بتسليم الثمن — على فرض صحته — إنما جاء نتيجة الوسائل الاحتمالية التى استعملها الطاعن . واستطرد الحكم إلى القول بأن العقد الموثق — الذى

يدور عليه دفاع الطاعن الجوهري — لم يعد لإثبات واقعة دفع الثمن ذاتها وإنما أعد لإثبات صحة التوقيع وأنه قد استقر في يقين المحكمة أن سلوك الطاعن الإجرامي استهدف تحقيق تلك النتيجة وهي التوقيع على العقد من جانب المدعى بالحقوق المدنية دون أداء كامل الثمن وأن الطاعن استعان لتأييد أقواله الكاذبة بأعمال خارجية هي حملة حقيقية تحوى نقودا زعم أنها عبارة عن كامل الثمن وما أن تحقق له توقيع المحجنى عليه على عقد البيع أمام الموثق منخذا بتلك المظاهر حتى تنكر له مسدعا أداء كامل الثمن . لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم فيما سلف سائغ ويتوافر به جريمة الشروع في نصب التي دان الطاعن بها ، ذلك بأن الحكم قد أيقن بأن الطاعن لم يكن يتغنى منذ البداية الوفاء الكامل بالمبلغ الذي اتفق عليه مع المحجنى عليه ثمنا لبيعه سيارته وأنه استعان بحقيقة أوى أنها ملائى بأوراق نقدية تعادل كامل الثمن بما يعتبر من قبيل المظاهر الخارجية التي تساعد على حمل المحجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي ترقى بالكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب ، وقد تمكن بما استعمله من طرق احتيالية من الحصول على توقيع المحجنى عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر العقارى بما تضمنه هذا العقد من أن المحجنى عليه أقر بقبضه الثمن كاملا ، وبعد أن حصل الطاعن على هذا العقد بهذه الصورة استمسك به قبل المحجنى عليه وطالبه بتسليم السيارة ولما كان حصول الطاعن على العقد قد جاء نتيجة ما اتخذ من طرق احتيالية وكان يرمى من الحصول عليه الاستيلاء على السيارة منه دون الوفاء بكامل ثمنها المتفق عليه ، وكان تقدير قيمة الدليل ولو حملته ورقة رسمية مما يخضع لسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة في صورة الدعوى قد استخلصت ما سلف وهو استخلاص سائغ فإنه لا يجوز مصادرتها فيه . لما كان ذلك ، وكانت الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب وكان استعمال الجاني إياها يعد من الأعمال التنفيذية وكان الشروع في جريمة النصب يتحقق كما هي الحال في هذه الدعوى بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المحجنى عليه حتى ولو فطن الأخير إلى احتيال الجاني فكشفه أو داخلته الريبة في صدق نواياه فامتنع من تسليمه المال والمحكمة ليست ملزمة ببيان مدى

تأثير الطرق الاحتمالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد المشروع وما دامت الطرق الاحتمالية التي استعمالها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه . لما كان ذلك ، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه ما أورده من أن استعمال الطاعن الطرق الاحتمالية كان من شأنه الإيهام بوجود مشروع كاذب ما دام الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وجاءت مجادلته مقصورة على ما استخلصه الحكم منها ، وما دامت الواقعة الثابتة بالمدونات من شأنها الإيهام بواقعة مزورة وهي إحدى الطرق الاحتمالية التي أوردتها المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب به الحكم عليها وكان جميع ما يشير الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عمر العماري ، ومحمود عطيفة ، ومصطفى الأسبوطي ، وحسن المغربي .

(١٩٣)

### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢ القضائية

(أ، ب) ارتباط . عقوبة : "عقوبة الجرائم المرتبطة" . ضرب : "ضرب بسيط" . "ضرب أفضى إلى موت" . محكمة الموضوع : "سلطتها في تقدير قيام الارتباط" . نقض : "حالات الطعن . مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه" . "الحكم في الطعن" . محكمة النقض . "سلطة محكمة النقض" . حكم : "تسببه . تسبب معيب" .

(١) الارتباط بين الجرائم . تقدره . في الأصل محكمة الموضوع . حد ذلك ؟  
كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط .  
خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .

(ب) ساقبة الطعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط بالرغم مما تتيه عنه الواقعة . كما أثبتتها الحكم .  
من قيام الارتباط الوارد في المادة ٣٢/٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .

(ج) أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" . محكمة الموضوع :  
"سلطتها في تقدير قيام الدفاع الشرعي" . "حكم" : تسببه تسبب غير معيب . نقض : أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تفصل فيها محكمة الموضوع بلا معقب  
مادام استخلاصها سائغا . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .

(د) محكمة النقض "سلطة محكمة النقض" .

حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم .

١ — أنه وأن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

٢ — متى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تلبىء عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم على نحو ما سلف من أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها بجمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن ذلك كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة إلى الطاعن .

٣ — الأصل أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ومحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب مادام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه . ومتى كان النعى لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض فإنه يتعين رفضه .

٤ — لمحكمة النقض عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۷ مايو سنة ۱۹۶۹ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : ( أولا ) أحدث عمدا بـ .. .. الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابات أفضت إلى موته . ( ثانيا ) أحدث عمدا بـ .. .. الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ۱/۲۳۶ و ۱/۲۴۲ من قانون العقوبات . فقرر ذلك في ۲ ديسمبر سنة ۱۹۶۹ ، وادعى والد المجنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ۳ مايو سنة ۱۹۷۱ عملا بمادتي الاتهام بمعاقبة العفيفي مصيلحي السيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمة الأولى وإلزامه أن يدفع للمدعي المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ جنيه مقابل أتعاب المحاماة ومعاقبته بالحرس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع بقيام حالة الدفاع الشرعي إذ ثبت قيام منازعات بينه وبين أسرة المجنى عليهما بشأن الحديقة التي اشترى ثمارها انتهت بتمكينه من البقاء بها وفي مساء يوم الحادث وكان الطاعن بمفرده بالحديقة فوجيء بالمجنى عليهما وثلاثة من شباب الأسرة بالحديقة وقد قدموا إليه يسبونونه ويمسكون به ويطردونه من أرضه فتوهم أنهم ينوون قتله فقام بضرب المجنى عليهما بمطواة دفاعا عن نفسه وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه بما يخالف الفهم الصحيح لشروط قيام حالة الدفاع الشرعي ورد عليه بما لا يؤثر على جوهره ، كما أغفل الحكم تقدير الظروف التي كانت تحيط بالطاعن وقت الحادث مما يعيبه بما يوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المجنى عليهما  
 واثنين آخرين كانوا بالحديقة المملوكة لوالد المجنى عليه الأول والتي اشترى الطاعن  
 ثمارها وبها منزل يتوسط تلك الحديقة يخص مالكما - يستذكرون دروسهم  
 وأن الطاعن أراد طردهم من الحديقة فلما رفضوا أخرج سكيناً من جيبه وطلعن  
 بها ذلك المجنى عليه في صدره فسقط على الأرض وتوفي على الأثر وحين حضر  
 المجنى عليه الآخر بعد ذلك وحاول الإمساك بالطاعن ضربه بالسكين فأحدث  
 إصاباته . وكان الحكم قد أورد على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة  
 سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات  
 وأقوال الطاعن أمام النيابة وبمجلسات المعارضة في أمر حبسه وما ثبت من المعاينة  
 ومن التقارير الطبية الابتدائية والشرعية ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن بأنه كان  
 في حالة دفاع شرعي ورد عليه وفنده قائلا " أولاً : أن المتهم ( الطاعن ) لم يذكر  
 أن أحداً من شهود الإثبات أو المجنى عليه ( الأول ) كان معه سكين عندما سئل  
 لأول مرة بمحضر جمع الاستدلالات كما أنكر عند سؤاله أمام النيابة في البداية  
 أنه قابل هؤلاء الشهود ثم عاد وقرر أن ... .. ومعه خمسة عشر شخصاً منهم  
 هؤلاء الشهود والمجنى عليه كانوا موجودين بالمشابرة ولم يذكر أن أحداً من المجنى  
 عليهما ضربه وإن ادعى أن عبد العظيم خلف هو الذي ضربه بقبضة يده .  
 ( ثانياً ) أنه قرر في طلب المعارضة في أمر حبسه أن السكين كانت مع القليل  
 محمد عبد الوهاب خلف ولما سئل أمام النيابة مرة أخرى قرر أنه أخذها من محمد  
 حامد خلف ولم يذكر أن عبد العظيم خلف كان موجوداً مع الخمسة أشخاص  
 الذين ادعى أنهم أوقعوه على الأرض . ( ثالثاً ) أنه قرر أن هؤلاء الخمسة الذين  
 أوقعوه على الأرض إنما ألوا عليه بالضرب بالعصى وبقبضة اليد والرأس ولم توجد  
 به سوى إصابات بسيطة لاحظها رئيس النقطة ووكيل النيابة وأثبتها الكشف  
 الطبي المتوقع عليه وهي عبارة عن كدمة راضة بالشفة العليا ونحيجات بسيطة  
 بالخد الأيمن وتحدث من جرم صلب راض ولو صححت روايته هذه لوجدت به  
 إصابات متعددة بأجزاء أخرى من جسمه كما أن التقرير الطبي المتوقع عليه نفى  
 أن إصابته تحدث عن سكين مما يكذب ادعاءه أخيراً بأن المجنى عليه محمد عبد الوهاب  
 خلف أو المجنى عليه محمد حامد خلف كان معه سكين وضربه بها . ( رابعاً ) أن المتهم

قرر أنه ذهب إلى النقطة من تلقاء نفسه وقابله هناك شيخ الحفراء ووضعه في حجرة بها في حين أن الثابت من أقوال شيخ الحفراء بمحضر جمع الاستدلالات وشهادته أمام النيابة أنه علم بالحادث فأخذ يبحث عن المتهم وقابله بالطريق وأخذه إلى النقطة وقد اعترف المتهم في النيابة أن شيخ الحفراء قابله في الطريق ثم حاول بعد ذلك إنكار هذه الواقعة وقرر أنه قابله بالنقطة ولو صححت روايته من أنه أخذ منهم السكين لذكر ذلك لشيخ الحفراء عندما قابله ولم يذكر هذا الأخير شيئاً من ذلك . ( خامسا ) بأنه قرر أنه ألقى بالسكين إليهم بعد أن قام من الأرض ولو صح ذلك لوجدت مكان الحادث ولأخذها أحدهم وقدمها لرجال الشرطة والنيابة كما أن طبيعة الأمور تقضي إذا صححت الرواية التي يدعيها بأن يأخذ السكين معه ويقدمها لشيخ الحفراء الذي قابله أو لرئيس النقطة بعد توصيله إليها . ( سادسا ) أنه لو صححت جدلاً دعوى المتهم من وجود السكين مع المجنى عليه محمد عبد الوهاب أو محمد حامد خلف وكانوا قد أوثقوه هم الخمسة لضربوه بها ولوجدت به إصابة أو إصابات قطعية ولم يثبت التقرير الطبي وجود أية إصابة من آلة حادة كالسكين فضلاً عن أنه لو صححت روايته وهم خمسة أشخاص وفي رواية أخرى له خمسة عشر شخصاً لما أمكنه أخذ السكين أو الإفلات منهم . ثم استورد الحكم قائلًا " وحيث إن المحكمة لذلك تطرح دفاع المتهم بعدم ثبوت وقوع أى خطر حال على نفسه أو ماله أو وجود أسباب معقولة على اعتقاده بوجود مثل هذا الخطر حتى يباح له ضرب المجنى عليه بالسكين في صدره على هذه الصورة التي أثبتها تقرير الصفة التشريحية أو ضرب المجنى عليه محمد حامد خلف بالسكين في ذراعه وظهوره وقد قرر هذا الأخير بأنه ضرب المتهم بقبضة يده في وجهه عندما اعتدى عليه بالسكين عندما حاول الإمساك به على أثر طعنه المجنى عليه محمد عبد الوهاب خلف وتطمئن المحكمة كل الاطمئنان إلى رواية شهود الإثبات للواقعة على الصورة السالف بيانها وبين منها إنه هو البادئ بالعدوان " وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتقدير ما انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى طالما أنه خلص — بما له أصل في الأوراق — أنه هو الذى بدأ بالعدوان إذ الأصل أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى والمحكمة الموضوع الفصل.

فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك فإن منعى الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويتعين رفض الطعن موضوعا . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم على نحو ما سلف من أن الجريمتين قد انتظمتما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المسندة إلى الطاعن عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفه القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دة .

(١٩٤)

### الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢ القضاية

(١) دمار . جريمة . "أركانها" . قانون . قواعد دولية .

المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدمار . تضمنها نوعين  
من جرائم القواعد الدولية : الأول : تهريض شخص على مفادرة البلاد بقصد البقاء  
أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البقاء خارجها . إمكانية توافر عناصر  
هاتين الجريمتين دونما نظر لمفادرة الجنى عليه البلاد أو عدم مفادرتها .

النوع الثانى : جريمة إصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البقاء  
لا تتم إلا بمفادرة الجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا إصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا  
القصد . إثبات الحكم فى حق الطامة لارتكابها بجريمة النوع الثانى من اصطحابها  
المتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدمار . لا محل للنقطة بأن ما قارفته  
لا يعد من ضروب التهريض على ارتكاب الفحشاء الذى يدخل فى حداد النوع الأول  
من جرائم القواعد الدولية .

(ب) محكمة الموضوع : "سلطانها فى تقدير الدليل" . إثبات : "شهود" .  
حكم : "ملا يعيب الحكم فى نطاق التدليل" . تسميته "تسميت غير  
معيب" .

حرية محكمة موضوع فى استمداد اقتناعها من أى دليل تطلع إليه . لها التوصل  
على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به  
فى مرحلة أخرى . ما دامت لها ما خلا صحيح فى الأوراق ولا ينازع المتهم فى صحة  
نسبتها إليه .

(ج) إثبات . " اعتراف " . اكراه . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
مالا يوفره . " نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . دفع .  
" الدفع باكراه المتهم " .

عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد اكراه أو التقدم بأي طلب في هذا  
الصدور . عدم جواز التمسك على المحكمة بقررها عن الرد على دفاع لم يقر أمامها . عدم  
جواز التمسك بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١  
في شأن مكافأة الدعاية على "أن من حرص ذكر لم يتم من العمر الحادية والعشرين  
سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له  
ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعاية وكل من  
ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس  
سنوات وبغرامة .." ومفاد ذلك أن هذه المادة تضمن حكمها نوعين متميزين  
من جرائم القواعد الدولية أولهما جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد  
البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها ، وقد تتوافر  
عناصر هاتين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليه البلاد  
أو عدم مغادرتها . (وثانيهما) جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها  
بقصد البغاء وهي جريمة لا تتم عناصرها إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد فعلا ولا تتطلب  
أكثر من اصطحاب المتهم إلى الخارج لهذا القصد . لما كان ذلك ، وإذا كان  
الحكم المطعون قد أثبت في حق الطاعنة بما ينتج من وجوه الأدلة على ارتكابها  
للجريمة المنطوية تحت النوع الثاني من جرائم القواعد الدولية التي حددتها المادة ١/٣  
من قانون مكافأة الدعاية وهي اصطحابها للتهمة الثانية معها خارج الجمهورية  
للاشتغال بالدعاية فلا محل لما تحتاج به من أن ما قارفته لا يعد ضربا من ضروب  
التحريض على ارتكاب الفحشاء مما يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد  
الدولية على التفصيل المقدم ذكره ولم يكن موضع اتهام الطاعنة .

٢ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن  
تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أي

مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهده به في مرحلة أخرى ما دام ما حصله له مأخذه الصحيح في الأوراق وما دام المتهم لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه . ومن ثم فإن النعى على الحكم بأخذه بإحدى روايتي المتهمة الثانية وشقيقتها دون الأخرى لا يكون سديدا .

٣ — إذا كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع بأن اعتراف المتهمة الثانية كان وليد إكراه وقع عليها ولم تتقدم بأي طلب في هذا الصدد فإنه لا يكون لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم تثره أمامها ولا يقبل منها التعدي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة .. بأنهما في يوم ٢٧/٣/١٩٧٠ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة . المتهمة الأولى الطاعنة ١ — قامت باصطحاب المتهمة الثانية خارج الجمهورية العربية المتحدة للاشتغال بالدعارة . ٢ — سهلت واستغلت بغناء المتهمة المذكورة . المتهمة الثانية اعتادت ممارسة الدعارة مع الناس بدون تمييز وطلبت معاقبتهما بالمواد ١/٣ ، ٩٠٧ ، ج ١٥٦ ، ١٧٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمة — الطاعنة — ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسين جنيتها وغرامة ٣٠٠ ج وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعنة بمقتضى نص المادة ١/٣ من القانون



رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في حين أن هذه المادة تستلزم لإعمال نصها أن يكون هناك ثمة تحريض من جانب المتهم ، وليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن الطاعنة قامت بتوجيه أى فعل أو قول من شأنه التأثير على المتهم الثانية لارتكاب الفحشاء ومن ثم ينعدم القصد الجنائي لديها هذا إلى أن الحكم عول في الإدانة على أقوال المتهم الثانية وشقيقتها بتحقيقات النيابة وفي جلسة المحاكمة رغم تناقض هذه الأقوال إذ شهدا في الجلسة بوقائع لم يرد ذكرها في التحقيقات يضاف إلى ذلك أن المتهم لم تدل بما أدلت به من اعتراف إلا تحت تأثير الاكراه الواقع عليها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تطرحه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله وحيث إن وقائع هذه الدعوى تخلص فيما شهدت به المتهم الثانية من أن المتهم الأولى ( الطاعنة ) تقوم بتفسير بعض الفتيات والنسوة المصريات لتسهيل دعاتهن بلبنان وأن من ضمن الفتيات التي قامت المتهم الأولى بتفسيرهن إلى لبنان كما أنها قامت بتسهيل دعاتها لبعض الشبان في لبنان وبسؤال المتهم الثانية تفصيلا اعترفت بأن المتهم الأولى سافرتها وأنها تسافر فتيات مصريات وأنها سهلت لها الدعارة مع ثلاثة من الشبان كما أنها سافرت معها ثلاثة بنات إحداهن تدعى مهير والأخرى فاطمة ولا تعرف لقبها وبسؤال المتهم الأولى .. .. بمحضر الشرطة أنكرت ما أسند إليها معللة أنها عندما سافرت إلى لبنان أخذتها معها طبقا لرغبة أهلها وأخيها لتوصيلها لبعض معارفه ... وبسؤال .. .. أيد شقيقته فيما قررت وانتهى الحكم إلى معاقبة الطاعنة بالسجن ثلاث سنوات طبقا للواد ١/٣ و ٦/ب و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافأة الدعارة لأنها ( أولا ) قامت باصطحاب المتهم الثانية .. .. معها خارج الجمهورية العربية المتحدة للاشتغال بالدعارة ( وثانيا ) سهلت واستغلت بغناء المتهم الثانية سالفة الذكر والتي اعتادت ممارسة الدعارة مع الناس بدون تمييز . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافأة الدعارة تنص على أن " من حرص ذكرها لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو مهمل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها

للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة .. " ومفاد ذلك أن هذه المادة تضمن حكمها نوعين متميزين من جرائم القواعد الدولية أولها جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها ، وقد توافر عناصرها تين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها وتانيهما جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء وهي جريمة لا تتم عناصرها إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد فعلا ولا تتطلب أكثر من اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد . لما كان ذلك ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنة بما ينتج من وجوه الأدلة ارتكابها للجريمة المنطوية تحت النوع الثاني من جرائم القواعد الدولية التي عدتها المادة ١/٣ من قانون مكافحة الدعارة وهي اصطحابها للتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة ، فلا محل لما تحتاج به من أن ما قارفته لا يعد ضربا من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء مما يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية على التفصيل المتقدم ذكره ولم يكن موضع إتهام الطاعنة لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل نظمئ إليه ولها أن تعمل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به في مرحلة أخرى ما دام ما حصله له مأخذه الصحيح في الأوراق وما دام المتهم لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بأخذه بإحدى روايتي التهمة الثانية وشقيقتها دون الأخرى لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع بأن اعتراف التهمة الثانية كان وليسا إكراه وقع عليها ولم تتقدم بأى طلب في هذا الصدد .. فإنه لا يكون لها من بعد أن تنعى على المحكمة بعودها عن الرد على دفاع لم تشر أمامها ولا يقبل منها التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين صالح ، ونصر الدين حزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

( ١٩٥ )

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢ قضائية

( أ ) قانون . تعدى على أراضى الحكومة . أسباب الإباحة : ” الدفاع  
الشرعى ” .

المادة ٩٧ من القانون المدنى المعدلة بالقانون ٣٩ سنة ١٩٥٩ . حظرا  
التعدى على أراضى الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق ازالة التعديات  
بالطريق الإدارى .

قيام رجال الشرطة بالاشراف . على ازالة رجال المجلس القروى للتعدى بناء  
على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعى اعتبار ما وقع  
منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .

( ب ) حكم : ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . مالا يعيب الحكم  
فى نطاق التدليل ” .

التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم  
استخلاصا سائفا .

( ج ، د ، هـ ) اثبات : ” شهود ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير  
الدليل ” .

( ج ) حق المحكمة فى الأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق  
والالتفات مما عداها دون أن تبين ذلك .



(د) وزن أقوال الشاهد وظروف أداء الشهادة والتحويل على قوله مهما رجع إليه من مطابق مرجعه محكمة الموضوع .

(هـ) حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في حق متهم ومارج مالا تطعن إليه منها في حق متهم آخر . لا يبعد تناقضا .

علة ذلك ؟ تقدير الدليل موكل إليها وحدها ويصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى .

(و) وقف التنفيذ . محكمة الموضوع : "سلطاتها في وقف تنفيذ العقوبة" .

الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة في الحدر المارة قانونا من سلطة قاضي الموضوع رخص له الشارع فيه وتركه لمشيئته وما يراه من ظروف الجارية وحال مرتكبها .

١ - قضى التعديل المدخل على المادة ٩٧٠ من القانون المدني بمقتضى القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ بحظر التعدي على أراضي الحكومة وتحويل الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإداري بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

ولما كان الحكم قد أثبت أن مقام به رجال الشرطة بحكم وظائفهم لم يتعد الإشراف على قيام رجال المجالس القروى بإزالة التعدي الواقع على أرض مصلحة الأملاك تنفيذا لقرار صادر بهذا الخصوص سلم به المدافع عن الطاعنين على ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان ما قاله الحكم من أن إزالة التعدي كانت تنفيذا لأمر أصدرته النيابة العامة له مأخذ صحيح من الأوراق ، مما كان سند من واقع الدعوى قرار اتخذته تفتيش الأملاك المختص بإجراء تلك الإزالة وفقا للحق المخول له قانونا بمقتضى المادة ٩٧٠ المعدلة صالفة البيان بحسب ما ارتآه بوصفه الجهة صاحبة الشأن بعد أن رفض تأجير الأرض للمعتدين عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون بذالة الخطأ في الاسناد وبدعوى خطأ الحكم في عدم اعتبار ما وقع من رجال الشرطة اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردده يكون على غير أساس .

٢ — التناقض بين أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .

٣ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداها دون أن تبين العلة في ذلك .

٤ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه .

٥ — من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح مالا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا منها يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا اليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى .

٦ — الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه وهذا الحق لم يجعل الشارع لمتهم شأن فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيبته وما يصير اليه رأيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين — حكم ببراءتهم بأنهم في يوم ١٠/٥/١٩٧٠ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : استعمالوا ومجهولين القوة . مع موظفين عموميين هم النقيب ... .. معاون شرطة مركز ملوى

والملازم أول ... .. ورئيس نقطة دير البرشا وأفراد الشرطة المرافقين  
وعمال مجلس قروي دير أبو حنس لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل  
من أعمال وظيفتهم هو تنفيذ قرار بمنع تعرض المتهمين الأربعة الأول في أملاك  
الحكومة بأن قام المتهمون الستة الأول بقذف الحجى عليهم بقطع الطوب واعتدت  
المتهمة السابعة على الشرطي ... .. بقطعة من الحديد فأحدثت به إصابته  
المبينة بالتقرير الطبي الشرعي بقصد حمله بغير حق على الامتناع عن القبض  
على المتهم الرابع وبلغ الجناة مقصدهم . وطلبت : من مستشار الإحالة إحالتهم  
على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر  
بذلك ، ومحاكمة جنائيات المنيا قضت حضوريا عملا بالمواد ١٣٧ مكرر / ١ - ٢  
و ٥٥ / ١ و ٥٦ / ١ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الطاعنين بالحبس  
مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المتهم  
الثاني - الطاعن الثاني - لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم ، فطعن  
المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة  
استعمال القوة مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل  
من أعمال وظيفتهم قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على خطأ في الإسناد  
وتناقض وفساد في الاستدلال ذلك بأن حيازة الطاعنين للعقارات المقاتل بوقوع  
تعد عليها تستند إلى عقود إيجار تقدموا بها بجلسة المحاكمة صادرة لهم من مصلحة  
الأملاك التي لا يحق لها أن تنهى العلاقة الإيجارية بإرادتها المنفردة وبدون حكم  
قضائي ومن ثم يكون للطاعنين - استعمالا لحق الدفاع الشرعي الاتجاء إلى القوة  
اللازمة لرد اعتداء رجال الشرطة أيا كان مصدر الأمر لهم بدخول تلك العقارات  
بقصد منع حيازتهم لها وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن رجال الشرطة كانوا  
يستندون في إزالة التعدي إلى أمر صادر من النيابة العامة في حين أن الأوراق  
خلت مما يفيد صدور أمر منها في هذا الخصوص والثابت أن النيابة إنما  
اكتفت بإحالة الأمر إلى الجهة الإدارية لتتخذ القرار الذي تراه ، هذا إلى أن



الحكم قد استند إلى أقوال شهود الإثبات على الرغم من تناقض البعض منهم مع البعض الآخر فيما يتعلق بتعرفهم على مرتكبي الحادث كما استند الحكم إلى شهادة النقيب ... .. على الرغم من تضاربه في أقواله إذ قرر في تحقيق النيابة أن تعدى الطاعنين وقع على مرحلة واحدة وهو ما أجمع عليه باقي الشهود بينما شهد بجلاسة المحاكمة بأن التعدي قد وقع على مرحلتين . ومن جهة أخرى فقد أ طرح الحكم شهادة هذا الشاهد في شأن من قضى ببراءتهم من المتهمين في حين أنه حول عليها في إدانة الطاعنين الذين ثبت أنهم كانوا محجوزين بمعرفة رجال الشرطة في الوقت الذي حصل فيه الاعتداء من جميع الأهالي يزيد عددهم عن خمسمائة شخص . وفضلاً عما تقدم فقد قضى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها على الطاعن الثاني دون باقي الطاعنين بغير مبرر لهذه التفرقة وبذا جاء الحكم معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله — " إنه في يوم ١٠/٥/١٩٧٠ انتقل معاون شرطة مركز ملوى بصحبة قوة من رجال الشرطة منهم م أول ... .. رئيس نقطة دير البرشا والعساكر ... .. " إلى ناحية دير أبو حنس الإشراف على عملية إزالة تعديات الأهالي على أرض مصالحة الأملاك وذلك بفاذا لأمر صدر بذلك من النيابة العامة وإذ بدأ عمال مجلس قروي دير أبو حنس في إزالة المباني التي أقامها المعتدون على تلك الأرض التي جمهرة من الأهالي الطوب على العمال ثم على رجال القوة المذكورة للحيلولة بينهم وبين تنفيذ قرار النيابة وقد تعرف رجال القوة على بعض المعتدين وهم المتهمون الأربعة الأول ( الطاعنون ) وقد استحال تنفيذ ذلك القرار بسبب مقاومة هؤلاء المتهمين القائمين على تنفيذه " وبعده أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال الشهود الستة الأول من رجال الشرطة سألني الذكر ومما دلت عليه المعاينة عرض لدفاع الطاعنين فأطرحه بقوله " ومن حيث إن المحكمة لا تعتد بإنكار المتهمين إزاء اطمئنانها إلى أقوال الشهود في نجلها وعلى رأسهم الضابطان الشاهدان الأول والثاني خاصة ولم يجرحهما

الدفاع بأى مطعن يدعو إلى عدم الاطمئنان إلى شهادتهما كما أنهما كانا أقرب من غيرهما إلى مصدر قذف الطوب والمحكمة تأخذ بأقوال هذين الشاهدين بصفة أساسية وتطرح ما يتعارض معها من أقوال الآخرين سواء شهود الإثبات الآخرين أو من استشهد بهم المتهمون تحقيقا لدفاعهم خاصة وقد أكد الشاهد أن أحدا من المتهمين لم يحتجز أثناء حصول المقاومة لأنه بعد أن حصل استدعاءهم وإحضارهم إلى حجرة التليفون أدخل سبلهم إلى مكان الحادث . أما ما أثاره الدفاع من اختصاص المحاكم المدنية بطرد المعتدين فمردود بأنه وقد صدر قرار من النيابة العامة بإزالة أسباب التعدي على أموال الحكومة فإنه لا يجوز لأى فرد التعرض ومنع تنفيذ هذا الأمر لأن التعرض فى مثل هذه الحالة لا سند له قانونا بل يحظره قانون العقوبات " — لما كان ذلك وكان التعديل المدخل على المادة ٩٧٠ من القانون المسمى بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ قد قضى بحظر التعدي على أراضى الحكومة وتحويل الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإدارى بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة . وكان الحكم قد أثبت أن ما قام به رجال الشرطة بحكم وظيفتهم لم يعمد الإشراف على قيام رجال المجلس القروى بإزالة التعدي الواقع على أرض مصلحة الأملاك تنفيذاً لقرار صادر بهذا الخصوص سلم به المدافع عن الطاعنين على ما هو ثابت بحضور جلسة المحاكمة ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن ما قاله الحكم من أن إزالة التعدي كانت تنفيذاً لأمر أصدرته النيابة العامة له مأخذ صحيح من الأوراق ، مما كان منده من واقع الدهوى قراراً اتخذته تفتيش الأملاك المختص بإجراء تلك الإزالة وفقاً للحق الخول له قانوناً بمقتضى المادة ٩٧٠ المعدلة سالفه البيان بحسب ما ارتأه بوصفه الجهة صاحبة الشأن بعد أن رفض تأجير الأرض للمعتدين عليها . لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعنون بقالة الخطأ فى الإسناد وبدعوى خطأ الحكم فى عدم اعتبار ما وقع من رجال الشرطة إعتداء يبيع استعمال القوة اللازمة لردّه يكون على غير أساس . وإذا كان التناقض بين أقوال الشهود بفرض وجوده لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداها دون أن تبين العلة فى ذلك ، وكان من المقرر

أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع منزله المثلثة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا منها يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يضح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى . ولما كانت الأدلة التي أخذ بها الحكم وعول عليها في الإدانة سائغة ومقبولة . وكان الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للتهم شأن فيه بل خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيا رفضه موضوعا .



## جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حسين سايح ، ونصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، وطه دفانة .

(١٩٦)

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) رد الاعتبار . سلاح . قانون .

مقتضى المادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ أ . ح . المدة المحددة لرد الاعتبار  
بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق لا يجرد الاتهام . التطبيق الصحيح  
لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ  
الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة .  
قانون الأسلحة لم يورد نصاً يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

(ب) نقض " المصلحة في الطعن " . نيابة عامة . مصادرة .

تقييد النيابة العامة بقبول المصلحة في الطعن .  
لا يقبل طعنها إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين مصلحة  
في الطعن هل ذلك ؟ المصلحة أساس الدعوى .  
نفي النيابة العامة عن الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة — سلاح واحد  
موضوع جريمة سلاح — في حق كل منهم . لا يكون مقبولاً لقيامه على مصلحة نظرية  
صرفه .

١ — تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون  
رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٥ رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة الجنحة  
متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه  
خلال هذا الأجل حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم

السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتسار نحو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر آثاره الجنائية ولم يورد الشارع فى قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها. وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أورد فى مدوناته ما ثبت من الاطلاع على مذكرة الافراج عن الملعون ضده الأول تحت شرط — إلا أنه أفصح وهو بصدد إطراح الظرف المشدد من الجريمة المسندة إليه عما تقضى به المادة ٥٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبدئ المدة إلا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة ، وبعد أن أورد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية خالص إلى القول "وغنى عن البيان أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار لاتنقطع إلا بصدر حكم لاحق لا بمجرد الاتهام تأسيسا على ما تقدم يكون قد زال أثر الحكم الصادر ضد المتهم الأول ( الملعون ضده الأول ) ورد اعتباره إليه بحكم القانون " . وما أورده الحكم فى محله ويتفق ومصحح القانون بما دل عليه منده — فإطراح الظرف المشدد — وهو مضى ست سنوات هل التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه . وبذلك لا يعدو أن يكون مرد طعن النيابة إلا مجرد شبهة قامت لديها من استعراض الحكم لما تضمنته الأوراق عن الإفراج تحت شرط — وهو ما لم يتسند إليه الحكم فى قضائه — واعتناقها نظرا غير صديد مؤداه احتساب المدة المقررة لرد الاعتبار من تاريخ انقضاء العقوبة فى السابقة حتى تاريخ الواقعة موضوع المحاكمة ، مع أن مقتضى التطبيق الصحيح للقانون هو إسناد نهاية هذه المدة إلى تاريخ الحكم على ما سلف لإيراده .

٢ — إن كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انعدمت

فلا دعوى وإذا كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أجاب سلطة الاتهام إلى طلبها بمصادرة السلاح موضوع الجريمتين المسندتين إلى المطعون ضدهما عند قضائه بالعقوبة على المطعون ضده الأول (من حيازته سلاح مشغخض بغير ترخيص) وكان مما لا مراة فيه انحسار المصلحة من المطعون ضده الثاني في هذا الطعن (والمسند إليه تسليم السلاح آنف الذكر إلى المطعون ضده الأول حالة كونه غير مرخص له بإحرازه أو حيازته) .

فإن ما تنعاه النيابة العامة في شأن عدم تكرار الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه لها ، ومن ثم فإن معناها لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم من ١٥/٥/١٩٧٠ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط : الأول : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشغخضا . سندقية لى أنفيلد حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بسنتين حبس مع الشغل لشروع في قتل في القضية رقم ١٨٦٩ سنة ١٩٦٠ جنابات أبو تيج ( الثاني ) سلم السلاح آنف الذكر والمرخص لديه إلى المتهم الأول حالة كون هذا الأخير غير مرخص له بإحرازه أو حيازته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما على محكمة الجنابات لمعاقبتهما بالمواد ١/١ و ٣ و ٧ و ٢٦ و ٢/٢ — ٢٩ و ٣٠ و من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٠ لسنة ١٩٥٨ والبندب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنابات أسيوط قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢/٢ و ٣٠ و من قانون الأسلحة والذخائر سالف الذكر والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات الأول بالنسبة للمتهم الأول والمسادتين ٢٩ و ٣٠ من هذا القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة



ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم (ثانيا) بتغريم المتهم الثاني مبلغ خمسة جنيهاً .  
قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه يقوم على وجهين  
مردودين إلى الخطأ في تطبيق القانون أولهما أنه قضى في الجريمة المسندة  
إلى المطعون ضده الأول وهي إحرازه سلاحاً نارياً مششخناً حالة كونه هائداً سبق  
الحكم عليه بالحبس في جريمة شروع في قتل — بالحبس مع مصادرة السلاح  
المضبوط على سند من أن المطعون ضده المذكور قد رد إليه اعتباره بحكم القانون  
بمضي ست سنوات على تاريخ الإفراج عنه تحت شرط في جريمة الشروع في القتل  
مع أن القانون يوجب احتساب مدة السنوات الست من التاريخ المقرر لانقضاء  
العقوبة والوجه الثاني يقوم على ما تراه النيابة من أنه كان يتعين على الحكم  
وقد دان المطعون ضده الثاني بجريمة تسليمه السلاح إلى المطعون ضده الأول  
حالة كونه غير مرخص له بإحرازه أن يضمن قضاء الحكم بمصادرة هذا السلاح  
وهي لا ترى في قضاء الحكم بمصادرة السلاح ذاته في جريمة المطعون ضده الأول  
غناء عن وجوب تكرار الحكم بها في جريمة المطعون ضده الثاني ما دام القانون  
يوجب الحكم بالمصادرة في هذه الجريمة .

وحيث إن الدهوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدهما لأنهما في ١٥ مايو  
سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط : الأول حاز بغير ترخيص سلاحاً  
نارياً مششخناً بندقية لي أنفيلد حالة كونه هائداً إذ سبق الحكم عليه بالحبس  
مع الشغل لمدة سنتين لشروع في قتل في الجنائية رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٦٠ كلى أسيوط  
الثاني سلم السلاح آنف الذكر والمرخص لديه إلى المطعون ضده الأول حالة  
كون هذا الأخير غير مرخص له بإحرازه أو حيازته ، وطلبت النيابة معاقبتهم  
وفق نص المواد ١/١ و ٣ و ٧ / ف و ٢٦/٢ — ٣ و ٢٩ و ٣٠ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨  
والبند رقم ٥ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق وقضت محكمة الجنائيات

بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧١ بمقابلة المطعون ضده الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تطبيقاً للمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وبتعريم المطعون ضده الثاني مبلغ خمسة جنيهات وذلك تطبيقاً للمادتين ٢٩ / ٣ من القانون المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على ملف الدهوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية تضمنت سبق الحكم على المطعون ضده الأول حضورياً بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الجناية رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٠ مركز أبو تيج ١٨٦٩ لسنة ١٩٦٠ كلى أسيوط بالحبس مع الشغل لمدة سنتين لثروع في قتل ، ويبين من الاطلاع على مذكرة مأمور سجن أسيوط المؤرخة ٨ أغسطس سنة ١٩٧٠ أن المطعون ضده الأول دخل السجن في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ لتنفيذ الحكم الصادر ضده في الجناية المذكورة ، وكان قد أمضى عشرة أيام في الحبس الاحتياطي وأنه قد أفرج عنه تحت شرط في ٤ مايو سنة ١٩٦٤ اوفاء ثلاثة أرباع المدة مما مفاده أن تاريخ انتهاء تنفيذ تلك العقوبة هو ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة الجنحة متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقسم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر آثاره الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد في مدوناته ما ثبت من الاطلاع على مذكرة الإفراج عن المطعون ضده الأول تحت شرط يوم ٤ مايو سنة ١٩٦٤ إلا أنه أفصح وهو بصدد إطراح الظرف المشدد من الجريمة المسندة إليه مما تقتضيه المادة ٥٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا يتبدى المدعى إلا من التاريخ المقرر لانقضاء



العقوبة ، وبعد أن أورد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية خلاص إلى القول : ” وفى من البيان أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار لا تنقطع إلا بصدور حكم لاحق لا مجرد الاتهام تأسيسا على ما تقدم يكون قد زال أثر الحكم الصادر ضد المتهم الأول ( المطعون ضده الأول ) ورد اعتباره إليه بحكم القانون “ . وما أورده الحكم فى محله ويتفق وصحيح القانون بما دل عليه سنده فى إطاراح الظروف المشدد وهو مضى ست سنوات على التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧١ وبذلك لا يعدو أن يكون مرد طعن النيابة بهذا الوجه إلا مجرد شبهة قامت لديها من استعراض الحكم لما تضمنته الأوراق عن الإفراج تحت شرط وهو ما لم يتساند إليه الحكم فى قضائه واعتناقها نظرا غير سديد مؤداه احتساب المدة المقررة لرد الاعتبار من تاريخ انقضاء العقوبة فى السابقة حتى تاريخ الواقعة موضوع المحاكمة ، مع أن مقتضى التطبيق الصحيح للقانون هو إسناد نهاية هذه المدة إلى تاريخ الحكم على ماسلف إرادته . لما كان ذلك ، وكان ماثيره النيابة من عدم قضاء الحكم بمصادرة السلاح ضمن العقوبة التى قضى بها على المطعون ضده الثانى مردودا بأنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث إذ لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها فى أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انعدمت فلا دعوى وإذا كان ما تقدم ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أجاب سلطة الاتهام إلى طلبها بمصادرة السلاح موضوع الجريمتين المسندتين إلى المطعون ضدهما عند قضائه بالعقوبة على المطعون ضده الأول وكان مما لامرأه فيه انحسار المصلحة عن المطعون ضده الثانى فى هذا الطعن فإن باتنماء النيابة العامة فى شأن عدم تكرار الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية صرف لا يؤبه لها . ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانه .

(١٩٧)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢ في القضايا

(أ) حجز . تبديد . اختلاس أشياء محجوزة .

المادة ١١ من قانون الحجز الإداري ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ . أجازت لمندوب الحجز أن يعين حارما أو أكثر من الأشياء المحجوز عليها . جواز تعيين المدين أو الحائز حارما إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . جواز توكيله أيهما بالحراسة إذا كان حاضرا دون عذار يرفض إياها . في حالة عدم حضوره يهد بها مؤقنا إلى أحد رجال الإدارة المحليين .

امتناع الطاعن المدين من الحراسة وإتيان مندوب الحجز ترك المحجوزات في حراسته . منعا على الحكم تعويله على محضر الحجز رغم عدم حضوره وثبت إجراءاته وعدم توقيعه على محضره غير سليم .

(ب) اختلاس أشياء محجوزة . جريمة : " أركانها " . تبديد .

تبديد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمه أو الارشاد عنها يوم البيع بقصد هرقلة التنفيذ لإضرار بالدائن الحائز .

(ج) محكمة النقض . محكمة الموضوع . " الإجراءات أمامها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

مثل المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه . فعوده  
عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض .  
هالة ذلك ؟

احتياج الدفاع لحقوق موضوعي يخرج عن وظائفها .

١ - نصت المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون  
رقم ١٨١ سنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري على أنه يعين مندوب الحجز عند توقيع  
الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدين أو الحائز  
حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة  
ولا يعتد برفضه إياها أما إذا لم يكن حاضرا مهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة  
المحليين . وإذا كان الثابت من محضر الحجز أن مندوب الحجز خاطب الطاعن  
حالة توقيع الحجز بوصفه المدين وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار  
في نهاية المحضر إلى أن الطاعن امتنع عن الحراسة فتركها مندوب الحجز في حراسته  
ومن ثم فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم من أنه دول في قضائه على محضر الحجز  
مع أنه لم يكن حاضرا وقت إجرائه ولم يوقع على محضره باعتباره حارسا يكون  
غير سليم .

٢ - لما كان القانون لا يشترط في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبردها  
الحارس بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة  
التنفيذ إذ رارا بالدائن الحاجز فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن  
لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ يكون قد خالف القانون

٣ - إن كان من المسلمات في القانون أن مثل المتهم أو تخلفه أمام محكمة  
الموضوع بدرجةتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء  
دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا  
لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظائفها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩/٨/١٩٦٩ بدائرة قسم الرمل :  
 يدد المنقولات الميمنة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح  
 بلدية الإسكندرية . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .  
 ومحكمة الرمل الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل  
 وكفالة جنيها لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن .  
 فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية —  
 قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف  
 فعارض ، وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه  
 في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجرمة  
 تبديد منقولات محجوز عليها إداريا ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان  
 في الإجراءات . ذلك بأنه عول في قضائه على محضر الحجز مع أن الطاعن لم يكن  
 حاضرا وقت إحرائه ولم يوقع على محضره بإعتباره حارسا ، فضلا عن أن مندوب  
 الحجز لم يثبت في محضر التبديد أنه بحث عن المحجوزات ولم يجدها ، ولم تحقق  
 المحكمة ما سبق أن طلبته النيابة من سؤال مندوب الحجز ، يضاف إلى ما تقدم  
 أن الطاعن أعلن بالحضور أمام محكمة أول درجة إعلانا باطلا ، إذ لم يثبت  
 في ورقة الإعلان اسمه الحقيقي وكذا محل إقامته كما أنه عندما عارض في الحكم  
 الغيابي الاستئنافي سلمه كاتب التنفيذ ورقة أثبت فيها أنه تحدد لنظر المعارضة  
 جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ ثم تبين للطاعن بعد ذلك أن الجلسة  
 المحددة هي ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة  
 الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة التبديد التي دان الطاعن بها



وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن مندوب المحجز أثبت بمحضر المحجز موضوع الدعوى أنه خاطب الطاعن حالة توقيع المحجز بوصفه المدين وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار في نهاية المحضر إلى أن الطاعن امتنع عن الحراسة فتركها مندوب المحجز في حراسته ، وقد حدد لبيع المحجوزات يوم ١٩ من أغسطس سنة ١٩٦٩ وأنه حرر محضرا بتبديد المحجوزات وفي التاريخ المحدد لبيعها أثبت فيه إنها لم تقدم للبيع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن المحجز الإداري قد نصت على أنه يعين مندوب المحجز عند توقيع المحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين وكان الثابت من محضر المحجز على ما تقدم إن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع المحجز وقد أقامه مندوب المحجز حارسا بوصفه المدين ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط في اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز فإن الحكم إذ خلص إلى أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من بطلان إعلانه أمام محكمة أول درجة وعلى الخطأ الذي جرى على علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي فإنه مردود في شقه الأول بأنه وإن كان من المسلمات في القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . أما بالنسبة

للسق الثاني من منعه — وفي خصوص دعواه بالخطأ الذي جرى على علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته الإستئنافية فإنه فضلاً عن أن الثابت من المفردات أنه وقع تقرير المعارضة المتضمن تاريخ الجلسة المحددة لنظرها مما يقطع بعلمه به ، فإنه لم يقدم دليلاً يدعم به ما يثيره في هذا الشأن . ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم : فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد الحميد سلامة ، وطه دنانة .

( ١٩٨ )

### الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢ القضائية

( أ ) نيابة عامة . تفتيش : ” إذن التفتيش . إصداره “ . تحقيق .  
مواد مخدرة .

جواز نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل مفوض آخر عند  
الضرورة . المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . كفاية  
ثبوت حصول النذب في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره مقتدبا  
لذلك من رئيس النيابة كان لاعتبار الإذن صحيحا صادرا عن يملك إصداره قانونا .

( ب ) تفتيش : ” الدفع ببطالان التفتيش “ . دفع . إجراءات المحاكمة .  
حكم : ” تسييبه . تسييب غير معيب “ . مواد مخدرة .

الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة  
الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطئ . يسقط الحق في هذا الدفع لعدم  
إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته .

( ج ) محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” شهود “ .  
نقض : ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . ما يشير به الطاعن  
في التصوير الذي اعتنقه الحكم وفي القوة التدللية لأقوال شهود الإثبات . جدل  
موضوعي لا يقبل أمام النقض .



(د) مواد مخدرة . وصف التهمة . نقض : " المصلحة في الطعن " .

اثبات الحكم ضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لا مصلحة له  
فما يثيره من دخول مشتق الأمفيتامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المفلور  
حيازتها أو إحرازها قانونا ما دام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها .  
بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق  
بقانون مكافحة المخدرات .

١ - ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر  
بتلك الدائرة جائز عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣  
سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - وهذا الندب يكفي ثبوت حصوله في أوراق  
الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر  
الإذن قد وقع به باعتباره مستدبا لذلك من رئيس النيابة فإن هذا الذي أثبتته يكفي  
لاعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره قانونا ويكون الحكم سليما  
فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه من تقرير قانوني خاطيء  
خاص بسقوط حق الطاعن في الطعن على إجراءات التفتيش لعدم إثارته من المحامي  
الحاضر معه في تحقيق النيابة لأن الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته  
لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع وقد أبدى الطاعن هذا الدفع  
بجلسة المحاكمة .

٣ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة  
التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث ما دام  
استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق -  
كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في التصوير الذي اعتنقه  
الحكم لواقعة الدعوى وفي القوة التدليلية لأقوال شهود الإثبات لا يعدو أن يكون  
جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل  
معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه ضبط مع الطاعن ثلاث قطع من مخدر الحشيش فلا مصالحة له فيما يشتره في شأن دخول أو عدم دخول مشتق لأمفيتامين الذي ضبط محرزا له هو الآخر في عداد الجواهر المخدرة المحظورة حيازتها وإحرازها قانونا مادام أنه لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي دين بها ويبقى لوصف صحيحا حتى مع التسليم بأن ذلك المشتق لم يرد ضمن الجواهر المخدرة لتي عددها الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥/٢/١٩٧٠ بدائرة مركز البدرشين محافظة البحيرة : أحرز وحاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة حشيشا وأمفيتامين في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٢٠٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنود ١٢ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ من الجدول رقم ١ الملحق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه ٥٠٠ جنية والمصادرة . وذلك على اعتبار أن إحراز وحيازة المتهم للمخدر كانا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه لصدوره من غير ذي صفة إذ أن وكيل النيابة

الذي أصدره هو وكيل نيابة العياط وليس وكيل نيابة البدرشين الذي يقع في دائرته محل إقامة الطاعن وهو لم يكن متدبا رسميا من رئيس النيابة كما تبين للمحكمة من الاطلاع على دفتر الانتدابات إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفع وردت عليه بما لا يسوغ رفضه قانونا ، هذا إلى أن الحكم عول في الإدانة على أقوال شهود الإثبات رغم فساد التصوير الذي صوروه للحادث وعدم معقوليته . وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بأنه أحرز أحد مشتقات الامفيتامين دون أن يتبين كنه هذا المشتق حتى يمكن التحقق من أنه يدخل في مداد الجواهر المخدرة المحظور حيازتها والتي أوردتها قانون المخدرات على سبيل الحصر في الجدول المرفق به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لحرمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الضابط والشرطيين السريين اللذين كانا مرافقين له ومن تقرير التحليل عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش ورد عليه في قوله " وبما أنه بالنسبة للدفع ببطلان الإذن الصادر بالضبط والتفتيش فانه وإن كان الثابت من مطالعة المحكمة لدفتر الانتدابات بالنيابة الكلية في مدة صدور الإذن المذكور بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٠ عدم تسجيل رئيس نيابة الجيزة انتدابه لوكيل نيابة العياط للقيام بأعمال نيابة البدرشين إلا أن من المقرر قانونا في هذا الخصوص أن لرئيس النيابة حق نذب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر يتلك الدائرة عند الضرورة وأن هذا النذب يكفي فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الإذن الصادر بالضبط والتفتيش أن وكيل النيابة الذي أصدره قد أثبت في صدره أنه تم بناء على انتداب رئيس النيابة فإن هذا الذي أثبتته يكون كافيا قانونا لإثبات حصول النذب واعتبار ذلك الإذن صحيحا في القانون هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من المقرر قانونا أيضا أن البطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقا في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي فاذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم ولم يتمسك ببطلان التحقيق عند إجرائه



فإن الحق في الدفع به يسقط عملاً بالمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة جائزاً عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية — وهذا الندب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الاذن قد وقع به باعتباره متدبلاً لذلك من رئيس النيابة فإن هذا الذي أثبته يكفي لاعتبار الاذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً ، ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ولا يقدح في سلامته ما استورد إليه من تقرير قانوني خاطيء خاص بسقوط حق الطاعن في الطعن على إجراءات التفتيش لعدم إثارته من المحامي الحاضر معه في تحقيق النيابة لأن الحق في الطعن على الاذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع وقد أبدى الطاعن هذا الدفع بمجلسة المحاكمة ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في التصوير الذي اعتنقه الحكم لواقعة الدعوى وفي القوة التدليلية لأقوال شهود الإثبات لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه (ضبط) مع الطاعن ثلاث قطع من مخدر الحشيش فلا مصلحة له فيما يثيره في شأن دخول أو عدم دخول مشتق الامفيتامين الذي ضبط محرزاً له هو الآخر في عداد الجواهر المخدرة المحظورة حيازتها أو إحرازها قانوناً ، ما دام أنه لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي دين بها ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأن ذلك المشتق لم يرد ضمن الجواهر المخدرة التي عددها الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

( ١٩٩ )

### الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢ القضائية

إثبات : " خبرة " . دفع : " الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم  
بتعقل " . دفاع : " الإخلال بحق الدفاع " . ما يوفره " . حكم : " تسببيه " .  
تسبيب مغيب " .

الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته دفاع جوهرى . من المسائل الفنية  
يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فيها . التفتت المحكمة من ذلك ورددا عليه بأن المجنى  
عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصح ذلك ردا ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع  
والقصور فى التسبيب . علة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة بشئ . والمقدرة على التحدث بتعقل  
شئ آخر .

الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته بعد دفاعا جوهريا  
فى الدعوى ومؤثرا فى مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة  
أن تشق طريقها فيها بنفسها لإبداء رأى فيها ، فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه  
من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فيها —  
وهو الطبيب الشرعى — ولما كانت المحكمة قد التفتت من هذا الإجراء  
وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه من القول بأن المجنى عليه تحدث  
فعلا وذكر أن المتهم طعنه — ذلك لأن استطاعة النطق بعد الإصابة بشئ  
والمقدرة على التحدث بتعقل — وهو مدار منازعة الطاعن — شئ آخر ومن ثم فإن  
الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور  
فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

لأتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٩/٦/٢٥ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة: ضرب دسوقي سيد ميهوب عمدا بسكين في بطنه وصدره فأحدث به الإصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك بتاريخ ١٩٧١/٤/٥ ، ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضور بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت — قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة لم تستجب لما طلبه المدافع عن الطاعن من استدعاء الطبيب الشرعى لاستيضاحه في مسألة فنية هي إمكان الحبنى عليه التكلم بتعقل على الرغم من حالته السيئة التى سجلتها التقارير الطبية والتي تكشف عن عدم إمكان استجوابه ، وآية ذلك ما ثبت من أنه حين سؤاله كان يصمت لفترات طويلة يغيب فيها عن وعيه ثم يعقب ذلك استغراقه فى النوم ، وقد عللت المحكمة رفضها لهذا الطلب تعليلا غير سائغ مما يعيب قضاءها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أصر على ضرورة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما إذا كان الحبنى عليه يستطيع التكلم بتعقل بعد إصابته وإجراء جراحة له بالمستشفى — وإذ عرض الحكم



لهذا الدفاع ورد عليه في قوله "إن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كان يمكن للمجنى عليه أن يتحدث عقب إصابته فمردود بما هو ثابت من أنه سئل فعلا في محضر جمع الاستدلالات في الساعة السابعة من مساء يوم ١٩٦٩/٦/٢٥ وأدلى بتفصيلات ما حدث كما أنه سئل بمعرفة وكيل النيابة في حضور الطبيب المعالج في الساعة العاشرة والنصف من مساء ذات اليوم وأدلى بذات التفاصيل التي ذكرها في محضر الشرطة وأن هذا الذي حدث قاطع في أن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه طعنتين في بطنه وجانب ظهره الأيسر بسكين".

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول أساسا في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه التي أبداها قبل وفاته بمحضرى جمع الاستدلالات في الساعة السابعة من مساء يوم الحادث وتحقيق النيابة في الساعة ١٠ و ٤٥ دقيقة من مساء اليوم ذاته على ما تكشف عنه مدوناته ، وكان الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لإبداء رأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ مآثرا من وسائل لتحقيقها بلوفا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعي — ولما كانت المحكمة قد النفقت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، ذلك لأن استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل وهو مدار منازعة الطاعن شيء آخر ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطية ، محمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

( ٢٠٠ )

### الطعن رقم ٤٥٠ سنة ٢ ، القضائية

( أ ) تفتيش : ” إذن التفتيش . إصداره “ . دفع . حكم : ” تسييبه .  
تسييب معيب “ . ” مالا يعيب الحكم في نطاق التذليل “ .

الدفع بطلان القبض والتفتيش لعدم الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر بمحض  
التحريرات لطابق اسم المتهم كاملا . رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين  
أنه سليم خال من أى تحشير أو إضافة وقضائه بصحة القبض والتفتيش لتأنيهما  
تنفيذا للاذن . صحيح . أساسه سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى وأنها  
الخير الأهل في كل ما تستطیع الفصل فيه بنفسها .

استطراد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير . نافذة لم يكن لها  
تأثير في قضائه .

( ب ) إثبات : ” أوراق “ . محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل “ .  
حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل  
أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة . مثال .

( ج ) دفع : ” الدفع بتلفيق التهمة “ . إثبات : ” بوجه عام “ . دفاع :  
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . محكمة الموضوع : ” سلطتها  
في تقدير الدليل “ .

الدفع بتلفيق التهمة موضوعي . لا تلزم المحكمة بالرد عليه استقلالا . كفاية  
أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة المرتدة إلى أصول ثابتة في الأوراق .  
كفاية ذلك للالتفات عن طلب الاطلاع على قضية إثباتا لتلفيق التهمة .

(د) إثبات : "شهود" . حكم : "مألا يعيب الحكم في نطاق التدايل" .

تناقض الشهود في بعض التفاصيل لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل . أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

(هـ) حكم : "تسببيه تسبب غير معيب" . إثبات : "شهود" محكمة الموضوع : "سلطتها في تقدير الدليل" .

المحكمة لا تورد من الأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها . لها الأخذ من أقوال الشهود بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون التزام ببيان العلة .

(و) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . مألا يوفره "محكمة الموضوع" : "سلطتها في تقدير الدليل" .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالاً . قضاؤها بالإدانة استناداً إلى الأدلة التي ساقها بفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لتجانبها على عدم الأخذ بها دون التزام ببيان العلة .

(ز) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض : "أسباب الطعن" . مألا يقبل منها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل مستقل به قاضي محكمة الموضوع . لا يجوز مجادلته فيه .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورده في قوله . "وحيث إن المتهم أنكر ما أسند إليه ودفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش لصدور إذن التفتيش باسم ... ثم أضيف كلمة ... وطلب القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه — وترى المحكمة أن الدفع المبدي غير سديد ذلك لأن الثابت أن محضر التحريات ذكر به اسم المتهم كاملاً وتحرر إذن النيابة على ذات الورقة إلا أن السيد وكيل النيابة قد أغفل ذكر كلمة ... وهو خطأ مادي وقع منه كما قرر بذلك السيد الضابط عند سؤاله بالتحقيقات أما القول بأن كلمة ... قد



أضيفت بمحضر التحريات فهو قول غير سديد فقد تبينت المحكمة من مطالعة محضر التحريات أنه سليم خال من أى تحشير أو إضافة هذا فضلا عن أن الطريق إلى ذلك هو الطعن بالتزوير وهو ما لم يلجأ إليه المتهم ومن ثم متى كان القبض والتفتيش قد تمّا تنفيذا للإذن الصادر به فلا بطلان .. " وما أورده الحكم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ذلك أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ولم يرسم القانون طريقا خاصا لإثبات التزوير . أما ما أورده الحكم من أن المتهم كان عليه أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير فهو نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه .

٢ — للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها المحكمة ومن ثم يكون ما يثريه الطاعن عن شهادة الاتحاد الاشتراكي — وأنها تفيد وجود أشخاص آخرين بالاسم الذى صدر به إذن التفتيش — في غير محله .

٣ — الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها استقلالاً ويكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم المطعون فيه الذى دلى على ثبوت التهمة في حق الطاعن تدليلا سائغا يرتد إلى أصوله الثابتة في الأوراق وقد أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى أقوال شأدى الإثبات وذلك حسبها في الالتفات عن طلب الطاعن الخاص بالاطلاع على القضية المنوه عنها بوجه الطعن إثباتا لتلفيق التهمة .

٤ — تناقض الشهود في بعض التفاصيل بفرض وقوعه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

٥ — للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظمن إليه وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة ببيان صلة ما ارتأته .

٦ — لا تلتزم المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالا إذ أن في قضائها بالإدانة استنادا إلى الأدلة التي ساقها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لجلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحه إياها .

٧ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٧١ بدائرة مركز مغافة محافظة المنيا : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملا بالمواد ١ / ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن إحرار المتهم المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة إحرار جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا — قد تعيب بالخطأ في تأويل القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح دفاع الطاعن بشأن بطلان التفتيش لما شاب الإذن الصادر به من عوار تمثل في إضاعة لفظه " أنور " إلى بقية الإسم المدون بمحضر التحريات حتى يلتئم مع اسم الطاعن أطرح ذلك بمقولة أن تلك الإضافة كانت من قبيل الخطأ المأدى وأن الطاعن

لم يطعن عليها بالتزوير مع أن ذلك لا يلزمه قانونا حتى يستقيم دفاعه في هذا الصدد، فضلا عن أن الطاعن قدم شهادة من الإتحاد الاشتراكي تفيد وجود أشخاص آخرين بالإسم الذي صدر به إذن التفتيش، وفات المحكمة تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى وجه الحق فيه، كما أنها لم تستجب إلى ما طلبه خاصة بالإطلاع على الحناية رقم ٧٤ سنة ١٩٧١ كلى المنيا تحيضا لدفاعه القائم على تلفيق التهمة المسندة إليه، ولم تعرض في حكمها للخلافات القائمة بين رواية الضابط والشرطي السرى الذي كان يرافقه وقت ضبط الواقعة، وأغفلت دفاع الطاعن المتمثل في أقواله في التحقيقات واكتفت بالإشارة إلى أنه أنكر التهمة وكل أولئك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة عرض لدفاعه ورده في قوله " وحيث أن المتهم أنكر ما أسند إليه ودفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش لصدور إذن التفتيش باسم محمد محمود الزياي وأن التحريات كانت بهذا الاسم ثم أضيفت كلمة أنور وطلب القضاء براءة المتهم مما أسند إليه - وترى المحكمة أن الدفع المبدي غير سديد ذلك لأن الثابت أن محضر التحريات ذكر به اسم المتهم كاملا وتحور إذن النيابة على ذات الورقة إلا أن السيد وكيل النيابة قد أغفل ذكر كلمة أنور وهو خطأ مادي وقع منه كما قرر بذلك السيد الضابط عند سؤاله بالتحقيقات أما القول بأن كلمة أنور قد أضيفت بمحضر التحريات فهو قول غير سديد فقد تبينت المحكمة من مطالعة محضر التحريات أنه سليم خال من أى تحشير أو إضافة هذا فضلا عن أن الطريق إلى ذلك هو الطعن بالتزوير وهو ما لم يلجأ إليه المتهم - ومن ثم متى كان القبض والتفتيش قد تمّا تنفيذا للاذن الصادر به فلا بطلان ولا تعول المحكمة بعد ذلك على إنكار المتهم ذلك الإنكار الذي يهدره أقوال شاعدي الإثبات التي تطمئن إليها المحكمة وتثق في صدقها خصوصا وأن المتهم لم يدحضها بتجريح ما " وما أورده الحكم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ذلك أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ولم يرسم القانون



طريقا خاصا لإثبات التزوير . أما ما أورده الحكم من أن المتهم كان عليه أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير فهو نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه هذا وللمحكمة أن تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصحح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن عن شهادة الإتحاد الإشتراكي في غير محله . لما كان ذلك وكان الدفع بتطبيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها استقلالا ويكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم المطعون فيه الذي دلل على ثبوت التهمة في حق الطاعن تدليلا سائغا يرد إلى أصوله الثابتة في الأوراق وقد أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات ، وهذا حسبها في الإلتفات عن طلب الطاعن الخاص بالإطلاع على القضية المنوه عنها بوجه الطعن إثباتا لتطبيق التهمة . لما كان ذلك وكان تناقض الشهود في بعض التفاصيل بفرض وقومه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، كما أن للمحكمة ألا تورط بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظمن إليه وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة ببيان حلة ما ارتأته ، كما أنها لا تلتزم بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالا إذ أن في قضائها بالإدانة استنادا إلى الأدلة التي ساقها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها إياها . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه في حدود سلطتها التقديرية واطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاداتها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير سند ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراري ، ومحمود مطيفة ، ومصطفى الأسير ، وحسن المغربي .

( ٢٠١ )

### الطعن رقم ٦١ لسنة ٢ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) حكم : ” بياناته : تاريخه “ . ” بطلانه “ . محضر الجلسة .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . بطلان .

( ١ ) وجوب استكمال الحكم بذاته شروط صحته ومقومات وجوده . عدم جواز تكملة  
ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق  
الإثبات .

( ب ) خلو الحكم من تاريخ إصداره بطله . أساس ذلك . لا ينشأ من ذلك اشتغال محضر  
الجلسة على هذا البيان .

( ج ) خلو الحكم الابتدائي من بيان تاريخ صدوره بطله . استقالة البطلان الى الحكم  
الاستثنائي الذي أخذ بأسباب ذلك الحكم ولم ينشأ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاته .  
هله ذلك ؟

١ — من المقرر أنه يجب أن يكون الحكم مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات  
وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه  
أو بأى طريق من طرق الإثبات .

٢ — استقرار قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي  
يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها  
قانونا . وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على  
الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فيبطلانها يستتبع حتما بطلان

الحكم ذاته لأنه لا تحالة لإسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه — ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة استوفى بيان تاريخ إصدار الحكم .

٣ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى . وإذا كان الحكم الاستئنافية المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك لا استناده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : تسبب خطأ في جرح ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن سار بالسيارة قيادته بحالة ينجيم عنها الخطو فاصطدم بالمجنى عليهما وأحدث إصابة كل منهما الميمنة بالنقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة الساحل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا في تاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ جنيه لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه البطلان ذلك أنه وقد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ



لنفسه أسبابا خاصة به يكون قد صدر باطلا لأنه ورد مؤيدا للحكم الابتدائي الذي صدر باطلا لخلوه من تاريخ إصداره .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى وإذا كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك لاستناده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ إصدار الحكم لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة مانقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين محمود العمراري ، ومحمود عطيفة ، ومحمد محمد حسنين ، وعبد الحميد الشربيني .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢ القضائية

(١) محكمة الموضوع : ”سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى“ . ”سلطتها في تقدير الدليل“ . إثبات : ”بوجه عام“  
”خبرة“ .

حدوث الإصابة برسغ اليد والضارب واقف خاف المجنى عليه . لا يتناقض مع العقل .  
تقديرها لا يحتاج إلى خبرة .

(ب) دفع . ”الدفع بشيوع التهمة“ . دفاع : ”الاخلال بحق الدفاع .  
مالا يوفزه“ حكم : ”تسليمه . تسليم غير معيب“ .  
الدفع بشيوع التهمة . دفع مرفوض لا يستأهل ردا خاصا .

(ج، د، هـ) محكمة الموضوع : ”سلطتها في تقدير الدليل“ . إثبات . ”اعتراف“  
”شهود“ . ”بوجه عام“ . إجراءات المحاكمة . دفاع : ”الاخلال  
بحق الدفاع ، مالا يوفزه“ حكم : ”تسليمه . تسليم غير معيب“ نقض :  
”أسباب الطعن . مالا يقبل منها“ .

(ج) وزن أقوال الشاهد وتقديرها . مرفوض . لها الأخذ بما تطعن إليه  
من أقواله بالجلسة أو في التحقيق ولو لم يظهره أحد آخر فيها .

(د) النفي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتمك به .  
غير جائز .

(هـ) الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة  
الموضوع تقديرها .

١ — ليس ثمة تناقض مع العقل فيما قرره المجنى عليه من أنه أصيب في يده من الخلف إذ أن اليد عضو متحرك مما يجوز معه حدوث الإصابة بالرسم والضارب، واقف خلف المجنى عليه أو أمامه حسب الوضع الذي تكون فيه اليد وقت الاعتداء . وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة فنية خاصة .

٢ — من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها .

٣ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله .١٠٠ وجه إليها من طاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه . وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها دون بيان حلة إطراحها لأن مرد ذلك أوجدانها ، فيكفي أن تأخذ المحكمة بما تطمئن إليه من الأقوال المختلفة للمجنى عليه سواء ما صدر منها في الجلسة أو في التحقيق ولولم يظاھر أحد آخر فيها .

٤ — متى كان بين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بعد سماع شهادة المجنى عليه ومرافعة النيابة العامة والمحامي الحاضر مع المدعى بالحقوق المدنية ترفع المحاميان الحاضران مع الطاعن دون أن يطلب أحدهما أو كلاهما سماع أقوال الشاهد ، فليس للطاعن أن ينعي على المحكمة عدم سماعها شاهد أمسك هو عن المطالبة بسماعه ولا يجوز له من بعد أن ينعي عليها عدم استجابتها لطلب أو عدم تحقيقها دفاع لم يطرحه عليها .

٥ — إن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . ومتى كان البين من عبارة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف .. لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فأطرحته فيكون ما يحتاج به الطاعن في هذا الوجه مجرد جدل موضوعي لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ مارس ١٩٦٩ بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا أحدث عمدا بـ ... .. الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة والتي تخلف من أحداها عاهة مستديمة باليد والرسغ الأيمن وهي شلل العصب الزندي أسفل الرسغ تقدر بنحو ٢٠٪. وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك بتاريخ في ١٧ أبريل سنة ١٩٧١ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنيا قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وألزمته بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة قد شبه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن رواية المجنى عليه لا تستقيم مع العقل إذ قرر في التحقيقات أنه أصيب من الخلف في يده مع أن إصابة اليد لا تأتي إلا إذا كان الضارب من الأمام ولأن أحدا من الشهود لم يظاھر في أقواله ، وأن المحكمة التفتت عن مماع الشاهد .. .. ولم تعن بتحقيق اعتراف .. .. بأنه هو ضارب المجنى عليه وأخيرا لأن المجنى عليه أصيب في مشاجرة مما يتعذر معه معرفة الجاني لكثرة المتشاجرين وأنه من شأن ذلك كله أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي

إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه الذي شهد بأنه في أثناء عودته من حقله بعد الغروب ممتطيا دابته سمع صوتا قترجل واتجه صوب مصدره فالتقى به الطاعن الذي ضربه بمذبة في رأسه ورسغه الأيمن . لما كان ذلك وكانت أقوال المجنى عليه كما حصلها الحكم وأقام عليها قضاء لها أصلها الثابت في الأوراق مما شهد به أمام المحكمة فيكون النفي عليه بدعوى الخطأ في الإسناد غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون بيان علة إطرأها لأن مرد ذلك لوجدانها فيكفي أن تأخذ المحكمة بما تطمئن إليه من الأقوال المختلفة للمجنى عليه سواء ما صدر منها في الجلسة أو في التحقيق ولو لم يظاهره أحد آخر فيها . كما أنه ليس بمتناقض مع العقل فيما قرره من أنه أصيب في يده من الخلف إذ أن اليد عضو متحرك مما يجوز معه حدوث الإصابة بالرسغ والضارب واقف خلف المجنى عليه أو أمامه حسب الوضع الذي تكون فيه اليد وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة فنية خاصة ، فيكون ما يثيره الطاعن من ذلك مجرد جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

وأما عن مآلاته بالتفات المحكمة عن سماع الشاهد ... .. فإنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بعد سماع شهادة المجنى عليه ومرافعة النيابة العامة والمحامي الحاضر مع المدعى بالحقوق المدنية ترفع المحاميان الحاضران مع الطاعن دون أن يطلب أحدهما أو كلاهما سماع أقوال الشاهد ... .. ومن ثم فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم سماعها شاهد أمسك هو عن المطالبة بسماعه ولا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطالب أو عدم تحقيقها دفاع لم يطرحه عليها أما ما يقوله الطاعن عن اعتراف ... .. فإنه يبين من مدونات الحكم أنه تحدث عن أقواله بما نصه " وحيث أنه بسؤال ... .. في محضر الشرطة أنكروا ما أسند إليه في بادئ الأمر ثم عاد واعترف بأنه ضرب المجنى عليه وحيث إن المحكمة لا تعمل على إنكار المنهم نظرا لتوافر أدلة الثبوت السالف بيانها كما أنها لا تعمل على اعتراف ... .. في محضر الشرطة على نحو ما سلف

بيانه بعد أن أنكر التهمة في بادئ الأمر ولا سيما أن المتهم قد قرر أنه يعمل لديه بالأجر". لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وكان البين من عبارة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف ... .. لما قدرته من أنها لا تطابق الحقيقة والواقع فأطرحته وبذلك يكون ما يحتاج به الطاعن في هذا الوجه مجرد جدل موضوعي لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض وأخيرا عما يقوله من أن المجنى عليه أصيب في مشاجرة يتعذر فيها معرفة الجاني لكثرة المتشاجرين فانه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أشار في مرافعته إلى انه مع الجمع والحشد وقت الحادث يتعذر التمييز وتحديد الضارب ، ولما كان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن في هذا الوجه ليس إلا ترديدا لدفاعه الموضوعي الذي قال به أمام محكمة الموضوع والذي تستقل به دون معقب عليها فانه لا يكون له محل . ولما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس ومتعينا رفضه .



## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين هزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ) إثبات : "شهود" . محكمة الموضوع : "سلطانها في تقدير الدليل" .  
إكراه . دفع : "الدفع الجوهري" . حكم : "تسببيه" . تسبیب  
معيب .

( أ ) وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف أداء الشهادة مرجعه محكمة الموضوع .  
شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختصاراً ، ولا تعتبر  
كذلك إذا صدرت اثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدره .

( ب ) الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدرها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري .  
وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمنافشة والتفنيد . قول المحكمة أنها تظمن  
لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم مادام لم يعرض لهذا الدفع .

( ج ) إثبات : "بوجه عام" . بطلان . حكم : "تسببيه" . تسبیب  
معيب .

لا يكفي سلامة الحكم أن يكون الدليل صادقاً متى كان وليد إجراء غير مشروع .

١ — الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته  
وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها  
وتقدره التقدير الذي تظمن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها

أن تكون صادرة عنه اختيارا وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد  
كائنا ما كان قدر هذا التهديد وذلك الإكراه .

٢ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع  
جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد اثبتين مدى  
صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطعن إلى أقوال الشاهد مادامت أنها  
لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلت بها نتيجة الإكراه  
الذى وقع عليها .

٣ - لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليس إجراء  
غير مشروع .

## الوقائع .

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٢ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة  
مركز البدارى محافظة أسيوط ( أولا ) قتلوا حربى محمود حسن حسين عمدا  
مع سبق الإصرار بأن اتفقوا على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية قاصدين  
من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي  
أودت بحياته ( ثانيا ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة " بنادق "  
( ثالثا ) أحرزوا ذنبا تستعمل فى الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون  
مرخصا لهم بحيازتها وإحرازها ، طلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة  
الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد  
١/١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين  
رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، والبند (ب) من القسم الأول  
من الجدول رقم ٣ فقرر بذلك ، وادعت والدته المحبى عليه مدنيا ، وطلبت  
القضاء لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض  
المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات أسيوط قضت  
حضوريا بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام والمسادين  
١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٣٠٤

من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث (أولاً) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع لللدعية بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . (ثانياً) براءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما ، فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة قد شابه قصور فى التسبيب وأخل بحقه فى الدفاع ذلك بأن المدافع عنه أشار فى دفاعه إلى أن أقوال شاهدة الإثبات الوحيدة قطايه ناشد طانيوس كانت وليدة إكراه وقع عليها من أسرة المجنى عليه ودلل على ذلك بعبارات أدلت بها الشاهدة فى التحقيقات وبما شهد به محمد عبد المنعم محمد فى المحكمة ، غير أن الحكم استند فى إدانة الطاعن إلى أقوال تلك الشاهدة دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى إيراداً له ورداً عليه مما يعيبه مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه بين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن ... .. قرر أن ... .. أخبرته بأنها لم تشهد بما شهدت به إلا رغماً عنها لأن أسرة المجنى عليه "ضاغطين عليها" وجاء فى مرافعة الدفاع إن هذه الشاهدة أقرت بأن تلك الأسرة استغلت ضعفها فأكرهتها على الشهادة ضد الطاعن كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند أساساً فى إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدة الإثبات الوحيدة المذكورة دون أن يعرض إلى دفاع الطاعن أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتحويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع منزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه إلا أنه يشترط فى أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر



إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه كما أنه من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطعن إلى أقوال الشاهدة مادامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلت بها نتيجة الإكراه الذي وقع عليها ذلك أنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ هول في إدانة الطاعن على أقوال الشاهدة قطايه ناشد طانيوس بغير أن يرد على دفاعه الجوهري بأن تلك الأقوال لم تصدر عنها إلا نتيجة إكراه وقع عليها — يكون معينا بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العدراوى ، ومحمود عطيفة ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المنربى .

( ٢٠٤ )

### الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ القضائية

( ١ ) إثبات : "شهود . بوجه عام" . حكم : "تسليمه . تسليب معيب" .  
نقض : "أسباب الطعن . ما يقبل منها" . "الحكم فى الطعن" .  
إجراءات المحاكمة . شهود .

الحكم فى الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها . يعيب المحاكمة .

الاعتماد فى القضاء بالأدلة على الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه  
عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد .  
بعد أن تخلف فى بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية  
تختلف عن تلك التى اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع  
الطاعتين . بما فهم من لم يقدم أسبابا لطعته .

( ب ) نقض : "الطعن بالنقض . إجراءاته" .

عدم إيداع أسباب الطعن بالنقض حتى فوات الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن  
شكلا .

١ — متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد تخلف عن الحضور  
فى بدء المحاكمة فاكتفى بتلاوة أقواله فى التحقيقات الأولية ، ولكنه ما لبث  
أن حضر وسمعت أقواله تفصيلا ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد فى إدانة الطاعنين

على أقواله بتلك التحقيقات وقال أن هذا الشاهد لم يحضر الجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة بموافقة النيابة العامة والدفاع ، ثم أورد ما ذكره الشاهد بتلك التحقيقات دون أقواله بالجلسة مما يفيد أن المحكمة حين أصدرت الحكم لم تتفت إلى أن الشاهد حضر بالجلسة وأدى الشهادة أمامها وبالتالي لم تدخل هذه الشهادة في تقديرها . ولما كان الواضح من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد بالجلسة تختلف عن أقواله في التحقيقات الأولية التي اعتمدت عليها المحكمة ، إذ نفى بالجلسة ما سبق أن قرره بتلك التحقيقات من معرفه على المتهم الرابع والمتهم السادس ( الطاعن الخامس ) نظرا لشدة الظلام وقت الحادث — فإن المحكمة تكون قد حكمت في الدعوى دون المام بكافة عناصرها مما يعيب المحاكمة ويوجب نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين بما فيهم الطاعن الأول الذي قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا ، وذلك لوحدة الواقعة .

٢ — متى كان الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه حتى فوات الميعاد . فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في ليلة ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦ بالطريق العمومي الموصل بين بلدتي أبوتيج وأسيوط : (أولا) المتهمين جميعا : سرقوا النقود والأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ ... .. وآخرين حالة كونهم يحملون أسلحة نارية وآلات حادة ( بنادق وبلط ) ظاهرة وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليهم بضر بهم وتهديدهم باستعمال تلك الأسلحة وإطلاق الأعيرة منها على النحو المبين بالمحضر وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه وذلك التهديد من تعطيل مقاومة المجنى عليهم والاستيلاء على النقود والأشياء سالفة الذكر وقد ترك هذا الإكراه بالمجنى عليه ... .. الجروح والإصابات المبينة بالتقرير الطبي . ( ثانيا ) المتهمين الرابع والعاشر (١) أحرضا بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخنتين ( بنديقيتين لي انفيلد ) . (٢) أحرضا ذخائر مما تستعمل في السلاحين سالفي الذكر بدون ترخيص . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة



الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٣١٥ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (١) المرافق .  
فقرر ذلك في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٩ . ومحاكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحاكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه حتى فوات الميعاد ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من باقي الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون الآخرون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة السرقة بإكراه مع حمل سلاح في الطريق العام ودان الرابع والتاسع بإحراز سلاحين ناريتين وذخائر بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه اعتمد ضمن ما اعتمد عليه من أدلة على أقوال الشاهد ... وقال إنها تليت بالجلسة حين أنها قيلت بها واختلفت أقواله بها عن أقواله بالتحقيقات إذ قرر بالجلسة أنه لم يتمكن من التعرف على أحد من الجناة على خلاف ما ذكره بالتحقيقات من تعرفه على المتهمين الرابع المحكوم عليه غيابيا والسادس - الطاعن الخامس - الأمر الذي ينشأ من أن المحكمة حكمت في الدعوى دون إلمام بعناصرها بحيث لا يعرف رأيها لو أنها فطنت إلى أقواله التي أدلى بها أمامها .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الشاهد تخلف عن الحضور في بدء المحاكمة فاكتفى بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية ولكنه ما لبث أن

حضر وسمعت أقواله تفصيلا ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعنين على أقواله بتلك التحقيقات وقال إن هذا الشاهد لم يحضر الجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة بموافقة النيابة العامة والدفاع ثم أورد ما ذكره الشاهد بتلك التحقيقات دون أقواله بالجلسة مما يفيد أن المحكمة حين أصدرت الحكم المطعون فيه لم تلتفت إلى أن الشاهد حضر بالجلسة وأدى الشهادة أمامها وبالتالي لم تدخل هذه الشهادة في تقديرها ، ولما كان الواضح من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد بالجلسة تختلف عن أقواله في التحقيقات الأولية التي اعتمدت عليها المحكمة ، إذ نفى بالجلسة ما سبق أن قرره بتلك التحقيقات من تعرفه على المتهم الرابع ... .. والمتهم السادس ( الطاعن الخامس ) ... .. نظرا لشدة الظلام وقت الحادث .

لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد حكمت في الدعوى بدون إلمام بكافة عناصرها مما يعيب المحاكمة ويوجب نقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين بما فيهم الطاعن الأول الذي قرر بالطعن ولم يقسم أسبابا وذلك لوحدة الواقعة وبغير حاجة إلى التحدث عن باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوى ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديوانى ، وحسن المغربى .

( ٢٠٥ )

### الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢ القضائية

( ا ، ب ) قضية : " صلاحيتهم للحكم " . " ردهم " . نظام عام . تحقيق .  
قانون : " تفسيره " . بطلان . حكم : " بطلانه " . رد القضية .  
إجراءات المحاكمة .

( ا ) وجوب امتناع القاضى من الحكم فى الدعوى فى الحالات المبينة فى المادة ٢٤٧  
إجراءات . أساسه .

( ب ) الحالات التى يمنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات  
من بينها قيام القاضى بعمل من أعمال التحقيق .

نص هذه المادة . تعاقبه بالنظام العام . على القاضى . من تلقاء نفسه . الامتناع  
عن الحكم . وإلا وقع تضاده باطلا . هل ذلك ؟

( ج ، د ، هـ ) قضية : " صلاحيتهم للحكم " . تحقيق . حكم : " بطلانه " .  
بطلان . دعارة . دفع : " الدفع ببطلان الحكم " . نقض .  
" حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون " . قانون :  
" تفسيره " .

( ج ) التحقيق . كسب لامتناع القاضى من الحكم . ماهيته .

( د ) الإذن الذى يصدره القاضى بفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله أو بمراقبة المحادثات  
السلكية واللاسلكية . إجراء من إجراءات التحقيق . وجوب امتناعه عن نظر  
موضوع الدعوى .



( هـ ) ثبت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التلقونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتداءً . بطلان نضائه . قضاء المحكمة الاستثنائية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

( و ) محكمة ثاني درجة : "نظرها الدعوى والحكم فيها" . دعوى جنائية : "نظرها والحكم فيها" . نظام عام . حكم : "بطلانه" . نقض : "الحكم في الطعن" . إجراءات المحكمة . قضاة : "صلاحيتهم للحكم" . بطلان .

صدر الحكم الابتدائي باطلاً بطلاناً متصلاً بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الإعتداد به كدرجة أولى للنقض . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .

تصبح محكمة ثاني درجة هذا البطلان عملاً بالمادة ١٩٤/٤ إجراءات . فـيـجـازـهـ . لما فيه من تفويت لإحدى درجتي التقاضي .

وجوب أن يكون النقض في هذه الحالة مقروفاً بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .

١ — إن أساس وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن جميع الخصوم وزناً مجرداً .

٢ — حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض . ومن هذه الأحوال أن يكون قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق . وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالي ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضي في تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم القانون

لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة مقرر للاطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء .

٣ — إن التحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق .

٤ — متى كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في باب — التحقيق بمعرفة النيابة العامة — المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ أجازت للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزلا غير منزله متى اتضح من إمارات قوية أنه حائز أشياء تتعلق بالجريمة ، وإذ أجازت لها أن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كانت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة ، قد اشترطت لاتخاذ أي من هذه الإجراءات الحصول مقدما على إذن بذلك من القاضي الجزئي الذي يصدر الإذن بعد اطلاعه على الأوراق وسماعه ، إن رأى لزوما لذلك ، أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو مراقبة المحادثات المتعلقة به — فإن مفاد ذلك أن الإذن الذي يصدره القاضي بشيء من ذلك إنما هو من إجراءات التحقيق ، وأن للقاضي مطلق الحرية في الإذن أو الرفض ، فإذا صدر الإذن من القاضي فإنه ينطوي على إظهار رأيه بأنه اقتنع بجدية وقوع الجريمة ومن ثم يتعارض مع ما يتطلب في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا وتتوافر به الحكمة التي تغياها الشارع من درء شبهة تأثر القاضي برأى سبق أن أبداه في الدعوى صونا لمكانة القضاء وعلو مكانته بين الناس .

٥ — متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن قاضي محكمة الآداب أصدر إذنا للنيابة العامة بمراقبة وتسجيل المحادثات المتعلقة بتليفون الطاعة الأولى كما أصدر إذنا بتفتيش مسكنين لغير متهمين وذلك لضبط ما يوجد بهما من حالات دعارة ونسوة ساقطات سهلت دعواتهن الطاعة الأولى ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستثنائي المطعون فيه أن القاضي الذي أذن بمراقبة وتسجيل تلك المحادثات وتفتيش مساكن غير المتهمين هو الذي نظر الدعوى ابتدائيا وأصدر فيها الحكم

المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، وإذ كانت هذه الدعوى قد جاءت نتيجة ما أذن به هذا القاضى ذاته من مراقبة وتفتيش ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم كان قضاؤه فيها قد وقع باطلا ، ويكون الحكم الاستثنائى المطعون فيه — إذ قضى برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف — معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

٦ - متى كانت محكمة أول درجة وإن قضت فى موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، فإنه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة ثانى درجة تصحيح هذا البطلان — عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما فى ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنتين وآخرين بأنهم فى يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم شرق محافظة الإسكندرية : المتهم الأول ( الطاعنة الأولى ) ( أولا ) سهلت دعارة المتهم الرابعة ( الطاعنة الثانية ) بأن قدمت للدعو ... نظير أجر . ( ثانيا ) استغلت بغاء المتهم الرابعة . ( ثالثا ) أدارت مسكنها للدعارة . المتهمات من الثانية إلى السابعة . اعتدن ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهن بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جناح الإسكندرية المستعجلة قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمواد لإتهام بالنسبة إلى الأولى والرابعة ( الطاعنتين ) وعملا بالمادة ١/٣.٤ من قانون الإجراءات بالنسبة إلى باقى المتهمات . ( أولا ) بحبس المتهم الأولى سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مبلغ ثلاثمائة جنيه ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس فى المكان الذى يحدده وزير الداخلية ومصادرة النقود التى تم ضبطها معها والمنقولات والمفروشات التى تم جردها فى محضر تحقيق الشرطة الموجودة بمسكنها



وخلق هذه الشقة وذلك عما هو منسوب إليها . ( ثانيا ) بحسب المتهمه الرابعة ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريما ٢٥ جنيا وإيداعها إحدى المؤسسات المخصصة لهذا الغرض بعد تنفيذ العقوبة إلى أن تأمر جهة الإدارة بإخراجها . ( ثالثا ) ببراءة باقي المتهمات من التهمة المسندة إلى كل منهن وذلك بلا مصروفات جنائية لجميع المتهمات . فاستأنفت المحكوم عليهما هذا الحكم . كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبإضافة عقوبة المراقبة لمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للتهمة الثانية تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحاضر عنهما دفع أمام محكمة ثانى درجة ببطلان الحكم المستأنف لصدوره من قاض فقد صلاحية الحكم في الدعوى لاشتراكه في عمل من أعمال التحقيق إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون واعتبر إذن هذا القاضى بتفتيش منازل غير المتهمين وبمراقبة المحادثات السلوكية ليس من أعمال التحقيق التى تحرم القاضى من حق الفصل في الدعوى التى أصدر فيها الإذن .

وحيث أن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى الحكم في الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالى — ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضى في تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولولم يطلب أحد الخصوم

رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحكمة مقرر للإطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء إذ أساس وجوب هذا الإمتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . والتحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ سالفه الذكر كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٦ من هذا القانون الواردة في باب "التحقيق بمعرفة النيابة العامة" والمعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . إذ أجازت للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزلا غير منزله متى اتضح من أمارات قوية أنه حائز أشياء تتعلق بالجريمة ، وإذ أجازت لها أن تراقب المحادثات السلوكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة ، قد اشترطت لاتخاذ أى من هذه الإجراءات الحصول مقدما على إذن بذلك من القاضي الجزئي الذي يصدر الإذن بعد اطلاعه على الأوراق ، وسماعه إن رأى لزوما لذلك أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو مراقبة المحادثات المتعلقة به ، ومفاد ذلك أن الإذن الذي يصدره القاضي بشيء من ذلك إنما هو من إجراءات التحقيق ، وإن للقاضي مطلق الحرية في الإذن أو الرفض ، فإذا صدر الإذن من القاضي فإنه ينطوي على إظهار رأيه بأنه اقتنع بجدية وقوع الجريمة ومن ثم يتعارض مع ما يتطلب في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا وتتوافر به الحكمة التي تغياها الشارع من درء شبهة تأثير القاضي برأى سبق أن أبداه في الدعوى صونا لمكانة القضاء وعلو كلمته بين الناس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن قاضي محكمة الآداب قد أصدر إذنا للنيابة العامة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٠ بمراقبة وتسجيل المحادثات المتعلقة بتليفون الطامنة الأولى كما أصدر إذنا بتفتيش الشقة رقم ... مسكن ... وتفتيش الشقة رقم ... مسكن ... وهما غير متهمين" وذلك لضبط ما يوجد بهما من حالات دعارة ونسوة ساقطات سهلت دعارتهم الطامنة الأولى وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافي المطعون فيه أن القاضي الذي أذن بمراقبة وتسجيل تلك المحادثات وتفتيش مساكن غير المتهمين هو الذي نظر الدعوى ابتدائيا وأصدر فيها الحكم المستأنف

المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وإذا كانت هذه الدعوى قد جاءت نتيجة ما أذن به هذا القاضي ذاته من مراقبة وتفتيش ، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ومن ثم كان قضـاؤه فيها قد وقع باطلا ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه — إذ قضى برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف — معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، متعينا نقضه . لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، فانه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضي ولا يجوز لمحكمة ثانی درجة تصحيح هذا البطلان — عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية لما في ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعتين مما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراري ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، والدكتور محمد  
محمد حسنين .

( ٢٠٦ )

### الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢ في القضايا

( أ ، ب ، ج ) مرور . سيارات . قتل خطأ . مسئولية جنائية .  
جريمة . "أركان الجريمة" . حكم . "تسببه" . تسبب  
معيب . "نقض" . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها . رابطة  
السببية . خطأ . قرارات وزارية .

( أ ) الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب  
أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا لا يحدث  
تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذه  
قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩  
سنة ١٩٥٥ .

( ب ) خطأ المحقق عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب  
عليه انتفاء أحد أركان جريمة القتل الخطأ المنسوبة  
إلى المتهم .

( ج ) عدم استظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع  
الطريق وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح بتقديمه بعبارة  
وخلفها المقطورة . السيارة التي أمامه . قصور .

١ - من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه  
في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر

والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

٢ — الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

٣ — متى كان الحكم لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول ( المتهم ) أثناء قيادة السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي أمامه ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنته بذلها والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : ( أولا ) تسبب خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحترازه وعدم مراعاة القوانين والقرارات بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر ولم يترك مسافة كافية بين سيارته ودراجة المجنى عليه عند تعديه له فصدمه وحدثت إصابته من ذلك . ( ثانيا ) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعى كل من ... .. و ... .. مدنيا بمبلغ عشرة آلاف جنيه قبل المتهم وممثل شركة النيل العامة للنقل . ومحكمة جناح الزيتون الجزئية قضت

غيايا بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٦٩ عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وكفالة ٥ ج لوقف التنفيذ وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية ( شركة النيل العامة للنقل البرى ) بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى وبالتضامن بينهما مبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف الجنائية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وألزمت رافعها المصاريف وإثبات تنازل المدعين بالحق المدنى عن قضية شركة النيل العامة للنقل الداخلى وألزمتهما مصاريقها . عارض ، وقضى فى معارضته بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٧٠ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيايى المعارض فيه فى الدعويين المدنية والجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ١٣ يناير سنة ١٩٧٠ كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٠ بقبول استئناف المتهم شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعين بالحق المدنى مصروفاتها عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن المدعين بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض .. لمخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينص عليه الطاعنان — المدعيان بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه وعلى المسئول عن الحقوق المدنية قد أخطأ فى تطبيق القانون ورأى عليه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه اعتبر مجرد سير المجنى عليه بدراجته إلى يسار طريق ذى الاتجاهين يجعل الخطأ كله فى جانبه مع أن الإهمال فى جانب المطعون ضده الأول الذى لم يبحث الحكم موقفه وظروف وملابسات الحال التى تسمح له بمجاوزة السيارة التى كانت أمامه ويخوف بسيارته إلى أقصى اليسار فى ذات اتجاه المجنى عليه فيعزده بمقتورته بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعه الدعوى أخذاً



بأقوال شاعدى الرؤية بما مجمله أن المجنى عليه كان يسير بدراجته بجوار الحزيرة الوسطى للطريق وقدم المطعون ضده الأول بسيارته في نفس الاتجاه من خلفه وانحرف إلى اليسار متقدما السيارة التي أمامه فصدمت مقطورة سيارته المجنى عليه فأحدثت إصاباته التي أدت إلى وفاته . ثم أقام الحكم قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إستنادا إلى أن المجنى عليه هو المخطئ لقيادته الدراجة إلى الجانب الأيسر من الطريق وأن اجتياز المطعون ضده السيارة التي أمامه وانحرافه يسارا لا يشكل خطأ في جانبه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن يتحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها طبعاً أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك . كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي أمامه ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكتبته بذلها والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية . لما كان ذلك ، فإن الحكم الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة للمطعون ضده الأول والمستول عن الحقوق المدنية مع إلزامهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وبغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراوي ، ومحمود عطيفه ، وإبراهيم الديواني ، والدكتور محمد حسنين .

( ٢٠٧ )

### الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢ القضائية

( أ ) مأمورو الضبط القضائي : ” اختصاصاتهم ” . تفتيش : ” التفتيش بغير  
إذن ” . تلبس . قبض . تحقيق .

متى تكون الجريمة متلبسا بها .

حالة التلبس . أجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة .  
الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات  
وفي جرح حددها القانون . وتفتيشه . وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف  
الحقيقة إذا اتضح من إمارات قوية وهودها فيه . المراد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و  
٤٧ إجراءات .

مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة —  
من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون  
حاجة إلى إذن مسبق منها .

( ب ، ج ) مسئولية جنائية : ” الاعفاء منها ” . مواد مخدرة . موظفون  
عموميون . عقوبة ” عقوبة الجرائم المرتبطة ” . ارتباط . قانون .  
” تفسيره ” . حكم : ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

( ب ) حالتا الاعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون  
المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .

(ب) العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر يقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لجريمة التعمد على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار اليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .

ادانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . صحيح .

١ — من المقرر وفقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ذلك ببرهة يسيره ، وهي حالة تجيز لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وكذلك في الجنح المشار اليها بهذه المادة . وهذا الحق في القبض يبيح للأمر بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقا للمادة ٤٧ في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من امارات قوية أنها موجودة فيه . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الضابط أبصر الطاعن يعرض المخدر على المرشد السرى قد جعل مأمور الضبط القضائي حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقترفها ويفتشه ويفتش منزله لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستمد من الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث — كالحال في واقعة الدعوى — أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .

٢ — فرق الشارع بين حالتين للاعفاء في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة . والفصل في ذلك من خصائص



قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى .  
ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن المعلومات التي أفضى بها الطاعن لم تؤد إلى القبض على باقى الجناة فإن مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٣ — متى كانت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التي اعتدها الحكم ذات العقوبة الأشد معاقبا عليها وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه في حين أن جريمة التعمد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون ذاته والتي دين بها الطاعن معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه فتكون أولها هي الأشد كما أورد الحكم المطعون فيه ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول أبريل سنة ١٩٦٧ بدائرة أقسام روض الفرج والوايلي وقصر النيل محافظة القاهرة : ( أولا ) أحرز وحاز جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا .  
( ثانيا ) قاوم بالقوة والعنف رئيس وحدة مباحث قسم روض الفرج وضابط مباحث القسم وكان ذلك أثناء تأديتهما وظيفتهما بأن أطلق صوبيهما عدة أعيرة نارية من طبنجة أو تامتيكية كان يحملها بقصد إعاقةهما عن تأديتهما لعمليهما وضبطه محرزا لجواهر مخدرة بناء على إذن صادر من النيابة العامة . ( ثالثا ) حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( بندقية عيار ٢٢ ) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٢/٣٤ و ٤٠ / ١ و ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق بالقانون الأول والمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند

من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق بالقانون الأول . فقرر ذلك بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات و ٥٥ و ١٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ( أولاً ) بمعاينة فؤاد على السيد بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك عن التهمتين الأولى والثانية . ( ثانياً ) بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات وذلك عن التهمة الثالثة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إحراز وحيازة مخدر بقصد الاتجار ومقاومة موظفين عموميين بالقوة والعنف أثناء قيامهما بتنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات وحيازة سلاح ناري بغير ترخيص قد شابه القصور والتناقض والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عول على الدليل المستمد من إجراءات القبض والتفتيش والضبط ومن أقوال القائمين بها وأغفل الرد على الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش سيارته لحصولها قبل صدور إذن النيابة العامة وأن تفتيش مسكنه تم بغير إذن منها ووقت أن كانت مباشر التحقيق ولا يبين من الحكم ما إذا كان قد رفض الدفع أو أخذه به وأن الحكم عول على اعترافه في تحقيق النيابة العامة دون الرد على دفاعه بأن اعترافه كان وايد الإجراءات الباطلة ومشوباً بالإكراه بسبب القبض على زوجته وتهديدها بما يغنى فيه التاميع عن التصريح . كما أن الطاعن تمسك بالإعفاء لإبلاغه عن شريكه في الجريمة الأولى فرد عليه الحكم بما لا يتفق وصحيح القانون فضلاً من خطئه في اعتبار جريمة الاتجار بالمخدر أشد من جريمة التعدي ومن شأن ذلك كله أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم قد بين الواقعة في أن الطاعن حضر بسيارته في الموعد المتفق

عليه مع المرشد السرى لبيعته المخدر وأوقفها وفتح له بابها بفخاس بجانبه وشاهده رئيس وحدة مباحث روض الفرج من مكنه وهو يعرض أكياس المخدر على المرشد فاقرب منه وما أن شعر الطاعن به انطلق بالسيارة فتعقبه رئيس الوحدة وضابط المباحث ومن معهما من رجال القوة بسيارة أجرة واعترضوا طريقه فأطلق نحوهم عدة مقذوفات من مسدسه وحاول الرجوع إلى الخلف بالسيارة ليتمكن من الفرار غير أن أحد المخبرين سارع إلى إطلاق مقسدوف على إحدى عجالاتها فتعطلت السيارة وألقى الضابطان القبض على الطاعن وضبطا المسدس في يده وأربع طرب من الحشيش تحت قدميه في السيارة ، واعترف للضابطين بإحرازها وبأنه يحوز كمية أخرى بمنزله وبالاتقال إليه وتفتيشه ضبط به سبع وثلاثون طربة أخرى من الحشيش وبندقية مششخنة بدون ترخيص وفي الغد أمر نائب وزير الدولة لشئون الشباب بتشكيل لجنة من هيئة الفتوة التي يتبعها الطاعن بحرد عهده وتسليمها في حضرة ضابط أمن الهيئة فعثرت بدولابه بعد كسر قفله على تسع عشرة طربة من الحشيش وقد استند الحكم في ثبوت هذه الواقعة إلى أقوال شهود الإثبات واعترف الطاعن في تحقيق النيابة العامة وتقرير مصلحة الطب الشرعى عن نتيجة تحليل الجواهر وفحص البندقية المضبوطة . لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ذلك برهة يسيرة وهي حالة تجيز لمأمور الضبط القضائى عملا بالمادة ٣٤ أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنائيات وكذلك في الجناح المشار إليها بهذه المادة وهذا الحق في القبض يبيع للمأمور بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقا للمادة ٤٧ في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الضابط أبصر الطاعن يعرض المخدر على المرشد السرى قد جعل مأمور الضبط القضائى حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقترفها (الطاعن) ويفتشه ويفتش منزله لأن تفتيش المنزل الذى لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستمد من الحق المخول لمأمور الضبط القضائى بالمادة ٤٧



ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عند ما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث - كالحال في واقعة الدعوى - أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله ، ومن ثم تكون إجراءات القبض والتفتيش والضبط جميعا صحيحة في القانون ويصح بذلك التعويل عليها وعلى أقوال من قاموا بها ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد - لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى إقرار الطاعن في تحقيق النيابة العامة بأن خاله أفراد بالتجار بالحشيش فلي بعد تردد وعرفه بأخر أتي إليه بمنزله بكيسين من الورق بهما طرب حشيش أخبره أنها زن عشر أقات وخبره بين الاحتفاظ بها للأغد لقاء عشرة جنيهات أو بيعها بواقع ثمانين جنيها - للأقفة ، فاحضر ثلاث طرب فحسب لبيعها لمن تبين أنه المرشد السرى لقاء اثنين وثمانين جنيها للأقفة ، ثم كان قدوم القوة وإطلاق النار والضبط واستطرد الحكم إلى أنه من بعد أن أدلى الطاعن بهذا الإقرار تقدم الضابط بمحضر تفتيش مسكن الطاعن الذى أسفر عن ضبط سبع وثلاثين طربة حشيش وبندقية وقد عرضها وكيل النيابة المحقق على الطاعن فأعترف بحيازتها جميعا ، مفصحا عن أن هذه الطرب هى بقية المخدر المرسل إليه ثم حصل دفاع الطاعن ببطلان هذا الاعتراف بقالة إكراهه عليه نتيجة إحضار زوجته إلى القسم وتهديده ثم عقب الحكم على ذلك مفصحا عن اطمئنانه إلى هذا الاعتراف لصدوره منه مفصلا وهو على بينة مما أسند إليه ، ومن أنه يدلى به أمام النيابة العامة وبعد بضع ساعات من ضبطه كافية لاسترجاع التفكير الهادى السليم وأن الحكم لذلك لا يعتد بعدوله عنه فيما بعد ، لما كان ذلك وكان الاعتراف من عناصر الاستدلال التى تخصص لتقدير محكمة الموضوع ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة ولو عدل عنه بعد ذلك فليس يجدى الطاعن إنكاره أمام المحكمة التى خلصت إلى سلامة الاعتراف لأن مؤدى هذا الاطمئنان أن المحكمة قد أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ به ، ولا تجوز المجادلة فيه بعدئذ أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن في شأن إعفائه من العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ورد على ذلك بقوله " أن المتهم — الطاعن — لا يشمل حكمها لسببين هامين ، أولهما : أن مداول الإبلاغ من الجاني في حكم المادة ٢/٤٨ من القانون يقتضى اتجاه قصده إلى إحاطة السلطات العامة بكل ظروف الجناية والمقارفين لها حتى تمتد إليهم يد القانون بالضبط والمحاسبة وهذا ما يتعارض مع واقع الأمر في الدعوى الماثلة إذ أن المتهم لم تنجبه إرادته إلى إحداث هذا الأثر إنما ذكر ما ذكره كدفاع عن نفسه ظنا منه أنه يخفف من مسؤوليته بالقاء واقعة الاحراز الأصلية عن كاهله إلى غيره .

ثانيهما : أن مقتضى صدور الإبلاغ من الجاني أن يكون مقرا بالجناية في حق نفسه ومعترا باقترافها مع جناة آخرين يؤدي الإبلاغ عنهم إلى ضبطهم ابتغاء وصول يد العدالة إليهم والمتهم لم يتخذ هذا الموقف إذ أنه بعد اعترافه على نفسه بحيازة المخدر وبأنه تلقاه من "حسن" بواسطة سليم لم يرشد عن هذين الشخصين بل عدل عن اعترافه كلية والنص صريح يستلزم للحصول على قيمة الاعفاء من العقاب أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة والثابت بالدعوى أن المتهم لم يقيم بأي إرشاد يؤدي إلى ضبط الجناة ولا إلى معرفة أسمائهم كاملة بل إنه عدل كلية عن اعترافه بكل ما اشتمل عليه من ذكر أسماء المشاركين له في حيازة المخدر ولهذا اشترط في الاعتراف أن يكون صادقا وكاملا فيه بيان شامل لكل الوقائع بغیر نقص أو تحريف ، وإذا كان العدول عن الاعتراف لا يهون من شأن الاختبار أو الإبلاغ الصادر من المتهم فذلك مشروط بكونه قد أنتج أثره في تسهيل القبض على الجناة . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد فرق بين حالتين للاعفاء في المادة ٤٨ من القانون سالف البيان تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفردها لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالاختبار أن يصدر الاختبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالاختبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاختبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة والفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن المعلومات التي أفضى بها الطاعن لم تؤد إلى القبض على باقي الجناة فإن مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية

من المادة ٤٨ يكون غير متحقق ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار التي اعتبرها الحكم ذات العقوبة الأشد معاقبا عليها . وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان — بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه في حين أن جريمة التعدي المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون ذاته والتي دين بها الطاعن معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه فتكون أولاهما هي الأشد كما أورد الحكم المطعون فيه ويكون منعي الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم جميعا فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال مادي المرصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود العمراني ، ومحمود عطيفة ، وإبراهيم الديواني ، وحسن المغربي .

( ٢٠٨ )

### الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . شهادة مرضية .  
إجراءات المحاكمة . معارضة . " نظرها والحكم فيها " . حكم .  
" تسببيه . تسبب معيب " . استئناف . " ميعاده " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

( أ ) المرض . من الأضرار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة  
في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف في الميعاد .

( ب ) قيام مدار المرض بالمتهم . بوجب على الحكم التصدي لدليله .

القضاء بتأييد الحكم الغياب الاستئناف الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا  
لتقريره بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا  
لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض من الأضرار القهرية التي تحول  
دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والعودة  
بالتالي - إذا استطلت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر  
فانونا .

٢ - من المقرر إنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن المحكمة قررت بإحدى جلساتها تأجيل نظر المعارضة ليقدم الطاعن دليل الأداء والمرض ، ثم لما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - قدم شهادة مرضه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع . أما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه وقضت بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على إخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٧٠ حتى ٣ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز طوق شرق : بدد المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح .. . والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد لبيعها فاختلسها لنفسه لإضرار بالدائن الحاضر . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعى .. . مدنيا بمبلغ ١٥ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة طوق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الاتهام أولا : بمعاينة المتهم بالحبس خمسة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ . ثانيا - بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات المدنية وجنيتين أتعابا للمحاماة . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ١٣ فبراير سنة ١٩٧١ . ومحكمة سوهاج الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٧١ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ذلك بأن الطاعن حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد مذور قهري هو المرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة منه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أن المحكمة التفتت كلية عن تلك الشهادة ولم تحقق عذره أو تناوله بالرد مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والقيود بالتالي - إذا ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا وأنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن المحكمة قررت بجلستها المنعقدة في ١٩/١٠/١٩٧١ تأجيل نظر المعارضة ليقدم الطاعن دليل الأداء والمرض ثم لما كانت جلسة ٨/٢/١٩٧٢ - التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - قدم شهادة مرضه فانه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع أما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه وقضت بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان منظويا على إخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .



## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمود المرصاوي ، ومحمود عطيفه ، وابراهيم الديواني ، ومحمد محمد حسنين .

( ٢٠٩ )

### الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٤ القضائية

( ا، ب ) تفتيش : ” إجراءاته “ . مأمورو الضبط القضائي : ” اختصاصاتهم “ .  
تحقيق . قانون : ” تفسيره “ . حكم : ” تسببيه “ . تسبب غير معيب “ .  
نقض : ” أسباب الطعن “ . ما لا يقبل منها “ . نيابة عامة .

( ا ) التفتيش الذي يجريه مأمورو الضبط القضائي بناء على نذب من النيابة العامة . خضوعه  
للواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذي يحضره بناء على  
ذلك . هو محضر تحقيق .

بمجال إعمال المادة ٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون  
لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير نذب من سلطة التحقيق .

( ب ) حصول التفتيش بمحضور المتهم أو من ينوبه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطاً  
جوهرية لصحة التفتيش .

قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر فائضة عنه . تزيد لا يقدح  
في سلامته .

( ج ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ما لا يوفره “ . إجراءات المحاكمة .

الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . تعريفه . مثال .

١ - من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على نذبهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بعرفة قاضي التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه إن أمكن ذلك . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ، فيكون له السلطة من نذبه . ويعد محضره محضر تحقيق . ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ لا المادة ٥١ إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما تسرى في غير أحوال النذب .

٢ - متى كانت المادة ٩٢ من قانون الإجراءات تنص على أن " يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه إن أمكن ذلك " . فإن حضوره هو أو من ينوبه عنه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش . ولا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون قد حصل في غيبة المتهم أو من ينوبه عنه ، ويكون تزيدها من المحكمة ما أورده الحكم من أن التفتيش قد أجرى في حضور زوجة المتهم التي تعتبر نائبة عنه لمساكتها له ، ومثل هذا التزيد لا يعيب الحكم مادام قد أقام قضاءه على أسباب كافية بذاتها ولم يكن له من أثر في نتيجته .

٣ - من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قال إنه " يطلب شهود تقي لأن الزوجة أنكرت وجودها وقت التفتيش " وأنه يريد تأييدها بمن كان موجوداً وقتئذ وأن ذلك متروك لعدالة المحكمة . ولم يعد إلى التحدث من طلبه في ختام مرافعته ، وكان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع ، فإن ما ينغاه الطامن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، بتأحية قسم بولاق محافظة القاهرة ، حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقًا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٧٠ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضورًا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول الأول المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه طلب إلى محكمة الموضوع سماع شهود نفى بيد أنها لم تستجب لطلبه وأغفلته إيرادا وردا ، وإنه دفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لعدم اتباع أحكام المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بإجراء التفتيش في حضور المتهم أو من ينوب عنه أو بحضور شاهدين وقد أخطأ الحكم حين اعتبر زوج المتهم نائبة عنه ، ومن شأن ذلك كله أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قال إنه "يطلب شهود نفى لأن الزوجة انكرت وجودها وقت التفتيش" وأنه يريد تأييدها بمن كان موجودا وقتئذ وأن ذلك متروك لعدالة المحكمة ولم يعد إلى التحدث عن طلبه في ختام مرافعته ، ولما كان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع



بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية — فإن ما ينعاه الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . أما ما ينعاه من الخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، وأن الحكم قد أخطأ حين اعتبر زوجته نائبة عنه في سياق رده على هذا الدفع ، فإن ذلك مردود بأن مجال تطبيق هذه المادة هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على نده لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ، فيكون له السلطة من نده . ويعد محضره محضر تحقيق ، ويسرى عليه حيث ذلك الحكم المادة ٩٢ لا المادة ٥١ إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما تسرى في غير أحوال النذب ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الطاعن من ذلك يكون في غير محله . ولما كانت المادة ٩٢ مאלفة الذكر تنص على أن "يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك" . ومن ثم فحضوره هو أو من ينبيه عنه ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ، ولا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون قد حصل في غيبة الطاعن أو من ينبيه عنه ، ويكون تزيدا من المحكمة ما أورده الحكم من أن التفتيش قد أجرى في حضور زوجة المتهم التي تعتبر نائبة عنه لمساكنته ، ومثل هذا التزيد لا يعيب الحكم مادام قد أقام قضاءه على أسباب كافية بذاتها ولم يكن له من أثر في نتيجته ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن بجميعه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : محمود العمراوى ، والدكتور محمد محمد حسين ، وعبد الحميد الشريانى ،  
وحسن المغربي .

( ٢١٠ )

### الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٢ القضائية

( أ ، ب ) تزوير . أطباء . ظروف مخففة . عقوبة . قانون : " تفسيره " .

( أ ) عقوبة اللجنة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق  
المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي حددتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي .  
دون التزوير المادي .

( ب ) جرائم التزوير المعاقب عليها بمقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها  
من قانون العقوبات . استثناء . لا يصح التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه  
النصوص .

( ج ) تزوير . جريمة : " أركانها " . قانون : " تفسيره " .

كفاية أن يكون تغيير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يتخذ به  
بعض الناس .

( د ) ارتباط . نقض . " المصلحة في الطعن " . " أسباب الطعن " .  
" ما لا يقبل منها " . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " . طعن .  
" المصلحة في الطعن " . اشتراك . تزوير .

عدم جدرى النعي على الحكم عدم تحييص دفاع الطاعن الخاص بجريمة  
الاستعصال بنزح حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . مادام  
الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرومى عملاً  
بالمادة ٣٢ عقوبات .

( هـ ) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . إجراءات المحاكمة .  
نقض . ” أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها “ .

عدم جواز النعي على المحكمة تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

١ — إن المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات إذ قررت عقوبة اللجنة للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك ، لم تمنع التزوير المأدب وإنما التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الطبيب الشهادة .

٢ — من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق هذه المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حياّل تزوير مادی بطريق الاصطناع ، بإنشاء تقرير طبي لم يصدره أى طبيب على الاطلاق وأعطى شكل ورقة رسمية تضمنت بياناً على خلاف الحقيقة هو ادخال الطاعن المستشفى الجامعى الرئيسى لفترة ما للعلاج وقد حرر ذلك التقرير على احدى مطبوعات المستشفى المذكور وبصم بخاتمه ووضعت عليه امضاء مزورة منسوبة لمديره ، فان قول الطاعن بانطباق المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى يكون غير ذى محل .

٣ — من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن يتخذه به بعض الناس .

٤ — لا يجدى الطاعن ما ينهه على الحكم من أنه لم يحص دفاعه في شأن جريمة الاستحصال بغير حق على خاتم احدى المصالح الحكومية واستعماله مادام



الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث مطبقا للارتباط المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهي الاشتراك في تزوير محرر رسمي موضوع الجريمة الأولى .

٥ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم ير لدى محكمة الموضوع شيئا من خلو التقرير الطبي من توقيع لواءه جعل الورقة الرسمية مفتقرة إلى مظهر الانخداع بها ، وكانت مدونات الحكم لا تساند بذاتها هذا الدفاع ، فلا يقبل من الطاعن النعي على محكمة الموضوع قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يجوز اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفتها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية (أولا) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي التقرير الطبي المنسوب صدوره للمستشفى الرئيسي الجامعي بالاسكندرية بأن اتفق معه على اصطناع التقرير على إحدى مطبوعات المستشفى الرئيسي الجامعي أثبت فيه أنه أدخل المستشفى بقسم الأمراض النفسية والعصبية في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ وخرج منه في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ووضع عليها إمضاء نسبه زورا لمدير المستشفى فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثانيا) استعمل التقرير المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى بنك مصر فرع دمنهور على النحو الموضح بالأوراق . (ثالثا) اشترك بطريق الاتفاق مع مجهول في الاستحصال بغير حق على ختم لإحدى المصالح الحكومية (المستشفى الجامعي بالاسكندرية) فقام المجهول بوضع بصمة هذا الختم على التقرير الطبي موضوع التهمتين الأولى والثانية وكان من شأن الاستحصال على هذا الختم أن استعمله استعمالا ضارا بالمصلحة العامة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢/٤٠ ،

٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات وجنحة بالمواد ٢/٤٠ ،  
٣ و ٤١ و ٢٠٧ من القانون المذكور . فقرر ذلك بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٧١ .  
ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٨ مارس  
سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات  
بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر . فطعن المحكوم عليه في هذا  
الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاشتراك  
في تزوير ورقة رسمية واستعمالها والاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح  
الحكومية واستعماله قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق  
الدفاع . ذلك بأن الورقة مشار التزوير هي تقرير طبي غفل من توقيع لواقعه  
مما لا يسوغ معه القول بنسبتها زورا إلى شخص بذاته ، ويجرد الورقة من أهم  
مقوماتها ، وهو مظهر الانخداع بها ولا يغير من ذلك اعتمادها من مدير المستشفى  
بتوقيع لم يصدر منه ، لورود الاعتماد على معدوم ، هذا إلى أن الحكم قد اعتبر  
تلك الورقة تقريرا طبيا منسوباً صدره إلى المستشفى الجامعي مع أنه منسوب  
صدره للطبيب المعالج مما كان يقتضى إخضاع الواقعة لحكم المادة ٢٢٢  
من قانون العقوبات . كما أن الحكم لم يحص دفاع الطاعن في شأن جريمة  
الاستحصال بغير حق على خاتم حكومي من أنه قدم طلبا للحصول على التقرير  
الطبي ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيها كافة  
العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة  
مستمدة من أقوال مدير المستشفى والموظف المختص بتحرير التقارير الطبية  
الصادرة منها والكتب الأول بها والمشرف الإداري والحكمة المختصة ومن تقرير  
قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ومن اعتراف الطاعن باستعمال التقرير الطبي  
وهي أدلة لها أصل ثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم  
عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر

لدى محكمة الموضوع شيئاً مما يثيره في طعنه من خلو التقرير الطبي من توقيع لواقعه جعل الورقة الرسمية مفتقرة إلى مظهر الانخداع بها ، وكانت مدونات الحكم لا تساند بذاتها هذا الدفاع . فلا يقبل من الطاعن النعي على محكمة الموضوع قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات إذ قررت عقوبة الجنحة للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك ، لم تكن التزوير المادى وإنما التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الطبيب الشهادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنه حبال تزوير مادى بطريق الاصطناع ، بإنشاء تقرير طبي لم يصدره أى طبيب على الإطلاق وأعطى شكل ورقة رسمية تضمنت بياناً على خلاف الحقيقة هو إدخال الطاعن المستشفى الجامعى الرئيسى لفترة ما للعلاج وقد حرر ذلك التقرير على إحدى مطبوعات المستشفى المذكور وبصم بخاتمه ووضعت عليه إمضاء مزورة منسوبة لمديره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات قد جاءت على سهيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق هذه المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها ، فإن قول الطاعن بانطباق المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى المسائلة يكون غير ذى محل . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من أنه لم يحص دفاعه في شأن جريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله ما دام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث مطبقاً للارتباط المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد . وهى الاشتراك في تزوير محرر رسمى موضوع الجريمة الأولى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المصفاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية  
السادة المستشارين : محمود المرأوي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد محمد حسين ، وحسن المنزلي .

( ٢١١ )

### الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٤ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" إثبات . "بوجه عام" .  
"خبرة" قتل خطأ . حكم . "تسببية" . تسبب معيب . "نقض" . أسباب الطعن .  
ما يقبل منها .

حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علمياً .

إقامة الحكم قضاءً على ما رآه أحد علماء الطب الشرعي . خطأ .

القضاء بالأدانة . وجوب بناءه على الجزم واليقين .

مثال لدفاع جوهري في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه  
عن طريق المختص فنياً .

الأصل أنه وإن كان للحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً ،  
إلا أنه لا يجوز أن تقتصر في قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي  
متى كان ذلك مجرد رأي له عبر عنه بالفاظ تفيد الترجيح والاحتمال ومتى كانت  
المواقف التي حددها تختلف زماناً ومكاناً وهو ما يقتضي استيثاقاً بحالة الجو  
يوم الحادث من واقع التقرير الطبي ثم الادلاء بالرأي الفني القاطع على هذا الضوء  
ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين . ولما كان الدفاع  
عن الطامنين قال بوقوع الحادث في وقت سابق على ما قرره الشهود بما يقطع  
بكذبهم واستدل على ذلك بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الجثة وجدت

وقت الكشف عليها في حالة تيسر رعى تام وقدم مؤانفا في الطب الشرعى يؤازره قوله وأصر على استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في شأن وقت وقوع الحادث — وكان هذا الدفاع يعد في خصوصية الدعوى المطروحة دفاعا هاما قد يلبنى عليه — لو صح — تغير وجه الرأى في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحت أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوفا لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعنين إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستيفاء دفاعهما في هذا الشأن ، أما وهى لم يفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أبوتيج محافظه أسبوط (أولا) قتلا ... .. عمدا مع سبق الإصرار بأن اتويا قتله وأعدا لذلك سلاحين نارين "مسدسين" وأطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل ... .. عمدا مع سبق الإصرار وذلك بأن عقدا العزم على قتل ... .. وأعدا لذلك سلاحين نارين وذخيرة وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصاب أحدهما ... .. فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو تدارك الهجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . (ثانيا) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا "مسدسا" (ثالثا) أحرز كل منهما ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفه الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة وإحراز هذه الأسلحة . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠

من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ فقرر ذلك في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنابات أسيوط قضت في الدعوى حضوراً بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والطاقات المضبوطة ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية الشروع فيه ودانهما بجريمة إحراز سلاح ناري وذخيرة دون ترخيص قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنهما أثارا في دفاعهما أن المجنى عليه الأول لم يقتل في الساعة التاسعة صباحاً كما زعم شهود الإثبات وإنما قبل ذلك بمدة لأنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية التي أجريت في الساعة الثانية من مساء اليوم نفسه أنها كانت في دور التيسيس الرمي التام وانتشار الرسوب الدموي الرمي بالجسم ، وهي ظاهرة لا تحمل بالحنة قبل مرور اثنتي عشرة ساعة على الوفاة لا خمس ساعات حسب قول الشهود ، وقدم المدافع عنهما تمريزا لذلك مؤلفا في الطب الشرعي لأحد الأساتذة وتمسك باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في ذلك على ضوء التقرير الطبي إلا أن المحكمة أعرضت عن ذلك الطلب وردت عليه بأن حرارة الجوف طبقاً لرأى المؤلف تساعد على التيسيس الرمي وهو رد قاصر بني على رأى يحتمل الترجيح دون اليقين بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قال بوقوع الحادث في وقت سابق على ماقرره الشهود بما يقطع بكذبهم واستدل على ذلك بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الحنة وجدت وقت الكشف عليها في حالة تيسيس رمي تام وقدم مؤلفا في الطب الشرعي يؤازر به قوله وأصر



على استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في شأن وقت وقوع الحادث ،  
ويبين من الحكم المطعون فيه أنه مرض لهذا الدفاع ورد عليه في قوله  
" إنه ثابت بذات المؤلف المذكور أن التيهس الرمي يتأثر بالحرارة والبرودة  
وتساعد الحرارة بصفة عامة — كما هو الحال صيفا وقد وقع الحادث في ٢ مايو  
سنة ١٩٦٧ — في سرعة حدوث التيهس " لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه  
وإن كان للحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه لا يجوز  
لها أن تقتصر في قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي متى كان  
ذلك مجرد رأى له عبر عنه بالفاظ تفيد الترجيح والاحتمال ومتى كانت المواقف  
التي حددها تختلف زمانا ومكانا وهو ما يقتضى استيثاقا بحالة الجو يوم الحادث  
من معين سليم وإطلاع مستبصر بوصف حالة الجثة من واقع التقرير الطبي  
ثم الادلاء بالرأى الفني القاطع على هذا الضوء ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب  
أن يبنى على الجزم واليقين والدفاع الذي أبداه الطاعنين يعد — في خصوصية  
الدعوى المطروحة — دفاعا هاما قد يبنى عليه — لوصح — تغيير وجه الرأى  
في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحت  
أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعنين  
إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واستيفاء دفاعهما في هذا الشأن  
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ،  
لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث  
بأق أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : نصر الدين عزام ، وسعد الدين عطيه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطله دقانة .

(٢١٢)

### الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٢ القضائية

(١) تأمينات اجتماعية . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع : ما يوفره “ .  
دفع . حكم . ” تسببية . تسبب معيب “ .

دفع الطاعن في جريمته — عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات  
الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بأنه  
لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدائلتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية .  
دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الحكم له إيرادا  
أوردا يعيب بالتصور الموجب للنقض .

(ب) نقض . ” ما يجوز الطعن فيه من أحكام “ . إرتباط . تأمينات اجتماعية .

عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المخالفات مرده الطعن الموجه  
إلى المخالفة وحدها . جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الجنحة والمخالفة معا .  
وإن تميزت الواقعة فى كل منهما إذا كان الدفاع يقوم فيها على أساس واحد . حسن  
العدالة يقتضى نقض الحكم كله والاحالة بالنسبة للتهمتين . مثال لحكم صادر فى جنحة  
ومخالفة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

١ — إذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية  
أن الحاضر عن الطاعن دفع أمامها بأنه ليس له مزارع أو مصانع ولا أرض  
بالبلدة التي اتهم بأنه فى دائرتها لم يحتفظ بالسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون  
التأمينات الاجتماعية حالة كونه صاحب عمل ويستخدم عمالا لديه وبأنه لم يقيم

بالإشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عماله القائمين بالعمل لديه — كما دفع بأن أحد العمال يعمل خفيرا نظاميا في الحكومة وقدم بطاقة هذا العامل وانتهى إلى طلب البراءة وإذا كان هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري قد يبنى عليه — إن صح — تغير وجه الرأي في الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه .

٢ — النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم الصادر في اللجنة والمخالفة معا وكانت الجريمتان المنسوبتان إلى الطاعن — وإن تميزت الواقعة في كل منهما عن الأخرى إلا أن الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد هو أن الطاعن لا يمارس نشاطا زراعيا ولا يعتبر صاحب عمل ولا يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ، فإن حسن العدالة يقتضي نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى التهمتين موضوع الدعوى لكي تستظهر محكمة الإحالة الحقيقة الكاملة فيما نسب إلى الطاعن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٨/٩/٢٣ بدائرة مركز الباجور محافظة المنوفية ( أولا ) بصفته صاحب عمل لم يحتفظ لديه بالسجلات المبينة بالمحضر التي يتطلبها تنفيذ القانون حالة كونه يستخدم عمالا لديه . ( ثانيا ) بصفته السالفة لم يقيم بالإشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عماله المبينة أسماءهم بالمحضر القائمين بالعمل لديه . وطلبت معاقبته بالمواد ١/٢ و ٤ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة مركز الباجور قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٧٠/١١/٥ عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ



١٩٧١/٥/٣١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى (ثانيا) بتغريمه مائة قرش عن التهمة الثانية على أن تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الواردة أسمائهم بالمحضر بلا مصاري ف . فطعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بتهمتي عدم احتفاظه بالسجلات التي يتطلبها القانون وعدم قيامه بالاشتراك عن عماله في هيئة التأمينات — قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بأنه لا يمارس نشاطا زراعيا بناحية سمان مركز الباجور — محل الواقعة — وقدم تأييدا لدفاعه أوراقا رسمية من بينها شهادة من الجمعية الزراعية التعاونية في تلك الجهة بأنه لا توجد حيازة باسمه فيها ، وشهادة من وحدة الاتحاد الاشتراكي بهذا المعنى أيضا وبأنه لا يقيم في الجهة المذكورة وخطابا من مؤسسة التحرير بأنه يعمل فيها ، وبطاقة لأحد العمال بأنه خفير نظامي مما مؤداه أنه يتمتع عليه أن يقوم بأي عمل آخر — غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن دفع بجلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧١ بأن الطاعن ليس له مزارع أو مصانع ولا أراضى ببلدة سمان وأن العامل ... .. يعمل خفيرا نظاميا في الحكومة من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وقدم بطاقة هذا العامل وردت إليه كما قدم حافظة مستندات وانتهى إلى طلب البراءة ، لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعن هو دفاع جوهرى قد يبنى عليه — إن صح — تغير وجه الرأى فى الدعوى وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع لإيراد له وردا عليه فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه ، ولا يحول دون ذلك أن تكون إحدى الجزيمتين مخالفة ، ذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه

إلى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم الصادر في الجنبحة والمخالفة معا وكانت الجريمتان المنسوبتان إلى الطاعن — وإن تميزت الواقعة في كل منهما عن الأخرى . إلا أن الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد هو أن الطاعن لا يمارس نشاطا زراعيا ولا يعتبر صاحب عمل ولا يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ، فإن حسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى التهمتين موضوع الدعوى لكي تستظهر محكمة الإحالة الحقيقة كاملة فيما نسب إلى الطاعن — وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمود عطيفة ، وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد محمد حسين ،  
ومصطفى الأسيوطي ، وعبد الحميد الشريفي ، وحسن المغربي .

( ٢١٣ )

### الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢ ، القضائية

( أ ) نصب . جريمة : ” أركانها ” . محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

الطرق الاحتمالية كوسيلة نصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصل ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة في المادة ٣٣٦ دقوبات على سبيل الحصر . استخلاص محكمة الموضوع أن المشروع الذي عرضه المتهم على المحقق عليه مشروع حقيق جدي حصل منه على شيك كسيرة لا يوفر أركان جريمة النصب .

( ب ) محكمة الموضوع : ” سلطتها في تقدير الدليل ” . إثبات ” بوجه عام ” :  
دعوى مدنية .

محكمة الموضوع . حقها في القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها يفيد نفيها الدعوى وإحاطتها بقاروفها عن بصيرة وبصيرة وموازتها بين أدلة الثبوت وأدلة النفي .

( ج ) دعوى جنائية . ” نظرها والحكم فيها ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .

المادة ٢٢٢ إجراءات . متضادا . تمسك دفاع الطاعن بأن الدعوى الأخرى هي التي يتوقف الفصل فيها على الدعوى المطروحة — والتي أبدى فيها دفاعه كاملا ولم يطلب إيقاف الفصل فيها حتى يفصل في الدعوى — ليس له النفي بالإخلال بحق الدفاع .



( د ) دعوى مباشرة . دعوى مدنية . مسئولية مدنية . تعويض . ضرر .

حق الانجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يتوخى لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالا كيديا للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدهى كان الاضرار بخصمه والنكابة به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .

( هـ ، و ) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . خطأ . ضرر . تعويض .

حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير ثبوت الخطأ والضرر " .

( هـ ) تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

( و ) استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لأكاديمية إجراءات التقاضي وقصد الإضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .

( ز ) محكمة الموضوع : " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الظعن . ما لا يقبل منها " .

الجدل الموضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - وإن كانت الطرق الاحتمالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب لتحقيق جريمة النصب بهذه الوسيلة أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة متزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سهيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات، وما دامت محكمة الموضوع في الدعوى المطروحة قد استخلصت في حدود سلطتها وبأسباب سائغة أن المشروع الذي عرضه المطعون ضده الأول على الطاعن وعاونه المطعون ضده الثاني في اتصافه - وهو صفقة شراء الطاعن للعقار - والذي من أجله حصل المطعون ضده الأول من الطاعن على شيك بمبلغ خمسة آلاف جنيه كسمسة هو مشروع حقيقي جدي فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مادام حكمها قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطننت إلى أدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تجمله .

٣ - تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :  
 " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية " . وإذا كان ما يشير الطاعن في هذا الشأن قوامه أن الدعوى الأخرى التي موضوعها إعطاء الطاعن للطعون ضده الأول شيكا لا يقابله رصيد هي التي عول في دفاعه فيها على أن الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية ، فإن مفاد ذلك أن تلك الدعوى هي التي يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل في الدعوى المطروحة ، ولما كان الاخلال بحق الدفاع الذي يشير الطاعن يتعلق بالدعوى الأخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن وكان الطاعن قد أبدى في هذه الدعوى دفاعه كاملا ولم يكن من بين ما طلبه في هذا الدفاع إيقاف الفصل فيها حتى يفصل في الدعوى الأخرى التي كانت منظورة في نفس الجلسة ولم يثبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابيا ، فإن نعى الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٤ - من المقرر أن حق الإلتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلا في دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقا مقرر في القانون بل يكون عمله خطأ وتحق مساءلته عن تعويض الاضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق .

٥ — تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة السائغة التي أوردتها أن الإجراءات القضائية التي اتخذها الطاعن قبل المطعون ضدهما كانت إجراءات كيدية مشوبة بسوء القصد وقصد منها الإضرار بهما والنيل منهما وكان هذا الذي أوردته المحكمة كافياً في إثبات الخطأ التقصيري في جانب الطاعن ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من مساءلة الطاعن عن الضرر الذي لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٧ — الجدل الموضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل الجزئية ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم قصر النيل ( المتهم الأول ) بصفته فاعلاً أصلياً ( والثاني ) بصفته شريكاً له بالاتفاق والمساعدة توصلوا إلى الاستيلاء على سند دين فبارة عن شيك يحمل رقم ٥٦٠ صادر لصالح الأول بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على بنك بورسعيد فرع محمد فريد استحقاق ١٠ يونيو سنة ١٩٧٠ ، وذلك باستعمال الطرق الاحتيالية الموضحة بهذا الإعلان والتي من شأنها إيهام الطالب بالحصول على ربح وهمي وبهدف سلب بعض ثروة الطالب ، وطلب عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . كما أقام المطعون ضدهما دعوى مدنية ضد الطاعن طلباً فيها إلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها ببراءة المتهمين مما أسند إليهما وألزمت المدعى المدني بأن يؤدي لهما مبلغ ٥١ ج ( واحد ونمسون جنهما )



على سبيل التعويض النهائي والمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ، فاستأنف الطاعن والمطعون ضدهما هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الدعوى المدنية المقامة من المتهمين وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف بخصوص الدعوى المذكورة وذلك بجعل التعويض المقضى به مؤقنا وألزمت المدعى عليهما بالمصاريف المدنية ونحوه جنهات أتعابا للمحاماه . وفي موضوع الدعوى المدنية المقامة من المدعى المدني برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مايتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض دهواه المدنية وبإلزامه — في الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدهما — بأن يدفع لهما ١٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في شأن عدم توافر الطرق الاحتمالية في الواقعة على أن صفقة شراء الطاعن للعقار هي مشروع حقيقي وغير وهمي وأن الصفقة تمت فعلا بانتقال ملكية العقار للطاعن وأنها صفقة مجزية حققت للطاعن ربحا حقيقيا لارهميا ، وفات الحكم أن موضوع الدعوى هو حصول المطعون ضدهما على سند دين عبارة عن شيك بمبلغ ٥٠٠ ج أعطاه الطاعن لأولهما كعمولة عن الصفقة وما كان ليعطيه الشيك بهذا المبلغ الذي يرتفع إلى مايزيد على عشرة أضعاف العمولة التي يستحقها وفقا للألوف عن مثل هذه الصفقة والتي لم تكن لتتجاوز مبلغ ٤٠٠ ج إلا تحت تأثير ما استعمله المطعون ضده من طرق احتمالية تدخل فيها المطعون ضده الثاني لتأييد مزاعم المطعون ضده الأول مستغلا وظيفته بالحراسة وذلك بقصد سلب بعض ثروة الطاعن . هذا وقد كان جوهر الطرق الاحتمالية التي أسس عليها الطاعن دعواه المباشرة أن المطعون ضدهما أوهماه بالوسائل التي أوضحها والتي تتحقق بها الطرق الاحتمالية بضرورة تدخل الحراسة على أموال الأعداء الفرنسيين التي يخضع لها ملك العقار حتى تم الصفقة وإجراءاتها في وقت قصير

بيد أن الحكم رد على ذلك برد غير سائق ينطوي على فهم خاطئ لقانوني إنهاء الحراسات والعقوبات إذ أن رفع الحراسة ليس معناه إنهاؤها بتسليم الأموال إلى الخاضعين لها الأمر الذي لم يكن يتيسر معه للطاعن العلم بأن ملاك العقار قد تسلموه في ١٩٦٦/١/٢٩ أي قبل التعاقد بأمدة طويلة كما ذهب الحكم وبالتالي فليس بالمستبعد أن يكون قد دخل في تقديره أن وضع يد الحراسة على العقار امتد حتى يوم ١٩٧١/٧/٢٦ وهو اليوم السابق على تسليم العقار إليه . كما أن الحكم لم يفتن إلى أقوال شاعدي الطاعن وإلى المستندات المقدمة منه والثابت منها أن تدخل المطعون ضده الثاني لتأييد مزاعم المطعون ضده الأول كان بصفته موظفا بالحراسة وليس بصفته يعمل تحت التمرين بمكتب وكيل ملاك العقار كما أورد الحكم مما يكشف عن أن الحكم لم يحيط بظروف الواقعة وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة . فضلا عن أنه كان معروضا على المحكمة الاستثنائية في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلاوة على الدعوى المطروحة دعوى أخرى موضوعها إتهام الطاعن بإعطاء شيك بدون رصيد وهو الشيك الذي كان المطعون ضدهما قد توصلا إلى الاستيلاء عليه باستعمالهما الطرق الاحتياطية والتي كان قد أسس الطاعن دفاعه فيها على أن الشيك متحصل من جريمة نصب — موضوع الدعوى المطروحة — وقد قضى في تلك الدعوى الأخرى غيابيا بإدانة الطاعن مما كان يتعين معه على المحكمة أن ترجى الفصل في الدعوى الحالية حتى يصبح الحكم في الدعوى الأخرى نهائيا وبذلك لا تكون قد أغلقت الباب في وجه دفاع الطاعن في المعارضة في حكم الإدانة المشار إليه ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بدفاع الطاعن في تلك الدعوى وأخيرا فإن الحكم وقد قضى للمطعون ضدهما بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت بعد أن كان الحكم الابتدائي قد اعتبر هذا المبلغ تعويضا نهائيا إلا أنه لم يورد أسبابا لما قضى به في هذا الشأن واقتصر على القول بأن الطاعن لم يرفع دعواه المباشرة إلا بعد أن أعلنه المظهر إليه الشيك بالدعوى الأخرى وأن تراخيه في التبليغ عن وقائع النصب يكشف عن عدم جديته في اتهامه بل كيدية هذا الاتهام مع أن هذا الذي قاله الحكم لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ أن الطاعن لم يكن في حاجة لدفع ما وجه إليه في الدعوى المباشرة المرفوعة ضده بشأن الشيك إلى إقامة دعوى



مباشرة عن جريمة النصب بل كان يكفي أن يتمسك في تلك الدعوى بأن الشيك متحصل من جريمة نصب ، علاوة على أنه لا يحكم بالتعويض عن إساءة استعمال حق التقاضي إلا إذا ثبت للحكمة أنه لم يقصد بالدعوى سوى مجرد مضارة الخصم ولم يستظهر الحكم أن الطاعن أراد بدعواه الكيد للمطعون ضدهما ، فضلا عن أن الحكم استبدل التعويض المؤقت بالتعويض النهائي على مجرد الاحتمال الذي يتمثل في أن المطعون ضدهما لم يحدد بعد بصفة نهائية الاضرار التي لحقت بهما ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وتحيت إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل ما أورده الطاعن في عريضة الدعوى المباشرة التي انتهى فيها إلى أن المطعون ضدهما قد ارتكبا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وأسانيده في هذا الذي انتهى إليه عرض لأقوال شهود الطاعن وما تضمنته المذكرة المقدمة منه ولدفاع المطعون ضدهما والمستندات المقدمة منهما تأييدا لهذا الدفاع أورد قوله " وكان الثابت من استقراء وقائع الدعوى على النحو الذي فصله المدعى في صحيفة الادعاء المباشر ومذكرته والمستندات المقدمة منه أنه قد ذهب إلى أن المتهم الأول ( المطعون ضده الأول ) قد استحصل منه على الشيك موضوع الدعوى نتيجة الطرق الاحتيالية التي استعمالها عليه وشاركه فيها المتهم الثاني ( المطعون ضده الثاني ) وقد نلخص هذه الطرق الاحتيالية في ثقته بالمتهم الأول والتي استغلها الأخير واستعانة المتهم الأول بالمتهم الثاني الذي ادعى بدوره صلاته بمراقب عام الحراسة وأنه يمكنه تسهيل إجراءات الصفقة وما ادعاه المتهم الأول من أن هناك آخرين شاركوه في إتمام الصفقة وسوف يشاركوه في الأتعاب وقد قام بتحرير شيك لهم بالأتعاب فضلا عن علم المتهم الأول برغبة المدعى المدني الجامعة في امتلاك إحدى عقارات عائلة ... واستغلاله لهذه الرغبة كما أن العقار لم يحقق الربح المنشود نظرا لأن ثمنه ٢٧٠٠٠ ج بينما إirاده الشهري لا يتجاوز ٦٥ ج وأنه لم يستطع استغلال الشقق المفروشة كما وعده بذلك المتهمان . ولم كان المدعى المدني قد ذهب إلى أنه حرر الشيك وأصدره تحت تأثير الاحتيال الذي وقع عليه من المتهمين وكان ذلك بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٠ وأن عقد البيع الذي توسط في إتمامه المتهم الأول



قد سجل في ١٩٧٠/٧/١٩ وأن المدعى المدني قد ذهب في صحيفة دعواه إلى أنه مكشف له عدم أمانة المتهم الأول وأنه لم يبذل جهدا في إتمامها كما استبان له أن إيراد العقار لا يتناسب مع الثمن الذي دفعه، كل ذلك انكشف أمام المدعى المدني وأصبح واضحا وجليا عند إتمام إجراءات التسجيل وأثناء الأعداد للتوقيع على العقد النهائي والذي توقع عليه فعلا بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٩ إلا أنه لم يبلغ بهذه الوقائع فور اكتشافها متهما كلا من المتهمين بالنصب ولم يتخذ أى إجراء ضدهما طيلة مدة قاربت السنة إذ باشر هذا الادعاء بصحيفة أعلنت في أبريل سنة ١٩٧١ وبعد أن قام المظهر إليه الشيك بأقامة لجنة مباشرة متهما المدعى المدني في الدعوى الراهنة بإصداره شيكا بدون رصيد وهو الاتهام موضوع اللجنة رقم ٥٨٨ سنة ١٩٧١ قصر النيل والتي أعلنت صحيفتها في يناير سنة ١٩٧١ كل ذلك يكشف عن عدم جدية المدعى المدني في اتهامه بل كيدية الاتهام بل إن كافة الأمور التي ألصقها المدعى المدني بالمتهمين لا ترقى إلى الطرق الاحتمالية التي تتطلبها جريمة النصب إذ أن المتهم الأول وهو سمسار عقارات وقد ذهب المدعى المدني إلى أنه يثق فيه لتعاملهما منذ سنة ١٩٦٢ وأنه سبق أن سلمه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه عربون صفقة دون أية مستندات تفيد استلامه لهذا المبلغ ورغم ذلك فقد تمت هذه الصفقة وهذا السمسار الذي هو محل ثقة المدعى المدني قد عرض على الأخير شراء العقار رقم ٦ بشارع الجزيرة بالزمالك ولم يكن هذا المشروع الذي عرضه المتهم الأول على المدعى المدني وهما بل هو صفقة حقيقية وقد تمت فعلا بالتوقيع على العقد التمهيدي ثم العقد النهائي وانتقلت ملكية العقار إلى المدعى المدني بل إن هذا العقار قد حقق رغبة المدعى المدني في شرائه والمفروض في مشتري العقار أن يفحص كل المستندات المتعلقة بإرادته وما يعود عليه من ربح وفي مكنته ذلك إذ يمكنه مطالعة عقود الإيجار أو الكشف عن قيمة الإيجار الحقيقي من مأمورية الضرائب العقارية وهو إذ أقدم على الشراء إنما أقدم بعد توافر علمه بمزايا العقار على أن هذا العقار كان مجزيا بدليل أن المدعى المدني قام برهنه بعد ذلك وحصل على دين رهن بضمان العقار بجاوز ضعف قيمة هذا العقار ومن ثم فإن الربح كان حقيقيا وليس وهما وأن القول بأنه قد لوحظ في هذا الغرض تعلية العقار فردود بأن صلاحية العقار للتعلية والذي تتحمل أساساته هذه التعلية يرتفع ثمنه لا بمقدار إرادته الفعلي بل بإمكان استغلاله

وبذلك لا يكون مقبولا من المدعى المدني أن يدعى أن البيع لم يكن مجزيا لأنه ارتضاه وحقق ربحا فعليا بدليل عقد القرض المضمون بالرهن كما أن القول بعدم استلام المدعى المدني للشقق المفروشة فإن العقد لم يتضمن شرطا بهذا النوع ولم يثبت أن المتهم الأول أوهمه بهذا الأمر ولو كان هذا الأمر مطروحا لتناوله عقد البيع ضمن شروطه ، أما ما ذهب إليه المدعى المدني من أن المتهم الأول استغل رغبته الجارحة في امتلاك أى عقار من عقارات عائلة ... .. لتأثر قديم بين هذه العائلة وعائلة المدعى المدني فإن استغلال الهوى الجارح على فرض وجوده لا يدخل ضمن الطرق الاحتمالية التي أوردتها المادة ٣٣٦ عقوبات على سبيل الحصر ، وأن مجال ذلك هو مدى فساد الإرادة في مجال التعاقد وهو أمر لا يدخل في دائرة التجريم وإنما يطرح على المحكمة المدنية التي تناقش مدى توافر أركان العقد بل إن هذا الذي ذهب إليه المدعى المدني لم يحرص على أن يثيره في مجاله الحقيقي في الدعوى المدنية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الجيزة التي أقامها بطلب تخفيض أجر الوكالة الخاص بالمتهم الأول عن الصفقة موضوع الدعوى الراهنة ولو كان قائما لما تقاعس عن إثارتها في عريضة دعواه التي قدمها المتهم الأول بحافظة مستنداته والتي جاءت خلوا من الإشارة إلى استغلال الهوى الجارح ورغبة المدعى المدني في التأثر من عائلة ... .. وعلم المتهم الأول بذلك ، أما من التفويض الصادر لوكيل الملاك ببيع العقار بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج لم يثبت في يقين المحكمة أن المتهم الأول يعلم به وهو أمر متردد بين الملاك ووكلائهم فضلا عن أن المدعى المدني قد ارتضى الشراء بهذا السعر . وحيث إنه عن الزعم باستعانة المتهم الأول بالثاني وذلك لإمكان إرضاء الحراسة التي يعمل بها الأخير حتى تتم الصفقة فإن الأمر مردود بأن العقار موضوع الصفقة قد رفعت عنه الحراسة منذ أمد بعيد قبل التعاقد حسبا هو ثابت من المستندات المقدمة ، وكان في مقدور المدعى المدني أن يصل علمه بهذه الواقعة بل هو يعلم بذلك بدليل أنه سبق أن أصدر تفويضا لشراء العقار رقم ٨ بشارع الجزيرة المملوك لذات ملك العقار موضوع الصفقة الراهنة وأوكان العقار موضوعا تحت الحراسة لكان التصرف فيه من قبل الحراسة وليس من قبل وكيل ملاكها الأستاذ ... .. مما يؤكد أن الحراسة لا شأن لها بالصفقة ولم يقدم المدعى المدني ثمة دليل على أن هناك أية إجراءات في إتمام الصفقة وتسجيل العقد اقتضت تدخل الحراسة بل إن الذى وقع له العقد



هو وكيل الملاك وهو أمر لا يمكن وقوعه لو كان العقار خاضعاً للحراسة . وقد ثبتت للحكمة أن المتهم الثاني إنما تدخل في إجراءات الصفقة بصفته يعمل تحت التمرين بمكتب الأستاذين ... و ... حسبما ثبت من الشهادة المقدمة من مكتبهما وهما الوكيلان عن الملاك البائعين . ومن ثم تخص المحكمة من كل ما تقدم مجتمعا أنه لا قيام للاحتيال الذي نسبته المدعى المدنى للمتهمين وأنه ليس هناك ثمة طرق احتيالية صدرت منهما كان من ثمرتها إيهامه بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصول ربح وهمي إلى آخر تلك الأمور التي تتم نتيجة الاحتيال التي أوردتها المادة ٣٣٦ عقوبات وتضحي التهمة المسندة للمتهمين غير متكاملة الأركان في حقهما ومن ثم يتعين القضاء ببراءتهما عملاً بنص المادة ٤/٣٠٤ إجراءات جنائية " فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يتفق وصحيح القانون ذلك بأنه وإن كانت الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب لتحقيق جريمة النصب بهذه الوسيلة أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وما دامت محكمة الموضوع في الدعوى المطروحة قد امتنعت في حدود سلطتها وبأسباب سائغة أن المشروع الذي عرضه المطعون ضده الأول على الطاعن وعاونه المطعون ضده الثاني في إتمامه — وهو صفقة شراء الطاعن للعقار — والذي من أجله حصل المطعون ضده الأول من الطاعن على شيك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كسمسرة هو مشروع حقيقى جدى فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها — كما هو الحال في هذه الدعوى — قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطننت إلى أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية " .



وكان ما يشير الطاعن في هذا الشأن قوامه أن الدعوى الأخرى التى موضوعها إعطاء الطاعن للمطعون ضده الأول شيكا لا يقابله رصيد هى التى عول فى دفاعه فيها على أن الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية، فإن مفاد ذلك أن تلك الدعوى هى التى يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل فى الدعوى المطروحة، ولما كان الإخلال بحق الدفاع الذى يشير الطاعن بتعلق بالدعوى الأخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن وكان الطاعن قد أبدى فى هتده الدعوى دفاعا كاملا ولم يكن من بين ما طلبه فى هذا الدفاع إيقاف الفصل فيها حتى يفصل فى الدعوى الأخرى التى كانت منظورة فى نفس الجلسة ولم يثبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابيا، فإن نعى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أورد فى خصوص الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدهما قبل الطاعن قوله " وحيث إنه عن الدعوى المدنية التى أقامها المتهمان ووجهها للمدعى المدنى بإلزامه بأن يؤدى لهما مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت بنص المادة ٢٦٧ إجراءات جنائية فلما كانت المحكمة قد خلصت على النحو سالف الإشارة إليه إلى عدم توافر الاحتيال فى الدعوى وأنه ليس هناك ثمة طرق احتيالية ارتكبها المتهمان قبل المدعى المدنى وأنه من شأن اتهمهما لهما بالنصب الإساءة إليهما والاضرار بهما وإيقافهما موقف المتهمين رغم كيدية هذه الدعوى وأنها أقيمت متأخرا وجاءت لاحقة للدعوى التى أقامها المظهر إليه الشيك من المتهم الأول - قبل المدعى المدنى لاتهامه بإصدار شيك لا يقابله رصيد وبعد أن تداولت الدعوى الأخرى بالجلسات ، الأمر الذى يوفر الخطأ فى حق المدعى المدنى لتعسفه فى استعمال حق الالتجاء إلى القضاء واتهامه المتهمين على خلاف الحقيقة بارتكاب جريمة النصب وما يترتب على ذلك من ضرر مادى وأدبى يتمثل فى مباشرة إجراءات هذا التقاضى وما يستتبعه من نفقات وما لازم هذا الاتهام الذى ألصقه بهما من آلام نفسية وكان هذا الضرر نتيجة خطأ المدعى المدنى مباشرة وهو السبب فى إحداثه الأمر الذى يستوجب مساءلته بالمسئولية التقصيرية ويتعين معه إلزامه بتعويضهما عملا بنص المادة ١٦٣ مدنى وترى المحكمة أن فى مبلغ ٥١ جنيه التى طلبها المتهمان تعويضا مناسبا ونهائيا وكافيا لحد الضرر الذى أصابهما

ومن ثم تقضى بإلزام المدعى المدني بأن يؤديه لها على سبيل التعويض النهائي. كما أورد الحكم المطعون فيه في شأن ما قضى به من جعل التعويض المقضى به مؤقتا وليس نهائيا قوله : " وحيث إنه عن استئناف المتهمين وطلبهما جعل التعويض وقتيا فإنه بالنظر إلى أنهما لم يحددا الأضرار التي لحقت بهما بصفة نهائية ومن ثم ترى المحكمة لظروف الاتهام وظروفهما إجابتهما إلى طلبهما المذكور وذلك بإلغاء الحكم المستأنف بخصوص نهائية التعويض وجعله مؤقتا " وكان من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلا في دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه والنكابة به فإنه لا يكون قد باشر حقا مقرر في القانون بل يكون عمله خطأ وتحق مساءلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق وتقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة السائغة التي أوردها أن الإجراءات القضائية التي اتخذها الطاعن قبل المطعون ضدهما كانت إجراءات كيدية مشوبة بسوء النية وقصد منها الإضرار بهما والنيل منهما وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا في إثبات الخطأ التقصيري في جانب الطاعن ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من مساءلة الطاعن عن الضرر الذي لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم تكشف عن إنه قد أحاط بالدعوى وفطن إلى عناصر الاتهام فيها والتزم فيما قضى به صحيح القانون وعول في قضائه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما يشير الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف .

## جلسة ٢٦ من يونية سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمود عطيفة ، وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد محمد حسنين ،  
ومصطفى الأسبوطي ، وعبد الحميد الشريفي ، وجمن المغربي .

( ٢١٤ )

### الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٤ القضائية

( ١ ) خبز . تموين . جريمة . " أركانها " . مسئولية جنائية . قرارات  
وزارية . حكم . " تسبيلية . تسبيب غير معيب " .

جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب  
المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره الكالة . المادة ١٤/١  
من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة  
الخبز الأفرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا  
بإقامته أم غير مرخص .

( ب ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . دفع . " الدفع بطلان  
الضبط " .

عدم جواز إثارة الدفع بطلان إجراءات الضبط ، لأول مرة أمام النقض .

١ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار التموين رقم ٩٠  
لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ ، أن الشارع يعاقب مالك  
المخبز على صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته طالما كانت هذه  
الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته  
من الجهة المختصة أو غير مرخص مادام الفعل المؤثم قد وقع ، ذلك بأن استلزام



وجود ترخيص بإقامة المخبز هو شرط لمزاولة نشاطه وعدم الحصول على هذا الترخيص وإن كان يشكل في حق صاحبه جريمة مستقلة ومؤثمة طبقا لقانون المحلات التجارية والصناعية إلا أنه لا صلة له بواقع ملكية صاحب المخبز لمخزبه . ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكاً للمخبز . ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في شأن انحسار صفة ملكيته للمخبز في مدلول القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لمجرد تخلفه عن الحصول على ذلك الترخيص يكون غير سديد .

٢ - متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات الضبط فإنه لا يقبل منه التحدث في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وأخرج حكم ببراءته بأنهما في يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الوايلي : أنتجا خبزا أفرنجيا بدون ترخيص من وزارة التموين . وطلبت عقابهما بالمادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ والمادة ٥٦ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت بحضور عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ( الطاعن ) ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وبتهريمه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت ، فيأبى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بجريمة صنع خبز أفرنجي بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه دان الطامن بموجب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الصادر من وزير التموين بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ في حين أن الشارع إنما وجه الخطاب في نصوص هذا القرار إلى أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها دون من عداهم ، وأنه لما كان الطامن غير مرخص له بإقامة مخبز طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية فإنه لا يعد صاحبا له بالمعنى الذي عناه الشارع في القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، وبالتالي فلا يتجه خطابه إليه وتنتفى الجريمة التمييزية بالنسبة له وتنتفى تبعاً لذلك سلطة مفتش التموين وتزول عنه صفة الضبطية القضائية في الجرائم التمييزية ويبطل محضره مما يبنى عليه طرح الدليل المستمد منه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ تنص على : " يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن صناعة الخبز الإفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته ، كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن المرخص لها في صناعة الخبز الإفرنجي وكذلك على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير دقيق القمح نمرة ١ ... إلخ " . ومفاد ذلك أن الشارع يعاقب مالك المخبز على صناعة الخبز الإفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته طالما كانت هذه الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين بغض النظر عن كون المخبز مرخصاً بإقامته من الجهة المختصة أو غير مرخص ما دام الفعل المؤثم قد وقع ، ذلك أن استلزام وجود ترخيص بإقامة المخبز هو شرط لمزاولة نشاطه وعدم الحصول على هذا الترخيص وإن كان يشكل في حق صاحبه جريمة مستقلة ومؤثمة طبقاً لقانون المحلات التجارية والصناعية ، إلا أنه لا صلة له بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسؤوليته

عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكا للخبز . ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في شأن انحسار صفة ملكيته للخبز في مدلول القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لمجرد تخلفه عن الحصول على ذلك الترخيص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن إنتاجه خبزا إفرنجيا بغير ترخيص ، وكان الطاعن لا يجادل في ملكيته للمحل الذي وقعت فيه الجريمة موضوع هذا الاتهام فإن الحكم إذ قرر مسئوليته يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات الضبط فإنه لا يقبل منه التعدي في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطاعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## العدد الثاني

---

السنة الثالثة والعشرون

---

فهرس هجائي موضوعي عام

لأحكام الصادرة في المواد الجنائية



(أ)

اتفاق . اتفاق جنائي . إثبات . إجراءات .  
 إجراءات المحاكمة . اختراع . اختصاص . اختلاس .  
 اختلاس أشياء معجوزة . إرتباط . أسباب الإباحة .  
 وموانع العقاب . استئناف . استدلال . اشتراك .  
 مصابة خطأ . أطباء . إقرار . إعلان . إكراه .  
 أمر بالأوجه . أمر حفظ

### اتفاق

١ — قصد المساهمة في الجريمة . تحققه : بوقوعها نتيجة  
 اتفاق المساهمين تنفيذا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها .  
 ولو لم ينشأ هذا الاتفاق إلا لحظة تنفيذ الجريمة .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ١٤٨ ... ٦٥٦

٢ — الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره .  
 باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع  
 الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب سائق .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ١٥١ ... ٦٦٧

### اتفاق جنائي

الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره .  
 باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع  
 الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب سائق .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ١٥١ ... ٦٦٧



الصفحة	القاعدة	إثبات
		بوجه عام :
		١ - العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية . ( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ )
٥٢٦	١١٥	٢ - اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ووقوعها عقوبة الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح . ( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ )
٥٢٦	١١٥	٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . ( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ )
٦٣٠	١١٦	٤ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وإطراح ما يخالفها . ( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ )
٦٣٠	١١٦	( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ )
٦٦٧	١٥١	٥ - العبرة في المجاميع الجنائية . باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة . مطالبته بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا في الحالات التي يقررها القانون . ( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ )
٦٣٠	١١٦	

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الدليل في المواد الجنائية لا يشترط فيه أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها . يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٧ — سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضي له من وقائع خارجية .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٨ — ألبحت في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٩ — تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع . لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		١٠ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته لتبرئته .
٥٩٣	١٣٢	( الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ... ..
		١١ — للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . مثال لاستنباط صحيح .
٥٩٦	١٣٣	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ... ..
		١٢ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . منها مجمعة تتكون عقيدة القاضي .
٥٩٦	١٣٣	( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — مصادرة محكمة الموضوع في اعتقادها أو مجادلتها في تقديرها . أمام محكمة النقض . لا تجوز . مادامت قد بينت واقعة الدعوى وأقامت قضاؤها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
٨٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١٤ — قصد الاتجار في جريمة إحرار المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها بوقرائن الأحوال فيها . مثال لتسبيب معيب في نفي قصد الاتجار .
٧١٨	١٦١	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..
٧٢١	١٦٢	(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..
		١٥ — عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة . مثال .
		عدم بيان الحكم أي من إطارات الجوار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..
		١٦ — التناقض في أقوال المجنى عليه . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٧٨٩	١٧٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٧ - تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي الشرعى في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع في مرافعته . سكوت الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والإحالة .
٧٩٦	١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .. ..
		١٨ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع فى القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهى القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .. ..
		١٩ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراح الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
٨٢٥	١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
٨٣٠	١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
		٢٠ - ندب بأمور الضبط القضائى أى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
		٢١ - حق محكمة الموضوع فى الاعراض عن أقوال شهود النفى . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها .
٨٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	١٩٠	٢٢ — جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصحتها عن نقلت عنه . ( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
٨٣٩	١٩٠	٢٣ — التناقض في أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . ( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
٨٤٤	١٩١	٢٤ — حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . ما دام له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى . ( الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
٨٩٢	٢٠٠	٢٥ — حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة . مثال . ( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..
٨٩٢	٢٠٠	٢٦ — الدفع بتلفيق التهمة موضوعي . لا تلازم المحكمة بالرد عليه استقلالاً . كفاية أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت السائفة المرتدة إلى أصول ثابتة في الأوراق . كفاية ذلك للالتفات عن طلب اطلاع حل قضية إثباتاً لتلفيق التهمة . ( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..
٩٠١	٢٠٢	٢٧ — حدوث الإصابة برسغ اليد والضارب واقف خلف المجنى عليه . لا يتناقض مع العقل . تقديرها لا يحتاج إلى خبرة . ( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) .. ..
٩٠٦	٢٠٣	٢٨ — لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان يؤيد إجراء غير مشروع . ( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٩ — الحكم في الدعوى دون الالماس بكافة عناصرها ، يعيب المحاكمة .</p> <p>الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد . بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبابا لطعنه .</p>
٩١٠	٢٠٤	<p>(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..</p> <p>٣٠ — حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا .</p> <p>إقامة الحكم قضاء على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعي . خطأ .</p> <p>القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين .</p>
٣٤٥	٢١١	<p>مثال لدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .</p> <p>(الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..</p> <p>٣١ — محكمة الموضوع . حقها في القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها يفيد منحيصها الدعوى وإحاطتها بظروفها عن بصر وبصيرة وموازنتها بين أدلة الثبوت وأدلة النفي .</p>
٩٥٣	٢١٣	<p>(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		” اعتراف “ :
		١ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير محتمل . موضوعي . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٣٠	١١٦	٢ — محكمة الموضوع . تشكيكها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية ما دام حكمها يفيد منحها الدعوى والإحاطة بالظروف وبأدلة الثبوت والموازنة بينها وبين أدلة النفي . إطراح الحكم لما ذكره المتهم بمحضر مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . النعي عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم . غير سديد . (الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. ..
٥٥٤	١٢٢	٣ — الإقرار في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لها ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع . (الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) .. ..
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) .. ..
٩٠١	٢٠٢	٤ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث . مطرحة اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلتها في ذلك . لا تجوز . (الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) .. ..
٧٣٤	١٦٤	٥ — عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..
٨٦١	١٩٤	

الصفحة	القاعدة	
		”شهود“
		١ — محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعهم أمامها : لا إخلال بحق الدفاع .
٥٠٦	١١١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... ..
		٢ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
٧٨٩	١٧٨	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٣ — وزن أقوال الشهود . موضوعي . مثال .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
٨٤٤	١٩١	(والطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٤ — إحالة الحكم في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه منها .
٥٤٨	١٢٠	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٥ — محكمة الموضوع . سلطاتها في الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك . ودون إلزام بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
٦٨٢	١٥٣	(والطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
٨٦٦	١٩٥	(والطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٨٣٩	١٩٠	(والطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٧ - إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم .
		ملء ذلك ؟
		الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	١٢٩	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٨ - وزن أقوال الشاهد . مرجعه إلى محكمة الموضوع .
		لها الأخذ بها في أية مرحلة . ولو خالفت ما شهد به أمامها .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٩ - محكمة الموضوع لا تلتزم أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٦٢٢	١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٨٩٢	٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		١١ - حق المحكمة في إبداء مآراه في شهادة الشاهد . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟
٦٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		١٢ - حق الدفاع في سماع الشاهد . تعلقه بما قد يبديه في الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرته .
٦٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		١٣ - إلتفات المحكمة عما تمسك به المتهم من ضرورة سماع شاهد . يعيب الإجراءات .
٦٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		١٤ - تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته . إثارة ذلك أمام محكمة النقض جدل موضوعي لا يجوز .
٦٣٦	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
٨٩٢	٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		١٥ - تدخل المحكمة في رواية الشاهد واخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو إقامة قضائها على فروض تناقض صريح روايته . لا يجوز . مثال .
٩٤٩	١٤٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . وأنه على محكمة ثانی درجة تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك . قيداً ذلك : ألا يكون سماع الشاهد متعذراً . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماحه .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١٧ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة . بسماع شهود . مفاده : نزوله عن سماعتهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود . النعي بعدم سماعتهم لا يقبل .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١٨ — وزن أقوال الشهود . وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة . موضوعي . أخذ المحكمة بشهادة شاهد . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
٨٢٥	١٨٧	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
٨٣٠	١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١٩ — وزن أقوال الشهود . مرجعه إلى محكمة الموضوع . المجادلة فيما اطعأت إليه المحكمة . أمام النقض . لا تقبل .
٦٦٧	١٥١	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
٧٨٩	١٧٨	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٢٠ — تقرير الشاهد بمحضر الجلسة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة لا يفيد تناقضاً مع ما قرره بمحضر ضبط الواقعة من أنه قابل أحد المتهمين .
٦٩٦	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — النعي على المحكمة لإطراحها أقوال شهود النفي . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .
٦٩٦	١٥٦	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢٢ — الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . تستخلصها محكمة الموضوع من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث . مثال .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢٣ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه وشاهده . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها .
٧٨٩	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢٤ — حق محكمة الموضوع في الإعراض عن أقوال شهود النفي . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم . ما دامت لم تستند إليها .
٨٣٠	١٨٨	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢٥ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . ليس بلازم . شرط ذلك .
٨٣٩	١٩٠	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢٦ — حرية محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه . لها التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به في مرحلة أخرى . ما دامت لها ماخذ صحيح في الأوراق ولا ينازع المتهم في صحة نسبتها إليه .
٨٦١	١٩٤	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٢ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — وزن أقوال الشاهد وظروف أداء الشهادة والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن مرجعه محكمة الموضوع .
٨٦٦	١٩٥	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
٩٠١	٢٠٢	(والطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) ... ..
		٢٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم وطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد تناقضا . علة ذلك ؟ تقدير الدليل موكل إليها وحدها ويصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى .
٨٦٦	١٩٥	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٢٩ — محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . ما يثيره الطاعن في التصوير الذي اعتنقه الحكم وفي القوة التدليلية لأقوال شهود الإثبات . جدل موضوعي لا يقبل أمام النقض .
٨٨٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٣٠ — وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف أداء الشهادة مرجعه محكمة الموضوع . شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختيارا ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .
٩٠٦	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		٣١ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم ما دام لم يعرض لهذا الدفع .
٩٠٦	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥١١)
		”يمين“ :
		(ب) تدب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	١٨٧	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		”قرائن“ :
		١ — للحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا حقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . مثال لاستنباط صحيح .
٥٩٦	١٣٣	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) ... ..
		٢ — لإثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	١٦١	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..
		٣ — قصد الاتجار في جريمة إحراز المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لتسييب معيب في نفي قصد الاتجار .
٧٢١	١٦٢	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤ — الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البينة وقرائن الأحوال . إلا ما استثنى بنص خاص .
		جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار . لا يشملها استثناء .
٨٤٤	١٩١	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		”خبرة“ .
		١ — تحديد الابتكار . مسألة فنية .
		العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
٤٩٩	١١٠	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... ..
		٢ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي — والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . حلة ذلك ؟
٥١١	١١٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... ..
		٣ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي .
٥٣٠	١١٦	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٤ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بنخلو جيبه من آثار المخدر لا يعيبه .
		وجود المخدر مجردا لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . كفاية أن يتقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة .
٧٠٤	١٥٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		هـ — إغفال الحكم بيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبدائه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند إليه في الإدانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثير وزن الدخان بالحقاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٩	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٦ — حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .
٨٣٩	١٩٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٧ — الدفع بعدم قدرة المجني عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته . دفاع جوهري . من المسائل الفنية . يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فنيا . التفات المحكمة من ذلك وردها عليه بأن المجني عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . هل ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل شيء آخر .
٨٨٩	١٩٩	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		” معاينة “ :
		١ — عدم التزام المحكمة بالتحدث . في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال في معاينة .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى تستخلصها محكمة الموضوع من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث . مثال في معايينة .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) .. .. . راجع أيضا : قوة الأمر المقضى . (القواعد أرقام ١١٤ و ١٢٤ و ١٨٦ بالصحائف أرقام ٥١٨ و ٥٦٨ و ٨٢١)
		<hr/> إجراءات <hr/>
		١ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . حلة ذلك ؟
		الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٢) .. .. .
		٢ — تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بمحضر التحريات . حلة ذلك ؟ الأعمال الإجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) .. .. .

الصفحة	القائمة
	٣ — القضاء ببطالان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة . ( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) ... ١٧٧
٧٨٦	٤ — تقرير بطلان العمل الإجرائي . يزيل عنه آثاره القانونية . ( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ١٨٤
٨١٠	

### إجراءات المحاكمة

	١ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي — والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطالان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . هل ذلك ؟ نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة . ( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ١١٢
٥١١	٢ — الحكم يكمل محضر الجلسة . في إثبات ماتم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص . ( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ١١٤
٥١٨	٣ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره : عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير . لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . مادام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها . ( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ١١٤
٥١٨	



الصفحة	القائمة	
		٤ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستئنافية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير إخصائي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصبح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣٦	١١٧	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٥ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصبح أن يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . النعى على الحكم في خصوص مقارنة أبحاث المحكمة بين الطاعنين وآخر في حضور المدافع عنهما ودون اعتراض منهما أو منه . لا يجوز .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٦ - إسناد تهمة إحرار المخدر إلى الطاعنة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم .
٥٨١	١٢٨	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..
		٧ - المحكمة الاستئنافية لا تجرى . في الأصل . تحقيقا . وتحكم على مقتضى الأوراق . حد ذلك ؟
٥٨٣	١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٨ — النذب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو يخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	١٣٩	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. .. .
		٩ — حق المحكمة الاستئنافية في القضاء على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع وسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .
٦٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. .. .
		١٠ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. .. .
		١١ — حق المحكمة في إبداء مآراه في شهادة الشاهد . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟
٦٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. .. .
		١٢ — حق الدفاع في سماع الشاهد . تعلقه بما قد يبديه في الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرته .
٦٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٦٣٢	١٤٢	<p>١٣ — التفتت المحكمة عما تمسك به المتهم من ضرورة سماع شاهد . يعيب الإجراءات .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) ... ..</p>
٦٤١	١٤٤	<p>١٤ — وجوب حضور المتهم بنفسه جلسات المرافعة .</p> <p>جواز حضور وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . حضور وكيل المتهم على خلاف القانون لا يجعل الحكم حضورياً .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..</p>
٦٤١	١٤٤	<p>١٥ — حضور متهم بجرime يجوز الحكم فيها بالحبس —</p> <p>جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلاناً قانونياً . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..</p>
٦٤١	١٤٤	<p>١٦ — لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدأ الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..</p>
٦٤١	١٤٤	<p>١٧ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٧٦ إجراءات</p>



الصفحة	القائمة	
		<p>للدعى المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي .</p> <p>المادة ٤٠٣ إجراءات .</p> <p>قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداءً بطريق الاستئناف ؟ — علة ذلك : حيث يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .</p>
٦٤٦	١٤٥	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٧) ... ..
		<p>١.٨ — كفالة حرية الدفاع . بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع . مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة .</p>
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		<p>١٩ — حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقاييم مذكرات . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدي في مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه</p>
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		<p>٢٠ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وأنه على محكمة ثاني درجة تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك .</p>

الصفحة	القاعدة	
		قيدا ذلك . ألا يكون سماع الشاهد متعذرا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٢١ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة . بسماع شهود . مفاده : نزوله من سماعهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود . النعي بعدم سماعهم لا يقبل .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٢٢ — تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التخليص لا يجوز الادعاء بما يخالفه إلا بالطعن بالتزوير .
٦٩٦	١٥٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..
		٢٣ — الطلب الذي تنازمت محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .
		تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطامن . حضوره الجلسات المتعاقبة التي نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه حجز الدعوى للحكم . اعتباره متنازلا عن طلبه .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..
		٢٤ — خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية مفاده التفاته عنها .

الصفحة	القاعدة	
		نعى الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . مادامت المحكمة قد التفتت عنها بنخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . ومادام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول عليها في قضائه .
٧٣٤	١٦٤	(الطنن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٥ — عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية — سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز استئنافها أو من محكمة الدرجة الثانية — إذا لم يحضر الطاعن بمجالس المعارضة ليبدى عذره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه . المادة ٢/٢٤١ إجراءات .
٧٤٨	١٦٦	(الطنن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٦ — المادة ٢٣٩ إجراءات . مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لها أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا مادام التأجيل لجلسات متلاحقة .
٧٤٨	١٦٦	(الطنن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٧ — سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا مع أخذها في حكامها بقول أحدهم كشاهد ضد اثنين منهم . اخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة . ويوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٧٦٥	١٧٠	(الطنن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٨ — لا عبء بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .
٧٧٤	١٧٣	الخطأ فى اسم المتهم فى محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى . لا يقبل منه النعى بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
٧٨٣	١٧٦	٢٩ — إصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامى الحاضر . دون الإفصاح فى الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
٧٩٣	١٧٩	٣٠ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب . (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
٨٠٢	١٨٢	٣١ — النعى بأن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل نظرها . استنادا إلى تحشير الرد على الدفع فى مسودة الحكم لا يقبل مادامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه . علة ذلك ؟ المسودة ورقة لتحضير الحكم للمحكمة كامل الحرية فى أن تجرى فيها ما يترأى لها من تعديل فى شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الاعلان من بيان عدم وجود المطلوب إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أحجم . بطلان الورقة . حلة ذلك ؟
٨١٠	١٨٤	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		٣٣ — الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء بسقوط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته .
٨٨٤	١٩٨	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..
		٣٤ — النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتمسك به الطاعن . فير جائز .
٩٠١	٢٠٢	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) .. ..
٩٤٠	٢١٠	( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) .. ..
		٣٥ — الحكم في الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها . يعيب المحاكمة .
		الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد — بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله — حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبابا لطعنه .
٩١٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٣٦ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .
		تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لاحدى درجتى التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٠٥	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..
		٣٧ — المرض . من الأعذار القهرية التى تحـول دون تتبع إجراءات المحاكمة فى المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف فى الميعاد .
٩٣٣	٢٠٨	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..
		٣٨ — قيام مذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التصدى لدليله .
		القضاء بتأييد الحكم الغيابي . الاستئناف الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٠٨	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..
		٣٩ — الطالب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . تعريفه . مثال .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٢) ... ..



راجع أيضا : إجراءات .

( القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٥٨٣ )

وقضاة .

( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ٩١٤ )

### اختراع

١ — الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار

يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟

٤٩٩ ١١٠ ( الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ..

٢ — مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢

لسنة ١٩٤٩ : هو تشجيع طاب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا ؟

٤٩٩ ١١٠ ( الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ..

٣ — تحديد الابتكار . مسألة فنية .

العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

٤٩٩ ١١٠ ( الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ..

### اختصاص

١ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة

المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتدائيا

الصفحة	القائمة	
		بمحنة الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جنائية عامة مستدعاة . خطأ .
٦٠٣	١٣٥	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) .. .. ٢ — قصر الحكم بمحته على الاختصاص . دون التعرض لموضوع الواقعة . وجوب أن يكون النقص مقرونا بالإحالة .
٦٠٣	١٣٥	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) .. ..
		<u>إختلاس</u>
		جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال المختاس مسلما إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد .
٦٨٧	١٥٤	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
		<u>إختلاس الأشياء محجوزة</u>
		١ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصياغة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟ الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	١٢٩	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تبديد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمها أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ لإضراراً بالدائن الحاجز .
٨٧٩	١٩٧	(الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..
		٣ — المادة ١١ من قانون المحجز الإداري ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . أجازت لمندوب المحجز أن يعين حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . جواز تعيينه المدين أو الحائز حارساً إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . جواز تكليفه أيهما بالحراسة إذا كان حاضراً دون اعتداد برفضه إياها . في حالة عدم حضوره يعهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين .
		امتناع الطامن المدين عن الحراسة وإثبات مندوب المحجز ترك المحجوزات في حراسته . منعه على الحكم تعويله على محضر المحجز رغم عدم حضوره وقت إجرائه وعدم توقيعه على محضره . غير سديد .
٨٧٩	١٩٧	(الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..
		إرتباط
		١ — إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطاً إجرامياً واحداً لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصدد حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أي شيك منها .
٦٢٧	١٤٠	(الظعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — الطعن بقيام التناقض بين الدليين القولي والفني وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان وارداً على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..
		٣ — الارتباط بين الجرائم . تقدره . في الأصل محكمة الموضوع . حد ذلك .
		كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٤ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الضرب المنقضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة كما أثبتتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٥ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .
		إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما .
٩٢٥	٢٠٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..

صحیح

الصفحة	القائمة	
		٦ - عدم جدوى النعي على الحكم عدم تحييص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . مادام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		٧ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في اللجنة والمخالفة معاً وإن تميزت الواقعة في كل منهما إذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد . حسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة للتهمتين . مثال لحكم صادر في جنحة ومخالفة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .
٩٤٩	٢١٢	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥) ... ..

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

### “الدفاع الشرعى”

		١ - حق الدفاع الشرعى عن النفس . شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .
٦٠٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٢ - حق الدفاع الشرعى عن المال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء . بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . ومنها جرائم منع الحياة بالقوة .
٦٠٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال . عدم اشتراط إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة . كفاية أن يكون الدفاع المبدى بمجلسة المحاكمة مفاده التمسك به .
٦٠٦	١٣٦	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٤ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفع الجهرية . وجوب مناقشته فى الحكم والرد عليه . حيلة ذلك ؟ إغفال ذلك : عيب .
٦٠٦	١٣٦	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٥ — التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصريحا . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم . لقيامه .
		الذى على المحكمة عدم تحديثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى . لا يصح . مادامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	١٣٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٦ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها — تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . عدم جواز مجادلتهما فى ذلك أمام محكمة النقض .
٦١٤	١٣٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
٨٥٥	١٩٣	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٧ — حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ولأنما شرع لرد العدوان . مثال لاستخلاص سائق للتدليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى .
٦٢٢	١٣٩	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ — المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . حظرها التعدي على أراضى الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإدارى .</p> <p>قيام رجال الشرطة بالإشراف على إزالة رجال المجلس القروى للتعدي بنساء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .</p>
٨٦٦	١٩٥	<p>(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. .. .</p> <p>راجع أيضا : قبض وحبس بدون وجه حق .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٢٤)</p>
		<p style="text-align: center;"><u>إستئناف</u></p>
		<p>” التقرير به . ميعاده “ .</p>
		<p>١ — حضور متهم بجريمة يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التى حضرها وكيل عنه ترفع فى الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر فى حقه حكم غيابى ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضورى . ميعاد الطعن فى هذا الحكم بالمعارضة أو بالإستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .</p>
٦٤١	١٤٤	<p>(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) .. .. .</p>
		<p>٢ — ميعاد إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عشرة أيام من تاريخ صدوره . تتجاوز هذه المدة . وجوب الحكم بعدم قبول الإستئناف شكلا .</p>
٨٢١	١٨٦	<p>(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. .. .</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — قيام عذر قهري منع المحكوم عليه من التقرير بالإستئناف في الموعد المحدد قانونا . وجوب التقرير بالإستئناف في اليوم التالي مباشرة لزوال المانع . مثال .
٨٢١	١٨٦	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٤ — القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالإستئناف . دفاع موضوعي . مثول الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية وامساكه عن إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه لإثارته من بعد لأول مرة أمام النقض . لا تقبل .
٨٢١	١٨٦	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٥ — المرض . من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون للتقرير بالإستئناف في الميعاد .
٩٣٣	٢٠٨	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		٦ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التصدي لدليله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي بالإستئناف الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٠٨	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		” نظره والحكم فيه “ .
		١ — المحكمة الإستئنافية . لا تجري في الأصل تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . حد ذلك .
٥٨٣	١٢٩	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..
		٢ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المسادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتداءيا

الصفحة	القاعدة	
		بجنته الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جنائية عاهة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	١٣٥	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... .. ٣ - لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤١	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... .. ٤ - وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للدعى المدنى استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به - ولو وصف بأنه مؤقت - لا يجاوز النصاب الاتمائى للقاضى الجزئى . المادة ٤٠٣ إجراءات . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . مسألة ذلك : حيث يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٦	١٤٥	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ - عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية - سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز استئنافها أو من محكمة الدرجة الثانية - إذا لم يحضر الطاعن بمجلسات المعارضة ليبدى عذره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه .</p> <p>المادة ٢/٢٤١ إجراءات .</p>
٧٤٨	١٦٦	<p>(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..</p>
		<p>استدلال</p>
		<p>١ - استخراج الجثة . لم يرسم القانون له إجراءات أو يحده بمدة .</p>
٥٣٠	١١٦	<p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..</p>
		<p>٢ - إقامة الحكم قضاهه إستنادا إلى محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . حلة ذلك ؟</p>
		<p>الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقسم على معلومات يبدىها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله فى محضر مطبوع .</p>
٥٨٣	١٢٩	<p>(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..</p>
		<p>٣ - اشتغال مدونات الحكم . على ما يفيد إحرار المتهم الجوهر الخدر . وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقله</p>

الصفحة	القاعدة	
		من مكان إلى آخر . واتهأؤه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة أنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .
٦١١	١٣٧	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) — — — — —
		٤ — عدم رسم القانون شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٦١٤	١٣٨	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) — — — — —
		٥ — الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البينة وقرائن الأحوال . إلا ما استثنى . ينص خاص .
		جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار . لا يشملها استثناء .
٨٤٤	١٩١	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) — — — — —
اشتراك		
		١ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . مريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلاً أم شريكاً . ولو لم يكن يعلم به .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) — — — — —
		٢ — استطراد الحكم . خطأ . إلى أن الاشتراك كان بطريق التحريض . لا يعيبه . ما دام قد دلل على قيام الاشتراك من ظروف الدعوى وملازماتها تدليلاً سائفاً .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) — — — — —

الصفحة	القاعدة	
٦٧٢	١٥٢	٣ — الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب سائح . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
٦٧٢	١٥٢	٤ — مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد ارتكاب الأفعال المكونة للاشتراك . عدول الشريك بعد ذلك . لا تأثير له على مسئوليته الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع الجريمة . إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		راجع أيضا : تعدد . (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٦٥٦)
		وعقوبة . (القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ٩٤٠)
		<u>إصابة خطأ</u>
		راجع : مسئولية جنائية . (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٠٦)
		<u>أطباء</u>
٩٤٠	٢١٠	عقوبة اللجنة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي حددتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادي . (الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..



## اعتراف

راجع : إثبات " اعتراف " .

## إعلان

١ — حضور متهم بجرime — يجوز الحكم فيها بالحبس — بمجلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلاناً قانونياً . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .

٦٤١	١٤٤	... .. (الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
-----	-----	---

٢ — لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم ما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .

٦٤١	١٤٤	... .. (الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
-----	-----	---

٣ — خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الإعلان من بيان عدم وجود المطلوب لإعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أحجم . أثره . بطلان الورقة .  
علة ذلك ؟

٨١٠	١٨٤	... .. (الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
-----	-----	--

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إجراءات الاعلان عملا بالمادة ٢٣٤ إجراءات . تمامها بالطرق المقررة في قانون المرافعات . تفصيل ذلك . (الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... .. ١٨٤ ٨١٠
		٥ — القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم . صحيح . (الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... .. ١٨٤ ٨١٠
		<h3>الإكراه</h3>
		١ — شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختيارا ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... .. ٢٠٣ ٩٠٦
		٢ — الدفع ببطالان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم مادام لم يعرض لهذا الدفع . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... .. ٢٠٣ ٩٠٦
		راجع أيضا : إثبات " اعتراف " . ( القاعدة رقم ١١٦ بالصيغة رقم ٥٣٠ )

## أمر بالأوجه

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الاحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداري يا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون .  
المادتان ٢١٠، ٢٠٩ إجراءات .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... .. ١٤٧ ٦٥٢

## أمر حفظ

راجع : أمر بالأوجه .

## (ب)

ابتداء اختراع . باعث . بطلان . بلاغ كاذب . بناء

## براءة اختراع

١ - الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... .. ١١٠ ٤٩٩

٢ - مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ : هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... .. ١١٠ ٤٩٩



الصفحة	القاعدة	
		٣ — تحديد الابتكار . مسألة فنية .
		العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
٤٩٩	١١٠	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... ..
		<hr/>
		<u>باعت</u>
		الباعث . لا تأثير له في قيام الجريمة .
٨٤٤	١٩١	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		<hr/>
		<u>بطلان</u>
		١ — بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه . عدم مراعاة ميعاد ثمانية الأيام المنصوص عليه في المادة ٣١٢ إجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٢ — الندب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو ينخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات . لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — على الطاعن حتى يكون له التمسك ببطلان الحكم — لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لهصدوره — أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم إيداع الحكم مالف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .
٦٩٦	١٥٦	( الملحق رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٤ — بيان نص القانون الذي حكم بموجبه كل حكم بالإدانة . بيان جوهرى . أوجبه المادة ٣١٠ إجراءات . واقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . خلو الحكم منه . بطلانه . لا يعصم الحكم من البطلان إشارته لمادة الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
٧١١	١٥٩	( الملحق رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٥ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . صلة ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	١٦٩	( الملحق رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٦ — تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى — المادة ٢/٤٦ إجراءات . متى يشترط ؟ عندما يكون التفتيش في المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها . علته : الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا مست . جذب يدي الطاعنة لا ينطوي على مساس بعورتها أو الإطلاع عليها . الدفع ببطلان التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة لا سند له .
٧٥٩	١٦٩	( الملحق رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تقدير جديده التجريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بمحضر التجريات . حلة ذلك . الأعمال الإجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٨ - عدم إثارة شئ من جديده التجريات بجلسة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٧٦٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٩ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بذير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات - هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٠ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجهارك أو من ينييه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١١ — لا عبرة بالخطأ المأدى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبارة بحقيقة الواقع بشأنه .
		الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سمو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى . لا يقبل منه النعى بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .
٧٧٤	١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٢ — خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره : بطلان الحكم المطعون فيه .
٧٧٧	١٧٤	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٣ — إصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامى الحاضر . دون الإفصاح في الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع يبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٧٨٣	١٧٦	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٤ — القضاء ببطلان إذن التفتيش خلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الإعلان من بيان عدم وجود المطلوب لإعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أحجم . بطلان الورقة . حلة ذلك .
٨١٠	١٨٤	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		١٦ — تقرير بطلان العمل الإجرائي . يزيل عنه آثاره القانونية .
٨١٠	١٨٤	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		١٧ — خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . أساس ذلك . لا يغير من ذلك اشتغال محضر الجلسة على هذا البيان .
٨٩٨	٢٠١	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) .. ..
		١٨ — خلو الحكم الابتدائي من بيان تاريخ صدوره يبطله . استقالة البطلان إلى الحكم الاستئنائي الذي أخذ بأسباب ذلك الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . حلة ذلك ؟
٨٩٨	٢٠١	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) .. ..
		١٩ — لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع .
٩٠٦	٢٠٣	( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١ ) .. ..
		٢٠ — ثبوت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٩١٤	٢٠٥	( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢١ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى .</p> <p>حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق .</p> <p>نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي من تلقاء نفسه الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا .</p> <p>هله ذلك ؟</p>
٩١٤	٢٠٥	<p>( الملحق رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢ )</p> <p>راجع أيضا : دفع " الدفع ببطلان الاعتراف " .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٦ بالمصحيقة رقم ٥٣٠ )</p>
		<p style="text-align: center;"><b>بلاغ كاذب</b></p>
		<p>الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب — وهو تعمد الكذب في التبليغ — مقتضاه : علم المبلغ علما يقينيا لا يداخله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها .</p> <p>شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة في حكمها توافر هذا العلم اليقيني بطريق الحزم بدليل ينتجه عقلا .</p>
٦٩١	١٥٥	<p>( الملحق رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ )</p>
		<p style="text-align: center;"><b>بناء</b></p>
		<p>قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقتضى بها . إخفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . هله ذلك ؟</p>



الصفحة	القاعدة	
٨٠٠	١٨١	<p>وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..</p> <p style="text-align: center;">( ت )</p> <p>تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ . تجهر . تحقيق .</p> <p>ترصد . تزوير . تضامن . تعد . تعدى على أرض الحكومة . تعويض . تفتيش . تقرير التلخيص .</p> <p>تقليد . تلبس . تموين . تنفيذ . تهريب .</p> <p style="text-align: center;">تأمينات اجتماعية</p> <p>١ - عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..</p> <p>٢ - دفع الطاعن في جريمته - عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بأنه لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدائرتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .</p> <p>إلغاء: الحكم له بإيرادا وردا يعيبه بالقصور الموجب للنقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥) ... ..</p>
٩٤٩	٢١٢	

## تبييد

١ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟

الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عند ما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٢) .. .. ١٢٩ ٥٨٣

٢ — تبييد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمها أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ لإضرارها بالدائن الحاجز .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٢) .. .. ١٩٧ ٨٧٩

٣ — المادة ١١ من قانون الحجز الإداري ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المغدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . أجازت لمندوب الحجز أن يعين حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . جواز تعيينه المدين أو الحائز حارسا إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . جواز تكليفه أيهما بالحراسة إذا كان حاضرا دون اعتداد برفضه إياها . في حالة عدم حضوره يعهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين .

امتناع الطاعن المدين عن الحراسة وإثبات مندوب المجز  
ترك المحجوزات في حراسته . منهاه على الحكم تعويله على محضر  
المجز رغم عدم حضوره وقت إجرائه وعدم توقيعها على محضره  
غير سديد .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... .. ١٩٧ ٨٧٩

راجع أيضا : نقض " نطاق الطعن " .

( القائمة رقم ١٨٦ بالصيغة رقم ٨٢١ )

### تبغ

التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤  
في شأن تهريب التبغ تضمنينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات  
تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها  
بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير  
مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء  
بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم  
حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للتهمة أو على عدم  
كفاية الأدلة على ثبوتها . هل ذلك ؟ أن المسئوليتين الجنائية  
والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات  
صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا  
على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن  
تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك  
في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب  
التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك  
الحكم بالتعويض منها .

(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... .. ١٢٢ ٥٥٤



الصفحة	القاعدة	
		<b>تجـمـهـر</b>
		١ — شروط قيام جريمة التجمهر المؤتمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
٧٢٤	١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢ — تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لنسبب سائغ في تقي قيامه .
٧٢٤	١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		<b>تحقيق</b>
		(أ) التحقيق بمعرفة مأمور الضبط القضائي
		١ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعه للواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذي يحضره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .
		مجال أعمال المادة ٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يحيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٢) ... ..
		٢ — حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عملا بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .
		قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لايقدح في سلامته .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ب) التحقيق بمعرفة النيابة العامة .
		١- استخراج اللجنة . لم يرسم القانون له إجراءات أو يحده معدة .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٢- للدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الاحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى اداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..
		٣- وجوب أن يكون إذن التفتيش واضحا محددًا بالنسبة إلى الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها . وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره . مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه . عدم اشتراط القانون شكلا معينًا لإذن التفتيش .
٧٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٤- جواز ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . كفاية ثبوت حصول الندب في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره منتدبا لذلك من رئيس النيابة كاف لاعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره قانونا .
٨٨٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٥- مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع أمور الضبط - في حالة التلبس بالجريمة - من القبض على مقترفيها وتفتيشه وتفتيش

المقعد	القاعدة	
		منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها .
٩٢٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... .. (ج) التحقيق بمعرفة المحكمة .
		١ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٢) ... .. ٢ — حق المحكمة الاستثنائية في القضاء على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع وسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .
٦٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٢) ... .. ٣ — التحقيق . كسبب لامتناع القاضي عن الحكم . ماهيته .
٩١٤	٢٠٥	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... .. ٤ — الإذن الذي يصدره القاضي بتفتيش غير المتهم أو منزلا غير منزله أو بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية . إجراءات من إجراءات التحقيق . وجوب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .
٩١٤	٢٠٥	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..



الصفحة	القائمة	ترصد
		١ — الترصد . ما يكفي لتحقيقه .
٥٥٩	١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٢ — البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٣ — سبق الاصرار والترصد في حق الطامنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محث الاصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		تزوير
		١ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى .
		المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره : عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير .
		لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . مادام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها .
٥١٨	١٤٤	(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ — الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد . شرط لقبول الطعن . هما يكونان . معا . وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما منام الآخر فيها . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي . بذاته . شروط صحته . دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه .</p> <p>أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة .</p> <p>عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير . الا على سبيل الاحتمال . مفاده . أن يكون هذا السبب مشوبا بالإبهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..</p>
١١٨	<p>١١٤</p> <p>٣ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر .</p> <p>على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .</p> <p>عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..</p>
١١٨	<p>١١٤</p> <p>٤ — عقوبة الخنثى المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي</p>

الصفحة	القاعدة	
		عددتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المسادي .
٩٤٠	٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... .. ٥ - جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . إستثناء لا يصح التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه النصوص .
٩٤٠	٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... .. ٦ - كفاية أن يكون تغيير الحقيقة في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يتخذ به بعض الناس .
٩٤٠	٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... .. ٧ - عدم جدوى النعي على الحكم عدم تحييص دفاع الطامن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
<b>تضامن</b>		
		توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... .. راجع أيضاً : عقوبة . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٦٩٦)



## تعد

١ — الركن الأدبي في جنائية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢  
 عقوبات . تحققة بتوافرنية خاصة لدى الجاني . بالإضافة  
 إلى القصد الجنائي العام . هي انتواؤه الحصول من الموظف  
 المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه  
 من أداء عمل كلف بأدائه .

٦٥٦ ١٤٨ .. .. (الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

٢ — استظهار الحكم — بعد إيراده ما يكفي لثبوت العنصر  
 المادى للجريمة — أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان  
 بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وإنهم تمكنوا  
 بما استعملوه من وسائل العنف والتعدى من بلوغ قصدهم .  
 كفايته لتوافر أركان الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧  
 مكررا ١ و ٢ عقوبات .

٦٥٦ ١٤٨ .. .. (الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

## تعدى على أرض الحكومة

المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون ٣٩ سنة ١٩٥٩ .  
 حظرها التعدى على أراضى الحكومة وتخويلها الجهات المختصة  
 حق إزالة التعديات بالطريق الإدارى .  
 قيام رجال الشرطة بالإشراف على إزالة رجال المجلس القروى  
 للتعدى بناء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة  
 ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة  
 اللازمة لردده .

٨٦٦ ١٩٥ .. .. (الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

تعريض

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" .

( القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦٠٦ )

تعويض

١ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها لاتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ إن المسؤولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .

( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ )

٢ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات

القاعدة	المادة
	<p>الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للمدعى المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات .</p> <p>قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، علة ذلك ؟ حيث يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... .. ١٤٥ ٦٤٦</p> <p>٣. — الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بيانا له .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... .. ١٦٤ ٧٣٤</p> <p>٤. — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . مادام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... .. ١٦٤ ٧٣٤</p> <p>٥. — حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالا كيديا للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه</p>



الصفحة	القاعدة	
		والنكايه به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .
٩٥٣	٢١٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		٦ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢١٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		٧ - استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيدية إجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .
٩٥٣	٢١٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
تفتيش		
" إذن التفتيش "		
إصداره .		
		١ - اشتغال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقله من مكان إلى آخر . و انتهائه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة أنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .
٦١١	١٣٧	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٢ - تقدير جدية التحريات بوكول سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المباداة

الصفحة	القاعدة	
		المخدرة غير مجزأة على خلاف ماورد بمحضر التحريات . حالة ذلك ؟ الأعمال الإجرائية محكومة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. .. ٣ — وجوب أن يكون إذن التفتيش واضحاً محدداً بالنسبة إلى الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها . وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره . مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه . عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش .
٧٨٦	١٧٧	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. ٤ — عدم تعيين إذن التفتيش اسم المأمور له بتنفيذه . لا يعيبه .
٧٨٦	١٧٧	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. ٥ — قيام أى من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش . لا يعيبه . مادام الاذن لم يعين مأموراً بعينه .
٧٨٦	١٧٧	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. ٦ — القضاء ببطلان إذن التفتيش نخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	١٧٧	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. ٧ — لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش . تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفي لتبرير إصدار الإذن قانوناً .

الصفحة	القاعدة	
		استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً احتمالية .
		قضاء الحكم ببطالان إذن التفتيش تأسيساً على أن تلك العبارة تم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسنده إلى الخطأ في تطبيق القانون .
		الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقص الإحالة .
٨٠٦	١٨٣	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..
		٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقص . لا تجوز .
٨٢٥	١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٩ - جواز نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . كفاية ثبوت حصول النذب في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره متدباً لذلك من رئيس النيابة كاف لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً .
٨٨٤	١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		"تنفيذه"
		١ - لأمور الضبط في إجراء التفتيش المندوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه .



الصفحة	القائمة	
		التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه يعتبر حاصلا منه مباشرة في حدود أمر النذب . قيام الشرطى السرى بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعثوره على عليه ثقب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح في القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر بحبيبه على المخدر في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش لا ينتفى به تحقق الإشراف .
٥٤٨	١٢٠	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. ..
		٢ — رجل الضبط القضائى . حريته في اختيار الطرف المناسب لإجراء التفتيش المأذون به من النيابة بطريقة مشمرة مادام يتم خلال المدة المحددة بالاذن .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. ..
		٣ — تفتيش الأثى بمعرفة أثى . المادة ٤٦/٢ إجراءات . متى يشترط ؟ عند ما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها . علته ؟ الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش حياتها إذا مست .
		جذب يدى الطاعنة لا ينطوى على مساس بعوراتها أو اطلاع عليها . الدفع ببطالان التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أثى في هذه الحالة . لا سند له .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. ..
٨٢٥	١٨٧	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
		٤ — الدفع ببطالان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الاذن الصادر به . من الدفع القانونية المخالطة بالواقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك

الصفحة	القائمة	
		البطلان . مسألة ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. ..
		٥ - ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم حينها . شمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها . رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك . صحيح في القانون .
٣٠٨	١٨٢	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .. ..
		٦ - تدب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٦٢٥	١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
		٧ - صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينوبانه أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الاذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر .
٨٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
		٨ - التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على تدب من النيابة العامة . خضوعه للواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الاجراءات . المحضر الذي يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .

الصفحة	القاعدة	
		<p>مجال أعمال المادة ٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير نذب من سلطة التحقيق .</p>
٩٣٦	٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..</p> <p>٩ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملا بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .</p> <p>قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر قائمة عنه . تزيد لا يقدح في سلامته .</p>
٩٣٦	٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..</p> <p>التفتيش بغير إذن .</p> <p>” في حالة التلبس “</p> <p>١ - تقديم المتهم بطاقته . طوعية واختيارا . إلى مساعد الشرطة . للتأكد من شخصيته . عبثه على مخدر داخلها . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر .</p>
٩٦٧	١٥١	<p>(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..</p> <p>٢ - تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .</p>
٩٦٧	١٥١	<p>(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..</p>



الصفحة	القائمة	
		<p>٣ — حالة التلبس . إجازتها لمأمور الضبط القضائي .  دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر  الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حدودها  القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد  في كشف الحقيقة إذا اتضح من إمارات قوية وجودها فيه .  المواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ لإجراءات .</p> <p>مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط —  في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفها وتفتيشه  وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة  إلى إذن مسبق منها .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. .. ٢٠٧ ٩٢٥</p> <p>” في حالة القبض الصحيح “</p> <p>١ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه .  قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . ما دام  يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع  ببطلان التفتيش .</p> <p>( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. ١٥٣ ٦٨٢</p> <p>٢ — تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا  لعرضه على سلطة التحقيق . أمر لازم . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. ١٥٣ ٦٨٢</p> <p>٣ — التزام من قام بالتفتيش حده . أو مجاوزته . متعلق  بالموضوع لا بالقانون .</p> <p>إقرار المحكمة لمأمور الضبط القضائي فيما اتخذه من إجراء .  عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. ١٥٣ ٦٨٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان التفتيش .
		١ — إدانة الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره باسم آخر . قصور .
٥٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) .. .. .
		٢ — عدم إثارة شيء من جدية التحريات بجملة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. .. .
		٣ — الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء بسقوط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته .
٧٥٩	١٩٨	( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. .
		٤ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش لصدور الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر بمحضر التحريات لي مطابق اسم المتهم كاملا . رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين أنه سليم خال من أي تحشير أو إضافة وقضاؤه بصحة القبض والتفتيش لتمامهما تنفيذا للإذن .. صحيح . أساسه سلامة المحكمة في تقدير القوة التدليمية لعناصر الدعوى وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها .
		استطراد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه .
٨٩٢	٢٠٠	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	تقرير التلخيص
		١ — الحكم يكمل محضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) — ٢ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره . عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير . لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . مادام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها . (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) —
٥١٨	١١٤	
		تقليد
		١ — تحديد الابتكار . مسألة فنية . العبارة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . (الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) —
٤٩٩	١١٠	
		تلبس
		١ — تقديم المتهم بطاقته . طوعية واختيارا . إلى مساعد الشرطة . للتأكد من شخصيته . عشوره على مخدر داخلها . تتوافق به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) —
٦٦٧	٥١	



الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . ما دامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش . كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .
٦٦٧	١٥١	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) — — —
		٣ — متى تكون الجريمة متلبسا بها .
		حالة التلبس . اجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في الجنايات وفي جنح حددها القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه . المواد ٣٠ و٣٤ و٣٦ و٤٧ إجراءات .
		مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفيها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها .
٩٢٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) — — —
		تموين
		١ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣ . عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة .

الصفحة	القاعدة	
		<p>وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣ عقوبات .</p> <p>ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .</p> <p>مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
٨١٦	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..</p> <p>٢ - إدانة الطاعن عن جريمة عرضة للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند ( أ ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذاً للمادة ٢/٣ عقوبات .</p>
٨١٦	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..</p> <p>٣ - جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لاصالة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تمويلية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة الخبز الإفرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصاً بإقامته أم غير مرخص .</p>
٩٦٥	٢١٤	<p>( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) ... ..</p>
		<p>تنفيذ</p> <hr/> <p>العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى : القضاء بالعقوبة والثانية : تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية العقوبة - دون استثناء - مؤداه . لا يحكم بعقوبة إلا على</p>

من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سر يان مبدأ شخصية العقوبة لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسؤوليته . حالات التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامة المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسؤولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحته للزاتة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للسنتين ١/٨٧ ، ٢٢١ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل وغرامة منفردة ستقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... .. ١٥٦ ٦٩٦

### تهريب

الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي .

(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... .. ١٧٢ ٧٧١



الصفحة	القائمة
	(ج)
	جرمة . جلب . جمارك
	جرمة
	أنواع الجرائم .
	” الجريمة المتتابعة “.
	إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدر حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار رأي شيك منها .
٦٢٧	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... .. ١٤٠
	أركان الجريمة :
	١ — تحديد الابتكار . مسألة فنية .
	العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
٤٩٩	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... .. ١١٠
	٢ — إدانة الطاعن من جريمة استعمال مقياس غير صحيح .
	واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقض الحكم وتصحيحه .
٥٧٥	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... .. ١٢٦

الصفحة	القاعدة	
		٣- الركن الأدبي في جناية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجاني . بالإضافة إلى القصد الجنائي العام . هي انتهاؤه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه .
٦٥٦	١٤٨	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... .. ٤- استظهار الحكم - بعد إرادته ما يكفي لثبوت العنصر المادى للجريمة - أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .
٦٥٦	١٤٨	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... .. ٥- قصد المساهمة في الجريمة . تحققه . بوقوعها نتيجة اتفاق المساهمين تنفيذا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها . ولولم ينشأ هذا الاتفاق إلا لحظة تنفيذ الجريمة .
٦٥٦	١٤٨	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... .. ٦- الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب سائق .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... .. ٧- مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد الأفعال المكونة للاشتراك . ودول الشريك بعد ذلك . لا تأثير له على مسئوليته

الصفحة	القاعدة	
		الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع الجريمة . من إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٨ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٩ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر .
		كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .
		كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		١٠ — ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه . ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله .
٦٨٧	١٥٤	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		١١ — الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب — وهو تعمد الكذب في التبليغ — مقتضاه : علم المبلغ علما يقينيا لا يداخله أي شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها .



الصفحة	اللائحة	
		<p>شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة في حكمها توافق هذا العلم اليقيني بطريق إلزام بدليل ينتجه عقلا .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..</p> <p>١٢ — التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . عدم استناد الحكم إلى التحريات المتضمنة لإتجار المتهم في المواد المخدرة — لا في بيان الواقعة ولا في ثبوتها . استدلاله في إدانة الطاعن بجريمة إحرار أفيون بغير قصد التعاطي أو الاتجار أو الاستعمال الشخصي بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله على عدم توافر قصد الاتجار بضالة كمية المخدر المضبوط دون الأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..</p> <p>١٣ — أخذ الحكم بالتحريات السرية التي تفيد إتجار المتهم في المواد المخدرة وتدليله على صحتها بما شهد به الضابط الذي قام بإحرائها وأن المتهم اعترف له بإحرازه المخدر بقصد الاتجار ثم نفيه بعد ذلك قصد الاتجار عن المتهم بمقولة إنه لم يقدم دليل إلتصاع على توافره . تناقض يعجز محكمة النقض عن تعرف حقيقة ما إذا كان إحرار المتهم للمخدر بقصد الاتجار أم بغير هذا القصد .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..</p> <p>١٤ — شروط قيام جريمة التجمهر المؤتمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..</p>
٦٩١	١٥٥	
٧٠٤	١٥٧	
٧٠٨	١٥٨	
٧٢٤	١٦٣	

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لتسبب سائق في نفى قيامه . ( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... .. ١٦٣ ٧٢٤
		١٦ - الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . تقيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه . ( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... .. ١٦٣ ٧٢٤
		١٧ - إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهائه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح . ( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... .. ١٦٣ ٧٢٤
		١٨ - عدم بيان الحكم أي من إشارات الحوار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة . ( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٢ ) ... .. ١٦٤ ٧٣٤
		١٩ - الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات يجب أن يكون صادرا من الموظف على أساس أن العمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية . الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبئة الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني لا تتوافر به جريمة الرشوة بل يكون جريمة النصب . مثال . ( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ ) ... .. ١٦٨ ٧٥٥

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هتك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المغلظة .
٨٣٩	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٢١ - الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون .
٨٣٩	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٢٢ - تمام الإحراز بمجرد الاستيلاء المادى على المخدر مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص .
٨٤٤	١٩١	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٢٣ - الطرق الاحتمالية في جريمة النصب . مثال لتسبيب سائح على توافرها .
٨٤٨	١٩٢	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٢٤ - الطرق الاحتمالية . من العناصر الأساسية المكونة للركن المادى لجريمة النصب . استعمالها يعتبر من الأعمال التنفيذية .
٨٤٨	١٩٢	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٢٥ - المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة . تضمينها نوعين من جرائم القواعد الدوائية (الأول) تهريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود



الصفحة	القاعدة	
		<p>فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دون مانظر لمغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها .</p> <p>( النوع الثاني ) جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد .</p> <p>لإثبات الحكم في حق الطاعنة ارتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها المتهم الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة .</p> <p>لا محل للنعي بأن ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في صداد النوع الأول من جرائم القوادة الدولية .</p>
٨٦١	١٩٤	<p>( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..</p> <p>٢٦ - تهديد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمها أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز .</p>
٨٧٩	١٩٧	<p>( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..</p> <p>٢٧ - الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كي لا يحدث تصادم ما يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥</p>
٩٢١	٢٠٦	<p>( الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) ... ..</p> <p>٢٨ - كفاية أن يكون تغيير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يتخذ به بعض الناس .</p>
٩٤٠	٢١٠	<p>( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - الطرق الاحتيالية كوسيلة نصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة في المادة ٣٣٦ عقوبات على سبيل الحصر . استخلاص محكمة الموضوع أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه مشروع حقيقى جدى حصل منه على شيك كسمسرة لا يوفر أركان جريمة النصب .
٩٥٣	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) .. .. -
		٣٠ - جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لاصلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة المخبز الإفرنجى بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته أم غير مرخص .
٩٦٥	٢١٤	( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) .. .. -
		راجع أيضا : عقوبة . القاعدتان رقم ١١٣ و ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ٧٥٩ ، ٥١٥ ) ومسئولية جنائية . ( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٦٧٢ )
		<hr/> جلب <hr/>
		المراد بجلب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس

سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد الملايس للفعل المادي غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجالب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته في الحيازة والاحتراز . الجالب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجلب استظهاره الحكم .

٥٣٩

١١٨

( الطائفة رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ )

### جـ مـ اـ رـ كـ

١ - التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزائنة في الدعوى ، الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة ، جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، و إلا ذلك ؟ أن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى ، براءة المتهم تأسيساً على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائياً في أرضه ، هو شك في أن كون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض



الصفحة	القاعدة	
		عليها دليل اسنادها وصحة نسبتها إليه ، المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .
٥٥٤	١٢٢	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
		٢ - الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي .
٧٧١	١٧٢	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..
		٣ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من يثبته في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	١٧٢	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..
( ح )		
حكم . حجز . حيازة		
حكم		
وضعه والتوقيع عليه وإصداره :		
		١ - بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . عدم مراعاة ميعاد ثمانية الأيام المنصوص عليه في المادة ٣١٢ إجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم .
٥١٨	١١٤	(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .
٥٥٢	١٢١	( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٣ - على الطاعن حتى يكون له التمسك ببطلان الحكم - لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره - أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .
٦٩٦	١٥٦	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ ) ... ..
		٤ - النعى بأن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها . استنادا إلى تحشير الرد على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل مادامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه . حلة ذلك ؟ المسودة ورقة لتحضير الحكم للمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .
٨٠٢	١٨٢	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..
		وصف الحكم :
		١ - وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي يكون طبقا لحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . مناط اعتبار الحكم حضوريا هي بحضور المتهم الجلوسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .
٦٤١	١٤٤	( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..
		٢ - حضور متهم بجرمة يجوز الحكم فيها بالحبس - جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه

الصفحة	القاعدة	
		ترافع في الدعوى . مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلاناً قانونياً . المادة ٣٩٨ ٤٠٦ ، إجراءات .
٦٤١	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..
		٣ - المادة ٢٣٩ إجراءات . مناط اعتبار الحكم حضورياً وفقاً لها أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم مذكراً مقبولاً ما دام التأجيل لجلسات متلاحقة .
٧٤٨	١٦٦	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		بياناته "بيانات الديباجة" :
		١ - الحكم بكل محضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٢ - تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص لا يجوز الادعاء بما يخالفه إلا بالطعن بالتزوير .
٦٩٦	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..
		٣ - صدور الحكم باسم الأمة . في ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتباراً من ١١ سبتمبر ١٩٧١ . الذي ينص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب . لا ينال من مقومات وجود الحكم قانوناً .
٧٤٥	١٦٥	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره . بطلان الحكم المطعون فيه .
٧٧٧	١٧٤	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٥ — محضر الجلسة . يكل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .
٧٨٩	١٧٨	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٦ — أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . الذي خلت ديباجته من إثبات أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . لا يعيب أيهما . مادام هذا البيان قد أثبت بمحضر جلسة محكمة أول درجة .
٧٨٩	١٧٨	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٧ — وجوب استكمال الحكم بذاته شروط صحته ومقومات وجوده . عدم جواز تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات .
٨٩٨	٢٠١	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) ... ..
		٧ — خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . أساس ذلك . لا يغير من ذلك اشمال محضر الجلسة على هذا البيان .
٨٩٨	٢٠١	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) ... ..
		٩ — خلو الحكم الابتدائي من بيان تاريخ صدوره يبطله . استقالة البطلان إلى الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسباب ذلك الحكم ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاته .
		علة ذلك ؟
٨٩٨	٢٠١	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		تسبيب الحكم :
		”بيانات التسبيب“
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال . بيانات التسبيب .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٦١٤	١٣٨	(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٢٢	١٣٩	(والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٢ — الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض من جريمة القذف أو السب . وجوب اشماله بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب علة ذلك ؟
٦٠٠	١٣٤	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٣ — عدم رسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٤ — حكم الإدانة . في جريمة السب العلني . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب التي بني قضاء عليها . علة ذلك ؟ إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم في هذا الشأن إلى ماورد بحضور شكوى إدارية . لا تغني .
٦٦٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥ — الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب — وهو تعمد الكذب في التبليغ — مقتضاه : علم المبلغ علما يقينيا لا يداخله

الصفحة	القاعدة	
		أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها .
		شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة فى حكمها توافق هذا العلم اليقيني بطريق الجزم بدليل ينتجه عقلا .
٦٩١	١٥٥	(الطن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) .. .. .
		٦ - بيان نص القانون الذى حكم بموجبه كل حكم بالإدانة . بيان جوهرى . أوجبه المادة ٣١٠ إجراءات . واقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . خلو الحكم منه . بطلانه .
		لا يعصم الحكم من البطلان إشارته لمادة الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام لم يفصح عن أخذه بها .
٧١١	١٥٩	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) .. .. .
		٧ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجهاك أو من ينيبه فى ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها الحكم . جزاء إقصائه . بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغنى عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	١٧٢	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) .. .. .
		٨ - عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور .
٨٣٦	١٨٩	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٩ - بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
		اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها كافة . يعيبه .
٨٣٦	١٨٩	( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		التسبيب المعيب :
		١ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها تخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير إخصائي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣٦	١١٧	( الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٢ - أخذ الحكم في تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط الشاهد ما يفيد أن تحرياته دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ثم اتهاؤه إلى أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار . تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٥٤٥	١١٩	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٣ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رضيد .
٥٧٢	١٢٥	( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة لمنطقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ خطأ في تطبيق القانون .
٥٧٥	١٢٦	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		٥ - إدانة الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان الاذن لصدوره باسم آخر . قصور
٥٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		٦ - إقامة الحكم قضاء استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أمدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . هل ذلك ؟
		الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يديها الشاهد عند ما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال ينسبها إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويتجمع فيها مقدما ما يجب دليبه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	١٢٩	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) ... ..
		٧ - اقتصار الحكم . في بيان الفاظ السب والقذف . على الإحالة إلى ماورد بعريضة المدعى المدني . دون بيان الوقائع التي اعتبرها قذفا أو العبارات التي عدّها سبا . قصور .
٦٠٠	١٣٤	( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ... ..
		٨ - عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المسادة ١/٤٠١ اجراءات . إدانة المتهم ابتداءيا بجنحة الضرب . وتأيد الحكم غيايا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنح

الصفحة	القاعدة	
		ينظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية صاحبة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	١٣٥	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. ٩ - الدفع بقياس حالة الدفاع الشرعي ، من الدفع الجوهرية . وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . هل ذلك ؟ إغفال ذلك : صيب .
٦٠٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. ١٠ - إشمال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقله من مكان إلى آخر . وإنتهاؤه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة إنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .
٦١١	١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. ١١ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الإفتئات على هذا الأصل لأية حلة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .
٦٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .. .. ١٢ - تدخل المحكمة في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو إقامة قضاها على فروض تناقض صريح روايته . لا يجوز . مثال .
٦٤٩	١٤٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٣ — حكم الإدانة . في جريمة السب العلني . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب التي بنى قضاءه عليها . حلة ذلك ؟ إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم . في هذا الشأن . إلى ما ورد بمحضر شكوى إدارية . لا تغنى .
٦٦٥	١٥٠	( الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ )
		١٤ — أخذ الحكم بالتحريات السرية التي تفيد اتجار المتهم في المواد المخدرة وتدليله على صحتها بما شهد به الضابط الذي قام بإجرائها وأن المتهم اعترف له بإحرازه المخدر بقصد الاتجار ثم نفيه بعد ذلك قصد الاتجار عن المتهم بمقولة إنه لم يقم دليل قاطع على توافره . تناقض يعجز محكمة النقض عن تعرف حقيقة ما إذا كان إحراز المتهم للمخدر بقصد الاتجار أم بغير هذا القصد .
٧٠٨	١٥٨	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ )
		١٥ — قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرط ذلك . أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .
٧١٨	١٦١	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
٧٢١	١٦٢	( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
		١٦ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . إتهام الحكم إلى نفي قصد الاتجار إستنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	١٦١	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من يليه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يفي عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٨ — اغفال الحكم بيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة انتاج و عرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبداء نتيجة التحليل و بيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند اليه في الادانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالجفاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٥	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٩ — القضاء ببطلان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٢٠ — تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقارير الطبي الشرعي في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع في مرافعته . سكوت الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولي والفني بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والإحالة .
٧٩٦	١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..

٢١ — قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة اقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إضفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . حلة ذلك ؟

وجوب أن يكون الحكم منبثاً بذاته من قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... .. ١٨١

٨٠٠

٢٢ — لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش .

تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طالب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفى لتبرير إصدار الإذن قانوناً .

استعمال عبارة "ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة" في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً احتمالية .

قضاء الحكم ببطالان إذن التفتيش تأسيساً على أن تلك العبارة تنم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذى أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في تطبيق القانون الذى يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أداتها يستوجب أن يكون مع النقص الاحالة .

(الطن رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... .. ١٨٣

٨٠٦



الصفحة	القائمة	
		<p>٢٣ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ .</p> <p>عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة .</p> <p>نصها على هدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .</p> <p>إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة .</p> <p>وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .</p> <p>بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
٨١٦	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..</p> <p>٢٤ — إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلاخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند (أ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذاً للمادة ٢/٣٠ عقوبات .</p>
٨١٦	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..</p> <p>٢٥ — الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته . دفاع جوهري . من المسائل الفنية التي يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فنياً . التفات المحكمة عن ذلك وردّها عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلاً وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك رداً ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب . هل ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل شيء آخر .</p>
٨٨٩	١٩٩	<p>(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف أداء الشهادة مرجعه محكمة الموضوع . شرط التغويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه إختياراً ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنهما كان قدره .
٩٠٦	٢٠٣	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		٢٧ — الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة إنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم ما دام لم يعرض لهذا الدفع .
٩٠٦	٢٠٣	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		٢٨ — لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقاتي كان وليد إجراء غير مشروع .
٩٠٦	٢٠٣	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		٢٩ — الحكم في الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها . يعيب المحاكمة .
		الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استناداً إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد . بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم اسباباً لطعنه .
٩١٠	٢٠٤	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٢١	١٠٦	٣٠ - عدم استظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح بتقديمه بسيارته وخلفها المقطورة . السيارة التي أمامه . قصور . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ )
٩٣٣	٢٠٨	٣١ - قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التعرض لدليله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الإستثنائي الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور والخلل بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٦ )
٩٤٥	٢١١	٣٢ - حق المحكمة في الإستناد إلى الحقائق الثابتة علميا . إقامة الحكم قضاء على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعي . خطأ . القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الحزم واليقين . مثال لدفاع جوهري في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا . (الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ )
٩٤٩	٢١٢	٣٣ - دفع الطاعن في جرمي عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بأنه لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدائرتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية . دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . إغفال الحكم له إيرادا وردا يعيبه بالقصور الموجب للنقض . (الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ )



الصفحة	القائمة	
		التسبيب غير المعيب :
		١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال .
٥٠٦	١١١	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ..
		٢ - العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بمصد دفاع غير مؤثر في دفع المسئولية الجنائية .
٥٢٦	١١٥	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
		٣ - إطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	١١٥	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
		٤ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . مثال لاستدلال سائق على سرقة بقرة .
٥٣٠	١١٦	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
		٥ - مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة .
٥٣٩	١١٨	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٦ - محكمة الموضوع : تشككها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية ما دام حكمها يفيد تحييصها الدعوى والإحاطة بالظروف وبأدلة

الصفحة	الاقاعدة	
		الاثبات والموازنة بينهما وبين أدلة النفي . إطراح الحكم لما ذكره المتهم بمحضر مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . النفي عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم . غير مسديد .
٥٥٤	١٢٢	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٧ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتم عما يضمنه في نفسه . استخلاص نية القتل موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال لاستخلاص سليم لنية القتل .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٨ - للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . مثال لاستنباط صحيح .
٥٩٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٩ - التمسك بقيام الدفاع الشرعي . الذي يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصرىحا . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم . لقيامه .
		النفي على المحكمة عدم تحدثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعي . لا يصح . ما دامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		١٠ - تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها - تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . مثال لتسبيب سائق في نفي حالة الدفاع الشرعي .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٨٥٥	١٩٣	(والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٢٢	١٣٩	<p>١١ - حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقة معتد علي اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان . مثال لاستخلاص سائح للتدليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعي .</p> <p>(العلم رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..</p>
٦٥٦	١٤٨	<p>١٢ - استظهار الحكم - بعد إirاده ما يكفي لثبوت العنصر المادي للجريمة - أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .</p> <p>(العلم رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..</p>
٦٦٧	١٥١	<p>١٣ - تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . ما دامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وبطلان التفتيش . كاف وسائح . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .</p> <p>(العلم رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..</p> <p>١٤ - العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر .</p> <p>كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .</p>



الصفحة	القاعدة	
		كونه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطاتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		١٥ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبب لاتناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		١٦ — جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المال أميرياً . أو مملوكاً لأحد الأفراد .
٦٨٧	١٥٤	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		١٧ — ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه . ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله .
٦٨٧	١٥٤	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		١٨ — تقرير الشاهد بحضور الجلسة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة لا يفيد تناقضاً مع ما حوره بحضور ضبط الواقعة من أنه قابل أحد المتهمين .
٦٩٦	١٥٦	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — توافر أركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام . عدم استلزامها قصدا خاصا من الإحراز . مثال .
٧١٤	١٦٠	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. ..
		٢٠ — التناقض الذى يعيب الحكم . تعريفه .
٧١٤	١٦٠	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. ..
		٢١ — تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هى غائبة فى الأوراق . وإيراده ما قصد إليه فى اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض .
٧١٤	١٦٠	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. ..
		٢٢ — تقدير توافر قصد التجهيز . موضوعي . مثال لتسييب سائغ فى نفى قيامه .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. ..
		٢٣ — إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحس بدون وجه حق إستنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى فى نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . واتبأؤه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. ..
		٢٤ — تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة . كفايته لتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . مجادلتهما فى ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — الضرر المستوجب للتعويض . كفاية اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بيانا له .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٦ — عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأدبى . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٧ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . مادام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٨ — خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدنى في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية مفاده . التفاته عنها .
		نعى الطاعن على الحكم عدم اعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . مادامت المحكمة قد التفتت عنها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . ومادام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول عليها في قضائه .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢٩ — رابطة السببية . انفراد قاضى الموضوع بتقدير قيامها . مادام يقيم قضائه على أسباب سائغة .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — مثال لتسبيب سائح في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣١ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لها الأثول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٢ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث . مطروحة اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلته في ذلك . لا تجوز .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٣ — الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . تستخلصها محكمة الموضوع من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بنساطر البحث . مثال .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٤ — عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائح تجريده المحكمة . مثال .
		عدم بيان الحكم أي من اطارات الجرار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد .
٧٣٤	١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
٨٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع . مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض لا تجوز .
٧٨٩	١٧٨	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٣٧ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه وشاهده . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
٧٨٩	١٧٨	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٣٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه ليس من الأدلة ، وبأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
٧٨٩	١٧٨	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
٨٣٠	١٨٨	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٣٩ — التناقض في أقوال المجنى عليه . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٧٨٩	١٧٨	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٤٠ — القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة من جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم . صحيح .
٨١٠	١٨٤	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٨٢٥	١٨٧	٤١ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراح الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . (الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
٨٢٥	١٨٧	٤٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز . (الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
٨٣٠	١٨٨	٤٣ — صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينيبانه أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
٨٣٩	١٩٠	٤٤ — الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ ، ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
٨٣٩	١٩٠	٤٥ — جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدورها عن قلبت عنه . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
٨٣٩	١٩٠	٤٦ — التناقض في أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤٧ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . ليس بلازم . شرط ذلك .
٨٣٩	١٩٠	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤٨ — حق محكمة الموضوع في استمداد اقتسامها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى .
٨٤٤	١٩١	( الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤٩ — الطرق الاحتمالية في جريمة النصب . مثال لتسبيب سائق على توافرها .
٩٤٨	١٩٢	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٥٠ — بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتمالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها . غير لازم . مادامت الجريمة قد وقعت عند حد الشروع لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه . وما دام من شأن تلك الطرق الاحتمالية أن تخمدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه .
٨٤٨	١٩٢	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٥١ — إيراد الحكم أن استعمال الطرق الاحتمالية كان من شأنه الإيهام بمشروع كاذب . لا يعيبه . مادامت الواقعة كما أثبتها - والتي لا ينازع فيها الطاعن - من شأنها الإيهام بواقعة مزورة .
٩٤٨	١٩٢	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٥٢ — تناقض الشهود في بعض التفاصيل لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته .
٨٦٦	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
٨٩٢	٢٠٠	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٨٨٤	١٩٨	٥٣ — الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء يسقط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته . ( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
٨٩٢	٢٠٠	٥٤ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش لصدور الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر بمحضر التحريات لي مطابق اسم المتهم كاملا . رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين أنه سليم خال من أي تحشير أو إضافة وقضاؤه بصحة القبض والتفتيش لتمامهما تنفيذًا للإذن . صحيح . أساسه سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها . استطراد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير . نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه . ( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
٨٩٢	٢٠٠	٥٥ — المحكمة لا تورد من الأسباب إلا ما تقيم عليه قضاؤها . لها الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه وإطراح ما عداها دون التزم ببيان العلة . ( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
٩٠١	٢٠٢	٥٦ — الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . ( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) ... ..
٩٢٥	٢٠٧	٥٧ — حالتا الإقصاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما . مثال لتسبيب غير معيب . ( الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٨ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من يليه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .
		قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لا يقدح في سلامته .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		٥٩ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢١٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		٦٠ - استخلاص الحكم في حدود سلطته التقديرية لكيفية إجراءات التقاضي وقصد الإضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .
٩٥٣	٢١٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		راجع أيضاً : اشتراك
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٦٧٢)
		وتموين
		(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ٩٦٥)
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ - إحالة الحكم في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه ما دامت أقوالها متفقة مع استند إليه منها .
٥٤٨	١٢٠	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٥٥٩	١٢٣	٢ — التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
٥٥٩	١٢٣	٣ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
٦٣٦	١٤٣	٤ — تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. ..
٧٧١	١٧٢	٥ — استطراد الحكم . خطأ . إلى أن الاشتراك كان بطريق التحريض . لا يعيبه . ما دام قد دلل على قيام الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلا سائغا . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
٦٧٢	١٥٢	٦ — الخطأ في بيان مصدر الدليل . لا يضيع أثره . ما دام له أصل صحيح في الأوراق . حق محكمة الموضوع في التعويل على قول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . والاتفات عما عداه . دون أن تلتزم ببيان العلة . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
٦٨٢	١٥٣	

الصفحة	القاعدة	
		٧ - التناقض الذي يعيب الحكم - هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . عدم استناد الحكم إلى التحريات المتضمنة اتجار المتهم في المواد المخدرة - لا في بيان الواقعة ولا في ثبوتها . استدلاله في إدانة الطاعن بجريمة إحراز أفيون بغیر قصد التعاطي أو الاتجار أو الاستعمال الشخصي بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله على عدم توافر قصد الاتجار بضالة كمية المخدر المضبوط دون الأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد . لا عيب .
٧٠٤	١٥٧	( الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ) ... ..
		٨ - عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو جيبه من آثار المخدر لا يعيبه . وجود المخدر مجردا لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجب . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة .
٧٠٤	١٥٧	( الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ) ... ..
		٩ - مثال لاستطراد مما لا يعيب الحكم في نفي تهمة القتل .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..
		حجية الحكم :
		١ - محكمة النقض : هي التي تعين من الذى يتعدى إليه أثر النقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا في الحكم بالنقض . عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦٨	١٢٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٥٦٨	١٢٤	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... ..
		٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	١٤٠	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		٤ — إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . إنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعها بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .
٦٢٧	١٤٠	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		بطلان الحكم :
		١ — بطلان الحكم إذا مضى ثلاثين يوما دون حصول التوقيع عليه . عدم مراعاة ميعاد ثمانية الأيام المنصوص عليه في المادة ٣١٢ إجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم .
٥١٨	١١٤	(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق .
		نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي . من تلقاء نفسه . الامتناع عن الحكم . ولا وقع قضاؤه باطلا . حلة ذلك ؟
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		٣ — ثبوت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		٤ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى . تصحيح محكمة ثاني درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩٤/١ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتي التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . في هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		راجع أيضا . حكم " وضعه والتوقيع عليه وإصداره " .
		(القاعدتان رقما ١٢١ ، ١٥٦ بالصحيفتين رقمي ٥٥٢ ، ٦٩٦) .

و "بيانات الديباجة" .

(القاعدتان رقما ١٧٤ و ٢٠١ بالصحيفتين رقمي ٧٧٧ ،  
٨٩٨ ) .

و "بيانات التسبيب" .

(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧١١)

### حجز

المادة ١١ من قانون الحجز الإداري ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدل  
بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . أجازت لمندوب الحجز أن يعين  
حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . جواز تعيينه المدين  
أو الحائز حارسا إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . جواز تكليفه  
أيهما بالحراسة إذا كان حاضرا دون اعتداد برفضه إياها .  
في حالة عدم حضوره يعهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة  
المحليين .

امتناع الطامن المدين عن الحراسة وإثبات مندوب الحجز  
ترك المحجوزات في حراسته . منعه على الحكم تعويله على محضر  
الحجز رغم عدم حضوره وقت إجرائه وعدم توقيعه على محضره .  
غير سديد .

(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ١٩٧ ٨٧٩

### حيازة

حق الدفاع الشرعي عن المال . ينشأ كلما وجد اعتداء  
أو خطرا اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في المادة ٢/٦٤٦  
عقوبات . ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة .

(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ١٣٦ ٢٠٦

## ( خ )

خبرة . خبز . خطأ

خبرة

راجع . اثبات " خبرة "

خبز

جريمة اقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لاصلة لها  
بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقتضيه من جرائم  
تمويلية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين  
رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة  
المخبز الا فرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن  
كون المخبز مرخصا باقامته أم غير مرخص .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ٢١٤ ٩٦٥

راجع أيضا . تعد

( القائمة رقم ١٤٨ بالصيغة رقم ٦٥٦ )

خطأ

١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل  
الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بتفسير معقب مادام  
تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .  
مثال .

(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... ١١١ ٥٠٦



الصفحة	القاعدة	
		٢ — رابطة السببية. انفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها. مادام يقيم قضاءه على أسباب سائغة . (الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
٧٣٤	١٦٤	٣ — استخلاص الحكم في حدود سلطة التقديرية لكيفية إجراءات التقاضى وقصد الاضرار منها يكفى في اثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ . (الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢)
٩٥٣	٢١٣	راجع أيضا : مرور . (القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٢١)

### (د)

دخان . دعارة . دعوى جنائية . دعوى مباشرة .  
دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفوع .

### دخان

١ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤  
في شأن تهريب التبغ تضمنيات مدنية فضلا عن كونها جزاءات  
تأديبية تكفل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها  
بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير  
مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء  
بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم  
حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها لاتهم أو على عدم  
كفاية الأدلة على ثبوتها . هل ذلك ؟ إن المسئوليتين الجنائية

الصفحة	القاعدة	
		والمدينة تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هوشك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .
٥٥٤	١٢٢	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٢ — إغفال الحكم ببيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبدائه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند إليه في الإدانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالحفاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٩	١٧٥	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
<hr/>		
دعارة		
<hr/>		
		المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة . تضمنها نوعين من جرائم القوادة الدولية . الأول : تخريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دونما نظر لمغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها . النوع الثاني : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد .

الصفحة	القاعدة	
		إثبات الحكم في حق الطاعنة إرتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها المتهم الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة لا محل للنعي بأن ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على إرتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية .
٨٦١	١٩٤	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. .. راجع أيضا : قضاة . (القاعدة رقم ٢٠٥ بالصيغة رقم ٩١٤)
		<u>دعوى جنائية</u>
		تحريكها :
		عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من يليه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	١٧٢	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. .. نظرها والحكم فيها :
		١ - صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .



الصفحة	القاعدة	
		تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملاً بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٠٥	( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢ — المادة ٢٢٢ إجراءات . مقتضاها . تمسك دفاع الطاعن بأن الدعوى الأخرى هى التى يتوقف الفصل فيها على الدعوى المطروحة — والتى أبدى فيها دفاعه كاملاً ولم يطلب إيقاف الفصل فيها حتى يفصل فى الدعوى — ليس له النهى بالإخلال بحق الدفاع .
٩٥٣	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢ ) .. .. .
		إنقضاؤها :
		١ — إصدار عدة شيكات بغير رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطاً إجرامياً واحداً لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . إنقضاء الدعوى الجنائية منها جميعاً بصدر حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها .
٦٢٧	١٤٠	( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارتها فى أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم فى إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	١٤٠	( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٢ ) .. .. .

القاعدة	المصاحفة	
		٣ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الاحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأشهرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
١٤٧	٦٥٢	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..
		٤ - القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم . صحيح .
١٨٤	٨١٠	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		دعوى مباشرة
		حق الانتجاع للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالا كيديا للإضرار بالغير .
		بوت أن قصد المدعى كان الإضرار بخصمه والنكايه به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .
٢١٣	٩٥٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		دعوى مدنية
		١ - الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية للصادرة من آخر درجة .
		وجوب أن يكون الطاعن طرفا في الحكم المطعون فيه .
		اختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده .
		انتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .
١٣٠	٥٨٧	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..

٢ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ما دامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات .  
للدعى المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات .

قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ؟ علة ذلك : حيث يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ١٤٥ ... .. ٦٤٦

٣ — للدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ١٤٧ ... .. ٦٥٢

٤ — لا صفة للدعى المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ١٦٣ ... .. ٧٢٤

٥ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفاية لتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصرو وبصيرة . مجادلتها في ذلك أمام النقض . لا تجوز .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ١٦٣ ... .. ٧٢٤



الصفحة	القاعدة	
		٦ - الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناً له .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		٧ - عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأدبى . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		٨ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		٩ - خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدنى في فترة حيز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية . مفاده : التفاته عنها .
		نعى الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . ما دامت المحكمة قد التفتت عنها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول عليها في قضائه .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		١٠ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن باشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .
٩٥٢	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - محكمة الموضوع . حقها في القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مادام حكمها يفيد منحيصها الدعوى وإحاطتها بظروفها عن بصر وبصيرة وموازنتها بين أدلة الثبوت وأدلة النفي .
٩٥٣	٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		١٢ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢١٣	(الطلب رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		١٣ - استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيفية إجراءات التقاضي وقصد الإضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج من هذا الخطأ .
٩٥٣	٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦) ... ..
		راجع أيضا : حكم . "تسبليه . تسبيل معيب" . (القاعدة رقم ١٣٤ بالصيغة رقم ٦٠٠)
		<u>دفاع</u>
		الاخلال بحق الدفاع . "مايو فره" :
		١ - وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي - والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة - في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب

الصفحة	القاعدة	
		الحكم ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . هل ذلك ؟ نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٥١١	١١٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) .. .. ٢ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة إصدار شيك بدون وصيد .
٥٧٢	١٢٥	( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) .. .. ٣ — إدانة الطاعن إستنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره باسم آخر . قصور .
٥٧٩	١٢٧	( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) .. .. ٤ — إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعنة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . لإخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم .
٥٨١	١٢٨	( الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) .. .. ٥ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . هل ذلك ؟
٥٨٣	١٢٩	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) .. .. ٦ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتداءيا بجنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . الغاء



الصفحة	القاعدة	
		في المعارضة الإستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عاهرة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	١٣٥	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) .. ..
		٧ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفع الجوهرية . وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . علة ذلك ؟ إغفال ذلك : عيب .
٦٠٦	١٣٦	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) .. ..
		٨ — إلتفات المحكمة عما تمسك به المتهم من ضرورة سماع شاهد . يعيب الإجراءات .
٦٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. ..
		٩ — التزام المحكمة الإستئنافية في تحييص الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الإساءة لمركز المتهم المستأنف وحده — بمراعاة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات — من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانونى ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التى عاقبته عنها محكمة أول درجة إلى تهمة السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .
٧١١	١٥٩	( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ ) .. ..
		١٠ — سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا مع أخذها في حكمها بقول أحدهم كشاهد ضد اثنين منهم . إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٧٦٥	١٧٠	( الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ — تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للاخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٢ — إغفال الحكم بيان وزن عبوات المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبدائه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند إليه في الإدانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالهفاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٩	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٣ — إصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر . دون الإفصاح في الحكم من علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٧٨٣	١٧٦	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		١٤ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٥ — المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧ إجراءات .
٧٩٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) .. ..
		١٦ — ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
٧٩٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) .. ..
		١٧ — تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي الشرعي في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع في مرافعته . صكوت الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولي والفني بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والاحالة .
٧٩٦	١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .. ..
		١٨ — الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته . دفاع جوهرى . من المسائل الفنية التي يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فنيا . التفات المحكمة من ذلك ورددها عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . علة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والقدرة على التحدث بتعقل شيء آخر .
٨٨٩	١٩٩	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٩ - قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التعرض لدليله .
		القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٠٨	( الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) ... ..
		٢٠ - حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا . إقامة الحكم قضاءه على ما رآه أحد علماء الطب الشرعي . خطأ .
		القضاء بالادانة . وجوب بنائه على الحزم واليقين . مثال لدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .
٩٤٥	٢١١	( الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) ... ..
		٢١ - دفع الطاعن في جريمته - عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بأنه لامزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدائرتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الحكم له لإرادا وردا يعيبه بالقصور الموجب للنقض .
٩٤٩	٢١٢	( الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ ) ... ..
		”مالا يوفره“ :
		١ - محكمة ثانى درجة . تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب

الصفحة	القاعدة	
		سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعهم أمامها . لا إخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) .. .. .
٥٠٦	١١١	٢ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل ( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. .. .
٥١٨	١١٤	٣ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم . ( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. .. .
٥٣٠	١١٦	٤ — سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . النعي على الحكم في خصوص مقارنة أجزائها المحكمة بين الطاعنين وآخر في حضور المدافع ههما ودون اعتراض منهما أو منه . لا يجوز . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
٥٥٩	١٢٣	٥ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا يستوجب من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
٥٥٩	١٢٣	

الصفحة	القاعدة	
		٦ - التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصرىحا . أو أن ترشح الواقعة كما أثبتتها الحكم . لقيامه .
		النعى على المحكمة عدم تحدثها عن انتهاء حالة الدفاع الشرعى لا يصح . مادامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	١٣٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٧ - كفالة حرية الدفاع . بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع . مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة .
٦٦١	١٤٩	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٨ - حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقديم مذكرات . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدى فى مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه .
٦٦١	١٤٩	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٩ - الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . وأنه على محكمة ثانى درجة تدارك ما قد يقع من خطأ فى ذلك . قيدا ذلك : ألا يكون سماع الشاهد متعذرا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .
٦٦١	١٤٩	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١٠ - ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة . بسماع شهود . مفاده : نزوله من سماعهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة



الصفحة	القاعدة	
		المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود . النعى بعدم سماعهم . لا يقبل .
٦٦١	١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١١ — الدفاع الموضوعي . كفاية أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة . ردا عليه .
٦٦٧	١٥١	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١٢ — إثبات الحكم وقوع جريمة القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته ردا على ما أثاره الطاعن عن إعفائه من المسؤولية الجنائية . المادة ٤٨ عقوبات .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١٣ — الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١٤ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو جيبه من آثار المخدر . لا يعيبه .
		وجود المخدر مجردا لا يلزم منه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة .
٧٠٤	١٥٧	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..
		١٥ — خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية مفاده : التفاته عنها .

الصفحة	القاعدة	
		نعى الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . ما دامت المحكمة قد التفتت عنها بنحو مدونات الحكم من الإشارة إليها . ومادام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد مول عليها في قضائه .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... .. ١٦ — الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن . حضوره الجلسات المتعاقبة التي نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه حجز الدعوى للحكم . اعتباره متنازلا عن طلبه .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... .. ١٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... .. ١٨ — عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوما . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
٧٥٢	١٦٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦١	١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٢٠ — مشول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض . حلة ذلك ؟ احتياج الدفاع لتحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٨٧٩	١٩٧	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٢١ — الدفع بتلقيق التهمة موضوعي لا تلازم المحكمة بالرد عليه استقلالاً . كفاية أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت السائغة المرتدة إلى أصول ثابتة في الأوراق . كفاية ذلك للالتفات من طلب الاطلاع على قضية إثباتاً لتلقيق التهمة .
٨٩٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٢٢ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالاً . قضاؤها بالإدانة استناداً إلى الأدلة التي ساقها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون التزام ببيان العلة .
٨٩٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٢٣ — الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل ردّاً خاصاً .
٩٠١	٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢٤ — النعى على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتسك به . غير جائز .
٩٠١	٢٠٢	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) ... ..
		٢٥ — الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه . تعريفه . مثال .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		٢٦ — عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٩٤٠	٢١٠	(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		٢٧ — المادة ٢٢٢ إجراءات مقتضاها . تمسك دفاع الطاعن بأن الدعوى الأخرى هى التى يتوقف الفصل فيها على الدعوى المطروحة — والتى أبدى فيها دفاعه كاملاً ولم يطلب إيقاف الفصل فيها حتى يفصل فى الدعوى — ليس له النعى بالاختلال بمحق الدفاع .
٩٥٣	٢١٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		<hr/>
		دفاع شرعى
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى"
		<hr/>
		دفع
		"الدفع ببطلان التفتيش" .
		١ — إدانة الطاعن استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان الإذن لعمدوره باسم آخر . قصور .
٥٧٩	١٢٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تهيئدا لعرضه على سلطة التحقيق . ما دام يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسيب سائق في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .
٦٨٧	١٥٤	(العلم رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٣ - تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تهيئدا لعرضه على سلطة التحقيق . أمر لازم . أساس ذلك ؟
٦٨٧	١٥٤	(العلم رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٤ - التزام من قام بالتفتيش حده . أو مجاوزته . متعلق بالموضوع لا بالقانون . إقرار المحكمة بمأمور الضبط القضائي فيما اتخذ من إجراء . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٦٨٧	١٥٤	(العلم رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٥ - الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . علة ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	١٦٩	(العلم رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٦ - تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى - المادة ٦/٤ إجراءات . متى يشترط ؟ عندما يكون التفتيش في المواضع الجسائية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . علته : الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست .

الصفحة	القاعدة	
		جذب يدي الطاعنة لا ينطوي على مساس بعوراتها أو اطلاع عليها . الدفع ببطلان التفتيش لعدم إحرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة لا سند له .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..
		٧ - عدم إثارة شيء عن جدية التحريات بجلسة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..
		٨ - تقدير جدية التحريات . موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بمحضر التحريات . هل ذلك ؟ الأعمال الإجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..
		٩ - ولاية ضبط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة . إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم عينها . شمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها . رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك . مصحح في القانون .
٨٠٢	١٨٢	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينوب عنه أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . ما دام الإذن لم ينص صراحة على أن لا يتفرد أحدهما دون الآخر .
٨٣٠	١٨٨	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		١١ - وجوب تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى . عندما يكون مكان التفتيش من المواقع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . المادة ٤٦ إجراءات .
٨٢٥	١٨٧	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		١٢ - ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	١٨٧	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		١٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٨٢٥	١٨٧	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		١٤ - الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء يسقط الحق في هذا الدفع لعدم اثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته .
٨٨٤	١٩٨	( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش لصدور الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر بمحضر التحريات لي مطابق اسم المتهم كاملا . رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين أنه سليم خال من أى تحشير أو اضافة وقضاؤها بصحة القبض والتفتيش لتمامهما تنفيذا للإذن . صحيح . أساسه سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليمية لعناصر الدعوى وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها .
		استطرد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير . نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه .
٨٩٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		١٦ — عدم جواز اثارة الدفع ببطلان اجراءات الضبط . لأول مرة أمام النقض .
٩٦٥	٢١٤	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
		راجع أيضا : تاليس (القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٦٦٧)
		”الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى“
		١ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال . عدم اشتراط ايراده بصريح لفظه وبعبارته المألوفة . كفاية أن يكون الدفاع المبدى بجلسة المحاكمة مفاده التمسك به .
٦٠٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
		٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفوع الجوهرية . وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . علة ذلك ؟ افعال ذلك عيب .
٦٠٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصريحا . وأن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم . لقيامه . النعى على المحكمة عدم تحدثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى . لا يصح . ما دامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	١٣٨	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... .. راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى" ( القاعدة رقم ١٣٩ بالصيغة رقم ٦٢٢ )
		"الدفع باستحالة الرؤية" الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		"الدفع بتلفيق التهمة" الدفع بتلفيق التهمة موضوعى . لا تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً . كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة المرتدة إلى أصول ثابتة فى الأوراق . كفاية ذلك للالتفات من طلب الإطلاع على قضية إثباتا لتلفيق التهمة .
٨٣٠	١٨٨	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
٨٩٢	٢٠٠	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
		"الدفع بشيوع التهمة" الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعى لا يستأهل ردا خاصا .
٩٠١	٢٠٢	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		”الدفع ببطلان الاعتراف“
		الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته . موضوعي .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		”الدفع باكراه المتهم“
		عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد اكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦١	١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		”الدفع باكراه الشاهد“
		الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه دفع جوهرى . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم ما دام لم يعرض لهذا الدفع .
٩٠٦	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		”الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل“
		الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته دفاع جوهرى . من المسائل الفنية التي يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فنيا . التفات المحكمة عن ذلك ورددها عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . علة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل شيء آخر .
٨٨٩	١٩٩	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>”الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة“</p> <p>مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة .</p>
٥٣٩	١١٨	<p>(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. ..</p> <p>”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها“</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .</p>
٦٢٧	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .. ..</p> <p>”الدفع ببطلان الحكم“</p> <p>ثبوت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٩١٤	٢٠٥	<p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ..</p> <p>راجع أيضا : تأمينات اجتماعية</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ٩٤٩)</p>
<p>( ذ )</p>		
<p>ذخيرة</p>		
<p>راجع : قتل عمد .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦١٤)</p>		

الصفحة	المادة	
		( ر )
		رابطة السببية . رد اعتبار . رد القضاة . رشوة
		رابطة السببية
		١ — إثبات تقرير الصفة التشريعية لحدوث وفاة المجنى عليه من اصاباته — التي أحدثها الطاعنان — مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في أحداث الوفاة . صحيح في تقدير مسئوليتهم ومسؤولتهما معا عن جناية الضرب المفضي إلى الموت وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه .
٦٣٦	١٤٣	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. ..
		٢ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدره على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . مادام قد بين أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		٣ — رابطة السببية . انفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها . ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		٤ — مثال لتسبب سائغ في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		راجع أيضا : مرور .
		( القاعدة رقم ٢٠٦ بالمصحفة رقم ١٢١ )



الصفحة	القاعدة	رد اعتبار
		<p>مقتضى المادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام . التطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة .</p> <p>قانون الأسلحة لم يورد نصا يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..</p>
٨٧٣	١٩٦	
		<p>رد القضاة</p> <p>١ - وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ إجراءات . أساسه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..</p> <p>٢ - الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق .</p> <p>نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي . من تلقاء نفسه . الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا . هله ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..</p>
٩١٤	٢٠٥	
٩١٤	٢٠٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>رشوة</b></p> <p>الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقاً للادة ١٠٣ مكرراً          عقوبات يجب أن يكون صادراً من الموظف على أساس أن العمل          الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو الامتناع عنه هو من أعمال          وظيفته الحقيقية .</p> <p>الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبئة الصلة بالوظيفة          التي يشغلها الجاني لا تتوافر به جريمة الرشوة بل يكون جريمة          النصب . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. .. ١٦٨ ٧٥٥</p>
		<p><b>( س )</b></p> <p>سب وقذف . سبق إصرار . سرقة . سلاح . سيارات .</p>
		<p><b>سب وقذف</b></p> <p>١ — الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض عن جريمة القذف          أو السب . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ القذف          أو السب . حلة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) .. .. ١٣٤ ٦٠٠</p> <p>٢ — اقتصار الحكم . في بيان ألفاظ السب والقذف .          على الإحالة إلى ما ورد بعريضة المدعى المسمى . دون بيان          لوقائع التي اعتبرها قذفاً أو عبارات التي عدها سبا . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) .. .. ١٣٤ ٦٠٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حكم الإدانة . في جريمة السب العلني . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب التي بني قضاءه عليها . علة ذلك ؟ إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم في هذا الشأن . إلى ما ورد بمحضر شكوى إدارية . لا تغني .
٦٦٥	١٥٠	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
سبق لإصرار		
		١ — سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضي له من وقائع خارجية .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. .. .
		٢ — البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. .. .
		٣ — توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
		٤ — القصد الجنائي . وسبق الاصرار . لاتلازم بينهما . توافر القصد الجنائي مع انتفاء الاصرار السابق . جائز قانونا . سبق الاصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		٥ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبيب لاتناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الاصرار .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
سرقه		
		١ — الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد ارادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب مائع .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		٢ — اثبات الحكم ووقوع جريمتي القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته ردا على ما أثاره الطاعن من اعفائه من المسؤولية الجنائية . المادة ٤٨ مقوبات .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .
		٣ — على السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامى . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلام شريكا . ولولم يكن يعلم به .
٦٧٢	١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وايسر مخالفة حملة لقانون الأسلحة والذخائر .</p> <p>كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حملة على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .</p> <p>كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا امتثلت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية . أن حملة كان لمناسبة السرقة .</p>
٦٧٢	١٥٢	<p>( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..</p> <p>٥ - التزام المحكمة الإستئنافية في تحييص الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده - بمراعاة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات . من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التي عاقبته عنها محكمة أول درجة إلى تهمة السرقة . اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .</p>
٧١١	١٥٩	<p>( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ ) .. ..</p>
		<p>٦ - لاصفة للدعي المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .</p>
٧٢٤	١٦٣	<p>( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..</p>
		<p>راجع أيضا : تحقيق</p> <p>( القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٣٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	سلاح
٥١٥	١١٣	١ - جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح . وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥٤ سنة ١٩٥٨ . إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها . (الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
٦٧٢	١٥٢	٢ - حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . مريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به . (الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٧٢	١٥٢	٣ - العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر . كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة . كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة . (الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)



الصفحة	القاعدة	
		٤ - مقتضى المادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تقطع إلا بصدر حكم لاحق لا مجرد الاتهام . التطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لتاريخ الواقعة .
		قانون الأسلحة لم يورد نصا يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .
٨٧٣	١٩٦	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
		راجع أيضا : قتل عماد
		( القاعدة رقم ١٣٨ بالصيغة رقم ٦١٤ )
		<hr/>
		سيارات
		<hr/>
		١ - إدانة الطاعن من جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٧٥	١٢٦	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		٢ - الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا لا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
٩٣١	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٢١	٢٠٦	٣ - عدم استظهار الحكم بكيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح بتقديمه بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي أمامه . قصور . ( الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ )
(ش)		
شروع . شريك . شهادة مرضية . شهود . شيك بدون رصيد		
شروع		
٨٤٨	١٩٢	١ - الشروع في جريمة النصب . تحققه بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . لا يؤثر فيه . كشف المجنى عليه للاحتيال أو تشككه في أمره وامتناعه عن تسليمه المال . ( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ )
٨٤٨	١٩٢	٢ - بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها . غير لازم . مادامت الجريمة قد وقعت منذ حد الشروع لسبب لادخل لإرادة الجاني فيه . وما دام من شأن تلك الطرق الاحتيالية أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه . ( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ )
شريك		
راجع : اشتراك .		

الصفحة	القائمة	شهادة مرضية
		١ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستئنافية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير اختصاصي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣٦	١١٧	( الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. ٢ - كون المرض الذي تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعده عن تقديمها أو الاتصال بحامييه لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٦٣٠	١٤١	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ ) .. .. ٣ - القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف . دفاع موضوعي . مثول الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وإمساكه عن إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه . إثارته من بعد لأول مرة أمام النقض . لا تقبل .
٨٢١	١٨٦	( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. .. ٤ - المرض . من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف في الميعاد .
٩٣٣	٢٠٨	( الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التعرض لدليله .
		القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٠٨	(الطنن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		<hr/> شهود <hr/>
		راجع : إثبات "شهود"
		<hr/> شيك بدون رصيد <hr/>
		١ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٥٧٢	١٢٥	(الطنن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... ..
		٢ — إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .
٦٢٧	١٤٠	(الطنن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم . صحيح .
٨١٠	١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		(ض)
		ضرب . ضرر
		ضرب
		” ضرب بتسيط ”
		راجع : ضرب ” أحدث عاهة ”
		” ضرب أحدث عاهة ”
		١ — اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٢ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتدائيا بمنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنح

الصفحة	القاعدة	
		بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عاهة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	١٣٥	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... .. ٣ — عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوما . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
٧٥٢	١٦٧	(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... .. ” ضرب أفضى إلى موت “ ١ — اثبات تقرير الصفة التشريحية لحدوث وفاة المجنى عليه من إصاباته — التي أحدثها الطاعنان — مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في أحداث الوفاة صحيح في تقدير مسئوليتهما ومساءلتهما معا عن جناية الضرب المفضى إلى الموت وفي اثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة فأثبت حدوث بموت المجنى عليه .
٦٣٦	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... .. ٢ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتت المحكمة . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب تقضيه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	ضرر
		١ — الضرر المستوجب للتعويض . كفاية اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناته .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٢ — عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأدبى . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٣ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . مادام قديين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
		٤ — حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً . للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والشكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب اساءة استعمال الحق .
٩٥٣	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢ ) .. .. .
		٥ — تقدير ثبوت الضرر موضوعى من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٩٥٣	٢١٣	٦ - استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيدية إجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في اثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ . ( ملان رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) ... ..

### ( ط )

#### طعن

#### ”الصفة في الطعن“

١ - الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه .  
اختصاص المستول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده .  
اتقاء صفة المستول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستثنائي بطريق النقض .

( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) ... .. ١٣٠ ٥٨٧

٢ - لا صفة للمدعي المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .

( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... .. ١٦٣ ٧٢٤

#### ”المصلحة في الطعن“

١ - لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار ثبوت القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... .. ١٢٣ ٥٥٩

الصفحة	القائمة	
		٢ - انتفاء المصلحة في النعي على الحكم عدم رد الواقعة إلى وصفها القانوني السليم . ما دام قد قضى بالبراءة استنادا إلى عدم ثبوت الواقعة .
٥٩٣	١٣٢	( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) .. ..
		٣ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم من رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) .. ..
		٤ - عدم جدوى النعي على الحكم عدم تخصيص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بذبح حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	٢١٠	( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) .. ..
		راجع أيضا : اثبات " بوجه عام "
		( للقائمة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٨٤٤ )
		" نطاق الطعن "
		١ - التعرض في الطعن بالنقض - الوارد على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - للحكم الحضورى الاعتبارى أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده . غير مقبول .
٧٤٨	١٦٦	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم من رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان وارداً على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..
		٣ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً . وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلاً . أساس ذلك .
٨٢١	١٨٦	( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		” ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ العبرة في قبول الطعن : بالوصف الذي رفعت به الدعوى أصلاً دون الوصف الذي تقضى به المحكمة . مثال .
٥٧٥	١٢٦	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		” الطعن بالنقض “
		١ — التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي من الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن عذراً قهرياً يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .
٥٩٠	١٣١	( الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ... ..
		٢ — أسباب الطعن بالنقض . وجوب ايداعها في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٣٠	١٤١	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣١ ) ... ..

٣ — كون المرض الذي تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد ايداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحاميها لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

٦٣٠ ١٤١ .. .. (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) .. ..

”الطعن بالتزوير“ .

١ — الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . ايداع الأسباب في الميعاد . شرط لقبول الطعن . هما يكونان . معاً . وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي . بذاته . شروط صحته . دون تكامله بوقائع أخرى خارجة عنه .

أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة .

عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير . إلا على سبيل الاحتمال . مفاده . أن يكون هذا السبب مشوباً بالإبهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .

٥١٨ ١١٤ .. .. (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..

٢ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر .

على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدلائل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
		٣ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى .
		المسادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره : مدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير . لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . ما دام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
( ظ )		
ظروف مشددة . ظروف مخففة		
ظروف مشددة		
		١ — سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضى له من وقائع خارجية .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٢ — الترصد . ما يكفي لتحقيقه .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٣ — البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستتبعه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح وايسر بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر .
		كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .
		كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطاتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٥ — القصد الجنائي . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . موافق القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا . سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٦ — المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هناك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المغلظة .
٨٣٩	١٩٠	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٧ — الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون .
٨٣٩	١٩٠	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..

## ظروف مخففة

جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب  
المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . استثناء لا يصح  
التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه النصوص .

(العلن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ٢١٠ ٩٤٠

(ع)

عاهة . عقوبة . عمل

عاهة

راجع : ضرب "أحدث عاهة"

عقوبة

"شخصية العقوبة وتنفيذها"

العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى : القضاء بالعقوبة  
والثانية : تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية  
العقوبة — دون استثناء — مؤداها : لا يحسمكم بعقوبة إلا على  
من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجرائم الجنائية بتعدد  
المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سرعان مبدأ شخصية العقوبة .  
لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات  
التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع

على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسؤولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحسب الخزانة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للسنتين ١/٨٧ ، ٢٢١ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة ستقوم الدولة بتخصيها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .

( الملحق رقم ٤٨ لسنة ٤٢ — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ )

٦٩٦

١٥٦

”أنواع العقوبات“ .

العقوبة التكميلية .

١ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنينات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك ؟ ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ أن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معاً إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيساً على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبئت تلقائياً



الصفحة	القاعدة	
٥٥٤	١٢٢	<p>في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .</p> <p>(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)</p> <p>٢ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج الساحة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .</p> <p>بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
١١٦	١٨٥	<p>(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p> <p>”تطبيق العقوبة“</p> <p>١ - جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح . وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥٦ لسنة ١٩٥٨ . إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .</p> <p>(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)</p>
٥١٥	١١٣	<p>٢ - إدانة الطامن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .</p>
٥٧٥	١٢٦	<p>(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٢٦	١١٥	<p>٣ - اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .</p> <p>( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..</p>
٧٥٩	١٦٩	<p>٤ - إدانة الحكم للطاعة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ١/٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعة طبقاً للمادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..</p>
٨٠٠	١٨١	<p>٥ - قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . علة ذلك ؟</p> <p>وجوب أن يكون منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .</p> <p>( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..</p>
٨٣٩	١٩٠	<p>٦ - المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هتك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المخالفة .</p> <p>( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ — الفرائش بالمدرسة التي يتاقى فيها المجنى عليه تعليمه . اعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وأعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون .
٨٣٩	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٨ — عقوبة الجنحة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي عدتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادى .
٩٤٠	٢١٠	(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		٩ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . استثناء لا يصح التوسع فيه بادخال وقائع لم ترد في هذه النصوص .
٩٤٠	٢١٠	(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		١٠ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .
		إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . صحيح .
٩٢٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..



الصفحة	القائمة	
		”العقوبة المبررة“
٥٥٩	١٢٣	١ — لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٩٤٠	٣١٠	٢ — عدم جدوى النعي على الحكم عدم تخصيص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . (الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		”عقوبة الجرائم المرتبطة“
٨٥٥	١٩٣	١ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد . (الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٩٢٥	٢٠٧	٢ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه . إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . صحيح . (الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

## ”الإعفاء من العقوبة“

حالتا الإعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .  
(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) .. ..

٩٢٥

٢٠٧

## عمل

١ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين (الأولى) القضاء بالعقوبة و (الثانية) تنفيذها : مرحلة القضاء بالعقوبة . يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون استثناء — مؤداه : لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة . الأصل سر يان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحجة للخزانة العامة . من قبيل ذلك . التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للمادتين ١/٨٧ ، ٢٢١ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة ستقوم الدولة بتحويلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .

٦٩٦

١٥٦

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) .. ..

٢ — عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطامن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور .

( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. .. ١٨٩ ٨٣٦

### ( غ )

#### غرامة

١ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين ( الأولى ) القضاء بالعقوبة و ( الثانية ) . تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة . يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون استثناء — مؤداه : لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سر يان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئولته . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحته للخزانة العامة . من قبيل ذلك . التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للمادتين ١/٨٧ ، ٢٢١٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة



الصفحة	القاعدة	
		منفردة ستقوم الدولة بتخصيصها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .
٦٩٦	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢ - قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . حلة ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .
٨٠٠	١٨١	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٢) ... ..
(ف)		
فاعل أصلي		
		١ - توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لل مادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعيانا من بينهما أو غير معلوم.
٥٥٩	١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٢) ... ..
		٢ - كفاية مساهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . لاعتباره فاعلا أصليا فيها .
٦٥٦	١٤٨	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ... ..

٣ — إثبات الحكم أن الطاعن ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبز إلى الطريق العام . واستظهاره أن ذلك كان بقصد منع المحنى عليهم من أداء عمل كلفوا به . كفايته لاعتباره فاعلا أصليا .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ١٤٨ .. .. ٦٥٦

راجع أيضا : مرقعة .

( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيحة رقم ٦٧٢ )

### ( ق )

قانون . قبض . قبض وحبس بدون وجه حق .  
قتل خطأ . قتل عمد . قدر متيقن . قرائن .  
قرارات وزارية . قصد جنائي . قضاة . قواعد  
دولية . قوة الأمر المقضى . قوة القاهرة .

### قانون

” تفسيره “ .

١ — الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ١١٠ .. .. ٤٩٩

٢ — مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ :  
هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضةها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ١١٠ .. .. ٤٩٩

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - المراد بجلب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد الملابس للفعل المادي غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التماطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته في الحياة والاحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجلب استظهره الحكم .</p>
٥٣٩	١١٨	<p>(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..</p> <p>٤ - إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .</p>
٥٧٥	١٢٦	<p>(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... ..</p> <p>٥ - العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين . الأولى : القضاء بالعقوبة والثانية : تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية العقوبة - دون استثناء - مؤداه . لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .</p> <p>مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سر يان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على</p>



الصفحة	القاعدة	
		سبيل الحصر و بالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحسب الخزانة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقا للمادتين ١/٨٧ ، ٢٢١٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة ستقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .
٦٩٦	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..
		٦ - شروط قيام جريمة التجمهر المؤتممة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .
٧٢٤	١٦٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٧ - الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها للمسئولية عن الموظف العام إذا حصلت نيته وارتمكب فعلا ، تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .
٧٢٤	١٦٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٨ - إجراءات الإعلان عملا بالمادة ٢٣٤ إجراءات . تمامها بالطرق المقررة في قانون المرافعات . تفصيل ذلك .
٨١٠	١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢) ... ..
		٩ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم من جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج

الصفحة	القاعدة	
		السلخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات ولو كانت تلك اللخوم صالحة للاستهلاك . مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٨١٦	١٨٥	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... .. ١٠ - إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللخوم استناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذاً للمادة ٢/٣٠ عقوبات .
٨١٦	١٨٥	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... .. ١١ - المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة . أضمتها نوعين من جرائم القواعد الدوائية : الأول : تخريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . - إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دونما نظر لمغادرة المحنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها . النوع الثانى : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المحنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد . إثبات الحكم فى حق الطاعنة ارتكابها جريمة النوع الثانى من اصطحابها المتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة . لا محل للنزاع بأن ما قارنته لا يعد من ضروب التخريض على ارتكاب الفحشاء الذى يدخل فى عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية .
٨٦١	١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ — المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون ٣٩ سنة ١٩٥٩ . حظرها التعدي على أراضى الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإدارى .</p> <p>قيام رجال الشرطة بالإشراف على إزالة رجال المجلس القروى للتعدي بناء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .</p>
٨٦٦	١٩٥	<p>( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..</p> <p>١٣ — مقتضى المادتين ٥٥٢، ٥٥٠ إجراءات . المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق لا يجزى الاتهام . التطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة فى السابقة حتى تاريخ الحكم فى الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة .</p> <p>قانون الأسلحة لم يورد نصا يودى إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .</p>
٨٧٣	١٩٦	<p>( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..</p> <p>١٤ — الحالات التى يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضى بعمل من أعمال التحقيق .</p> <p>نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضى من تلقاء نفسه . الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا .</p> <p>عله ذلك ؟</p>
٩١٤	٢٠٥	<p>( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		١٥ - حالتا الإعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .
٩٢٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		١٦ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .
		إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . مكتبيح .
٩٢٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		١٧ - التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعه للواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذي يحضره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .
		بمجال أعمال المادة ١٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..
		١٨ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملا بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .
		قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لا يقدح في سلامته .
٩٣٦	٢٠٩	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٤٠	٢١٠	١٩ — كفاية أن يكون تغيير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يتخذ به بعض الناس . ( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ )
٩٤٠	٢١٠	٢٠ — عقوبة اللجنة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي عدتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادي . ( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ )
٩٤٠	٢١٠	٢١ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . استثناء لا يصح التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه النصوص . ( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ )
٩٤٠	٢١٠	راجع أيضا : قضاة . ( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ٩١٤ )
<hr/> <b>قبض</b> <hr/>		
٦٨٢	١٥٣	١ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا ل عرضه على سلطة التحقيق . مادام يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان التفتيش . ( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ )
		٢ — حالة التلبس . إجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي

النافذة	النافذة	
		<p>توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حدودها القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفتيش في كشف الحقيقة إذا اتضح من امارات قوية وجودها فيه . المواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ إجراءات .</p> <p>مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفيها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها .</p> <p>(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... .. ٢٠٧ ٩٢٥</p>
		<p><b>قبض وحبس بدون وجه حق</b></p> <p>إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . واتهاؤه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... .. ١٦٣ ٧٢٤</p>
		<p><b>قتل خطأ</b></p> <p>١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢/٤/١٩٧٢) ... .. ١١١ ٥٠٦</p>



الرقعة	القاعدة	
		٢ — مثال لتسبب سائق في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣ — تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات، هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	١٧١	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..
		٤ — الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذه قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .
٩٢١	٢٠٦	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..
		٥ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب عليه إنتفاء أحد أركان جريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .
٩٢١	٢٠٦	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..
		٦ — عدم استظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح بتقديمه بسيارته وخلفها المقطورة . السيارة التي أمامه . قصور .
٩٢١	٢٠٦	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علمياً . إقامة الحكم قضاءه على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعي . خطأ . القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين . مثال لدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا . ( الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) .. .. ٢١١ ٩٤٥
		<b>قتل عمد</b>
		١ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه . استخلاص نية القتل موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال لاستخلاص سليم لنية القتل . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. ١٢٣ ٥٥٩ ( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) .. .. ١٣٨ ٦١٤ ( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨ ) .. .. ١٥٢ ٦٧٢
		٢ - لا مصلحة للطاعنين في النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. ١٢٣ ٥٥٩
		٣ - سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل

الصفحة	القاعدة	
		التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
		٤ — استخلاص نية القتل . موضوعي .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
		٥ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبيب لا تناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
		٦ — مثال لاستطراد مما لا يعيب الحكم في نفي تهمة القتل .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. .. .
		٧ — تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات — هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	١٧١	( الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. .. .
		٨ — الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان وارداً على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين



الصفحة	القاعدة	
٧٩٦	١٨٠	والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . (الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .. .. راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة ٥٣٠)
		<u>قدر متيقن</u>
٥٢٦	١١٥	اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابات . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للسادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
		<u>قرائن</u>
		راجع : إثبات " قرائن "
		<u>قرارات وزارية</u>
		راجع : تموين . (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ٩٦٥)
		ومرور . (القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ٩٢١)

الصفحة	القاعدة	قصد جنائي
		١ - المراد بحجب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلا عن هذا القصد الملابس للفعل المآدى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المنهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجالب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته في الحياة والإحراز . الجالب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجالب استظهاره الحكم .
٥٣٩	١١٨	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٢ - لا مصلحة للطاعنين في الدعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
		٣ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتم عما يضمه في نفسه . استخلاص نية القتل موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال لاستخلاص سليم لنية القتل .
٥٥٩	١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ..
٦١٤	١٣٨	(والطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
٦٧٢	١٥٢	(والطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - الزكن الأدبى فى جنابة المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ حقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجانى . بالإضافة إلى القصد الجنائى العام . هى انتواؤه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه .
٦٥٦	١٤٨	( القانون رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
		٥ - القصد الجنائى . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافر القصد الجنائى مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا . سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الاعتداء على النفس .
٦٧٢	١٥٢	( القانون رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
		٦ - استخلاص نية القتل . موضوعى .
٦٧٢	١٥٢	( القانون رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
		٧ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبيب لا تناقض فيه فى خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	١٥٢	( القانون رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. ..
		٨ - تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هى قائما فى الأوراق . وإيراده ما قصد إليه فى اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض .
٧١٤	١٦٠	( القانون رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
		٩ - توافر أركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتحقيق الفعل الماذى والقصد الجنائى العام . عدم استلزامها قصدا خاصا من الإحراز . مثال .
٧١٤	١٦٠	( القانون رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .
٧١٤	١٦٠	( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..
٧١٨	١٦١	( والطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..
٧٢١	١٦٢	( والطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..
		١١ - لإثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	١٦١	( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..
		١٢ - الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..
		١٣ - لإثبات الحكم حسن نية المتهم بالحس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهاؤه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	قضاة
		١ — النائب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفة أو ينخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي لمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها . القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين . الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .. ..
		٢ — وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ إجراءات . أساسه .
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ..
		٣ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق .
		نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي من تلقاء نفسه الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا . حالة ذلك ؟
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ..
		٤ — التحقيق . كسبب لامتناع القاضي عن الحكم . ماهيته .
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ..
		٥ — الإذن الذي يصدره القاضي بتفتيش غير المتهم أو منزله غير منزله أو بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية . إجراء من إجراءات التحقيق . وجوب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — ثبت أن القاضى الذى أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذى فصل فى موضوع الدعوى إبتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .
٩١٤	٢٠٥	( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢ ) .. .. .
		٧ — صدور الحكم الإبتدائى باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فى الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى .
		تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الإبتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٠٥	( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢ ) .. .. .
		<hr/> قواعد دولية <hr/>
		المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة . تضمنها نوعين من جرائم القواعد الدولية : الأول : تخريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دون ما نظر لمغادرة المحنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها .



الصفحة	القاعدة	
		النوع الثاني : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المحنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد . إثبات الحكم في حق الطاعة لإرتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها المتهم الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة . لا محل للنعي بأن ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذى يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية .
٨٦١	١٩٤	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
<b>قوة الأمر المقضى</b>		
		١ — كون الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطاعن للحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف . لا تقبل .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ..
		٢ — محكمة النقض . هى التى تعين من الذى يتعدى إليه أثر النقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا فى الحكم بالنقض . عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦٨	١٢٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		٣ — خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى فى مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز

الصفحة	القاعدة	
		نظر الدعوى بالنسبة لغير الطامن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . . . صحيح .
٥٦٨	١٢٤	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) .. .. .
		٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم عن إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	١٤٠	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .. .. .
		٥ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا . أساس ذلك .
٨٢١	١٧٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. .. .
<b>قوة قاهرة</b>		
		١ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطامن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطامن . لا يوفر لدى الطامن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .
٥٩٠	١٣١	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) .. .. .
		٢ - كون المرض الذي تعلق به الطامن لتبرير تجاوزه ميعاد ايداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحاميه لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٦٣٠	١٤١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) .. .. .

( م )

مأمورو الضبط القضائي . مبان . محاماة . محضر الجلسة .  
 محكمة استئنافية . محكمة الاعادة . محكمة الجنايات . محكمة  
 الموضوع . محكمة النقض . محكمة ثاني درجة . مرور .  
 مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الإحالة .  
 مصادرة . معارضة . مواد مخدرة . موظفون عموميون

### مأمورو الضبط القضائي

١ — لمأمور الضبط في اجراء التفتيش المندوب له أن يصحب  
 من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه .  
 التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه يعتبر حاصلًا  
 منه مباشرة في حدود أمر النذب . قيام الشرطى السرى بتفتيش  
 الطاعن بناء على أمر الضابط الماذون له بالتفتيش وعثوره على  
 علبة ثقاب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط  
 وتحت اشرافه صحيح في القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر  
 بحبيبه على المخدر في مواجهة الضابط خلال اجراء الشرطى السرى  
 للتفتيش لا يلتفى به تحقق الاشراف .

( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ١٢٠ ... ٥٤٨

٢ — تقديم المتهم بطاقته . طواعية واختيارا . إلى مساعد  
 الشرطة للتأكد من شخصيته . عثوره على مخدر داخلها .  
 تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا  
 أم غير ظاهر .

( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ١٥١ ... ٦٦٧

٣ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه .  
 قبل ايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . مادام



الصفحة	القائمة	
		يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. ..
		٤ - تفتيش المقبوض عليه . قبل ايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . أمر لازم . أساس ذلك .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. ..
		٥ - تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى - المادة ٢/٤٦ اجراءات - متى يشترط ؟ عندما يكون التفتيش في المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . علته : الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا ما مست .
		جذب يدي الطامنة لا ينطوي على مساس بعورتها أو اطلاع عليها . الدفع ببطلان التفتيش لعدم اجرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة لا سند له .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. ..
٨٢٥	١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..
		٦ - رجل الضبط القضائي . حريته في اختيار الطرف المناسب لإجراء التفتيش المأذون به من النيابة بطريقة مشمرة مادام يتم خلال المدة المحددة بالاذن .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. ..
		٧ - قيام أي من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش . لا يعيبه . ما دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .
٧٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) .. ..
		٨ - ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ اجراءات . انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، اضافة صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة

الصفحة	القاعدة	
		من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم حينها . شمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأعمالها . رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك . صحيح في القانون .
٨٠٢	١٨٢	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..
		٩ — ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١٠ — صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من يليبانه أو من يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . ما دام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر .
٨٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١١ — حالة التلبس . إجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حدودها القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا ائضح من أمارات قوية وجودها فيه . المواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ إجراءات .
		مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها .
٩٢٥	٢٠٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على نذب من النيابة العامة . خضوعه للواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذي يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .
		بمجال أعمال المادة ٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير نذب من سلطة التحقيق .
٩٣٦	٢٠٩	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) .. ..
مبان		
		قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقررة بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . حلة ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .
٨٠٠	١٨١	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) .. ..
محاماة		
		١ — التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفى لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .
٥٩٠	١٣١	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٣ — المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية . المادة ٢٧٧ إجراءات .
٧٩٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		٤ — ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
٧٩٣	١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ... ..
		راجع أيضا : دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . (القواعد أرقام ١١٢ و ١٢٨ و ١٧٠ و ١٧٦ بالصعائف أرقام ٥١١ و ٥٨١ و ٧٦٥ و ٧٨٣)

### محضر الجلسة

٥١٨	١١٤	١ — الحكم بكل محضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص . (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٢ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجب الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		عدم إدعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. ..
		٣ — تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص . لا يجوز الادعاء بما يخالفه إلا بالطعن بالتزوير .
٦٩٦	١٥٦	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ ) .. ..
		٤ — لا عبرة بالخطأ المسمى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .
		الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سمو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المسمى . لا يقبل منه النعنى بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .
٧٧٤	١٧٣	( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) .. ..
		٥ — محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .
٧٨٩	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. ..
		٦ — أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . الذى خلت ديباجته من إثبات أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . لا يعيب أيهما . ما دام هذا البيان قد أثبت بمحضر جلسة محكمة أول درجة .
٧٨٩	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. ..
		٧ — خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطل . أساس ذلك . لا يغير من ذلك اشتغال محضر الجلسة على هذا البيان .
٨٩٨	٢٠١	( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		محكمة استئنافية
		١ — محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت من التمسك بسماعهم أمامها . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٠٦	١١١	( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) .. ..
		٢ — الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .
٥٥٢	١٢١	( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
		٣ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى . في الأصل . تحقيقا . وتحكم على مقتضى الأوراق . حد ذلك ؟
٥٨٣	١٢٩	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) .. ..
		٤ — حق المحكمة الاستئنافية في القضاء على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع وسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .
٦٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) .. ..
		٥ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للدعى المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي



الصفحة	القاعدة	
		يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات .
		فضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . مسألة ذلك : حيث يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٦	١٤٥	( الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..
		٦ — حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقديم مذكرات . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدى في مذكرة قدمها المنهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه .
٦٦١	١٤٩	( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٧ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة — وأنه على محكمة ثاني درجة تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك . قيدا ذلك : ألا يكون سماع الشاهد متعذرا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .
٦٦١	١٤٩	( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٨ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة بسماع شهود . مفاده : نزوله عن سماعهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم .

الصفحة	القاعدة	
		مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك ، دون تمسكه في ختام مرافعته بإجماع باقي الشهود . النعي بعدم سماعتهم لا يقبل . ( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ )
٦٦١	١٤٩	٩ - التزام المحكمة الاستثنائية في تقييد الواقعة وإسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الإساءة لمركز المتهم المستأنف وحده - بمراعات ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التي عاقبت عنها محكمة أول درجة إلى تهمة السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم . ( الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ )
٧١١	١٥٩	١٠ - خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حيز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستثنائية مفاده : النفاذ منها . نعي الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . مادامت المحكمة قد نفتت منها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعي أن الحكم قد عول عليها في قضائه . ( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
٧٣٤	١٦٤	١١ - الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطالب الحازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . تقرير المحكمة الاستثنائية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن . حضوره الجلسات المتعاقبة التي نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه حيز الدعوى للحكم . اعتباره متنازلا عن طايه . ( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
٧٣٤	١٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يشير بها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... .. ٧٣٤
		١٣ — لاهية بالخطأ المادى الواقع بحضور الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه . الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة من سهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى . لا يقبل منه النعي بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض . (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... .. ٧٧٤
		١٤ — صدور الحكم الابتدائى باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فى الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل فى موضوع الدعوى . تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩/١ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى . وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — بجاسة ١٢/٦/١٩٧٢) ... .. ٩١٤
		<b>محكمة الإعادة</b>
		خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى فى مرحلة



الصفحة	القاعدة	
		الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٥٦٨	١٢٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ )
		<hr/>
		محكمة الجنايات
		<hr/>
		١ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي — والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . هل ذلك ؟ . نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٥١١	١١٢	( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ )
		٢ — التذب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المشتدب صفته أو يخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها . القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	١٣٩	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ )
		٣ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	١٧٩	( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ )

الصفحة	القائمة	
		<p>٤ — المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧ إجراءات .</p>
٧٩٣	١٧٩	<p>( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. .</p>
		<p>٥ — ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . اخلاص بحق الدفاع .</p>
٧٩٣	١٧٩	<p>( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. .</p>
<h3>محكمة الموضوع</h3>		
		<p>” الإجراءات أمامها “</p> <p>مثول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض . هل ذلك ؟ احتياج الدفاع لتحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .</p>
٨٧٩	١٩٧	<p>( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. .</p>
		<p>” سلطتها في تقدير الدليل “</p> <p>١ — تقدير الخطأ المستوجب لمساوية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال .</p>
٥٠٦	١١١	<p>( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) .. .. .</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٢٦	١١٥	٣ — اطمئنان المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقاً للسادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٢٦	١١٥	٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٣٠	١١٦	(والطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. ..
٦١٤	١٣٨	٥ — محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك . ودون التزام بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٣٠	١١٦	(والطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. ..
٥٥٩	١٢٣	(والطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) .. ..
٨٦٦	١٩٥	(والطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥) .. ..
٩٠١	٢٠٢	٦ — وزن أقوال الشهود . موضوعي . مثال لاستدلال سائغ على سرقة بقررة . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٣٠	١١٦	٧ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) .. ..
٥٣٠	١١٦	٨ — .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. ..
		٩ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته . موضوعي ،
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. ..
٧٣٤	١٦٤	(والطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. ..
٩٠١	٢٠٢	(والطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) .. ..
		١٠ — العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة . مطالبته بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا في الحالات التي يقرها القانون .
٥٣٠	١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. ..
		١١ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تطعن إليها لصدورها من غير أخصائي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣٦	١١٧	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
		١٢ — محكمة الموضوع . تشكيكها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية مادام حكمها يفيد تجميعها الدعوى والإحاطة بالظروف وبأدلة الثبوت والموازنة بينها وبين أدلة النفي . إطراح الحكم لما ذكره المتهم بحضور مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه

الصفحة	القاعدة	
		من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . النعى عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم . غير سديد .
٥٥٤	١٢٢	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
		١٣ — سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضي له من وقائع خارجية .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
		١٤ — البحث في توافر ظروف سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
		١٥ — قصد القتل أمر يخفى لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه . استخلاص نية القتل موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال لاستخلاص سليم لنية القتل .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
		١٦ — تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع . لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. .. .
		١٧ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفايته لتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . مجادلتها في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٥٩٣	١٣٢	( الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ ) .. .. .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . مثال لتسبب سائق في نفي حالة الدفاع الشرعى .
٦١٤	١٣٨	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
		١٩ — نية القتل أمر داخلى يتعلق بالإرادة . تقدير توافرها موضوعى . الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦١٤	١٣٨	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
٦٧٢	١٥٢	(والطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٢٠ — وزن أقوال الشاهد . مرجعه إلى محكمة الموضوع . لها الأخذ بها فى أية مرحلة . ولو خالفت ما شهد به أمامها .
٦١٤	١٣٨	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
٧٢٤	١٦٣	(والطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		٢١ — عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعى .
٦١٤	١٣٨	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
		٢٢ — محكمة الموضوع لا تلتزم أن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
٦٢٢	١٣٩	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) ... ..
		٢٣ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة . موضوعى . أخذ المحكمة بشهادة شاهد . يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٦٦١	١٤٩	( الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
٦٦٧	١٥١	( والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
٧٨٩	١٧٨	( والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) ... ..
٨٤٤	١٩١	( والطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
٨٦٦	١٩٥	( والطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر . كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة . كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطاتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة المراقبة .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. ..
		٢٥ — الخطأ في بيان مصدر الدليل . لا يضيع أثره . مادام له أصل صحيح في الأوراق . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. ..
٦٨٢	١٥٣	٢٦ — حق محكمة الموضوع في التعويل على قول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . والالتفات عما عداه . دون أن يلتزم بيان العلة . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. ..
٦٨٢	١٥٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) .. ..
٧٢٤	١٦٣	٢٧ — التزام من قام بالتفتيش حده . أو مجاوزته . متعلق بالموضوع لا بالقانون . إقرار المحكمة بأمور الضبط القضائي فيما اتخذته من إجراء . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) .. ..
٦٨٢	١٥٣	٢٨ — النعي على المحكمة لإطراحها أقوال شهود النفي . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) .. ..
٦٩٦	١٥٦	

الصفحة	القائمة	
		٢٩ — توافر أركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . بتحقيق الفعل المسمى والقصد الجنائي العام . عدم استلزامها قصدا خاصا من الاحراز . مثال .
٧١٤	١٦٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٠ — قصد الاتجار في جريمة احراز المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .
٧١٤	١٦٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
٧٢١	١٦٢	(والطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣١ — الجدل أمام النقض . حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداه . لا تجوز .
٧١٤	١٦٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
٨٣٠	١٨٨	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢) ... ..
٨٩٢	٢٠٠	(والطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٢) ... ..
٩٥٣	٢١٣	(والطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢) ... ..
		٣٢ — تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ في نفي قيامه .
٧٢٤	١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٣ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما ترتاح إليه منها والإعراض عما عداه . دون إلزامها ببيان العلة .
٧٢٤	١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٤ — رابطة السببية . انفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها . ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث . مطرحه اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلته في ذلك . لا تجوز .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		٣٦ - اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجر عليه وشاهده . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٧٨٩	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) ... ..
		٣٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراح إليه من الأدلة ، وبأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
٧٨٩	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) ... ..
		٣٨ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تراح إليه من أقوال الشهود .
		أخذها بشهادة الشاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٨٣٠	١٨٨	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٣٩ - حق محكمة الموضوع في الاعراض عن أقوال شهود النفى . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم . ما دامت لم تستند إليها .
٨٣٠	١٨٨	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤٠ - عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .
٨٣٠	١٨٨	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤١ - جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . مق تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصحتها عن نقلت عنه .
٨٣٩	١٩٠	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤٢ — حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .
٨٣٩	١٩٠	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		٤٣ — حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . ما دام له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى .
٨٤٤	١٩١	( الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		٤٤ — قيمة الدليل . تقدرها محكمة الموضوع . ولو حملته ورقة رسمية .
٨٤٨	١٩٢	( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. ..
		٤٥ — حرية محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . لها التعويل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به في مرحلة أخرى . ما دامت لها مأخذ صحيح في الأوراق ولا ينازع المتهم في صحة نسبتها إليه .
٨٦١	١٩٤	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..
		٤٦ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم وطرح مالا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد تناقضا . علة ذلك ؟ تقدير الدليل موكل إليها وحدها ويصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى .
٨٦٦	١٩٥	( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..
		٤٧ — حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة . مثال .
٨٩٢	٢٠٠	( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤٨ — الدفع بتلقيق التهمة موضوعي . لا تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالا . كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة المرتدة إلى أصول ثابتة في الأوراق . كفاية ذلك للالتفات عن طلب اطلاع على قضية اثباتا لتلقيق التهمة .
٨٩٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٤٩ — المحكمة لا تورّد من الأسباب إلا ما تقيم عليه قضائها . لها الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون التزام ببيان العلة .
٨٩٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٥٠ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالا . قضاؤها بالادانة استنادا إلى الأدلة التي ساقها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون التزام ببيان العلة .
٨٩٢	٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..
		٥١ — شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختيارا ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كأنما كان قدره .
٩٠٦	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		٥٢ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها تطمئن لأقوال الشاهد لا يعصم الحكم مادام لم يعرض لهذا الدفع .
٩٠٦	٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ... ..
		٥٣ — محكمة الموضوع . حقها في القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية

الصفحة	القاعدة	
		أدلة الثبوت مادام حكمها يفيد تجميعها الدعوى وإحاطتها بظروفها عن بصر وبصيرة وموازاتها بين أدلة الثبوت وأدلة النفي .
٩٠٦	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) ... ..
		٥٤ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٠٦	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) ... ..
		” سلطاتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى “
		١ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها .
٥٣٠	١١٦	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
٦٦٧	١٥١	( والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
٧٢٤	١٦٣	( والطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
٧٣٤	١٦٤	( والطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		٢ - محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . ما يثيره الطاعن في التصوير الذي اعتنقه الحكم وفي القوة التدليلية لأقوال شهود الإثبات . جدل موضوعي لا يقبل أمام النقض .
٨٨٤	١٩٨	( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
		٣ - حدوث الإصابة برسخ اليد والضارب واقف خلف المجنى عليه . لا يتناقض مع العقل . تقديرها لا يحتاج إلى خبرة .
٩٠١	٢٠٢	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>”سلطانها في تقدير توافر حالة التلبس“</p> <p>تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . ما دامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش . كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .</p>
٦٦٧	١٥١	<p>(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p>
		<p>”سلطانها في تقدير قيام الارتباط“</p> <p>الارتباط بين الجرائم . تقديره . في الأصل محكمة الموضوع . كذلك ؟</p> <p>كون الواقعة . كما أثبتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .</p>
٨٥٥	١٩٣	<p>(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p>
		<p>”سلطانها في تقدير جدية التحريات“</p> <p>تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز .</p>
٨٢٥	١٨٧	<p>(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p>
		<p>”سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي“</p> <p>قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تفصل فيها محكمة الموضوع بلا معقب . ما دام استخلاصها سائغا . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .</p>
٨٥٥	١٩٣	<p>(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p>

الصفحة	القائمة	
		<p>”سلطانها في وقف تنفيذ العقوبة“</p> <p>الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة في الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضي الموضوع وخص له الشارع فيه وتركه لمشيئته وما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..</p>
٨٦٦	١٩٥	
		<p>محكمة النقض</p> <p>”سلطة محكمة النقض“</p> <p>١ — إدانة الحكم للطاعة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ١/٣٧ ، ٣٨٦ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعة طبقا للمادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..</p>
٧٥٩	١٦٩	
		<p>٢ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمته الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..</p>
٨٥٥	١٩٣	

الصفحة	القائمة	
		”الحكم في الطعن“
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . علة ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٢ — عدم إثارة شيء من جدية التحريات بجلاسة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ... ..
		٣ — حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٤ — الارتباط بين الجرائم . تقديره . في الأصل محكمة الموضوع . حد ذلك ؟
		كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		راجع أيضا : نقض
		محكمة ثاني درجة
		راجع : محكمة استئنافية



الصفحة	القائمة	مروور
		١ — إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه . ( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) .. .. ١٢٦ ٥٧٥
		٢ — الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا لا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. .. ٢٠٦ ٩٢١
		مسئولية جنائية
		١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعة . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال . ( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) .. .. ١١١ ٥٠٦
		٢ — العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرفة . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية . ( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) .. .. ١١٥ ٢٦

الصفحة	القائمة	
٥٢٦	١١٥	<p>٣ - اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للسادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .</p> <p>( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..</p>
٥٥٤	١٢٢	<p>٤ - التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . هل ذلك ؟ أن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..</p>
٥٥٩	١٢٣	<p>٥ - سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للسادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعيّنا من بينهما أو غير معلوم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إثبات تقرير الصفة التشريحية حدوث وفاة المجنى عليه من إصاباته - التي أحدثها الطاعنان - مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة. صحيح في تقرير مسئوليتهم وساءلتهم معان جنائية الضرب المفضي إلى الموت وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه .
٦٣٦	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
		٧ - مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد الأفعال المكونة للاشتراك . عدول الشريك بعد ذلك . لاثباته على مسئوليته الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع الجريمة . من إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٨ - إثبات الحكم وقوع جريمة القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته ردا على ما أثاره الطاعن عن إصفائه من المسئولية الجنائية . المادة ٤٨ عقوبات .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٩ - حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سرعان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا . ولولم يكن يعلم به .
٦٧٢	١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		١ - العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين (الأولى) القضاء بالعقوبة و (الثانية) تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة يحكمها مبدأ شخصية العقوبة - دون استثناء - مؤداه : لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجرائم الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .



الصفحة	القاعدة	
		<p>مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سر يان مبدأ شخصية العقوبة .  لاتنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات  التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على  مبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء  مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة  من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين  معه كل مما أداه عنه تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية التضامنية  في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية  بحثة للخرانة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم  طبقا للسنتين ١/٨٧ ، ٢٢١ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن  العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة  منفردة ستقوم الدولة بتخصيصها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة  فيه للقانون .</p>
٦٩٦	١٥٦	<p>(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..</p> <p>١١ — الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها للمسئولية  عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا  لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .</p>
٧٢٤	١٦٣	<p>(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..</p> <p>١٢ — اثبات الحكم حسن نية المتهم بالحس بدون وجه حق  استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد  مشروعيته وأن اجراءه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة  الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع  جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب  معقولة . وانتهاؤه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .</p>
٧٢٤	١٦٣	<p>(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان جريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .
٩٢١	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		١٤ — حالتا الاعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .
٩٢١	٢٠٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .. ..
		١٥ — جريمة اقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لاصلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقترفه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة الخبز الا فرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا باقامته أم غير مرخص .
٩٦٥	٢١٤	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ... ..
<hr/> <b>مسئولية مدنية</b> <hr/>		
		١ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزائنة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة اسنادها للتهمة أو على عدم كفاية الأدلة

على ثبوتها . علة ذلك ؟ أن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا اثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة اسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل اسنادها وصحة نسبها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ١٢٢ ٥٥٤

٢ — الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطامن طرفا في الحكم المطعون فيه .

اختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . انتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ١٣٠ ٥٨٧

٣ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين ( الأولى ) القضاء بالعقوبة ( والثانية ) تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون استثناء — مؤداه : لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة . الأصل سريان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة



الصفحة	القاعدة	
		اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بخطة للتزانة العامة . من قبيل ذلك . التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للآدتين ١/٨٧ ، ٢٧١ ، من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة ستقوم الدولة بتخصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .
٦٩٦	١٥٦	( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢ ) .. .. ٤ — الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناً له .
٧٣٤	١٦٤	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. ٥ — تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢ ) .. .. ٦ — استخلاص الحكم في حدود سلطته التقديرية لكيديية إجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها . يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .
٩٥٣	٢١٣	( الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢ ) .. .. ٧ — حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للاضرار بالغير

الصفحة	القاعدة	
٩٥٣	٢١٣	ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بنخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق . (الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦) ... ..
<u>مستشار الإحالة</u>		
٦٥٢	١٤٧	للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بإشرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات . (الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..
<u>مصادرة</u>		
٥١٥	١١٣	١ — جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح . وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ . إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها . (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ... ..
٥٧٥	١٢٦	٢ — إدانة الطامن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... ..

الصفحة	القاعد	
		<p>٣ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ / ٢ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم من جريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السليخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٣٠ / ٢ . عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .</p> <p>مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
٨١٦	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..</p> <p>٤ — إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السليخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذاً للمادة ٣٠ / ٢ عقوبات .</p>
٨١٦	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..</p> <p>٥ — تقييد النيابة العامة بتقييد المصاحبة في الطعن . لا يقبل طعننا إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكم عليهم من المتهمين مصالحة في الطعن . حلة ذلك ؟ المصلحة أساس الدعوى .</p> <p>نعي النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة — لسلاح واحد موضوع جريمة سلاح — في حق كل منهم . لا يكون مقبولاً لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .</p>
٨٧٩	١٩٦	<p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	معارضة
		<p>”نظرها والحكم فيها“</p> <p>١ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى ، تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة الشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستئنافية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصـدورها من غير أخصائي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهارها إذا كان المرض الثابت بها لا يبعد الطاعن حتى يصبح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ١١٧ ... ٥٣٦</p> <p>٢ — عدم جواز إضارة المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتداءً بـجـنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابياً بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجـنح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عاهرة مستديمة . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ١٣٥ ... ٦٠٣</p> <p>٣ — حضور المتهم بجريمة يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به لإعلاناً قانونياً . المسادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ١٤٤ ... ٦٤١</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تخلف المعارض من حضور الجلسة المحددة انظر معارضته . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . صحيح . ما دام المعارض لا يدعى قيام عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بتلك الجلسة .
٨٢١	١٨٦	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٥ — المرض . من الأعدار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف في الميعاد .
٩٣٣	٢٠٨	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		٦ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التصدي لدليله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٠٨	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		” المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى “
		١ — المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
٥١٨	١١٤	(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..
		٢ — عدم جواز قبول المعارضة فى الأحكام الحضورية الاعتبارية — سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز استئنافها أو من محكمة الدرجة الثانية — إذا لم يحضر الطاعن

الصفحة	القاعدة	
		يجلسات المعارضة ليبدى عذره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه . المادة ٢/٢٤١ إجراءات .
٧٤٨	١٦٦	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) .. .. "الطن في الأحكام الصادرة فيها"
		ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عشرة أيام من تاريخ صدوره . تجاوز هذه المدة . وجوب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا .
٨٢١	١٨٦	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..

### مواد مخدرة

		١ — المراد بحلب المخدر فى قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمى . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد الملابس للفعل المادى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض من حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن فى نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته فى الحياة والاحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجلب استظهره الحكم .
٥٣٩	١١٨	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق — بجملة ١٩٧٢/٤/٩) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينتفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . تدليل الحكم على علم الطاعنين بكنهه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه الدلالة على أن أحدهما مجرد ناقل للخدر .
٥٣٩	١١٨	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
		٣ - مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بالجهل بكنهه المادة المضبوطة .
٥٣٩	١١٨	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
		٤ - أخذ الحكم في تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط الشاهد ما يفيد أن تحرياته دلت على أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة و يقوم بترويجها ثم انتهاؤه إلى أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار . تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٥٤٥	١١٩	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..
		٥ - لمأمور الضبط في إجراء التفتيش المنسوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه . التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه يعتبر حاصلًا منه مباشرة في حدود أمر الندب . قيام الشرطى السرى بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعثوره على علبة ثياب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح في القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر بجيبه على المخدر في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش لا ينتفى به تحقق الإشراف .
٥٤٨	١٢٠	( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — إسناد تهمة إحرار المخدر إلى الطاعة . وتهمة حيازة المخدراته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم .
٥٨١	١٢٨	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..
		٧ — تقديم المتهم ببطاقته . طوعية واختيارا . إلى مساعد الشرطة . للتأكد من شخصيته . عثوره ، على مخدر داخلها . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر .
٦٦٧	١٥١	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..
		٨ — التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . عدم إسناد الحكم إلى التحريات المتضمنة اتجار المتهم في المواد المخدرة — لا في بيان الواقعة ولا في ثبوتها — استدلاله في إدانة الطاعن بجريمة إحرار أفيون بغیر قصد التعاطي أو الاتجار أو الاستعمال الشخصي بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله على عدم توافر قصد الاتجار بضالة كمية المخدر المضبوط دون الأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد . لا عيب .
٧٠٤	١٥٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..
		٩ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بنخلو جيبه من آثار المخدر لا يعيبه ..
		وجود المخدر مجردا لا يلزم منه بالضرورة تخلف آثار منه بالجب . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة .
٧٠٤	١٥٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — أخذ الحكم بالتحريات السرية التي تفيد اتجار المتهم في المواد المخدرة وتدليله على صحتها بما شهد به الضابط الذي قام بإجرائها وأن المتهم اعترف له بإحرازه المخدر بقصد الاتجار ثم نفيه بعد ذلك قصد الاتجار عن المتهم بمقولة أنه لم يقيم دليل قاطع على توافره . تناقض يعجز محكمة النقض عن تعرف حقيقة ما إذا كان إحراز المتهم للمخدر بقصد الاتجار أم بغير هذا القصد .
٧٠٨	١٥٨	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..
		١١ — قصد الاتجار في جريمة إحراز المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وفرائن الأحوال فيها .
٧١٤	١٦٠	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
٧١٨	١٦١	(والطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
٧٢١	١٦٢	(والطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		١٢ — تحصيل الحكم بالواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض .
٧١٤	١٦٠	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		١٣ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	١٦١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		١٤ — إدانة الحكم الطاعنة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ٣٧/١ و ٣٨



الصفحة	القاعدة	
		و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعة طبقا للمادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولولم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..
		١٥ - الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي .
٧٧١	١٧٢	( الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..
		١٦ - ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . إنبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، إضافة صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم منها . شمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها . رفض الدفع بطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك صحيح في القانون .
٨٠٢	١٨٢	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..
		١٧ - لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش .
		تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب

الصفحة	القاعدة	
		الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفي لتبرير إصدار الإذن قانونا .
		استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحرار المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية .
		قضاء الحكم بطلان إذن التفتيش تأسيسا على أن تلك العبارة تنم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .
		الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقص الإحالة .
٨٥٦	١٨٣	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ..
		١٨ - صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينيبانه أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما .
		مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر
٨٣٠	١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١٩ - تمام الإحرار بمجرد الاستيلاء المادي على المخدر مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحراره بغير ترخيص .
٨٤٤	١٩١	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		٢٠ - إثبات الحكم لضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لامصلحة له فيما يشير من دخول مشتق الأنقينامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها وإحرارها قانونا مادام لم يكن لإحراره أثر في وصف التهمة التي أدين بها .

الصفحة	القاعدة	
٨٨٤	١٩٨	<p>بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق بقانون مكافحة المخدرات .</p> <p>( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. .</p> <p>٢١ — حالتا الإعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .</p>
٩٢٥	٢٠٧	<p>( الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. .. .</p> <p>٢٢ — العقوبة المقررة لحرمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لحرمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .</p> <p>إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . صحيح</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. .. .</p> <p>راجع أيضا : تفتيش .</p> <p>( القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ٨٨٤ )</p>
٩٢٥	٢٠٧	
<u>موظفون عموميون</u>		
٦٥٦	١٤٨	<p>١ — الركن الأدبي في جناية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجاني . بالإضافة إلى القصد الجنائي العام . هي انتواؤه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه .</p> <p>( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢ — استظهار الحكم — بعد إيراده ما يكفي لثبوت العنصر المادى للجريمة — أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وإنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .
٦٥٦	١٤٨	( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٣ — جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال المختلس . سلم إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد .
٦٨٧	١٥٤	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٤ — ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه . ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله .
٦٨٧	١٥٤	( الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٥ — الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		راجع أيضا : مواد مخدرة .
		( القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ٩٢٥ )

## ( ن )

نقض . نيابة عامة

نقض

إجراءات الطعن .

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب :

ميعاده :

١ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .

٥٩٠ ١٣١ ... ( الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ...

٢ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب إيداعها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٦٣٠ ١٤١ ... ( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) ...

٣ - كون المرض الذى تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحاميها لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

٦٣٠ ١٤١ ... ( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ) ...

نطاق الطعن :

١ - وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل منهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعى - والتي اعتمد عليها

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع. علة ذلك ؟ نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لو حدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٥١١	١١٢	( الطعن ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... .. ٢ — الطعن بالنقض هو منسأط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد . شرط لقبول الطعن . هما يكونان . معا . وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي . بذاته . شروط محخته . دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه . أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة . عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير . إلا على سبيل الاحتمال . مفاده : أن يكون هذا السبب مشوبا بالإبهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... .. ٣ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير



الصفحة	القاعدة	
		في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
		٤ - كون الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستئنافي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطاعن للحكم الاستئنافي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف . لا تقبل .
٥١٨	١١٤	( الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ) ... ..
		٥ - التعرض في الطعن بالنقض - الوارد على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - للحكم الحضورى الاعتبارى أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده . غير مقبول .
٧٤٨	١٦٦	( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..
		٦ - الطعن بقيام التناقض بين الدلائل القولى والفنى وقصور الحكم من رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع فى القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..
		٧ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا . أساس ذلك .
٨٢١	١٨٦	( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		الصفة في الطعن :
		١ - الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية

الصفحة	القاعدة	
		الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه .
		إختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثانی درجة . لكون الاستئناف مرفوعاً من المنهم وحده . إنتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .
٥٨٧	١٣٠	( الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) ... ..
		٢ - لا صفة للمدعي المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .
٧٢٤	١٦٣	( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		المصلحة في الطعن :
		١ - لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المفقضية بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	١٢٣	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩ ) ... ..
		٢ - إنتفاء المصلحة في النعي على الحكم عدم رد الواقعة إلى وصفها القانوني السليم .. ما دام قد قضى بالبراءة إستناداً إلى عدم ثبوت الواقعة .
٥٩٣	١٣٢	( الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) ... ..
		٣ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفتي وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان وارداً على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠	( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ — تقيد النيابة العامة بقيد المصلحة في الطعن .</p> <p>لا يقبل طعنها إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للحكم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . هل ذلك ؟ المصلحة أساس الدوى .</p> <p>نعي النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة -</p> <p>لسلاح واحد موضوع جريمة سلاح - في حق كل منهم .</p> <p>لا يكون مقبولا لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .</p> <p>( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... .. ١٩٦ ٨٧٣</p>
		<p>٥ — إثبات الحكم لضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لا مصلحة له فيما يثيره من دخول مشتق الأنقيامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانونا ما دام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها .</p> <p>بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق بقانون مكافحة المخدرات .</p> <p>( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... .. ١٩٨ ٨٨٤</p>
		<p>٦ — عدم جدوى النعي على الحكم عدم تخصيص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) ... .. ٢١٠ ٩٤٠</p>
		<p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات : " بوجه عام "</p> <p>( القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٨٤٤ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — العبرة في قبول الطعن : بالوصف الذي رفعت به الدعوى أصلاً دون الوصف الذي تقضى به المحكمة . مثال .
٥٧٥	١٢٦	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ... ..
		٢ — الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه .
		اختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة .
		دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعاً من بينهم وحده .
		انتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .
٥٨٧	١٣٠	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ... ..
		٣ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معاً وإن تميزت الواقعة في كل منهما إذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد . حسن العدالة يقتضى تقض الحكم كله والإحالة بالنسبة للتهمتين . مثال لحكم صادر في جنحة ومخالفة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .
٩٤٩	٢١٢	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥) ... ..
		حالات الطعن
		(١) انحطاً في تطبيق القانون :
		١ — جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ . إغفال

الصفحة	القاعدة	
٥١٥	١١٣	<p>القضاء بها مخالفة للقانون ٢ موجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ) ... ..</p> <p>٢ - إدانة الطامن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .</p>
٥٧٥	١٢٦	<p>( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..</p> <p>٣ - عدم جواز إضارة المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ لإجراءات . إدانة المتهم ابتدائياً بجنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابياً بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجرح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جنائية حادة مستديمة . خطأ .</p>
٦٠٣	١٣٥	<p>( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..</p> <p>٤ - اشتغال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن التفتيش صدر اضبطه حال نقله من مكان إلى آخر . وانتهأؤه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة أنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٦١١	١٣٧	<p>( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..</p> <p>٥ - لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجب القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطامن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٦٤١	١٤٤	<p>( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - للدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأثرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	١٤٧	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..
		٧ - إدانة الحكم الطاعنة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لمصلحة الطاعنة طبقا لأداة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .
٧٥٩	١٦٩	( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..
		٨ - القضاء بطلان إذن التفتيش خلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	١٧٧	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) ... ..
		٩ - لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش . تقرير الضابط بحرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفى لتبرير إصدار الإذن قانونا .
		استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية .



الصفحة	القاعدة	
٨٠٦	١٨٣	<p>قضاء الحكم ببطالان إذن التفتيش تأسيسا على أن تلك العبارة تم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون . الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقص الإحالة . ( الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ )</p>
٨١٦	١٨٥	<p>١٠ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملا بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه . ( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ )</p>
٨١٦	١٨٥	<p>١١ — إدانة الطامن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استنادا إلى نصوص المواد ١٣٧ بنبدأ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذا للمادة ٢/٣٠ عقوبات . ( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ )</p>
٨١٦	١٨٥	<p>١٢ — الارتباط بين الجرائم . تقديره . في الأصل محكمة الموضوع . حد ذلك .</p>

الصفحة	القائمة	
		كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١٣ - معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ... ..
		١٤ - ثبت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتدائياً . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الإستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٩١٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ..
		راجع : عقوبة .
		(القائمة رقم ١٥٦ بالمحيفة رقم ٦٩٦) .
		(ب) بطلان الحكم :
		١ - اقتصار الحكم . في بيان ألفاظ السب والقذف . على الإحالة إلى ما ورد بعريضة المدعى المدني . دون بيان الوقائع التي اعتبرها قذفاً أو العبارات التي عدها سباً . قصور .
٦٠٠	١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفع الجوهري . وجوب مناقشته فى الحكم والرد عليه . صلة ذلك ؟ إغفال ذلك : صيب .
٦٠٦	١٣٦	( الطعن رقم ٢٤٥ ق لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
		٣ — حكم الإدانة . فى جريمة السب العلنى . وجوب اشتماله بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى قضاءه عليها . صلة ذلك . إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم . فى هذا الشأن . إلى ما ورد بمحضر شكوى إدارية . لا تغنى .
٦٦٥	١٥٠	( الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) ... ..
		٤ — قصد الاتجار فى المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرط ذلك أن يكون تقديرها ماتعاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .
٧١٨	١٦١	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		٥ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى تفى قصد الاتجار إستناداً إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد فى الإستدلال .
٧١٨	١٦١	( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ ) ... ..
		٦ — خلو ديباجة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره : بطلان الحكم المطعون فيه .
٧٧٧	١٧٤	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - عدم تبيان الحكم العدل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور .
٨٣٦	١٨٩	( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٨ - بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . إكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها كافة . يعيبه .
٨٣٦	١٨٩	( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٩ - الحكم في الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها . يعيب المحاكمة .
		الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد . بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبايا لطعنه .
٩١٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٢ ) ... ..
		١٠ - حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا . إقامة الحكم قضاءه على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعي . خطأ .
		القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين . مثال لدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه من طريق المختص فنيا .
٩٤٥	٢١١	( الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		( ج ) بطلان في إجراءات المحاكمة :
٥٨١	١٢٨	١ — إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعنة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم . ( الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٢ )
٧٨٣	١٧٦	١ — إصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . إلتفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكثفية بمثل المحامي الحاضر . دون الإفصاح في الحكم عن علة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة . ( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ )
٧٩٣	١٧٩	٣ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب . ( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٢ )
٧٩٣	١٧٩	٤ — المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧ إجراءات . ( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٢ )
٧٩٣	١٧٩	٥ — ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية .

الصفحة	القاعدة	
		فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
٧٩٣	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. ٦ — المحكمة الإستئنافية لا تجرى في الأصل تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . حد ذلك ؟
٥٨٣	١٢٩	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ ) .. .. أسباب الطعن : إيداعها .
		١ — التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .
٥٩٠	١٣١	( الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ) .. .. ٢ — عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض في الميعاد .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. ٣ — عدم إيداع أسباب الطعن بالنقض حتى فوات الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
١٩٠	٢٠٤	( الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) .. .. أسباب الطعن : مالا يقبل منها : ١ — الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد شرط لقبول الطعن . هما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما بمقام الآخر . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحتته دون تكامله بوقائع أخرى خارجة عنه .



الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة . عدم إشارة الطامن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطامن بالتزوير إلا على سبيل الاحتمال مفاده : أن يكون هذا السبب مشوباً بالإبهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطامن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... .. ٢ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يجيبه . عليه أن يطالب صراحة من المحكمة إثبات ما يهيمه بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدلائل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب مثل الحكم . عدم إدعاء الطامن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... .. ٣ - بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه . عدم مراعاة ميعاد ثمانية الأيام المنصوص عليه في المادة ٣١٢ إجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... .. ٤ - كون الطعن بالنقض قد أنصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطامن للحكم الاستثنائي الحضوري الاعتباري والحكم المستأنف . لا تقبل .
٥١٨	١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .
٥٥٢	١٢١	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) .. .. .
		٦ — الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٩٦	١٣٣	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) .. .. .
		٧ — نية القتل . أمر داخلي يتعلق بالإرادة . تقدير ثوابرها . موضوعي . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. .
		٨ — التمسك بقيام الدفاع الشرعي . الذي يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصريحا . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتها الحكم لقيامه .
		النعي على المحكمة عدم تحديثها عن انتهاء حالة الدفاع الشرعي . لا يصح ما دامت لم تر من جانبها بعد تحقيقها الدعوى قيام هذه الحالة .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. .
		٩ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها — تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . مثال لتسبيب سائق في نفي حالة الدفاع الشرعي .
٦١٤	١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. .
		١٠ — عدم رسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٦١٤	١٣٧	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٦١٤	١٣٨	١١ - عدم التزام المحكمة بالتحدث . في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال في معايينة . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
٦١٤	١٣٨	١٢ - وزن أقوال الشاهد . مرجعه إلى محكمة الموضوع . لما الأخذ بها في أية مرحلة . ولو خالفت ما شهد به أمامها . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
٦١٤	١٣٨	١٣ - عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ... ..
٦٣٦	١٤٣	١٤ - تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته . إثارة ذلك أمام محكمة النقض جدل موضوعي لا يجوز . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ... ..
٦٤٦	١٤٥	١٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعي بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . علة ذلك : حيث يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ... ..
٦٦١	١٤٩	١٦ - مصادرة محكمة الموضوع في اعتقادها أو مجادلتها في تقديرها أمام محكمة النقض . لا تجوز . مادامت قد بينت واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها . (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٧ — تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس وارداً على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش . كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .
٦٦٧	١٥١	( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
		١٨ — وزن أقوال الشهود . مرجعه إلى محكمة الموضوع . المجادلة فيما اطمأنت إليه المحكمة . أمام النقض . لا تقبل .
٦٦٧	١٥١	( الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
٧٨٩	١٧٨	( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ ) .. .. .
		١٩ — قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التي يأت بها الجاني وتم عما يضمره .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
		٢٠ — القصد الجنائي . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانوناً .
		سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
		٢١ — استخلاص نية القتل . موضوعي .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .
		٢٢ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبيب لا تناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	١٥٢	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٦٨٢	١٥٣	٢٣ — التزام من قام بالتفتيش حـده . أو مجاوزته . متعلق بالموضوع لا بالقانون . إقرار المحكمة بأمور الضبط القضائي فيما اتخذته من إجراء . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض . ( الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨ )
٦٩٦	١٥٦	٢٤ — على الطاعن حتى يكون له التمسك ببطـلان الحكم — لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره — أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد . ( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ )
٦٩٦	١٥٦	٢٥ — النعى على المحكمة لإطراحها أقوال شهود النفى . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ )
٦٩٦	١٥٦	٢٦ — تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض . ( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
٧١٤	١٦٠	٢٧ — الجدل أمام النقض . حول ساطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ماغداه . لا تجوز . ( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
٧١٤	١٦٠	٢٨ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفايته لتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . بمجادلتها في ذلك أمام النقض . لا تجوز . ( الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ )
٧٢٤	١٦٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — رابطة السببية. إنفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها . مادام يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٠ — مثال لتسبب سائغ في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣١ — انتهاء المحكمة إلى أن الطامن هو مرتكب الحادث . مطرحة اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلتهما في ذلك . لا تجوز .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٢ — عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة . مثال .
		عدم بيان الحكم أي من إشارات الجرار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣٣ — الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطالب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .
		تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن . حضوره الجلسات المتعاقبة التي نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه بحجز الدعوى للحكم . اعتباره متنازلا عن طلبه .
٧٣٤	١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٧٣٤	١٦٤	٣٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يشيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد . ( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
٧٤٥	١٦٥	٣٥ — صدور الحكم باسم الأمة . في ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتباراً من ١١ سبتمبر ١٩٧١ . الذي ينص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب . لا ينال من مقومات وجود الحكم قانوناً . ( الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
٧٥٩	١٦٩	٣٦ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ألم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . علة ذلك ؟ إقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به . ( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
٧٥٩	١٦٩	٣٧ — عدم إثارة شيء عن جدية التحريات بجلسة المحاكمة عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي . ( الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢ ) .. .. .
٧٧٤	١٧٣	٣٨ — لاعتبرة بالخطأ المأدى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه . الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أي بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى . لا يقبل منه النعي بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض . ( الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٢ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — النعى بأن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها . استنادا إلى تحشير الرد على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل ما دامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه . علة ذلك ؟ المسودة ورقة لتحضير الحكم للمحكمة كامل الحرية في أن تجرى فيها ما يترى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .
٨٠٢	١٨٢	( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ) ... ..
		٤ — القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف . دفاع موضوعي . متول الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وإمساكه عن إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه بإثارته من بعد لأول مرة أمام النقض . لا تقبل .
٨٢١	١٨٦	( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤١ — وجوب تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى . عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها . المادة ٤٦ إجراءات .
٨٢٥	١٨٧	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤٢ — ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استنزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	١٨٧	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..
		٤٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٨٢٥	١٨٧	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة
	٤٤ — عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع . أمام محكمة النقض . في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .
٨٣٠	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. .. ١٨٨
٨٤٨	( والطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. .. ١٩٢
٨٩٢	( والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. ٢٠٠
٩٥٣	( والطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) .. .. ٢١٣
	٤٥ — قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها . تفصيل فيها محكمة الموضوع بلامعقب . مادام استخلاصها سائغا . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .
٨٥٥	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ) .. .. ١٩٣
	٤٦ — عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي ، لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦١	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. ١٩٤
	٤٧ — مثول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأصرفيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض . حلة ذلك ؟ احتياج الدفاع لتحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٨٧٩	( الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) .. .. ١٩٧
	٤٨ — محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . ما يثيره الطاعن في التصوير الذي اعتنقه الحكم



الصفحة	القاعدة	
		وفي القوة التدايلية لأقوال شهود الإثبات . جدل موضوعي لا يقبل أمام النقض .
٨٨٤	١٩٨	( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ) ... ..
		٤٩ — النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتمسك به . غير جائز .
٩٠٦	٢٠٢	( الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥ ) ... ..
٩٤٠	٢١٠	( الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ ) ... ..
		٥٠ — عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات الضبط . لأول مرة أمام النقض .
٩٦٥	٢١٤	( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ) ... ..
		راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . ( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٢٦ )
		واشتراك . ( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٦٧٢ )
		وتفتيش . ( القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ٩٣٦ )
		وحكم . ( القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ٨٩٨ )
		ودفاع . ( القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ٩٣٣ )

الصفحة	القاعدة	
		الحكم في الطعن :
		١ — محكمة النقض . هي التي تعين من الذي يتعدى إليه أثر النقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا في الحكم بالنقض . عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦٨	١٢٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		٢ — خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٥٦٨	١٢٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ ) ... ..
		٣ — قصر الحكم بحته على الاختصاص . دون التعرض لموضوع الواقعة . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٦٠٣	١٣٥	( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
		٤ — اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم . وجوب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين . الذين لم يطعنوا في الحكم بطريق النقض . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٠٦	١٣٦	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..
		٥ — حجب الخطأ المحكم عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٦١١	١٣٧	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا مع أخذها في حكمها بقول أحدهم كشاهد ضد إثنين منهم . إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٧٦٥	١٧٠	( الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ) ... ..
		٧ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .
		تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩٤/١ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تقويت لإحدى درجتى التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٠٥	( الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ ) ... ..
<hr/> <b>نيابة عامة</b> <hr/>		
		١ — للدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة فى الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائى بأشـرته بمقتضى سلطتها المخولة لها فى القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	١٤٧	( الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..



٢ — تقييد النيابة العامة بتقييد المصلحة في الطعن .

لا يقبل طعنها إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم  
من المتهمين مصلحة في الطعن . حلة ذلك ؟ المصلحة أساس  
الدعوى .

نعي النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة  
— لسلاح واحد موضوع جريمة سلاح — في حق كل منهم .  
لا يكون مقبولا لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ١٩٦ ... ٨٧٣

٣ — جواز نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته  
للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . المادة ١٢٧ ق ٤٣  
سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . كفاية حصول النذب  
في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة . مصدر الإذن باعتباره  
منتدبا لذلك من رئيس النيابة كاف لاعتبار الإذن صحيحا صادرا  
من يملك إصداره قانونا .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... ١٩٨ ... ٨٨٤

راجع أيضا :

تفتيش .

( القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ٩٣٦ )

( هـ )

## هتك عرض

١ — المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هتك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المغلظة .

٨٣٥ ١٩٠ (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..

٢ — الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات صحيح في القانون .

٨٣٥ ١٩٠ (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) .. ..

( و )

وصف التهمة . وقف التنفيذ . وكالة

## وصف التهمة

١ — التزام المحكمة الاستئنافية في تحييص الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده — بمراجعة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات . من وجوب

الصفحة	القاعدة	
		تنبية المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التي عاقبته عنها محكمة أول درجة إلى السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .
٧١١	١٥٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ... ..
		٢ - عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوماً . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
٧٥٢	١٦٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..
		٣ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات - هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	١٧١	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — إثبات الحكم لضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لا مصلحة له فيما يثيره من دخول مشتق الأنقيامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانونا ما دام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها . بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق بقانون مكافحة المخدرات . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٨٤	١٩٨	... ..

### وقف التنفيذ

		الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة في الحدود المقررة قانونا من ساطة قاضي الموضوع وخص له الشارع فيه وتركه لمشيئته وما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٦٦	١٩٥	... ..

### وكالة

		١ — وجوب حضور المتهم بنفسه جلسات المرافعة . جواز حضور وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . حضور وكيل المتهم على خلاف القانون لا يجعل الحكم حضوريا . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٤١	١٤٤	... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - حضور متهم بجريمة يجوز الحكم فيها بالحبس - جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترافع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلاناً قانونياً .</p> <p>المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .</p> <p>(العلم رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ) ... ..</p>
٦٤١	١٤٤	

# موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٣	اعتراف .. .. .		( ١ )
٤٣	إعلان .. .. .		
٤٤	إكراه .. .. .	٣	اتفاق .. .. .
٤٥	أمر بالألا وجه .. .. .	٣	اتفاق جنائي .. .. .
٤٥	أمر حفظ .. .. .	٤	إثبات .. .. .
	( ب )	٢٠	إجراءات .. .. .
٤٦	باعث .. .. .	٢١	إجراءات المحاكمة .. .. .
٤٥	براءة اختراع .. .. .	٣١	اختراع .. .. .
٤٦	بطلان .. .. .	٣١	اختصاص .. .. .
٥١	بلاغ كاذب .. .. .	٣٢	إختلاس .. .. .
٥١	بناء .. .. .	٣٢	إختلاس أشياء محجوزة
	( ت )	٣٣	إرتباط .. .. .
٥٢	تأمينات اجتماعية .. .. .		أسباب الإباحة وموانع
٥٣	تبيد .. .. .	٣٥	العقاب .. .. .
٥٤	تبغ .. .. .	٣٧	إستئناف .. .. .
٥٥	تجمهر .. .. .	٤٠	استدلال .. .. .
٥٥	تحقيق .. .. .	٤١	اشتراك .. .. .
٥٨	ترصد .. .. .	٤٢	إصابة خطأ .. .. .
		٤٢	أطباء .. .. .



## (ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تزوير .. .. .	٥٨	حيازة .. .. .	١١٦
تضامن .. .. .	٦٠	(خ)	
تعهد .. .. .	٦١	خبرة .. .. .	١١٧
تعهدى على أرض الحكومة	٦١	خبز .. .. .	١١٧
تعريض .. .. .	٦٢	خطأ .. .. .	١١٧
تعويض .. .. .	٦٢	(د)	
تفتيش .. .. .	٦٤	دخان .. .. .	١١٨
تقرير التلخيص .. ..	٧٢	دعارة .. .. .	١١٩
تقليد .. .. .	٧٢	دعوى جنائية .. ..	١٢٠
تلبس .. .. .	٧٢	دعوى مباشرة .. ..	١٢٢
تموين .. .. .	٧٣	دعوى مدنية .. ..	١٢٢
تنفيذ .. .. .	٧٤	دفاع .. .. .	١٢٥
تهريب .. .. .	٧٥	دفاع شرعى .. ..	١٣٦
(ج)		دفع .. .. .	١٣٦
جرمة .. .. .	٧٦	(ذ)	
جلب .. .. .	٨٣	ذخيرة .. .. .	١٤٣
جمارك .. .. .	٨٤	(ر)	
(ح)		رابطة السببية .. ..	١٤٤
حكم .. .. .	٨٥	رد اعتبار .. ..	١٤٥
حجز .. .. .	١١٦		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
رد القضاة .. .. .	١٤٥	ظروف مخففة .. .. .	١٦٤
رشوة .. .. .	١٤٦	(ع)	
(س)		عاهة .. .. .	١٦٤
سب وقذف .. .. .	١٤٦	عقوبة .. .. .	١٦٤
سبق إصرار .. .. .	١٤٧	عمل .. .. .	١٧٠
سرقه .. .. .	١٤٨	(غ)	
ملاح .. .. .	١٥٠	غرامة .. .. .	١٧١
سيارات .. .. .	١٥١	(ف)	
(ش)		فاعل أصلي .. .. .	١٧٢
شروع .. .. .	١٥٢	(ق)	
شريك .. .. .	١٥٢	قانون .. .. .	١٧٣
شهادة مرضية .. .. .	١٥٣	قبض .. .. .	١٧٩
شهود .. .. .	١٥٤	قبض وحبس بدون .. .. .	
شيك بدون رصيد .. .. .	١٥٤	وجه حق .. .. .	١٨٠
(ض)		قتل خطأ .. .. .	١٨٠
ضرب .. .. .	١٥٥	قتل عمد .. .. .	١٨٢
ضرد .. .. .	١٥٧	قدر متيقن .. .. .	١٨٤
(ط)		قرائن .. .. .	١٨٤
طعن .. .. .	١٥٨	قرارات وزارية .. .. .	١٨٤
(ظ)		قصد جنائي .. .. .	١٨٥
ظروف مشادة .. .. .	١٦٢		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
قضاة ... ..	١٨٨	مستشار الإحالة .. ..	٢٢٤
قواعد دولية ... ..	١٨٩	مصادرة ... ..	٢٢٤
قوة الأمر المقتضى ..	١٩٠	معارضة ... ..	٢٢٦
قوة القاهرة ... ..	١٩١	مواد مخدرة .. ..	٢٢٨
		موظفون عموميون ... ..	٢٣٤
( م )		( ن )	
مأمورو الضبط القضائي	١٩٢		
مبان ... ..	١٩٥	نقض ... ..	٢٣٦
محاماة ... ..	١٩٥	نيابة عامة ... ..	٢٦١
محضر الجلسة ... ..	١٩٦		
محكمة استئنافية .. ..	١٩٨	( هـ )	
محكمة الإعادة ... ..	٢٠١		
محكمة الجنايات ... ..	٢٠٢	هتك عرض ... ..	٢٦٣
محكمة الموضوع ... ..	٢٠٣		
محكمة النقض ... ..	٢٠٥	( و )	
محكمة ثاني درجة .. ..	٢١٦		
مرور ... ..	٢١٧	وصف التهمة ... ..	٢٦٣
مسئولية جنائية ... ..	٢١٧	وقف تنفيذ ... ..	٢٦٥
مسئولية مدنية .. ..	٢٢١	وكالة ... ..	٢٦٥



## تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٠٦	١٣	الطامى	الطامن
٥٠٦	١٤	بق	بحق
٥٠٩	٧	سشكل	تسشكل
٥١٢	الأخير	الاثبات	الاثبات
٥١٩	١٦	بصلان	بطلان
٥٢٢	الأخير	اختصه	المختصة
٥٢٣	١٢	تبيك	تينك
٥٢٧	١٥	والـ	والتي
٥٣٢	١٩	بساط	بساط
٥٣٦	٦	سبيه	تسبيه
٥٣٦	٩	المقدمة	المقدمة
٥٤١	الأول	نحسون	نحسين
٥٤٢	١٠	نخدر	نخدر
٥٤٢	قبل الأخير	نحسون	نحسين
٥٤٢	الأخير	شهر	شهر
٥٤٣	١٢	نخدر	نخدر
٥٤٣	١٣	ممنوع	ممنوع
٥٤٣	٧	أخدر	المخدر
٥٤٥	الأول	١٩٧٣	١٩٧٢
٤٤٨	٩	بجيه	بجريه
٥٥٩	١٥	أطلاقات	أطلاقات
٥٥٩	الأخير	المقامات	المقدمات
٥٦٦	٣	كما	كما
٥٦٧	٨	ودرن	ودون
٥٦٩	١١	والاتفاق	الاتفاق

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٧٩	الثاني	الساد	السادة
٥٨٥	٧	ثبوت	ثبوت
٦٠١	٥	رقذف	وقذف
٦٠٨	١٣	الطب	الطبي
٦٠٨	قبل الأخير	تحس عشرة يوما	نحسة عشر يوما
٦١٥	٢٠	وكاف	وكافيا
٦١٧	٢٠	واضطرارها	واضطرارهما
٦٢٠	٩	لم يعلق	لم يطلق
٦٢٣	الأخير	تحالف	تحالف
٦٢٥	الأول	خط	خلط
٦٢٥	٣	تخلعت	تخلفت
٦٢٥	٢٠	رأمة	رأسه
٦٢٦	الثاني	اعداء	اعتداء
٦٢٦	٣	ممتد	معتد
٦٢٦	٦	تعيم	تقيم
٦٣٢	٩	ا-كم	الأحكام
٦٣٢	١٦	يبابه	يبديه
٦٣٣	١١	شهادة	شهادته
٦٣٦	١٢	دب	ضرب
٦٣٦	١٤	الطاعنا	الطاعنان
٦٤٤	٢٤	الثلاث	الثلاثة
٦٤٨	٢٠	الحزته	الحزئية
٦٥١	١٦	والقن	والقنى

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٥٤	٢٠	الوقع	الواقع
٦٦٠	الأول	كلف	كلف
٦٧١	٤	كاف وسائغ	كافيا وسائغا
٦٨٠	١٧	هذه	هذا
٦٨٣	١٧	التفيذ	التنفيذ
٦٨٨	قبل الأخير	وتمانين	وتمانون
٦٩٥	٣	سيمحوا	سيمحو
٦٩٧	٩	صاحباً	صاحبى
٦٩٧	١٤	أخوض	الخوض
٦٩٩	١٥	صاحباً	صاحبى
٦٩٩	قبل الأخير	لم ينشأ	لم ينشأ
٧٠٢	قبل الأخير	يكونوا	يكونون
٧٠٣	الثانى	صاحباً	صاحبى
٧١٩	الأخير	واثنى عشر	واثنتا عشرة
٧٢٠	٨	اثنى عشر	اثنتا عشرة
٧٢٠	١٧	واثنى عشر	واثنتا عشرة
٧٣٩	٢٠	وا واأخ	واللوائح
٧٨٩	٢١	اى مرحلة	أية مرحلة
٨٠٠	الثالث	الشين	الشريينى
٨٠٢	٩	افرت	أفردت
٨٠٨	١٤	ن المطلوب	أن المطلوب
٨٠٩	٢٣	ف تطبق	فى تطبق



رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨١٢	الثالث	لانتقضائها	لانتقضائها
٨٢١	١٦	مى التقرير	من التقرير
٨٢٧	٢٠	يتجران	يتجران
٨٣٣	١٤	جوهريا	جوهريين
٨٣٧	الأنخير	عما دفعه	عما دفع به
٨٥٢	١٨	لا إن المدعى	إلا أن المدعى
٨٨١	الثاني	بأنه	بأنه
٨٩٢	١٧	غير ملتئم	غير ملتئم
٨٩٣	٢٢	ثم أضيف كلمة	ثم أضيفت كلمة
٩٠٢	٩	مها	مهما
٩٠٤	١٣	ليس عمة	ليس ثمة
٩٠٤	٢٢	شاهد	شاهدا
٩٠٧	١٦	ز در	ذخائر
٩٠٨	١٦	إنه بين	إنه يبين
٩١٥	الثاني	ابتدائها	ابتدائها
٩١٦	٨	أو منزلا	أو منزل
٩١٨	الثاني	ثلاثة اشهور	ثلاثة أشهر
٩١٩	٩	او منزلا	أو منزل
٩٢٤	٢٣	فإن الحكم الحكم	تكرار
٩٢٦	٢٤	الثانية	الثانية
٩٢٨	٢١	بما يعنى	بما يعنى
٩٣٠	٢٠	النى تخضع	التي تخضع
٩٥٩	٧	الى	الى
٩٦٦	٤	حضورا	حضوريا



مجمع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكيل وزارة

على سلطان على

رئيس مجلس الإدارة

“رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٣ لسنة ١٩٧٣”

“هيئة المطابع الأميرية ( دار القضاء العالي ) ٥٤٢ / ١٩٧٣ / ١ - ٣٢٠١”













Bibliotheca Alexandrina



0536738